قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الرابعة عشرة

العدد الثالث والخمسون / 2014

No. 53

ISBN 978-9950-330-94-8

مدير التحرير: رائف زريق

محرران مشاركان: هنيدة غانم

وانطوان شلحت

هيئة التحرير:

أحمد سعدي

نعيم أبو الحمص

جميل هلال

منار حسن

المراسلات:

«مدار» فلسطين – رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون

ص.ب ١٩٥٩ – هاتف : ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠١ فاكس : ٠٢ ٢٩٦٦٢٠٥–

صفحة «مدار» الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار» الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//nkdop facebook http://tiny.cc//ywgg4 YouTube

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

يرجى الملاحظة أن ما يرد في المجلة لا يعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبرغ.

الغلاف : حسني رضوان

كلمة المحرّر

يتناول هذا العدد محوراً مهما جدا حول التعليم العالي والمؤسسة الأكاديمية في إسرائيل، ويطرح عدة تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين السلطة والحقيقة، وبين القوة والمعرفة، وبين السياسة والعلم.

لا يمكن اختزال الحديث بين هذه الثنائيات بمعادلة واحدة تبسيطية، كأن نقول مثلا إن المؤسسة الأكاديمية وصناعة المعرفة تجري بأمر المؤسسة الحاكمة، أو أن العلوم الاجتماعية والآداب ما هي إلا تجليات أيديولوجية لمشروع سياسي سابق، وكأن العلوم هي بنية فوقية تأتي لتخدم مصالح سابقة عليها. بالمقابل من الوهم الاعتقاد أن العلوم هي مشروع مستقل تماماً، وأنها تعمل دائما وأبدا في حياد، تحدّد أجندتها البحثية بذاتها وتتطور وفق منطق داخلي يحكمه العقل وتنأى عنه المصالح والسياسة.

يستطيع المتابع لوضع المؤسسات الإكاديمية والبحث العلمي في إسرائيل استشعار هذه الحقيقة بسهولة. من ناحية فإن مشروع الجامعة والبحث الأكاديمي قد جاء ضمن المشروع الصهيوني ولسنوات طويلة خدم الرواية، وأسس لها. لكنه لم يأتمر مباشرة بأوامر السياسيين، أي أنه كان يحظى ببعض الاستقلال النسبي، والذي يتيح له أن يقوم بدوره. فإذا كان العلم والمشاريع البحثية ما هي إلا مقولات سياسية أيديولوجية يجري اجترارها أكاديميا لما كان باستطاعة العلم أن يكون داعماً للسياسة والأيديولوجيا، لأنه سيكون بعضاً منها، يتكئ عليها، ويعيد إنتاج مقولاتها. بالتالي حتى يكون للعلم هالته الخاصة به، وهيبته، ووزنه النوعي الإضافي، عليه أن يلتزم بالحد الأدنى من الاستقلال النسبي الذي يتيح له أن يكون نقدياً، وأن يذهب مع الحقيقة حتى مداها الأخير دون أن يأتمر مباشرة من رجل السياسة، أي أن يكون وفيا لمشروعه الخاص في البحث عن الحقيقة.

وبالتالي فإن العلاقة بين الحكومة والأكاديميا، بين القوة والمعرفة، مركبة ولا تسير في اتجاه واحد فقط: أحيانا المعرفة توظّف في إنتاج القوة، وفي لحظة أخرى «تخونها» وتقف في وجهها وذلك كي تكون وفية مع ذاتها ولذاتها.

لا شك أن الدور التبريري كان السمة الأساس للعلوم الاجتماعية في إسرائيل على مدى العقود، ولا يزال. مع ذلك، لا نستطيع إلا الإشارة إلى زيادة معينة في الطابع النقدي لهذه العلوم واستئنافها على الرواية السائدة.

إلا أن الحديث عن الاكاديمية والبحث العلمي لا يمكن حصره بطبيعة العلاقة بين الحكومة والمؤسسة الأكاديمية، أو حتى بين الدولة وبين الجامعة، فالحديث لا يستقيم دون إدخال السوق كعامل مركزي في هذه اللعبة. القوة لها أشكال عدة، تتمثل واحدة من هذه الأشكال في الدولة ومؤسستها وشرطتها ومحاكمها، لكن هذا تجل واحد، لكنه ليس التجلي الوحيد لعلاقات القوة. لا يمكن فهم الدور الحديث للجامعات دون فهم علاقات السوق، والدور المتزايد لتمويل شركات خاصة لأبحاث معينة دون غيرها في الجامعات. قد يكون وجود السوق في بعض الأحوال عاملا مخففا لضغط الدولة وإملاءاتها، لكن السوق ليست بريئة بالمرة، وفي كثير من الحالات، إن لم يكن معظمها، فإن للسوق متطلباتها الخاصة وإملاءاتها وأجندتها التي تنوي دعمها وفرضها بنعومة على عقول الناس والمواطنين وعلى قلوبهم. بالتالي فإن الحديث يدور عن علاقة ثلاثية قوامها: الدولة، السوق، المؤسسة الأكاديمية، أو بتصنيف آخر: القوة، المال، المعرفة. يضاف في الحالة الإسرائيلية إلى هذا طبيعة العلاقة بين الأكاديميا والجيش، وذلك نظرا للحضور المركزي والبارز لمؤسسة الجيش في حياة الدولة، السياسية أولا والاقتصادية ثانياً، إذ إن الجيش هو محور مركزي للكثير من الأبحاث في المعاهد الأكاديمية الإسرائيلية.

أضف إلى ذلك أنه سيكون من السذاجة الاعتقاد أن عالم الجامعة والأكاديميا هو عالم مثالي معرفي خال من المصالح وعلاقات القوة والمؤامرات والمال والنفوذ.

يمكننا مع القليل من المجازفة إجمال القول إن واحداً من مواطن قوة المشروع الصهيوني يكمن في الاستقلال النسبي الذي جرى منحه للمؤسسات الأكاديمية البحثية. أتاح هذا الاستقلال للمؤسسة الأكاديمية أن تلعب دوراً داعماً للمشروع وناقداً له في مراحل معينة. وثنائية الدعم والنقد هي ثنائية يفترض الواحد منها وجود الآخر: من الصعب أن تقوم المؤسسة الأكاديمية بدعم مشروع سياسي إذا لم تكن مستقلة عنه ونقدية تجاهه بعض الشيء، فالدعم يفترض النقد أصلا.

لم يكن باستطاعتنا تغطية جميع هذه الأسئلة في هذا العدد، لكننا قررنا تسليط الضوء على البعض منها. يقدم وديع عواودة ما يشبه التقرير حول المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل من حيث الأرقام والتفاصيل الأساسية، كي يتمكن القارئ من تكوين صورة أولية كمية عن هذه المعاهد: تاريخ تأسيسها، عدد طلابها، ساعاتها التدريسية الأساسية، وإنجازاتها العلمية المختلفة، وهو أمر لا يمكن إلا التوقف عنده والإشارة إليه.

كما ننشر فصلا من كتاب لعامي فولانسكي حول التعليم العالي يتطرق فيه إلى النقاشات المختلفة التي واكبت عملية وضع قانون التعليم العالي الذي ينظم العلاقة بين الحكومة ومجلس التعليم العالي ويضمن نوعاً من الاستقلال النسبي للمؤسسة الأكاديمية، وتمكننا مراجعة هذا الفصل بتفاصيله من الإطلال على طبيعة النقاشات التي سادت في تلك الفترة وعن طبيعة العلاقة بين الرغبة في تسخير المؤسسة الأكاديمية في خدمة المشروع الصهيوني من ناحية وبين التيارات التي رأت ضرورة إعطاء مساحة خاصة للبحث العلمي تضمن حرية الباحثين في اختيار أبحاثهم دون تدخل خارجي.

كتبت رفكا فيلدحاي مقالة مختصرة تعرضت فيها للتحولات التي طرأت على مفهوم الحرية الأكاديمية منذ سنوات الستين وحتى الآن مشيرة إلى حدوث انزلاق نحو إخضاع عالم الأكاديميا الإسرائيلية رويدا رويدا إلى أهواء سياسية معينة في الحكومة.

أما عادي أوفير فيكتب عن اللاوعي في الأكاديميا الإسرائيلية، والمقصود بذلك تلك المقولات الأيديولوجية والسياسية المسكوت عنها والمفروضة ضمنا من قبل الباحثين الإسرائيليين، وبالتالي فإنها تخفي طابعها الأيديولوجي السياسي، وتبدو باعتبارها مقولات علمية لكونها موضع اتفاق، إلا أن عدم خلافيتها لا يمكن عزوه إلى كونها علمية، إنما إلى كونها توجهات أيديولوجية يتفق عليها معظم الباحثين. بالمقابل، فأن أي مقولة يجري اعتبارها مقولة سياسية إذا كانت مقولة خلافية تتحدى الإجماع الصهيوني.

أما مهند مصطفى فيكتب بحثاً حول عملية خصخصة التعليم العالي وازدياد عدد الكليات العامة والخاصة، وعلاقة هذا الأمر بالتحولات الاقتصادية من ناحية، إذ شهدت إسرائيل عملية خصخصة في العقود الأخيرة، لكنه يربط هذه التحولات بتغييرات اجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي.

وننهي هذا الملف بدراسة لحالة خاصة وهي حالة الجامعة العبرية في القدس، يشير إيال خوفرز من جامعة تل أبيب، في هذه الدراسة، إلى الدور الذي لعبته الجامعة العبرية، ولم تلعبه، في الثقافة السياسية داخل المجتمع اليهودي في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي.

رائف زريـق

المحتويات

محور خاص
- المؤسسة الأكاديمية في إسرائيل-

7 **عادي أوفير: الأكاديميا الإسرائيلية واللاوعي السياسي**

يؤكد الكاتب أنه حتى من دون إجراء استطلاع علمي يمكن القول إن جميع المتبوئين للمناصب المركزية في الجامعات البحثية في إسرائيل، وكذلك معظم الباحثين، يرون أنفسهم حتى الآن ملتزمين تجاه مشروع بناء «الأمة الصهيونية»، كما أنهم لا يرون أي تناقض بين هذا الالتزام وبين التزامهم تجاه البحث الأكاديمي. وهم يعبرون بذلك عن شرط الدخول السياسي إلى الحلبة الأكاديمية. وهذا الشرط يلغي أو يقصي الصبغة السياسية للنشاط الأكاديمي طالما كانت هذه الصبغة تتسق مع المبادئ الأساسية للمشروع الصهيوني، وفقا لتفسيرها ومغزاها السائدين حاليا، وبذلك فإنه يضفي الصبغة السياسية على سائر الأشياء الأخرى.

4 **ريفكا فيلدحاي: الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي**

تنطوي هذه المقالة على متابعة نقدية للنقاشات حول قانون مجلس التعليم العالي خلال خمسينيات القرن العشرين الفائت، وتؤكد الكاتبة أن هذه المتابعة تشكل نقطة انطلاق جيدة للتفكير ملياً في الاعتبارات والتخبطات والمعايير التي أدت إلى بلورة القاعدة التي تحكم العلاقة بين الأكاديميا والسلطة السياسية في إسرائيل.

20 **مهند مصطفى: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين الخصخصة والتوجهات النيو ليبرالية الحكومية**

يهدف هذا المقال إلى طرح جوانب محددة من صيرورة خصخصة التعليم العالي الإسرائيلي والنابع مع حضور الخطاب النيو- ليبرالي داخل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وداخل الحكم المركزي الإسرائيلي. ويعتقد الكاتب أن صيرورة الخصخصة في هذه المؤسسة لم تنته بعد وأنها ستشهد إجراءات جديدة، ويشكل الخطاب النيو- ليبرالي المسيطر على المشهد الأكاديمي الأرضية لهذه الصيرورة.

32 **إيال خوبرز: الجامعة العبرية: اللغة والعنف في الصهيونية المُبكّرة**

يتقصى هذا المقال العلاقة الجدلية بين تحول اليهود إلى جماعة تلجأ إلى استخدام خيار العنف، وبين إحياء اللغة في الصهيونية المبكرة، وذلك من خلال دراسة الأجواء التي رافقت ما يعتبره الكاتب «الثورة الصهيونية» خاصة خلال إقامة الجامعة العبرية. ويرصد الكاتب النقاشات التي دارت بين المثقفين ورافقت عملية إحياء اللغة العبرية، ويتوقف بشكل خاص عند النقاشات التي دارت حول «أهداف اللغة» وروحها التي يجب إحياؤها، وما رافقها من نقد وخيبات.

39 **عامي فولانسكي: الصراعات التي رافقت إعداد قانون مجلس التعليم العالي (من الأرشيف)**

يتمحور الفصل المترجم هنا حول سيرورة إعداد اقتراح قانون التعليم العالي وبلورته، العملية التي استمرت ثماني سنوات متواصلة، حتى إقرار القانون بصيغته النهاية في الكنيست في العام ١٩٥٨. وتعكس تفاصيل الحراك، الحكومي والبرلماني، خلال هذه السنوات، عمق الصراع الحاد الذي دار بين الحكومة من جهة وبين أعضاء في الكنيست من جهة أخرى، وفي مركزه سعي الحكومة المحموم لإخضاع التعليم العالي لهيمنتها في نص قانوني ملزم، تحت شعار «خدمة الشعب والدولة»، بما ينطوي عليه هذا من تحكّم بمؤسسات التعليم العالي، إداريا وماليا وعلميا، وكبت للحريات الأكاديمية. وهو الصراع الذي انتهى باضطرار الحكومة إلى التراجع عن نواياها وتوجهاتها الأساسية.

67 **وديع عواودة: التعليم العالي في إسرائيل- بين الجامعات والكليات**

تقرير خاص حول الجامعات والكليات في إسرائيل، يشير من ضمن أمور أخرى إلى أن الجامعات تُعرّف كجامعات بحث لحصولها على ميزانيات بحث وتطوير أيضاً، بالإضافة إلى كونها مؤسسات تعليم عال وتدريس، وإلى أن هناك سبع مؤسسات تُعرف بأنها جامعات بحث في إسرائيل: الجامعة العبريّة- القدس، جامعة تل أبيب، جامعة بار إيلان، جامعة حيفا، جامعة بن غوريون، معهد التخنيون، ومعهد وايزمان للعلوم. وتم الاعتراف في العام ٢٠١٣ بجامعة ثامنة (جامعة مستوطنة أريئيل)، ولكنها لا تزال محل نقاش وصراع داخل المؤسسّة الأكاديميّة، ومع ذلك فإنها تظهر ضمن قائمة الجامعات في موقع مجلس التعليم العالي، كما أن هناك جامعة تاسعة في إسرائيل، وهي الجامعة المفتوحة، ولكنها لا تُعرف كجامعة بحث.

74 **مقالات**

أودي أديب: النقد الما بعد صهيوني: الديالكتيك السالب

يستعرض عالم الاجتماع الإسرائيلي أودي أديب في مقالته الطويلة هذه الكتابات الما بعد صهيونية التي نشرت في العقود السابقة والتي تشترك فيما بينها باستئنافها على المنظور البحثي الذي تبنى بشكل واع أو غير واع مقولات المؤسسة الصهيونية أولا، والدولة لاحقا. وعلى الرغم من أن

ما يكتبه أديب لا يعد أول نقد للمنظور الما بعد صهيوني، إلا أن أهمية ما يكتبه تأتي من انتماء كاتبه أصلا للتيارات النقدية ذات التوجه اليساري، وثانيا من أنه دفع ثمن مواقفه النقدية.

96 **سليم أبو جبل: أفلام الأيديولوجيا والحرب في السينما الإسرائيلية**

تحلل هذه المقالة دور السينما الإسرائيلية في كسب تعاطف الرأي العام في إسرائيل والعالم مع الفكرة الصهيونية. ويشير الكاتب إلى أنه في العام ١٩٦٠ أدرك دافيد بن غوريون، مؤسس الدولة ورئيس الحكومة، أهمية السينما في كسب تعاطف الرأي العام في العالم، وذلك بعد أن قامت هوليوود بتصوير فيلم «إكسودوس» الذي ربح جائزة أوسكار وجلب لإسرائيل التعاطف وانهالت التبرعات عليها، الأمر الذي فاجأ بن غوريون وأقنعه بتأثير السينما وأهميتها، عدا عن ملاحظته أن الأفلام سوف تعجل في صهر اليهود الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي، ذلك أنهم لا يتكلمون اليديش، وستكون اللغة العبرية في السينما ما سيقربهم من باقي اليهود من القدامى والمهاجرين الجدد.

108 **مقابلة خاصة**

مع أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة بئر السبع، والخبير في تخطيط المدن أورن يفتحئيل: التعريف الذاتي لإسرائيل مسألة مهمة لكنها لا تخص الفلسطينيين! (أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهر)

البروفسور أورن يفتحئيل، يعتبر أحد أبرز الأساتذة الجامعيين النقديين الما بعد صهيونيين في إسرائيل. وقد صدر له عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، كتاب «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين»، وقدّم فيه تعريفاً شاملاً للنظام الإثنوقراطي عموماً، وشرّح تطبيقاته في إسرائيل على شتى الصُعُد. وهو يتطرّق في هذه المقابلة إلى استنتاجات كتابه وكيفية استعمالها لتجاوز الوضع الإسرائيلي الراهن.

قراءات

120 **رائف زريق: الفكر الصهيوني ضمن سياقه الأوروبي**

عرض نقدي لكتاب الأستاذ الجامعي الإسرائيلي إيال خوفرز «الفلسفة السياسية للصهيونية» الذي يحاول أن يموضع تاريخ الفكر الصهيوني ضمن سياقه الأوروبي وتأثراته بالتيارات الفكرية السائدة في أوروبا وخصوصيته مقارنة بتلك التيارات.

124 **سليم سلامة: لم يكن الهولوكوست ممكنا بدون طابورٍ خامسٍ يهودي!**

قراءة في كتاب «خيانة» لبن هيخط الذي يعالج الدور الذي لعبه قادة الحركة الصهيونية العالمية و«اليشوف العبري» في التعاون الوثيق مع النازية، من خلال امتثالهم للإرادة والإملاءات البريطانية وتنفيذها، ثمنا لتحقيق مطامعهم في إقامة دولة يهودية في «أرض إسرائيل» على أن تستوعب هذه الدولة «اليهود الأقوياء» دون «اليهود الضعفاء».

130 **المكتبة: عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيلية**

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، ووفق التالي:
- الكتب: اسم الكاتب (سنة النشر). اسم الكتاب. مكان الصدور: اسم دار النشر.
- مقالة في كتاب تحرير: اسم المؤلف (سنة النشر). «اسم المقال». عند: اسم المحرر (محرّر)، اسم الكتاب. مكان النشر: اسم دار النشر، الصفحات من – إلى.
- مقال منشور في مجلة: اسم المؤلف (السنة). «اسم المقال»، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات من – إلى.
- كتب مترجمة: اسم المؤلف (سنة صدور الترجمة). اسم الكتاب. اسم المترجم، مكان النشر: اسم دار النشر.

محور العدد القادم نظام الملكية في إسرائيل.

عدي أوفير (*)

الأكاديميا الإسرائيلية واللاوعي السياسي

كانت عملية إقامة المؤسستين الأكاديميتين الأوليين في فلسطين/ أرض إسرائيل (معهد الهندسة التطبيقية («التخنيون») في حيفا، والجامعة العبرية في القدس) في حد ذاتها، جزءا من المشروع الصهيوني. فقد كانت المؤسستان منذ تأسيسهما مجندتين لخدمة هذا المشروع بطرق كثيرة ومتنوعة، وبصورة عامة من منطلق الشراكة المتحمسة من جانب باحثين ومدرسين وطلبة، ممن كان لهم دور ومساهمة في جوانب مختلفة من المشروع ذاته.

وينطبق هذا الأمر أيضا على باقي مؤسسات البحث والتعليم العالي التي أقيمت منذ ذلك الوقت. وقد حظي البحث والتعليم في هذه المؤسسات منذ البداية باستقلالية نسبية، وفقا للتقاليد الأوروبية التي جرى استيرادها وتكريسها تدريجيا في الممارسات والقواعد والأعراف وكذلك في القانون ذاته. لم تتناقض هذه الحقيقة مع دور هذه المؤسسات في المشروع الصهيوني. على العكس من ذلك، فقد كانت مثل هذه الاستقلالية النسبية، وما زالت، شرطا لمهنية المدرسين والباحثين ولا يمكن الحديث عن التقدم العلمي من دونها. لقد كان ازدهار الأكاديميا الإسرائيلية واندماجها في خريطة البحث الأكاديمي العالمي جزءا من مشروع بناء الأمة الصهيونية. إن الصبغة السياسية للأكاديميا الإسرائيلية وانكشافها للتدخل السلطوي لم يتحددا فقط من قبل أطر معرفية مثل التاريخ والفلسفة اليهودية و«التناخ» أو علم الآثار، التي وفرت للأيديولوجيا الصهيونية رواية وأساطير وأفقا تحليليا وأسئلة مفتاحية، ومسوغات وأماكن مقدسة، وإنما انبثقا في المقام الأول عن حقيقة وجود جامعات بحثية، تتمتع باستقلالية نسبية، وبكونها جزءا من مشروع بناء الأمة الصهيونية، وكذلك بحكم ماهيتها و بحكم موقعها.

لقد كان المشروع الصهيوني وما زال مشروعا قوميا وكولونياليا

(*) محاضر في جامعة تل أبيب.

إن ما يعتبر صحيحا بالنسبة للمجتمع بشكل عام، يعتبر صحيحا أكثر داخل الجامعة. فالجامعة تضم الكثيرين من المنتقدين الراديكاليين للنظام الصهيوني؛ ويعتقد أن نسبة هؤلاء في الأكاديميا أعلى من نسبتهم في أي مؤسسة إسرائيلية غالبية أعضائها من اليهود، على الرغم من ذلك لا يوجد في البلاد أي منظمة أكاديمية أجندتها غير صهيونية بامتياز. ولا تحتاج الجامعة للإعلان عن نفسها كمؤسسة صهيونية، ذلك لأنها صهيونية في الأصل.

غير مكرس من أجل عموم سكان البلاد، كما كان قائما منذ بدايته على أنماط سيطرة تفضيلية. لذلك فقد كان الوجود الصهيوني، وظل دوما، شأنا سياسيا له علاقة، بهذه الكيفية أو تلك، بعلاقات قوة تراتبية، كما أنه أضحى منذ بداية تمأسس الصهيونية، موضوعا سلطويا أيضا. فهو مشروع سياسي، نظرا لأنه يشرك كثيرين ممن يسعون إلى صوغ وجودهم المشترك ولأنهم ملزمون بمواجهة القوى التي ترفض وتعارض أنماط الوجود هذه؛ وهو تراتبي، نظرا لأن الفلسطينيين واليهود، أو حتى الأشكناز والشرقيين، لا يساهمون فيه بدور متساوٍ؛ وهو سلطوي لأنه يسعى إلى الاستيلاء على مؤسسات السلطة والمحافظة على السيطرة فيها والعمل على صوغ طابع السيطرة. من هنا، فإن الجهد الرامي للمحافظة على استقلالية النشاط الأكاديمي، وسط الحفاظ على هذا النشاط كجزء من مشروع بناء الأمة الصهيونية، يشكل في حدّ ذاته دوما شأنا سياسيا، وهذا قبل الخوض في مسألة ما الذي يتم بحثه، وما الذي يجري استبعاده أو إعطاؤه الأولوية، وبمعزل عن مسألة ماهية العلاقات التي يقيمها الباحثون مع أجهزة ومؤسسات السلطة ذاتها.

التزام مشروع بناء «الأمة الصهيونية»

يمكن القول، حتى بدون إجراء استطلاع علمي، إن جميع المتبوئين للمناصب المركزية في الجامعات البحثية في البلاد، وكذلك معظم الباحثين، يرون أنفسهم حتى الآن ملتزمين تجاه مشروع بناء الأمة الصهيونية، كما أنهم لا يرون أي تناقض بين هذا الالتزام وبين التزامهم تجاه البحث الأكاديمي. وهم يعبرون بذلك عن شرط الدخول السياسي إلى الحلبة الأكاديمية في البلاد. و يلغي هذا الشرط أو يقصي الصبغة السياسية للنشاط الأكاديمي طالما كانت هذه الصبغة تتسق مع المبادئ الأساسية للمشروع الصهيوني، وفقا لتفسيرها ومغزاها السائدين حاليا، وبذلك فإنه يضفي الصبغة السياسية على سائر الأشياء الأخرى.

ويمكن للأكاديميين بفضل الاستقلالية النسبية للنشاط الأكاديمي في معظم الجامعات (الإسرائيلية) أن يكونوا غير صهيونيين، وأن يبحثوا النكبة (نكبة العام ١٩٤٨)، وأن يقدموا الصهيونية على أنها حركة كولونيالية والاحتلال الطويل على أنه شكل من أشكال الأبارتهايد، وأن يتحدثوا عن أشكال فاشية وعنصرية للصهيونية، وأن يعلموا بصورة متعاطفة عن تيارات غير صهيونية في اليهودية، أو التخلي عن ميزانيات البحث التي تعرضها وزارة الدفاع، ولكن حتى في المؤسسات الأكثر تسامحا، ثمة للتسامح تجاه مثل هذه الأبحاث والمواقف ثمن: فهي سوف تدمغ أو يشار إليها على أنها أبحاث ومواقف سياسية. بطبيعة الحال هناك فوارق بين مؤسسة وأخرى وبين أطر مختلفة داخل الجامعة ذاتها، وهناك مس بالتقدم، بل وهناك إقالات أيضا، غير أن هذه تعتبر استثناءً يشير إلى القاعدة، والقاعدة هي أن حرية الباحثين الأفراد في أن يكونوا ناقدين راديكاليين لنظام الفصل الصهيوني، حرية مصانة، لكن لها ثمنا واضحا: فالباحث غير المتماثل مع الصهيونية أو المحسوب على أنه غير صهيوني، أو كناقد راديكالي للتجسيد السلطوي الراهن للصهيونية، وللصهيونية كنظام فصل، ينظر له على أنه شخص سياسي. وإذا كان مثل هذا الباحث يُدرس أو يكتب عن أحد جوانب الوجود اليهودي في أرض إسرائيل/ فلسطين، فإنه سيوصف أكثر من سواه، على أنه فشل في الحياد السياسي، وأنه لم يعرف كيف يحافظ على نزاهة عملية التعليم والكتابة البحثية التي يمارسها.

ويشكل الباحثون الذين يشتبه بوقوعهم في مثل هذا الفشل، تحديا للمؤسسة التي يعملون فيها، غير أنهم يشكلون في الوقت ذاته دليلا حيا على تسامحها.

ومن ناحية عملية، فإن وجود مثل هؤلاء المتحدّين، يعتبر أمرا ضروريا، وربما حتميا لا غنى عنه، كدليل وإثبات على الاستقلالية النسبية للمؤسسة الأكاديمية.

يعد موضوع المتحدين، القلائل نسبيا، أمرا مهما، ليس بسبب

التسامح الذي يدل عليه، وإنما بحكم حقيقة أنه ينطوي بصورة عامة على ما يشي بشيء ما. ففي الديمقراطية الليبرالية، التي تتمتع فيها الجامعة باستقلالية نسبية، وتصان فيها حرية التعبير والبحث، لا غرابة في أن المنتقدين بشدة للنظام، يعملون في الجامعات دون أي عوائق أو مضايقات، ودون أن يحاول أحد عرقلة تقدمهم. غير أن إسرائيل ليست ديمقراطية أو ليبرالية، وما يعتبر بدهيا هناك (في الديمقراطيات الليبرالية) لا يعتبر بدهيا هنا (في إسرائيل)، حدَّ أن حقيقة عدم ملاحقة منتقدي نظام الفصل (العنصري) الصهيوني، الذي يشكل تجسيدا سياسيا وتاريخيا للصهيونية حاليا، تتحول إلى زخرفة تجميلية، وإلى سبب للتباهي.

إن للتسامح كما هو معلوم حدودا، ومن المهم دوما تشخيصها. يتشابه التسامح تجاه المنتقدين الراديكاليين للنظام الصهيوني في إسرائيل مع التسامح الديني في أوروبا في بداية العصر الجديد: فإذا ما تم خصخصة الدين وتحويل العقيدة إلى شأن يخص الأفراد، وهو ما يحدث بطريق التأكد، فإن من الممكن عندئذ المحافظة على حيز عام مسيحي، بل وحتى السماح لليهود بأن يكونوا مواطنين. وعلى نحو مشابه، فإن الكفر بالصهيونية، على الأقل تلك التي تمثل النظام الإسرائيلي الراهن، يعد أمرا مسموحا به كشأن للأفراد.

ولغاية الآن، فإن الحملة التي تشنها جهات يمينية مختلفة ضد الأكاديميين الذين أُعتبروا غير صهيونيين، ما انفكت بمثابة مناكفة سياسية لم يجرِ ترجمتها حتى الآن إلى مصطلحات قانونية أو إدارية. غير أن التسامح والصبر ينفدان، حين يظهر الكفر بالمبدأ الصهيوني، وفقا لتفسيره الراهن في النظام الإسرائيلي، في الحيز العام، كشأن للعامة. فثمة المزيد من القوانين والأنظمة والملاحقات الإدارية تواجه المنظمات والأحزاب والجمعيات التي تعتبر أجندتها، أو تفسر من قبل السلطات، ككافرة بالمبدأ الصهيوني، نظرا لأنها تكفر بمبادئ النظام الذي يجسد الصهيونية حاليا.

إن ما يعتبر صحيحا بالنسبة للمجتمع بشكل عام، يعتبر صحيحا أكثر داخل الجامعة. فالجامعة تضم الكثيرين من المنتقدين الراديكاليين للنظام الصهيوني؛ ويعتقد أن نسبة هؤلاء في الأكاديميا أعلى من نسبتهم في أي مؤسسة إسرائيلية غالبية أعضائها من اليهود، على الرغم من ذلك لا يوجد في البلاد أي منظمة أكاديمية أجندتها غير صهيونية بامتياز. ولا تحتاج الجامعة للإعلان عن نفسها كمؤسسة صهيونية، ذلك لأنها صهيونية في الأصل، لأنه لا يمكن الانسحاب من تجندها لصالح المشروع الصهيوني سوى كأفراد. وليست هناك أي هيئة أكاديمية رسمية – سواء أكانت شعبة أم معهدا أم مجموعة بحثية – أعلنت في أي وقت بأنها لا

الجامعة العبرية: الحجر الأساس.

ترى نفسها ملتزمة بالمشروع الصهيوني، أو غير متماهية مع أهدافه وقيمه. بل ولا توجد حتى هيئة تعلن أنها تعارض استمرار السيطرة الإسرائيلية في المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧، أو تعارض نظام الفصل الذي يكرس هذه السيطرة. فلو كان ثمة مثل هذه الهيئات، فلربما كان كل موضوع المقاطعة يبدو مختلفا تماما، ولم يكن هناك سبب أو ذريعة لمقاطعة الأكاديميا الإسرائيلية بأكملها، وإنما فقط تلك الهيئات والمؤسسات العاملة داخلها، التي لم تتخل عن تأييدها وتعاونها مع نظام الفصل الصهيوني. إن مثل هذه الهيئات والمؤسسات يجدر مقاطعتها، تماما مثلما يجدر مقاطعة أي نظام يقوم على الاحتلال والفصل والقمع ومصادرة الحقوق، وكذلك مثلما يجدر الابتعاد عن أي هيئة أو مؤسسة تتعاون مع مثل هذا النظام. غير أن مثل هذا الإعلان، الذي يسعى إلى النأي عن سياسة الاحتلال، والفصل والقمع، يعتبر غير ممكن. وإذا ما حصل مثل هذا الإعلان – وهذا ما يفترضه الجميع دون محاولة تفحص حدود الممكن – فإن المؤسسة أو الهيئة التي تقوم بإصداره، ناهيكم عن العمل بموجبه، لن تبقى لها قائمة.

يمكن لبعض الباحثين أن يشككوا في شرعية المشروع السياسي المركزي الذي تتجند الأكاديميا الإسرائيلية بقضها وقضيضها لخدمته، غير أنه لا توجد أي طريقة مؤسسية ليكون فيها المرء جزءًا من الأكاديميا وأن يتنصل من هذا التجند ذاته. فكل من يحاول التحرر من هذا التجند بصورة منظمة، سواء كأعضاء في منتدى أم في معهد للأبحاث، يمكن أن يفقد وظيفته، أو على الأقل إطاره المؤسسي، أو هكذا على الأقل يفترض الجميع، دون تحدي حدود الممكن.

حدود استقلالية الأكاديميا الإسرائيلية

تلك هي حدود استقلالية الأكاديميا الإسرائيلية. ويمكن لبعض الباحثين أن يشككوا في شرعية المشروع السياسي المركزي الذي تتجند الأكاديميا الإسرائيلية بقضها وقضيضها لخدمته، غير أنه لا توجد أي طريقة مؤسسية ليكون فيها المرء جزءًا من الأكاديميا وأن يتنصل من هذا التجند ذاته. فكل من يحاول التحرر من هذا التجند بصورة منظمة، سواء كأعضاء في منتدى أم في معهد للأبحاث، يمكن أن يفقد وظيفته، أو على الأقل إطاره المؤسسي، أو هكذا على الأقل يفترض الجميع، دون تحدي حدود الممكن. ومما لا شك فيه أن مثل هؤلاء المتحدين سيتهمون على الفور بتسييس النشاط الأكاديمي. علاوة على ذلك، فإن التسييس الذي سيحدثونه، سيشكل ذريعة للتدخل السلطوي – تدخلت السلطة في جامعة بن غوريون بسبب ما هو أقل من ذلك بكثير – وسوف تلقى اللائمة على المتحدين إزاء هذا التدخل، وبالتالي سوف يكونون مطالبين بتحمل المسؤولية عن نتائجه. ويجدر في هذا السياق التذكير بأن نيف غوردون، الذي كان رئيس قسم بارعا، طُلب منه إنهاء مهام منصبه. وكما هو معروف فإن «السياسي» يبدأ بمناهضة المشروع الصهيوني، لكنه يغدو شفافا، بل ويختفي تماما، حين يدور الحديث على مشاركة في المشروع الصهيوني. هذا الأمر البديهي راسخ بعمق إلى حد كبير، لدرجة أن التنظيم من النوع الذي أشير له هنا، لا يبدو منطقيا البتة، حتى بالنسبة لغالبية نشطاء اليسار في الأكاديميا. وقد حاولت عبثا تذكر حالة واحدة في السنوات العشرين الماضية، حاول فيها اليسار في الأكاديميا تحدي حدود الممكن التي تملي نظام الفصل الصهيوني.

أود الآن الابتعاد قليلا عن السياق الإسرائيلي، وأن أصوغ بشكل صريح تمييزا استخدمته هنا ضمنا – وهو التمييز بين السياسي والسلطوي. فليس كل ما تفعله السلطة سياسيا، كما لا يعتبر أي عمل أو فعل سياسي، عملا أو فعلا سلطويا. وسواء أُعتبر السياسي بمثابة اجتماع لكثيرين معا، ممن ينشغلون في وجودهم المشترك (آرندت، رينساير، أزولاي) أو أُعتبر بمثابة معضلة أو إشكالية علنية للسلطة (كما اقترحت في مكان آخر)، فإن من الواضح أن الحدث أو الفعل لا يتحول في كل مرة إلى فعل سياسي تكون السلطة متدخلة فيه بصورة مباشرة. فالفعل والحدث يمكن أن يتحولا إلى سياسيين حين تتم قراءة قصيدة على الملأ، وحين يبيتون معا في ساحة المدينة، أو عندما يتم كشف ظروف عمل عُمال التنظيف في الحرم الجامعي، أو حين تحدد قائمة قراءة لـ «كورس» في التاريخ، وفي هذه الحالة فإن عدم تدخل السلطة لا يضمن أن لا يكون الشأن الذي ظل محصنا أمام التدخل، غير سياسي. من جهة أخرى من المهم التأكيد أن تدخل السلطة، أو ضلوعها وحدها، لا يمكن له ضمان أن يحول الشأن الذي تكون السلطة متدخلة فيه، إلى شأن سياسي. وعلى سبيل المثال فإن الأنظمة التي يعمل أفراد الأمن بموجبها على مدخل الحرم الجامعي، هي شكل من أشكال التدخل السلطوي في طريقة إدارة الحياة وتصريفها داخل الجامعة، غير أن كل من يأخذ وجود الحراس على البوابات كجزء لا يتجزأ من المشهد (الذي أغفل منذ زمن بعيد تاريخه السياسي) سوف يقول بأن هذا التدخل السلطوي هو شأن إداري وليس سياسيا. فالموضوع أو الشأن يصبح سياسيا لأن شيئا ما من شكل الوجود المشترك للكثيرين، يتكشف فيه ويظهر على أنه غير بدهي، شيء ينبغي النضال من أجله أو ضده. ويتحول الأمر إلى شأن سياسي من خلال كشفه كشأن مشترك ليست المشاركة فيه بدهية. وتقع مثل هذه الأحداث في الجامعة بصورة يومية تقريبا، وفي أي مكان داخل الحرم الجامعي. وبهذا المعنى فإنه ليس في إمكان أي أكاديميا، حتى لو كانت تتمتع باستقلالية تامة، أن تكون غير سياسية.

وإذا ما كانت الأكاديميا تعمل ككيان مستقل، أو تتمتع بإدارة ذاتية، فليس ذلك لأنها غير سياسية، وإنما لأنها تتمتع بحصانة إزاء التدخل المباشر من جانب السلطة. وفي دولة كدولة إسرائيل، فإن من الواضح أن السلطة متدخلة فيما يحدث في الأكاديميا:

وإذا ما كانت الأكاديميا تعمل ككيان مستقل، أو تتمتع بإدارة ذاتية، فليس ذلك لأنها غير سياسية، وإنما لأنها تتمتع بحصانة إزاء التدخل المباشر من جانب السلطة. وفي دولة كدولة إسرائيل، فإن من الواضح أن السلطة متدخلة فيما يحدث في الأكاديميا: فجل ميزانيات مؤسسات التعليم العالي، وإجراءات التفويض التي تعطي المؤسسات الأكاديمية صلاحية منح ألقاب، وصلاحية تعيين اللجان العامة التي تراقب عمل هذه المؤسسات، تخضع كلها لوزارات الحكومة والكنيست.

فجل ميزانيات مؤسسات التعليم العالي، وإجراءات التفويض التي تعطي المؤسسات الأكاديمية صلاحية منح ألقاب، وصلاحية تعيين اللجان العامة التي تراقب عمل هذه المؤسسات، تخضع كلها لوزارات الحكومة والكنيست. غير أن هذا التدخل من شأنه فقط أن يوفر الظروف للنشاط الأكاديمي، وأن يحدد الصلاحيات المخولة إليه. وسيعتبر كل ما يشذ عن ذلك خرقا للاستقلالية الأكاديمية، ودوسا فظا للحيز الذي يفترض أن يجري فيه نقاش حرّ، وتتخذ قرارات يفترض أيضا أن تكون محررة من أي ضغوط سلطوية.

ومن حيث الظاهر، فإن الطرف الآخر لهذا الامتناع عن التدخل، هو امتناع الجامعة عن ممارسة النشاط السياسي، إذ لا يمكن للجامعة أن تكون جزءاً من السياسة. والسياسة – التي يجب تمييزها عن الصبغة السياسية المنسوبة للأعمال والأحداث أو المناسبات – هي ساحة علاقات بنيوية، إلى هذا الحدّ أو ذاك، يدور فيها الصراع على تولي السلطة وصوغ السياسة السلطوية. ولا يمكن للجامعة، بطبيعة الحال، أن تقيم حزبا، كما لا يمكن لصاحب منصب في حزب أن يعين في منصب في الجامعة. غير أن السياسة ليست ساحة صراع وحسب، على احتلال السلطة، وإنما هي دائما أيضا ساحة صراع على صوغ السياسة، وتعتبر الجامعة تلقائيا، شريكا في هذه الساحة. فجزء كبير من المعرفة التي ينتجها خبراء الاقتصاد والمهندسون والأطباء والمؤرخون وعلماء الاجتماع العاملون في الجامعة، له انعكاس مباشر أو غير مباشر، عابر أو بعيد الأثر، على فهم السياسيين للواقع، وفهمهم لحدود الممكن، وعلى الطريقة التي يصوغون بها المرغوب في مقابل المتاح أو المتوفر. وهذه الشراكة، هي شراكة مهنيين، يفترض أن تكون الخلافات فيما بينهم، خلافات مهنية، ومن هنا فإن من المفترض أن يكون التحدي أمرا ايجابيا مرحبا به. مع ذلك، ثمة دلالات سياسية جلية للمواقف في المواضيع الخلافية، التي يعتبر دفعها (أي المواقف) عملا سياسيا، ومن وجهة نظر سياسية، كما أن الخبرة والثروة الرمزية للأكاديميين هي موارد مجندة لدفع سياسة كهذه بعينها، وليس سياسة أخرى. وقد كانت هذه الموارد مجندة، منذ بداية المشروع الصهيوني وحتى الآن، كشأن بدهي، لصالح أجهزة الحكم التابعة للدولة، أي لصالح نظام الفصل الصهيوني الذي تشكل الدولة تجسيده المؤسسي السلطوي.

من الواضح أن الأمور أكثر وأشد تعقيدا. فقد شهدت مجالات وميادين معرفة كاملة – في العالم بأسره وليس في إسرائيل وحسب – عملية تحول راديكالية في الفترة الأخيرة، لم تعد هناك، نتيجة لها تقريبا، معارضات وخلافات كاملة، إن لم تكن مناهج بأكملها مجندة لصالح مشروع سياسي غير قومي، وهو المشروع النيوليبرالي. ولا يدور الحديث فقط على الاقتصاد، وإنما يدور أيضا عن مهندسين وأطباء وباحثين سياسيين وعلماء نفس. ولا يدور الحديث بالضرورة على نوعية المعرفة المتكونة في هذه المجالات أو تلك، وإنما يدور على مبادئ تنظيم المعرفة والبحث بصورة عامة. فقبول مبادئ النظام النيوليبرالي، أو تذويت المنطق النيوليبرالي، لا يتعلق بالضرورة بإطار أو مؤسسة المعرفة وطرق البحث والمسوغات، وما إلى ذلك (وثمة في هذا الموضوع فوارق واختلافات واضحة بين مجالات معرفية مختلفة)، وإنما بعملية تنظيم النشاط الأكاديمي وتمويله وإدارة مكان هذا النشاط وزمانه، وقياس التقدم الأكاديمي بمصطلحات الإنتاج أو المردود الكمية، وتحويل المعرفة إلى سلعة قابلة للقياس والاتجار. وكما أن الجامعة هي مؤسسة صهيونية بطبيعة وجودها، وبحكم مشاركتها – قبل أي نشاط معين داخلها – في نظام الفصل الصهيوني، فقد تحولت (الجامعة) إلى مؤسسة نيوليبرالية حين تبنت المبادئ النيوليبرالية لتنظيم المعرفة وترويجها.

الأكاديميا الإسرائيلية والمشروع النيو- ليبرالي

في الأكاديميا الإسرائيلية، كما في الأكاديميا الأميركية أو البريطانية، أضحت العقلانية النيوليبرالية، في كل مكان تقريبا، مسألة بدهية. ويحدد التجند هنا أيضا شرط الدخول السياسي إلى الأكاديميا: فعملية تسييس المعرفة، والمؤسسات والأبحاث الملتحقة

لن أتمكن هنا من تفحص الفوارق المهمة بين أشكال تجنيد الاكاديميا الإسرائيلية لخدمة نظام الفصل الصهيوني، وبين أشكال تجنيدها لخدمة النظام النيوليبرالي. أود هنا فقط التأكيد أن الأكاديميا الإسرائيلية تحجب، في كلتا الحالتين، اختياراتها وقراراتها السياسية بصورة تؤدي إلى إحباط أي إمكانية لرد فعل نقدي تجاه النشاط الأكاديمي ذاته، وهي وسيلة تدخلات سلطوية لا يحاسب عليها أحد، تساهم في محو الحد الفاصل بين الأكاديميا والسياسة والسوق.

بالنظام النيوليبرالي، تتم تحت حد الرادار السياسي، ثم تصبح واضحة وجلية إلى أن تزول وتختفي؛ وتظهر المعرفة والمؤسسات والأبحاث في شكلها السياسي فقط في اللحظة التي تشخص فيها معارضة أو عقبة أمام المشروع النيوليبرالي. هنا أيضا تظهر الأكاديميا تسامحا تجاه بعض المعارضات، فالاستقلالية الأكاديمية تحتاج إلى درجة معينة من التحدي البحثي والسياسي، غير أنها تميل إلى لفظ هذه التحديات، أو المعارضات، وإقصائها، عندما تظهر على المستوى التنظيمي. وتحظى المعارضة المنظمة، من جانب أفراد الطاقم الأكاديمي والطلبة، لطريقة الإدارة النيوليبرالية للجامعة، بصورة عامة، بمعالجة صارمة من قبل سلطات الجامعة، وسرعان ما يجري قمعها. وقد جرى تذويت هذا الشكل من الإدارة، جنبا إلى جنب مع قواعد الحكم والتقويم والتمويل التي تملي هذا الشكل ذاته، خلال فترة زمنية قصيرة، ومن الصعب حاليا تصور أشكال أو تجليات للمعارضة. فحقيقة أنه جرت هنا عملية حسم ذات مغزى سياسي بعيد الأثر، هذه الحقيقة في حدّ ذاتها، شطبت من الوعي.

لن أتمكن هنا من تفحص الفوارق المهمة بين أشكال تجنيد الاكاديميا الإسرائيلية لخدمة نظام الفصل الصهيوني، وبين أشكال تجنيدها لخدمة النظام النيوليبرالي. أود هنا فقط التأكيد أن الأكاديميا الإسرائيلية تحجب، في كلتا الحالتين، اختياراتها وقراراتها السياسية بصورة تؤدي إلى إحباط أي إمكانية لرد فعل نقدي تجاه النشاط الأكاديمي ذاته، وهي وسيلة تدخلات سلطوية لا يحاسب عليها أحد، تساهم في محو الحد الفاصل بين الأكاديميا والسياسة والسوق.

ويميل المفكرون نحو التعامل مع الجهد الهادف إلى كشف سياسية الأكاديميا، كنوع من زلة لسان محرجة ينبغي إخفاؤها أيضا قدر الإمكان. لذلك، يتعين على المتحدثين النقديين الذين يسعون إلى كشف سياسية الأكاديميا – وأعتزم كشف سياسية الممارسة الاعتيادية في الأكاديميا، وليس كشف حالات شاذة – الاحتراس من إتباع نفس الإستراتيجيا في الاتجاه المعاكس، أي أن ينسبوا لأنفسهم كشف حقيقة مستترة يسعى النفي والإنكار إلى إخفائها. فالحقيقة التي يدور الحديث منها، لا تختفي أو تستتر على الإطلاق، إذ إنها تطفو على السطح، جلية للجميع، بدهية، مفهومة جدا لدرجة أنها لا تحسب نهائيا – بالمعنى المزدوج للكلمة – فلا يتم التفكير بها ولا تعار أي انتباه إذا ما تم الاصطدام بها. ذلك هو اللاوعي السياسي للأكاديميا الإسرائيلية، وهو لا وعي، ليس غير قابل للتجلي أو التعبير، وإنما لا يشعرون بأي حاجة للتعبير عنه، فيغدو منسيا مغفلا، لا يعرف أحد عنه شيئا، ويستحسن التزام الصمت حوله، وفي الوقت ذاته يضجون غضبا حين يجرؤ شخص ما على التعبير عن إنكاره. هناك مُنتقدون مثل تانيا رينهارت، راحيل غيورا، عنات مطر، ونيف غوردن أو ايلان بابه، يخرجون الناس عن طورهم. إن ردي على هؤلاء الزملاء الأعزاء هو رد عَرَضيّ، ذلك لأنهم يستحضرون ويظهرون ما يفترض أن يبقى شفافا: النفي أو الإنكار المنظم للسياسي في الأكاديميا، المغزى السياسي لاستقلاليتها، واختياراتها الأكثر مبدئية، التي لا يجوز إعادة فتحها للنقاش مجددا، ولأنه طالما كان الحديث يدور على اختيار، فإنه يمكن للأكاديميا والحالة هذه الاختيار بأن تكون غير صهيونية، وغير نيوليبرالية.

ويظهر السياسي سوية مع ظهور إمكانية هذا الاختيار، الذي يعني دائما وجود إشكالية في النظام الذي يعتبر بدهيا. كما ويظهر السياسي بحكم حقيقة أن اختيارات من هذا النوع يمكن أن تكون عرضة للتحدي والمعارضة، ومفتوحة للمفاوضات والصراع، وأن يكون في إمكان الناس المطالبة بطرح مبرراتهم وحججهم علنا بما يتيح تفحصها بصورة نقدية وعلنية. إن مثل هذا النقاش العام

عندما احتج عدد من زملائنا الجيدين، ضد مشاركة الجامعة في حفريات أثرية في سلوان، فقد أضفوا الطابع السياسي على دائرة الآثار، والبحث الجاري فيها، وعلى سلوك الجامعة التي رحبت بالشراكة بين باحثيها وبين السلب والنهب المنهجي لأراضي الفلسطينيين في سلوان. وقد كان ذلك نضالا بطوليا مني بالفشل نظرا لأنه لم ينجح في منع مشاركة الجامعة في الحفريات، لكنه نجح نظرا لأنه قدم دليلا واضحا على التورط والتدخل الفاعل للجامعة في قمع الفلسطينيين في الضفة الغربية. غير أنه لا يجوز طرح قضية سلوان كحالة شاذة.

يستوجب إرجاء الحسم، ويفترض ضبط النفس من جانب السلطات، وحيزا عاما مفتوحا أمام الكثيرين ممن يستطيعون المساهمة في المفاوضات الجارية داخله. وحتى لو لم يكن في مقدورهم فرض النقاش أو الجدل، فإن المُتَحدّين (المعارضين) يطرحون إمكانية النقاش التي صارت تحلق كشبح، ولا تتيح للممارسة التي أصبحت موضع شك وتساؤل، العودة لارتداء قناع براءتها. وتؤدي مطالبهم إلى إضفاء الصبغة السياسية، التي لا تعني كشف السياسي، وإنما كشف العملية المسؤولة عن حقيقة حدوثه (وكذلك إلى نقل اللاوعي إلى مكان آخر).

عندما احتج عدد من زملائنا الجيدين، ضد مشاركة الجامعة في حفريات أثرية في سلوان، فقد أضفوا الطابع السياسي على دائرة الآثار، والبحث الجاري فيها، وعلى سلوك الجامعة التي رحبت بالشراكة بين باحثيها وبين السلب والنهب المنهجي لأراضي الفلسطينيين في سلوان. وقد كان ذلك نضالا بطوليا مني بالفشل نظرا لأنه لم ينجح في منع مشاركة الجامعة في الحفريات، لكنه نجح نظرا لأنه قدم دليلا واضحا على التورط والتدخل الفاعل للجامعة في قمع الفلسطينيين في الضفة الغربية. غير أنه لا يجوز طرح قضية سلوان كحالة شاذة. فلو كانت الحفريات في سلوان حالة شاذة، لكانت الحياة الأكاديمية اليومية قد أضحت طبيعية، بمعنى غير سياسية، أي تأخذ كبدهية دورها غير المبرر في نظام الفصل، فالجامعة تساهم في نظام الفصل الصهيوني بدور لا يمكن التنازل عنه دون تصفية الجامعة ذاتها. غير أن هناك نشاطات أكاديمية لا حصر لها، لا تعتبر فيها هذه المساهمة ضرورية أو بدهية، ولا يمكن إقصاء، أو سد الباب في وجه الجنود والمستوطنين والمحامين والمهندسين الذين يدعمون ويعززون نظام الفصل، عندما يأتون للجامعة كطلاب وكمواطنين. غير أن في الإمكان عدم التطوع للتدريس في قاعدة هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، وعدم فتح صفوف خاصة لتأهيل أفراد جهاز الأمن العام (مخابرات «الشاباك») أو شرطة «حرس الحدود»، وعدم الاستجابة لطلبات الأبحاث التي تقدمها وزارة الدفاع واتخاذ موقف حازم ضد ضم رجالات الجيش والحكم المتقاعدين إلى الطاقم الأكاديمي أو الإداري للجامعة، وعدم ضم أشخاص متورطين في انتهاكات سافرة للقانون الدولي في المناطق الفلسطينية المحتلة، إلى طاقم كلية الحقوق، وعدم القيام بحفريات في «المناطق»، والقيام من جهة أخرى بـ «استرجاع» أنقاض قرية «الشيخ مونس»، وتقديم تعويضات رمزية لسكانها، ودعوة فلسطينيين للتفكير معا حول السبيل الملائم لتخليد القرية وإعادة تأهيل النازحين عنها، ومأسسة وسائل وأدوات قانونية لمساعدة سكان «المناطق» والبدو الإسرائيليين أو المهجرين الداخليين، وغير ذلك. إن أي مبادرة من هذا النوع ليس لها حاليا أي فرصة في النجاح وذلك بحكم حقيقة أنها ستجعل المشاركة في نظام الفصل الصهيوني موضوعا لنضال سياسي يومي داخل الجامعة.

يتمثل الدليل الأوضح على الظروف السياسية التي تعمل الأكاديميا الإسرائيلية في ظلها، في حقيقة أن قائمة الاقتراحات هذه تبدو اليوم واعية ولا أساس لها، ذلك لأن صياغتها بصورة علنية تبدو للكثيرين على أنها عمل جريء، ولكثيرين آخرين كخيانة للوطن، حيث يستدير الناس للوراء لمعرفة من الذي يصغي، حين يتحدثون عن هذه الأمور، وفوق كل ذلك في ظل حقيقة أنه لم يعد أحد يتحدث عن هذه الأمور. إن التسليم الهادئ والمستكين بالقمع والإرهاب والتمييز والإذلال والنهب والطرد والظلم، الذي يروجه نظام الفصل الصهيوني، يعتبر اليوم الشرط السياسي للوجود الأكاديمي في إسرائيل، وهو بالضبط الشيء الذي لا يجوز التسليم به.

[مترجم عن العبرية. ترجمة: سعيد عيّاش]

ريفكا فيلدحاي (*)

الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي

صدر قانون مجلس التعليم العالي في إسرائيل العام ١٩٥٨، وكان هدفه ضبط العلاقات بين الدولة ومؤسسات التعليم العالي وترتيبها بينهما قانونياً. وينصّ القانون على أن «كلّ مؤسّسة معترف بها لها الحرية في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية حسب ما تراه مناسبًا ضمن إطار ميزانيّتها». وقد سبق هذا القانون سنوات من النقاشات والنزاعات الساخنة في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) والرفض المتكرر لمشاريع القانون. وتمحور النقاش حول الوزن النسبي لمبدأين مركزيين ومتعارضين أدركهما المتعارضون: مبدأ الحرية الأكاديمية والرغبة في توظيف الأكاديميا وبرامجها البحثية لتلبية احتياجات الدولة الفتية التي أنشئت حديثًا. وقد كتب دينابيرغ (وزير التعليم آنذاك) أن «الحرية الأكاديمية علّمت جيلنا الوقوف أمام الواقع وبذل الجهود، بشكل مستقل وبشجاعة لمراقبته وإدراكه وبحثه ورفع ستارات الغموض عنه – دون الاكتراث بالآراء السائدة والأهواء المختلفة» (فولانسكي، ٢٠٠٥، ص٣٩). وقد تحدّث دينابيرغ بروح كانط وحركة التنوير في القرن الثامن عشر، مفترضًا مسبقًا الفكرة بأن الملكات العقلية المستقلة والضمير الشخصي هي الأسس التي لا خلاف حولها للنشاط الأكاديمي. وحسب كانط فإن «الجامعة يُفترض أن يكون لها استقلالية معينة (لأن العلماء فقط يستطيعون إصدار الأحكام على العلماء على هذا النحو) – [كانط، ١٩٧٩، ص٢٣]. [...] الأمر الأساسي والجوهري على نحو مطلق هو أن يتضمن جمهور المثقفين في الجامعة أيضًا هيئة تدريس مستقلة عن سلطة الحكومة فيما يتعلق بالتدريس والتعاليم [المصدر نفسه، ص٢٧]. [...] لأنه بدون هيئة تدريس كهذه لن ترى الحقيقة النور (وهذا

(*) أستاذة في جامعة تل أبيب.

سوف يكون ضد الحكومة)؛ فالعقل بطبيعته حرّ ولا يسمح لأي سلطة بأن تفرض أن أمراً لأنه من وجهة نظرها يعتبر صحيحاً [نفس المصدر، ص٢٩]». دينابيرغ أكد، وفقًا لكانط، الوظيفة الحاسمة الخاصة بالأكاديميا وهدفها: إخضاع الآراء المسبقة والمعتقدات العامة لفحص العقل والضمير وتدقيقهما.

ناضل دينابيرغ، من جهة ثانية، من أجل تجنيد العلم لتلبية احتياجات الدولة. وأطلق أعضاء الكنيست وفق هذا المزاج تصريحات تطرقت إلى «الوحدة بين العلم والعمل على صعيد وجود الدولة الاستيطاني الطبيعي خلال عقودها الأولى» (فولانسكي، ٢٠٠٥، ص٤١). ومن أجل ضمان تلبية حاجات الدولة اقترح دينابيرغ أن يترأس رئيس الحكومة مجلس التعليم العالي، وأن يشمل المجلس وزير المعارف والثقافة ومشرّعين وخبراء أمنيّين؛ أي ما مجموعه سبعة ممثلين عن الدولة (المصدر نفسه، ص ٣٩–٤٠). وضمن إطار النقاش والجدال حول مشاريع قوانين التعليم العالي أعربت عضو الكنيست شوشانة بِرْسيتز من حزب «الصهيونيون العموميون» عن معارضتها لاقتراحات دينابيرغ، مسندة ادعاءاتها إلى تضارب المصالح الواضح بين السلطة السياسية والحرية الأكاديمية. وأكدت بِرْسيتز أن الدولة بحاجة إلى سلطة تعرف كيف «تحمي الحرية الأكاديمية ليس فقط بالنسبة للطلاب في اختيارهم لمجالات دراستهم، بل أيضًا بالنسبة لأساتذة الجامعات في انتمائهم للأيديولوجيا التي يختارونها حسب ضمائرهم، بدون أن يُحرموا من حقهم في التدريس في مؤسساتنا الأكاديمية؛ ودون أن يكون لأحد الحق – سواء رئيس الحكومة أو وزير الدفاع أو الدكتاتور في الشؤون الاقتصادية أو السياسيين الذين لهم ضلع في كل مسألة – في التدخل والقول: هذا الشخص لن يدرّس؛ وهذا الشخص لن يكون له مكان في هذه المؤسسة، أو هذا الشخص لا يستحق أن يكون بروفسوراً في هذا المعهد العالي» (المصدر نفسه، ص٤٢). ويستند مطلب بِرْسيتز إلى تمييزها بين «الحرية في التدريس والبحث» التي يمتلكها أساتذة الجامعات وطلابها، وحريتهم خارج الأكاديميا في التعبير والعمل. وهي تعتقد بموجب حماية كلتا الحريتين، مثلما يجب حماية حرية المؤسسة الأكاديمية في إدارة شؤونها. وانسجاماً مع رؤيتها هذه فقد عارضت اقتراح دينابيرغ بتعيين رئيس الحكومة رئيسًا لمجلس التعليم العالي: «بإمكان صديقي وزير التربية والتعليم ان يقف ليُريني دولة واحدة يرئس فيها رئيس الحكومة أيضًا المجلس المسؤول عن المعاهد العليا في هذه الدولة؛ علاوة على ذلك بإمكانه أن يتفضل ليُريني دولة واحدة يضم فيها هذا المجلس رئيس أركان الجيش في هذه الدولة. [...] أودّ أن أسأل ما إذا كان هناك سابقة كهذه في أي بلد، يجلس فيه البيرقراطيون الحكوميون ويحددون مصائر مؤسسات التعليم العالي التي تعتمد عليهم» (المصدر نفسه، ص٤٢).

تشكل متابعة النقاشات حول قانون مجلس التعليم العالي خلال سنوات الخمسينيات نقطة انطلاق جيدة للتفكير مليًا في الاعتبارات والتخبطات والمعايير التي أدت إلى بلورة القاعدة التي تحكم العلاقة بين الأكاديميا والسلطة السياسية في إسرائيل.

يشير القانون نفسه إلى حرية المؤسسات الأكاديمية في إدارة شؤونها («على النحو الذي تراه مناسبًا») ضمن حدود ميزانيتها. في إسرائيل الدولة هي المصدر الرئيس لتمويل الجامعات، ولكن الميزانية توزع من قِبَل لجنة تابعة لمجلس التعليم العالي تتكون في الأساس من أكاديميين ذوي اعتبار من معاهد معترف بها، وجامعات وكليات على السواء. في الماضي كان يجري اختيار أعضاء المجلس بناءً على توصيات من معاهدهم، ولكن الحال لم يعد كذلك؛ الآن يجري اختيار الأعضاء بشكل مباشر من قبَل رئيس المجلس، وزير التربية والتعليم. وهكذا، وفي حين كان المقصود من مجلس التعليم العالي أن يخلق حاجزًا أو عازلاً بين الحكومة والأكاديميا، فإن مقياس استقلاليته يعتمد الآن بشكل مباشر على تطلعات الإدارة التي في السلطة وعلى وزير التربية والتعليم الذي يرشح أعضاء المجلس. يبدو أن لغة القانون تسمح بتفسير واسع للغاية لحرية المؤسسات الأكاديمية بالعمل «على النحو الذي تراه مناسبًا». ولكن الحق الفردي الذي يضمن للأساتذة والطلاب حرية الدراسة والتعليم بدون تدخل غير مذكور في نص القانون. كان بالامكان الدفاع عن مثل هذه الحريات بواسطة الدستور، لو كان لدى إسرائيل دستور، ولكنه غير موجود. وهكذا فإن قلق عضو الكنيست في الخمسينيات – شوشانة بِرْسيتز المذكورة أعلاه، في الدفاع عن حق أساتذة الجامعات وطلابها في اختيار أيديولوجيتهم والتعبير عنها بدون أي نوع من الضغوط من جانب السياسيين وأجهزة الدولة جرى تركه للجمهور لمناقشته وللأكاديميين والسياسيين لممارسته.

إن مفهوم الحرية الأكاديمية اليوم – كحرية المؤسسات الأكاديمية في اختيار معلّميها وطلابها، وحق الأساتذة في اختيار مواد التعليم والدراسة التي يعتقدون أنها ملائمة، والحق في تبنّي أي أيديولوجيا وانتقاد أي رأي وحكم مسبق بطريقة غير عنيفة، هو مفهوم نابع من تقاليد طويلة الأمد خاصة بالحياة الأكاديمية في الغرب، وهي ليست غريبة عن اليهودية التاريخية أيضًا. وإذا ما حصرنا النقاش في الغرب في الوقت الراهن، فإن أصول المؤسسات الأكاديمية الحديثة يمكن العثور عليها في

إن مفهوم الحرية الأكاديمية اليوم – كحرية المؤسسات الأكاديمية في اختيار معلّميها وطلابها، وحق الأساتذة في اختيار مواد التعليم والدراسة التي يعتقدون أنها ملائمة، والحق في تبنّي أي أيديولوجيا وانتقاد أي رأي وحكم مسبق بطريقة غير عنيفة، هو مفهوم نابع من تقاليد طويلة الأمد خاصة بالحياة الأكاديمية في الغرب، وهي ليست غريبة عن اليهودية التاريخية أيضًا

جامعات السكولاستيين في القرون الوسطى. كان للكثير من هذه الجامعات الوضع القانوني نفسه الخاص بالنقابات الحرة للمعلمين والطلاب (وقبل نقابات التجار أو الصنّاع في القرون الوسطى). هذا الوضع القانوني منحها حكمًا ذاتيًا لإدارة شؤونها بدون أي تدخل، ولكنها ظلت ملزَمة بسلطة القانون الكنسي مع أنها معفيّة من السلطة القانونية للحاكم السياسي والتي تدافع عنها أحيانًا ضد البابا. ومع ذلك فيما بين السلطات العلمانية والدينية، متمتعة بحريات نقابتها، طوّرت هذه الجامعات تقاليد الاستقلال والحكم الذاتي. وكان مقامُها مرتفعًا لدرجة أن بعض المؤرخين المعاصرين اعتبر علماء العصور الوسطى «سلطة ثالثة»، إلى جانب (طبقة) النبلاء ورجال الدين. وفي المقابل فإن العلماء الإنسانيين في عصر النهضة الأوروبية الذين لم ينجحوا في مأسسة أنفسهم في الجامعات كانوا أكثر اعتمادًا على الحكام العلمانيين لكسب العيش والمحافظة على منحهم الدراسية، حتى في الوقت الذي تفاخروا فيه بنقدهم للخطاب السكولاستي ولتحررهم منه.

يبدو أن اعتراف حركة التنوير وإقرارها المتزايد بأن العقل البشري هو المصدر الوحيد للمعرفة والتقدم هو الذي أسّس مرّة وإلى الأبد استقلال الأكاديميين عن السلطة الدينية والسلطة السياسية. ومع ذلك، فإن حركة التنوير كانت تطورت ونمت عمليًا في سياق السلطة المتزايدة للدول ذات السيادة والممالك ذات السلطة المطلقة. وقد أخضِعت الجامعات، مثل بقية المؤسسات الأخرى لسلطة ملوك استبداديين طلبوا خضوع أساتذة الجامعات كموظفي دولة. وبالتالي، فإن واقع الدول الحديثة ذات السيادة – التي لا تعترف بوجود مؤسسة أخرى تشاركها السلطة، حوّل المؤسسات الأكاديمية إلى جامعات حكومية – وانتهى إلى تهديد استقلالية المؤسسات الأكاديمية مقارنة مع وضعها في القرون الوسطى. ومن داخل هذا الوضع اقترح عمانوئيل كانط – المتحدث الأبرز عن قيم التنوير – مبدأ تقسيم العمل بين السياسيين ومساعديهم «المهنيين» من جهة والفلاسفة من جهة أخرى، كقاعدة لتنظيم حقوق العلماء وواجباتهم في الدولة الحديثة. وقد قبل كانط مطلب طاعة الأكاديميين المهنيين لسلطة الدولة (مثل علماء الدين، المحامون والأطباء) حيث ادّعى أن معرفتهم المستندة إلى التجربة العلمية قد استُخدمت من أجل خدمة الدولة، ولكنها خدمت أيضًا المصالح الشخصية للمهنيين؛ ولكنه أصرّ أنه يجب أن يكون هناك مكان واحد معفىً من هذه الخدمة، هذا المكان هو الكلية الفلسفية في عهده (التي شملت العلوم الإنسانية): «[واحد] مستقلّ عن سلطة الحكومة فيما يتعلق بتعاليمه، واحد، لا أوامر لديه ليعطيها، حرّ في تقييم كلّ شيء، ويعتني بمصالح العلوم، أي بالحقيقة: واحد يكون فيه العقل مخوّلاً بالحديث علنًا» (كانط، ١٩٧٩ ، ص٢٨–٢٩).

يُرجِع غالبية المؤرّخين تاريخ فكرة الجامعة الحديثة إلى الجامعة الجديدة في برلين التي افتُتحت عام ١٨١٠ . وقد بادر إليها فيلهلم فون هومبولت، عندما شغل منصب رئيس دائرة الثقافة والتعليم في وزارة الداخلية البروسيّة لفترة قصيرة في عام ١٨٠٩ . هومبولت أدخل وأدرج بالتأكيد قيم كانط وقواعده في عهد التنوير، خاصة المقدمات الخاصة بتقسيم العمل بين السياسيين والأكاديميين، وحرية العلم واستقلالية هيئة التدريس، ولكن تنفيذ هذه المُثل أصبح ممكنًا فقط بعد هزيمة البروسيين المُهينة خلال الحروب النابليونية التي أجبرت الدولة على إدخال الإصلاح في جامعاتها وتعبئة الأمّة نحو مشروع الحداثة. ونتيجة لذلك أخذت الدولة على عاتقها من جهة أولى دعم العلوم الطبيعية الحديثة بكثافة، وضمن ذلك إثراء العلوم الإنسانية (Geisteswissenschaften) والتاريخ والأدب واللغات باعتبارها تخصصات أكاديمية جديدة ومرموقة، من جهة أخرى. وتكشف رسائل هومبولت الشخصية المنطق المعقد في ذهنه، الذي يشكل أساس العلاقة بين الدولة

يُرجِع غالبية المؤرّخين تاريخ فكرة الجامعة الحديثة إلى الجامعة الجديدة في برلين التي افتُتحت عام ١٨١٠. وقد بادر إليها فيلهلم فون هومبولت، عندما شغل منصب رئيس دائرة الثقافة والتعليم في وزارة الداخلية البروسيّة لفترة قصيرة في عام ١٨٠٩. هومبولت أدخل وأدرج بالتأكيد قيم كانط وقواعده في عهد التنوير، خاصة المقدمات الخاصة بتقسيم العمل بين السياسيين والأكاديميين، وحرية العلم واستقلالية هيئة التدريس، ولكن تنفيذ هذه المُثل أصبح ممكنًا فقط بعد هزيمة البروسيين المُهينة خلال الحروب النابليونية التي أجبرت الدولة على إدخال الإصلاح في جامعاتها وتعبئة الأمّة نحو مشروع الحداثة

والأكاديميا و «الأمّة» – أي المجتمع ككلّ: «التعليم هو مسألة تخصّ الأمّة، ونحن نستعد على نحو لا يمكن إنكاره بحذر شديد، لإضعاف صلاحيات الدولة ولكسب الأمّة واستمالتها لمصالحنا» (رسائل، ص ٥٩٤).

ترتكز المبادئ التي وجّهت معظم الدول الغربية الحديثة في صياغة علاقتها بالأكاديميا منذ ذلك الحين على التبصّر بأن هناك ثلاث قوى تشكل المجال الثقافي – السياسي الديناميكي: الدولة التي هي المصدر الرئيس الذي يوفّر احتياجات الجامعات، وإلى درجة معيّنة تشرف عليها أيضًا؛ الأساتذة وطلاب الجامعات، وهم الأوصياء على التقاليد الثقافية ومنتجو المعارف الجديدة؛ و «المجتمع» ككلّ. ويعتمد خير المجتمع ورفاهيته على التوازن الدقيق بين سلطة الدولة وناقلي المعارف وحاملي الفكر النقدي، والجمهور، الذي يجب على الدولة والاكاديميا تلبية احتياجاته، وكبحه أيضًا. يلخص المؤرخ فريتز. ك. رينغر بشكل واضح وجليّ وضع الدولة الحديثة في الملكة البروسيّة في عهد فريدريك فيلهلم الثاني: «كانت الدولة داعمة لهذا الهدف العظيم [تعلّم نقي... يجب أن يكرّس في سبيل التعلّم] بدون محاولة ممارسة السيطرة المباشرة على المواد التي يتعلمونها ويدرّسونها [...] وعلى المدى الطويل فإن الدولة والمجتمع سوف يستفيدان بالتأكيد من التأثير الروحي والأخلاقي الخاص بالتعلم الجديد» (رينغر، ١٩٦٩، ص٢٤).

وجدت المعايير التي استغرقت مئات السنين كي تتبلور في المجتمعات الغربية تعبيرها في الجامعة الحديثة. أرشدت هذه الأفكار أيضًا تأسيس مجلس التعليم العالي الإسرائيلي كجسم عازل بين الحكومة وأساتذة الجامعات. وبالفعل، بعد تشريع قانون مجلس التعليم العالي احترمت الحكومة الإسرائيلية، في أغلب الأحوال، الحدود بين السياسي والأكاديمي. اختار وزير التربية والتعليم في البداية شخصية عامّة وموثوقة مثل قاضٍ سابق ليرئس اجتماعات المجلس. الوزراء نادرًا ما ظهروا في جلسات الهيئة العامة ولم يتدخلوا كثيرًا في عملها. وقد برزت بشكل تدريجي قاعدة «الحرية الأكاديمية» وبدا أنها ستثبت الحدّ بين السياسي والأكاديمي، ضمن حدود معينة على الأقل. وقد رمزت قضية البرفسور يشعياهو لايبوفيتش وجائزة إسرائيل إلى احترام هذه القاعدة من كلا الجانبين. لقد مقت ليبوفيتش، وهو أحد أبرز العلماء والفلاسفة الإسرائيليين، الاحتلال الإسرائيلي للمناطق التي جرى غزوها عام ١٩٦٧، وكان واضحًا للغاية في آرائه، وعند نقطة معينة صاغ عبارة «اليهودي–النازي» مشيرًا بذلك إلى الجنود الإسرائيليين والجو العنيف المشرّب بالروح العسكرية الذي يثيرونه أو يوحون به. وعندما اختارت لجنة المختصّين في عام ١٩٩٣ ليبوفيتش كأحد الفائزين بجائزة إسرائيل المرموقة ردّ رئيس الوزراء إسحق رابين على ذلك بالكلمات التالية: «ليس لديّ سلطة لحرمانه من الجائزة، ولكنني بأي حال لن أصافح البروفسور ليبوفيتش خلال الحفل». قبل ليبوفيتش هذا التحدّي وذلك بتخلّيه عن الجائزة.

تبيّن هذه القضية أن رابين سلّم جدلاً بأن جماعة المختصين وحدها لديها صلاحية منح جائزة إسرائيل، رغم حقيقة أن اللجنة المعينة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، وبالتالي من قِبَل الحكومة. ولم يحدث أن عرض رابين نفسه بصفته سلطة لاختيار مرشح للجائزة بالرغم من أنها تسلّم باسم دولة إسرائيل. ليبوفيتش، من جانبه أقرّ بالقيود التي تحدّ من حريته في التعبير والعمل خارج نطاق الأكاديميا، واختار عدم تسلّم الجائزة. وأكّد القاضي تيركل بعد سنوات قليلة، في عام ١٩٩٦، على مركزية الحرية الأكاديمية باعتبارها أحد المعايير القانونية في إسرائيل، وذلك في الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا، الذي كُتب فيه «هذه الحرية [الحرية الأكاديمية، ر. ف.] [...] تستحق الدفاع عنها حتى أكثر من حرية التعبير».

في العام ٢٠٠٣، بعد عشر سنوات من قضية ليبوفيتش، اتخذ

وجدت المعايير التي استغرقت مئات السنين كي تتبلور في المجتمعات الغربية تعبيرها في الجامعة الحديثة. أرشدت هذه الأفكار أيضًا تأسيس مجلس التعليم العالي الإسرائيلي كجسم عازل بين الحكومة وأساتذة الجامعات. وبالفعل، بعد تشريع قانون مجلس التعليم العالي احترمت الحكومة الإسرائيلية، في أغلب الأحوال، الحدود بين السياسي والأكاديمي. اختار وزير التربية والتعليم في البداية شخصية عامّة وموثوقة مثل قاضٍ سابق ليرئس اجتماعات المجلس. الوزراء نادرًا ما ظهروا في جلسات الهيئة العامة ولم يتدخلوا كثيرًا في عملها. وقد برزت بشكل تدريجي قاعدة «الحرية الأكاديمية» وبدا أنها ستثبت الحدّ بين السياسي والأكاديمي، ضمن حدود معينة على الأقل.

حدث مشابه اتجاهًا مختلفًا؛ تسلط المقارنة بين الحدثين الضوء على التحول العميق في نظرة الحكومة إلى الحرية الأكاديمية. لقد تمّ اختيار فنان يدعى موشيه غرشوني لتلقي جائزة إسرائيل. وكان غرشوني معروفًا في المجتمع الإسرائيلي بنقده الحادّ لسياسات الاحتلال الإسرائيلي. وقد تحدّى مثل ليبوفيتش السلطة السياسية بإعلانه أنه لن يأتي إلى الحفل لتسلّم الجائزة لأنه، كما قال، لا يثق بالحكومة الحاكمة (التي يرئسها أرئيل شارون) وأن ضميره لا يسمح له بالمشاركة في احتفالات الدولة في تلك اللحظة. وفي ردّها على بيان غرشوني، ألغت ليمور ليفنات، وزيرة التربية والتعليم في حكومة شارون الجائزة، هكذا بكلّ بساطة.

لقد مرّت عشر سنوات منذ حادثة غرشوني وليفنات، والتيارات الخفية التي يمكن الآن استشفافها أكثر وضوحًا كلّ يوم. ولا يتّسع نطاق هذه الورقة لإجراء تحليل معمّق للعمليات الاقتصادية والاجتماعية– السياسية التي تؤدي إلى تآكل الحدود بين السياسي والأكاديمي. إن هذا البحث يجب أن يأخذ في الاعتبار الميول المستمرّة طويلاً مثل إضعاف الجامعات من الخارج، وبشكل خاص من خلال تخفيضات الميزانية الحكومية المتكررة على مدى السنوات العشر الماضية، عمليات الخصخصة وإدارة الجامعات بشكل تجاري المستمرة التي تغير باستمرار المُثُل العليا للمعرفة وكذلك البنية المجتمعية للجامعات من الداخل؛ حركة الناس والمعرفة في عصر العولمة، مواضيع البحث المهمّة هذه تتطلب المزيد من الفحص ولا غنى عنها من أجل إعادة النظر في الحدود بين السياسة والأكاديميا اليوم. وأريد بعد وضع هذه القضايا الحاسمة جانبًا للتحليل المستقبلي، أن أختتم المقالة الحالية بالإشارة إلى بضع خطوات على منحدر الانزلاق عانينا ونعاني منها مؤخرًا، نحن الأكاديميين الإسرائيليين والمجتمع الإسرائيلي ككلّ.

أيار ٢٠١٠: «إم ترتْسو» (عبرية، وفي العربية: إذا أردتم) هي منظمة طلابية يمينية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بوزير التربية والتعليم، جدعون ساعر، تنشر تقريرًا عن التحريض والإقصاء والتحيّز ضد الصهيونية في الجامعات. يحتوي الكتيب على اثنتين من «القوائم السوداء» بأسماء أكاديميين وقعوا عرائض ضد سياسات الحكومة.

كانون الثاني ٢٠١٢: ثلاث منظمات رصد تصنّف ألف إسرائيلي من ضمنهم نحو ٨٠٠ أكاديمي بأنهم «معادون للصهيونية». قبل ذلك بنحو ثلاث سنوات حذّر البروفسور ديفيد نيومان، أحد المستهدَفين من قبَل الراصدين، قائلاً: «المكارثية الأكاديمية من قبَل اليمين تعرّض للخطر الديمقراطية الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي، وتهدد أسس حرية التعبير».

أيلول ٢٠١٢: توصي لجنة فرعية تابعة لمجلس التعليم العالي بألاّ يُسمح بتسجيل الطلاب الجامعيين الجدد في قسم السياسة والحكم في جامعة بن غوريون في النقب – وكان هذا القسم هدفًا مركزيًا لمنظمة «إمْ ترتْسو» التي اتهمت العديد من أساتذته بأنهم يساريون متطرفون ومعادون للصهيونية. وقد استندت التوصية إلى تقرير كتبته لجنة دولية من الخبراء جرى تعيينها بعد إقصاء بروفسور مشهور في العلوم السياسية بسبب آرائه النقدية لإسرائيل. وقد رفض أحد أعضاء اللجنة المهنية التوقيع على التقرير النهائي وادّعى أن التقييم كان مستهدفًا لأسباب سياسية. طالب تقرير لجنة التقييم بوضع معايير موجّهة تملي مجالات المعرفة والتوجهات المنهجية المطلوبة من

الأساتذة الذين سوف يتم تعيينهم في القسم في المستقبل. وقد قبلت اللجنة الفرعية التابعة لمجلس التعليم العالي هذه التوصيات وحوّلتها إلى تهديد بإغلاق القسم في حال عدم تنفيذ التوصيات. تتدخل هذه التوصيات، وبشكل فظّ، في حرية الجامعة في اتخاذ القرار بالنسبة للمنهاج وفي اختيار هيئة التدريس. ويبدو بالتالي أن اللجنة الفرعية التابعة لمجلس التعليم العالي خرقت قانون المجلس وذلك بتقليص حق الجامعة في إدارة شؤونها «على النحو الذي تراه مناسبًا».

كانون الأول ٢٠١٢: تمنح الحكومة كلّية أريئيل، الواقعة في المناطق المحتلة، مكانة جامعة، وذلك بدون التقييم المناسب والصحيح على المستوى الأكاديمي، وبدون النظر على قدم المساواة في ترقية كلّيات أخرى في أجزاء أخرى من البلاد. ويأتي الإعلان بعد توقيع احتفالي على أمر خاصّ من قبَل الجنرال في الجيش الإسرائيلي، ولكن يمكن أن يجد له تبريراً في الحكم الصادر عن لجنة حكومية برئاسة قاضي المحكمة العليا السابق إدموند ليفي، والذي ينصّ على أنه لم يكن هناك أي احتلال للمناطق (باعتبار أنها لم تكن تحت أي سيادة قبل العام ١٩٦٧). اللجنة التي قرّرت رفع مكانة الكلية لا تضمّ أيّ خبير في القانون الدولي من الأكاديميا الإسرائيلية، ويبدو أن الحكومة عرفت بالضبط من يجب تعيينه في اللجنة من أجل الحصول على النتيجة المرجوّة.

كانون الأول ٢٠١٢: يمنع رئيس مجلس الأمن القومي، الجنرال عميدرور، بروفسورا في تاريخ العلوم (المقصود أنا) من المشاركة في اجتماع دعت إليه السفارة الألمانية في تل أبيب. ويدور الاجتماع حول التعاون العلمي بين علماء ألمان وإسرائيليين، ذلك التعاون الذي انخرطتُ فيه على مدى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. في هذا الاجتماع أعلن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مثلما أعلن لاحقًا في مقابلة تلفزيونية: «هذه الباحثة» (متجاهلاً درجة بروفسور التي أحوزها) لا يمكن أن تمثل إسرائيل لأنها كانت قبل عشر سنوات قد وقّعت على عريضة تؤيد طلابا وأساتذة من الجامعة العبرية رفضوا أداء الخدمة في المناطق المحتلة في ذلك الوقت. وقد وقّع على تلك العريضة أكثر من ثلاثمائة أكاديمي، من ضمنهم رئيس الأكاديمية الوطنية للعلوم؛ وأحد الأساتذة الحائزين على جائزة إسرائيل في الفيزياء من معهد وايزمان، والرئيس السابق للجامعة العبرية المفتوحة في إسرائيل. وعلى النقيض من رابين فإن نتنياهو يرى أن مصالحه ومعتقداته الخاصة متطابقة مع تلك الخاصة بدولة إسرائيل، ويقرر على ما يبدو مع الجنرال عميدرور أن كبار العلماء الإسرائيليين ليسوا «صالحين» لتمثيل الدولة. يتجاهل نتنياهو كليًا التزام العلماء بتمثيل العلم، وفي هذه الحالة بالذات، تمثيل العلم بصفتهم أعضاء في الأسرة الدولية للعلماء. فهل سيمثل العلم في إسرائيل في المستقبل العلماء المؤيدون لنتنياهو فقط؟ وهل تقاطع حكومة إسرائيل مواطنيها، أولئك المواطنين الذين يجرؤون على انتقاد الاحتلال والاستيطان؟

اسمحوا لي أن أختم باقتباس ردّ البروفسور (المتقاعد) إيتَمار بن زوهَر، وهو عالم لغوي من جامعة تل أبيب ومشهود له دوليًا، على الحدث الأخير: «البروفسور فيلدحي هي رئيسة مركز منيرفا للعلوم الإنسانية في الجامعة. وقد جرى تأسيس المركز على أساس المنافسة، وهو مدعوم ماليًا من قِبَل الحكومة الألمانية. فهل ستكون خطوة عميدرور القادمة إغلاق المركز؟ أو ربما سيرسل رئيس المركز إلى مخيم في النقب لإعادة تأهيله هناك؟

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة محمد كيال]

المراجع

A. Vollanksy, *Academia in a Changing Environment: Israel's Policy of Higher Education 1952- 2004* , Tel Aviv 2005.

I. Kant, *The Conflict of the Faculties*. Der Streit der Fakultaten, Translation and Introduction by Mary J, Gregor, New York 1979.

R. von Freese, (comp.) 1953. *Wilhelm Von Humboldt, Sein Leben Und Wirken Dargestellt In Briefen, Tagebüchern Und Dokumenten Seiner Zeit*. (Cited as Letters in the text).

F. K. Ringer, *TheDecline of the German Mandarins: The German Academic Community, 1890- 1933* , Cambridge Mass. 1969

مهند مصطفى(*)

المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين الخصخصة والتوجهات النيو ليبرالية الحكومية

نشرت الصحف الإسرائيلية في شهر آذار هذا العام تقريرا حول الرواتب الشهرية للطاقم الإداري والأكاديمي الكبير في الكليات الخاصة، والذي كشف عن الرواتب الخيالية التي يتلقاها هؤلاء، [1] مقارنة مع المؤسسات الأكاديمية الحكومية. أثار هذا الموضوع مسألة خصخصة التعليم العالي من جديد، خاصة وأن الدخل الذي تحصل عليه هذه الكليات عال جدا بسبب القسط التعليمي المرتفع الذي تطلبه من الطلاب، والذي قد يصل إلى أربعة أو خمسة أضعاف القسط التعليمي في الجامعات، إلا أنها في المقابل لم تساهم (دون تعميم على الكليات الخاصة كلّها) في رفعة المستوى الأكاديمي الإسرائيلي، رغم أنها ساهمت كثيرا في زيادة منالية التعليم العالي وجماهيريته، وبقيت الجامعات الحكومية رائدة في البحث العلمي والجودة الأكاديمية والتعليمية. يهدف هذا المقال إلى طرح جوانب محددة من صيرورة خصخصة التعليم العالي الإسرائيلي والنابع مع حضور الخطاب النيوليبرالي داخل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وداخل الحكم المركزي الإسرائيلي. ونعتقد أن صيرورة الخصخصة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية لم تنته بعد وأنها ستشهد إجراءات جديدة، ويشكل الخطاب النيوليبرالي المسيطر على المشهد الأكاديمي الأرضية لهذه الصيرورة.

مقدمة: الخلفية السياسية- الاجتماعية لصيرورة الخصخصة الأكاديمية

يرجع بعض الباحثين الإسرائيليين جذور الخصخصة المثابرة في التعليم العالي إلى بداية سنوات التسعينيات، والتي شهدت

(*) أستاذ في جامعة حيفا.

يرجع بعض الباحثين الإسرائيليين جذور الخصخصة المثابرة في التعليم العالي إلى بداية سنوات التسعينيات، والتي شهدت ثورة في التعليم العالي الإسرائيلي من حيث الإقبال على مؤسسات التعليم العالي التي ساهمت فيها الكليات الأكاديمية، إضافة إلى تحولات ديمغرافية شهدها المجتمع في تلك الفترة، وأهمها الهجرة الروسية التي اقترنت بفتح الكليات والمؤسسات الأكاديمية وزيادة الطلب على التعليم العالي. حيث ازداد عدد الطلاب في إسرائيل خلال أقل من عقدين بصورة كبيرة جدا، من ١١٨ ألف طالب في العام ١٩٩٣، إلى ٢٩٠ ألف طالب في العام ٢٠٠٩.[٢]

ثورة في التعليم العالي الإسرائيلي من حيث الإقبال على مؤسسات التعليم العالي التي ساهمت فيها الكليات الأكاديمية، إضافة إلى تحولات ديمغرافية شهدها المجتمع في تلك الفترة، وأهمها الهجرة الروسية التي اقترنت بفتح الكليات والمؤسسات الأكاديمية وزيادة الطلب على التعليم العالي. حيث ازداد عدد الطلاب في إسرائيل خلال أقل من عقدين بصورة كبيرة جدا، من ١١٨ ألف طالب في العام ١٩٩٣، إلى ٢٩٠ ألف طالب في العام ٢٠٠٩.[٢] وهكذا كانت منالية التعليم العالي لمختلف الشرائح الاجتماعية، الهمّ الأساسي للحكومات الإسرائيلية المتتابعة، وخاصة في التسعينيات.

ويؤكد على هذا التوجه، منوال ترختنبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة، حيث يعتقد أن اهتمام الحكومة بقضية منالية التعليم العالي وجماهيريته في المجتمع الإسرائيلي، أدى إلى تركيزها على دعم الكليات الأكاديمية القادرة على استيعاب الطلاب، ورفع معدلات الحاصلين على اللقب الأكاديمي، ما انعكس سلبا على جامعات البحث، والاهتمام بها:

« ركزت الحكومة في العقد السابق على زيادة منالية التعليم العالي. كانت الجامعات في عهد ما قبل الكليات، نخبوية جدا، وتمكن ٢٥٪ فقط من السكان من دخول أبوابها، اعتقدت الدولة وبحق أن عليها أن تحقق منالية التعليم العالي للجميع، لذلك ركزت على تطوير الكليات، وتم افتتاح أكثر من ٣٠ كلية، زاد عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي بمعدل الثلث، وازدادت نسبة الحاصلين على التعليم العالي من ٢٥٪ من كل شريحة جيلية إلى ٤٧٪ من كل شريحة جيلية، وتم تعبيد الطريق لحراك اجتماعي واقتصادي لقطاعات سكانية كاملة، ولكن المنالية العالية كانت على حساب الجودة، فنفس الميزانيات وزعت على عدد أكبر من مؤسسات التعليم العالي، ما ألحق الضرر بالجامعات البحثية»[٣].

في المجمل، نميل إلى التفسير الذي يقدمه باحثون حول أن الاهتمام بمنالية التعليم العالي كان بداية خصخصة التعليم العالي، ونضيف عليه حضور قناعات أيديولوجية وسياسية لدى اليمين بضرورة مراقبة هذه المؤسسة سياسيا، وتطبيق قناعاته الاقتصادية عليها كإحدى المؤسسات الحكومية التقليدية، ولكن نضيف على هذا التفسير، الادعاء أن هنالك جذورا سياسية واجتماعية لمنالية التعليم العالي، فقد جاء الاهتمام بمنالية التعليم العالي كجزء من التحولات السياسية والاجتماعية التي مرّت على المجتمع الإسرائيلي في نهاية السبعينيات، والتي شهدت صعودا لقوى اجتماعية وسياسية جديدة، عانت من التهميش والإقصاء في العقود الثلاثة الأولى التي أعقبت قيام الدولة، فقد ظهرت قوة اليهود الشرقيين بواسطة إيصالهم حزب الليكود إلى الحكم الذي ظهر مُمثلا للطبقات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن الليكود هو ليبرالي محافظ في سياساته الاقتصادية، فاليهود الشرقيون كشريحة اجتماعية– اقتصادية مستقلة دمجت بين التهميش الجغرافي والتهميش الاقتصادي والسياسي، فغالبية الشرقيين سكنوا في مدن التطوير الفقيرة في الجنوب بعيدا عن المركز، كما أنهم كانوا يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية مترديّة، وكشفت الأبحاث أن هنالك علاقة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدات وبين منالية التعليم العالي.

أظهر حزب الليكود التزاما سياسيا واجتماعيا اتجاه اليهود الشرقيين الذين أوصلوه للحكم، فاهتم بمنالية التعليم في صفوفهم، فكان إدخال أكبر عدد من الطلاب إلى الجامعات أهم من جودة البحث أو اللقب الأكاديمي. وجاء عقد التسعينيات، وجاءت معه الهجرة الروسية الكبيرة، ورأى حزب العمل الذي صعد للحكم بعد غياب أكثر من خمسة عشر عاما التزاما اتجاه الشرائح الضعيفة أولا، واتجاه الهجرة الروسية التي أوصلته إلى الحكم ثانيا، فدعم منالية التعليم العالي وجماهيريته، إلا أنه ذهب بسياساته أبعد من الليكود، فصنع ثورة الكليات في التسعينيات

غيّرت الكليات صورة المشهد الأكاديمي في إسرائيل منذ عقد التسعينيات، ففي بداية هذا العقد، درس للقب الأول حوالي ٥٥ ألف طالب، ٨٥٪ منهم درسوا في الجامعات، وفقط ٦,٤٪ درسوا في الكليات الأكاديمية، أما اليوم، فإن أكثر من ٥٠٪ من طلاب اللقب الأول يدرسون في الكليات الأكاديمية، كما سبق ذكره. بدأت ثورة الكليات الأكاديمية مع ازدياد الطلب على التعليم العالي، وخاصة من طرف شرائح اجتماعية تعيش في المناطق الهامشية.

لزيادة منالية التعليم في المجتمع الإسرائيلي، كل ذلك كان على حساب جامعات البحث، التي لم تهتم بمنالية التعليم، بل بالإنتاج البحثي، وفي الوقت نفسه، المعتمدة كليا على الإنفاق الحكومي. أدى تقليص الإنفاق الحكومي على جامعات البحث واهتمامها بموضوع منالية التعليم إلى دخول الجامعات ما سمي في الأدبيات الإسرائيلية «العقد الضائع»، حاولت الجامعات الخروج من العقد الضائع من خلال تبنيها لتوجهات نيوليبرالية قادها الحكم المركزي، بالإضافة إلى هرولتها للاندماج في العولمة الأكاديمية. ظهرت ملامح الخصخصة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في مظاهر عديدة، منها: ظهور الكليات الأكاديمية عموما، والخاصة خاصة. تغييرات على المستوى البنيوي للجامعات. انحسار العلوم الانسانية وإعطاء أهمية للبحث العلمي الذي يتساوق مع سياسات السوق.

صعود الكليات الأكاديمية الحكومية والخاصة للمشهد الأكاديمي

هيمنت المؤسسات الجامعية، في العقود الأربعة الأولى من قيام إسرائيل، على المشهد الأكاديمي. ومع ازدياد الطلب على التعليم العالي، وخاصة في المناطق الهامشية/ النائية، ومع محدودية قدرة الاستيعاب داخل الجامعات، بدأت صيرورة أكاديمية غيرت وجه المشهد الأكاديمي الإسرائيلي كاملا، تمثلت بإقامة كليات أكاديمية مُمولة حكوميا، وكليات أكاديمية خاصة غير مُمولة حكوميا، تم الاعتراف بها من قبل مجلس التعليم العالي، وكليات تكنولوجية، تهدف إلى تأهيل عاملين وموظفين وخبراء في الهندسة والتكنولوجيا، وبروز ظاهرة الفروع التعليمية للجامعات الخارجية. أدى صعود الكليات الأكاديمية، إلى اندلاع صراع بين الكليات والجامعات، دفع هذا الصراع بين المؤسستين إلى أكدمة أكثر للكليات، وإلى تغلغل قوانين السوق إلى الجامعات.

وصل عدد الكليات الأكاديمية في العام ٢٠١٢، إلى ٣٦ كلية أكاديمية، منها ٢١ كلية مُمولة من لجنة التخطيط والموازنة (كليات حكومية)، والباقي، ١٥ كلية أكاديمية خاصة، غير مُمولة. وهنالك ٢٣ كلية أخرى لتأهيل المعلمين.[٤] نمت الكليات الأكاديمية بشكل كبير خلال عقد التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة، وأصبح الإقبال عليها للحصول على اللقب الأكاديمي الأول يفوق الإقبال على جامعات البحث السبع. ففي العام ٢٠١٢، درس ٤٨٪ من طلاب اللقب الأول في إسرائيل في الكليات الأكاديمية، مقابل ٤١٪ درسوا للقب الأول في الجامعات، و-١١٪ في كليات تأهيل المعلمين. وإذا حيّدنا جانبا طلاب كليات تأهيل المعلمين، فنصل إلى أن أكثر من ٥٠٪ من طلاب اللقب الأول، يدرسون في كليات أكاديمية حكومية وخاصة.[٥]

غيّرت الكليات صورة المشهد الأكاديمي في إسرائيل منذ عقد التسعينيات، ففي بداية هذا العقد، درس للقب الأول حوالي ٥٥ ألف طالب، ٨٥٪ منهم درسوا في الجامعات، وفقط ٦,٤٪ درسوا في الكليات الأكاديمية، أما اليوم، فإن أكثر من ٥٠٪ من طلاب اللقب الأول يدرسون في الكليات الأكاديمية، كما سبق ذكره. بدأت ثورة الكليات الأكاديمية مع ازدياد الطلب على التعليم العالي، وخاصة من طرف شرائح اجتماعية تعيش في المناطق الهامشية، وازداد هذا الطلب خلال سنوات الثمانينيات وبداية التسعينيات، ولم تكن الجامعات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من الراغبين في الدراسة، كما لم تكن ترغب أن تستقبل كل الطلاب إلى مقاعدها.

في العام ١٩٩٣، بدأت ثورة الكليات في أعقاب الخطة التي أعدها وزير المعارف في حكومة رابين الثانية (١٩٩٢-١٩٩٥)، أمنون روبنشطاين، للنهوض بالكليات، وشملت الخطة تطوير ثلاثة أنماط من الكليات: الكليات المناطقية، وهي كليات تركزت في مناطق محددة وخاصة بالمناطق الهامشية، وكانت تعمل

تحت وصاية الجامعات، ولكنها كانت تحصل على ميزانياتها من وزارة المعارف وليس من لجنة التخطيط والموازنة، وقد قرر الوزير، وهو يشغل بطبيعة الحال منصب رئيس مجلس التعليم العالي، ضم الكليات المناطقية، بشكل تدريجي، في إطار ميزانية لجنة التخطيط والموازنة ومنحها الاستقلالية، وبذلك تشترك الكليات الأكاديمية الجديدة والمستقلة بميزانية التعليم العالي الأكاديمي، الذي سينعكس بدوره سلبا على ميزانية الجامعات.[٦] أما بالنسبة لكليات تأهيل المعلمين، فقد تقرر توسيع عددها من جهة، ومنح قسم منها إمكانية إعطاء لقب أكاديمي (بكالوريوس) في بعض مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة أخرى. وبالنسبة للكليات التكنولوجية، التي تُؤهل طلابها لمواضيع عينية من أجل الانخراط في سوق العمل، فقد تمت زيادتها، وتم الاعتراف بساعات التعليم فيها كنقاط أكاديمية يستطيع الطالب بواسطتها إكمال دراسته الأكاديمية في الجامعة.

بالنسبة للنوع الثالث من الكليات، وهي الكليات التكنولوجية، فهي غير أكاديمية، وتختص بتأهيل طلابها للعمل كمهندسين، أو مهندسين تنفيذيين. ويصل عددها إلى ٦٠ كلية، يدرس فيها حسب معطيات عام ٢٠١٢ حوالي ٢٢ ألف طالب. وتصل ميزانية هذه الكليات المُمولة حكوميا إلى ١٣٠ مليون شيكل، وتطالب الحكومة دائما بزيادة حجم الإنفاق عليها، وهي منظمة في إطار «منتدى الكليات التكنولوجية».[٧]

أدى صعود الكليات إلى إعلاء صوت الخصخصة في التعليم العالي، وإدخال التفكير النيوليبرالي في معايير الإنفاق وتوزيع الموارد الأكاديمية. ويطالب الكثير من الداعمين للكليات تحديدا بخصخصة التعليم العالي بشكل أكبر، ويدعون أن الكليات باتت أفضل من الجامعات في الكثير من التخصصات وخاصة الهندسة والتكنولوجيا وغيرها، كما أن مستوى رضا الطلاب من الكليات ومن المحاضرين فيها هو أعلى من الجامعات في جميع المقاييس الموجودة. وينطلقون من مقولة نيوليبرالية أنه في كل مجال فإن التنافس ينتج النجاعة. بغض النظر عن صدق هذه الادعاءات حول مستوى خريجي الكليات مقارنة مع الجامعات، فإن ما يهمنا في هذا السياق أن الكليات ساهمت في إعلاء من شأن الخطاب النيوليبرالي في الأكاديميا الإسرائيلية، وليس فقط أنها جعلت نقاشها مع الجامعات من موقع النجاعة والتنافس والعرض والطلب، بل إنها زجت بالجامعات إلى هذا النقاش، وجعلتها تتصرف في الكثير من الأحيان، على هذا الأساس، وخاصة عند منافستها للكليات. ووصف موطي سكولوف، رئيس كلية «افكا» للهندسة، الجامعات بأنها محافظة ولا تتغير، واقترح بنية جديدة للتعليم العالي تنسجم مع التطور الذي حدث في الولايات المتحدة الأميركية.[٨]

وظهرت خصخصة التعليم العالي في إسرائيل خلال العقد الأخير بظهور الكليات الخاصة غير الممولة حكوميا، والتي يصل عددها في إسرائيل إلى ٢٢ كلية. وكما يبين الشكل (١)، فإن عدد الطلاب للقب الأول في الكليات الخاصة ارتفع بشكل كبير مقارنة مع الجامعات ومع الكليات الحكومية خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١١، وذلك على الرغم من أن مجمل عدد طلاب اللقب الأول ارتفع خلال هذه الفترة في كل مؤسسات التعليم العالي بنسبة ١٠٪ فقط، وهذا يدل أن الكليات الخاصة باتت تجذب الكثير من الطلاب، وباتت تشكل تحديا جديدا للجامعات، بالإضافة إلى تحديها للكليات الحكومية. وتوجه طلاب من الكليات الخاصة في العام ٢٠٠٤ بالتماس إلى المحكمة العليا لتفرض على الحكومة دعم الطلاب في هذه الكليات من خلال تخفيض القسط التعليمي، ما يعني أن تقوم الحكومة بالإنفاق أيضا على الكليات الخاصة، إلا أن المحكمة العليا ردت الالتماس ودحضت ادعاء التمييز ضد الكليات الخاصة، بإدعاء أن الحكومة لا تستطيع تمويل كل مؤسسة تعليم عال، وأن جوانب الاختلاف بين مؤسسات مُمولة وغير مُمولة يجب أن يبقى على حاله».[٩]

شكل (١) يبين نسبة التغيير في عدد الطلاب في إسرائيل (٢٠٠٨-٢٠١١) حسب نوع المؤسسة الأكاديمية

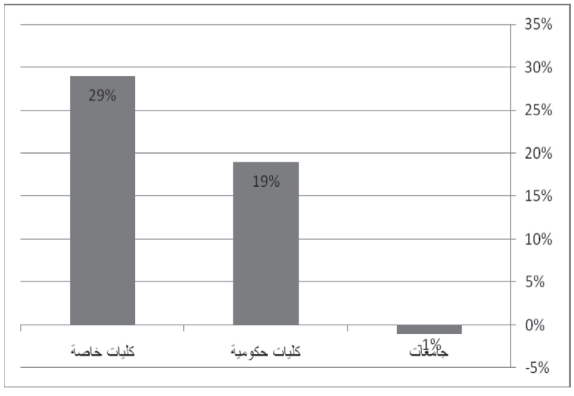

شكل صعود الكليات الخاصة تهديدا للكليات الحكومية الممولة، وليس فقط للجامعات، حيث أن الكليات الخاصة باتت تجذب طلابا إليها أكثر من الكليات الحكومية، وذلك على الرغم أن القسط التعليمي السنوي فيها يصل إلى أربعة أضعاف القسط التعليمي في الجامعات، وضعفي القسط في الكليات الحكومية. وينطلق ادعاء الكليات الحكومية الخاصة من أن مجلس التعليم العالي لا

أدى صعود الكليات الأكاديمية، إلى اندلاع صراع بين الكليات والجامعات، ما عزز الصراع، دخول الكليات إلى الأماكن التي كانت محرمة سابقا في الأكاديميا الإسرائيلية، وهي التخصصات الاعتبارية والمطلوبة والتي قامت الجامعات بالتشديد على شروط القبول لها. ويعتبر موضوع الحقوق أحد أهم هذه المواضيع، في الماضي القريب وحتى دخول هذا الموضوع إلى الكليات، كان الوصول إلى كليات الحقوق الجامعية والدراسة فيها حلم غالبية الطلاب، وكان يصل إلى هذه المقاعد الطلاب الذي حصلوا على علامات دخول عالية للجامعات

يراقب ولا يتدخل كثيرا في البرامج الأكاديمية للكليات الخاصة، خوفا أن يتهم بأنه يعيق «حرية السوق»، «هنالك غياب للتخطيط، ولا يوجد اعتبار للاحتياجات القومية.... هنالك تنافس وحشي سيمسّ بالمستوى الأكاديمي للمؤسسات وبقدرة خريجها على الاندماج بسوق العمل، هنالك تخوف أن الكليات الخاصة ولأسباب ربحية تقبل كل متسجل لها، وبعد أن يتخرج هؤلاء لا يستطيعون إيجاد عمل لأنهم لم يحصلوا على تأهيل بمستوى عال».[١٠]

كما أدى صعود الكليات الأكاديمية، إلى اندلاع صراع بين الكليات والجامعات، ما عزز الصراع، دخول الكليات إلى الأماكن التي كانت محرمة سابقا في الأكاديميا الإسرائيلية، وهي التخصصات الاعتبارية والمطلوبة والتي قامت الجامعات بالتشديد على شروط القبول لها. ويعتبر موضوع الحقوق أحد أهم هذه المواضيع، في الماضي القريب وحتى دخول هذا الموضوع إلى الكليات، كان الوصول إلى كليات الحقوق الجامعية والدراسة فيها حلم غالبية الطلاب، وكان يصل إلى هذه المقاعد الطلاب الذي حصلوا على علامات دخول عالية للجامعات، إلا أن افتتاح الكليات الأكاديمية الحكومية والخاصة لتخصصات الحقوق وتخفيض سقف القبول لها، أدى بالكثير من الطلاب للدخول إلى هذه الكليات والدراسة فيها، وذلك على الرغم من أن القسط التعليمي فيها كان أعلى من الجامعة بأكثر من الضعف، غيّرت الكليات المميزات الديمغرافية والتعليمية لموضوع الحقوق. فقد عرضت نقابة المحامين في مؤتمرها السنوي الـ١١ معطيات تشير إلى أن ٣٢٪ من المحامين المسجلين في النقابة تخرجوا من الجامعات، بينما وصلت نسبة المحامين الذين تخرجوا من الكليات إلى ٦٠٪، والباقي من مؤسسات أخرى خارج البلاد، وبيّن تقرير النقابة أن عدد المحامين الذين انضموا إليها في العقد الأخير (٢٠٠١–٢٠١١)، أكبر بقليل من عدد المحامين الذين انضموا لها في السنوات الخمسين منذ قيام الدولة».[١١]

ساهم هذا الأمر في تعميق حدة الصراع بين الكليات والجامعات، فمن جهة رأت الجامعة أن الكليات باتت تستقطب الكثير من الطلاب متوسطي المستوى ما هدّد من اعتبارية الموضوع في الجامعات، ومن جهة ثانية فإن إغراق السوق بطلاب الحقوق سوف يساهم بدوره بتراجع المكانة الاجتماعية والاقتصادية لموضوع الحقوق، وهذا ما حدث فعلا.[١٢] علاوة على ذلك، توجهت الكليات إلى خيرة المحاضرين والباحثين الحقوقيين في إسرائيل، وجذبتهم للتدريس فيها مقابل أجور عالية، وخاصة في الكليات الخاصة غير الممولة حكوميا. وأوجد هذا الأمر مزيجا لم تحبه الجامعات، ولم تستطع منافسته، ما بين مستوى قبول منخفض للكليات من جهة، وبين طاقم تدريسي وأكاديمي اعتباري من جهة أخرى.[١٣]

وردت الكليات على ادعاءات عمداء الجامعات، على لسان، عميد كلية «شعري مشباط» (أبواب القضاء) في مدينة هود هشارون، ابيعاد هكوهن، الذي هاجم الجامعات بقسوة، وادعى أن الكثير من المحاضرين في الجامعات يطرقون أبواب الكليات من أجل التدريس فيها، ونفي أن تكون الجامعات خالية من أي اعتبارات اقتصادية في التعليم الأكاديمي، واستحضر مثال برامج الماجستير السريعة المنتشرة في الجامعات والتي تهدف إلى الربح فقط، فهي برامج لسنة واحدة ويصل القسط التعليمي فيها في بعض الأحيان إلى خمسة أو ثلاثة أضعاف القسط العادي، ولا يتم التشديد على شروط القبول للطلاب في هذه البرامج، كما أن الجامعة لا تبذل جهودا أكاديمية خاصة في هذه البرامج من حيث مستوى التعليم والواجبات الأكاديمية. واعترف ابيعاد أن الكليات لا تشترط امتحان التصنيف للجامعات (السيكومتري) من أجل قبول الطلاب، وهذا بالضبط ما تدعيه الجامعات ضد الكليات، أن كل شخص أصبح قادرا عن دراسة الحقوق، ما أساء للموضوع من جهة، وأساء إلى سوق العمل من جهة أخرى.[١٤]

الكليات الجامعية تتسيد المشهد الأكاديمي في إسرائيل.

وهاجم رئيس المسار الأكاديمي في كلية الإدارة، زئيف نويمان، الجامعات التي قامت بفتح مسارات ربحية للماجستير، بهدف منافسة الكليات، وطالب الحكومة بتحقيق ما اسماه «العدل الاجتماعي» بين الكليات والجامعات، خاصة وأن ٦٠٪ من طلاب اللقب الأول يدرسون في الكليات، وانطلق نويمان من الادعاء أن الجامعات هي مؤسسات حكومية مُمولة، ولها أفضلية في التمويل الحكومي على الكليات الحكومية، ومع ذلك تقوم بفتح مسارات تعليمية للقب الماجستير بمبالغ كبيرة، ولا تخضع هذه المسارات لمراقبة مجلس التعليم العالي، وهدفها الأساسي هو الربح المادي، خاصة وأن مدة هذه المسارات يكون عاما واحدا فقط (وليس عامين كما هو متبع في المسارات العادية).[١٥]

كما بدأت الكليات تنافس الجامعات في الماجستير، وخصوصا في المواضيع المطلوبة في سوق العمل، ويشكل موضوع إدارة الأعمال أحد المواضيع الاقتصادية المطلوبة في المجتمع الإسرائيلي، إلا أن الكليات استطاعت أن تتجاوز الجامعات في هذه المواضيع أيضا. تُدرّس جامعتان فقط موضوع إدارة الأعمال، وهما الجامعة العبرية وجامعة بار ايلان، وتواجهان مشكلة في تراجع عدد الطلاب الذي يدرسون فيهما إدارة الأعمال، مقابل ارتفاع عدد الطلاب في الكليات الأكاديمية. فقد تراجع عدد الطلاب في الجامعتين بنسبة ٣٠٪ خلال العقد الأخير، بينما ارتفع عدد الطلاب في الكليات بنسبة ٥٠٪، وذلك على الرغم من أن الجامعات قامت بتسهيل شروط القبول لإدارة الإعمال كمحاولة لجذب الطلاب إليها.[١٦]

فرضت الكليات وجودها في مقياس رضا الطلاب من التعليم، فقد تفوقت بكل درجات الرضا الذي أبداها الطلاب من الدراسة: علاقة المحاضرين مع الطلاب، مستوى المساقات، طريقة التعليم وغيرها من المعايير، حيث حصلت الكليات الخاصة على درجة رضا وصلت إلى ٣,٩. وحصلت الكليات الأكاديمية الحكومية على درجة ٣,٦، بينما حصلت الجامعات على درجة رضا وصلت إلى ٣,٦.[١٧]

في استطلاع أجرته دائرة الإحصاء المركزية حول مدى رضا الخريجين من مؤسسات التعليم العالي خلال السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، اتضح أن خريجي الكليات عبروا عن رضا أكبر من خريجي الجامعات، فكانت كل المراتب العشرة الأولى من نصيب الكليات، بينما توزعت الجامعات في العشريتين الثانية والثالثة، وجاء المركز متعدد المجالات في هرتسليا (وهو كلية خاصة) في المكان الأول من حيث مستوى رضا خريجيه عنه.[١٨] ويتضح من الاستطلاع أن المناخ التدريسي في الكليات هو أفضل من المناخ التدريسي في الجامعات، حيث أشار ٩٠٪ من خريجي الكليات عن رضاهم من هذا المناخ مقابل ٧٨٪ من خريجي الجامعات. ويشير تقرير دائرة الإحصاء المركزية أن لا تغيير حدث على النتائج مقارنة مع السنة الدراسية ٢٠٠١/٢٠٠٢.

نتائج العقد الضائع: توجه نيوليبرالي في الأكاديميا

بدأت الجامعات تتفهم أن السياق الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل قد تغير، وأنها في ظل التحولات الجديدة في السياسات الاقتصادية والأكاديمية النيوليبرالية الجديدة لا بد لها من تقديم تنازلات أمام طلبات وزارة المالية النيوليبرالية. يعتقد منويل تريختنبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي، أن تغييرا حدث في الأكاديميا الإسرائيلية عموما وفي الجامعات خصوصا، ويؤيد التوجه الذي ينادي بتنازل الجامعات لكي تستطيع الحفاظ على وجودها، وأشار أن هنالك جيلا جديدا من رؤساء الجامعات لديه تصورات جديدة لمكانة الأكاديميا والمؤسسة الأكاديمية ودورها وعلاقتها مع المحيط بها.[١٩] ويعتقد

كما بدأت الكليات تنافس الجامعات في الماجستير، وخصوصا في المواضيع المطلوبة في سوق العمل، ويشكل موضوع إدارة الأعمال أحد المواضيع الاقتصادية المطلوبة في المجتمع الإسرائيلي، إلا أن الكليات استطاعت أن تتجاوز الجامعات في هذه المواضيع أيضا. تُدرّس جامعتان فقط موضوع إدارة الأعمال، وهما الجامعة العبرية وجامعة بار ايلان، وتواجهان مشكلة في تراجع عدد الطلاب الذي يدرسون فيهما إدارة الأعمال، مقابل ارتفاع عدد الطلاب في الكليات الأكاديمية. فقد تراجع عدد الطلاب في الجامعتين بنسبة ٣٠٪ خلال العقد الأخير.

تريختنبرغ أن على كل الأطراف تقديم تنازلات في سبيل تنجيع الجامعات وإنقاذها، وعلى رأسها الجامعات، حيث يعتقد أن على الجامعات أن تقوم بتنجيع أدائها الإداري والمالي، كما على الكادر الأكاديمي فيها أن يقدم تنازلات مالية، مثل تجميد العلاوات المالية، وتقليص مخصصات التقاعد، إضافة إلى الشفافية المالية، ولا بدّ في هذا السياق من الإشارة إلى أن وزارة المالية طالبت الجامعات في العام ٢٠٠٨، ولأول مرة في تاريخها، بأن تبدأ بتسليمها الكشوفات المالية المتعلقة برواتب المحاضرين في الجامعات، وقد هددت وزارة المالية الجامعات بعدم تمرير مخصصاتها المالية الشهرية والسنوية إذا لم تقم بتسليمها هذه الكشوفات بشكل منتظم.

في لقاء أجري مع رئيس الجامعة العبرية، مناحيم بن ساسون، كان قد أكد على توجهات جديدة في الجامعة تنسجم مع قوانين السوق، وقال إن الجامعة الأهم في إسرائيل سوف تخطو خطوات عميقة في التنافس على جذب الطلاب وليس فقط التنافس على الإنتاج البحثي، وقال إن على الجامعات الإسرائيلية تحسين علاقتها مع الجمهور وتعزيز مكانتها في المجتمع إذا أرادت البقاء والاستمرار، ويدعي ساسون أنه في الماضي كان ينتقد المحاضرين الذي كانوا يظهرون في الإعلام لاعتقاده أن ذلك يقلل من شأن البحث العلمي، إلا أنه يعترف بأنه كان مخطئا، وأن على الجامعات أن تسوق نفسها للجمهور، ويضيف «نحن نتمتع بضرائب الجمهور وعلينا أن نُرجع معرفتنا للجمهور، الكثير منا يمتنعون عن الذهاب إلى الجمهور لاعتقادهم أن ساحة إعلامنا هي الأبحاث العلمية، وهذا غير صحيح، علينا أن نبلور أفكارنا بحيث تكون واضحة ومتوفرة للجمهور».[٢٠]

ويضيف ساسون موضحا توجهه الجديد للجامعة العبرية، «يوجد بيننا علماء يأتون كل يوم على مدار ٤٠ عاما إلى مختبراتهم، إلا أن طلابهم لا يعرفون ماذا يفعلون في المختبرات، حتى عائلاتهم لا تعرف ماذا يفعلون، لا يمكن الاستمرار بهذا الوضع، دافع الضرائب يريد أن يعرف على ماذا يقوم بدفع ضرائبه، على كل عالم أن يكون جاهزا ليشرح لماذا يقوم ببحث هذا المجال؟ وماذا سيخسر المجتمع الإسرائيلي إذا لم نقم بهذه الأبحاث». ويؤيد هذا التوجه رئيس لجنة التخطيط والموازنة، تريختنبرغ، الذي أعد حاليا خطة إصلاحية للجامعات الإسرائيلية تتضمن إحدى بنودها قيام الكادر الأكاديمي بالتطوع في المدارس الثانوية من خلال تقديم محاضرات للطلاب، وذلك بهدف «إنزال الجامعة إلى الشعب»، على حدّ تعبيره، وأيضا بهدف جذب الطلاب إلى الجامعات.[٢١]

وقد أيد باحث آخر من الجامعة العبرية، الموقف الذي ينطلق من أن المشكلة ليست في وزارة المالية بل في الجامعات، ووصف حال الجامعات بأنها باتت أسيرة للمتوسطية، بمعنى أنها لم تعد متميزة بل وسطية في مستواها، وأن مشاكلها ليست مالية بل في إدارتها الفاشلة للأموال، ومشكلتها ليس في قلة الإنفاق الحكومي بل بالمبنى الإداري والتنظيمي المحافظ للجامعات، الذي لا يسمح لها بإدارة مواردها بشكل صحيح.[٢٢] كما يتماهى كارلو شطرنغر، أستاذ علم النفس في جامعة تل أبيب، مع التوجهات التنافسية العولمية في الأكاديمية العالمية، المتأثرة بالتوجهات النيوليبرالية، حيث يقترح خطة لإنقاذ الجامعات، تتمثل في تحويل الجامعات الإسرائيلية إلى جامعات مختارة من خلال: إدخالها إلى ساحة التنافس البحثي العالمي، استقطاب أفضل المحاضرين والباحثين في العالم، تحويل التعليم في الكليات من اللغة العبرية إلى اللغة الانكليزية لاستقطاب الطلاب المميزين من مختلف أنحاء العالم، والهدف حسب شطرنبرغ يجب أن يكون وصول الأكاديميا الإسرائيلية إلى المراتب العشرين الأولى في تدريج الجامعات العالمية.[٢٣]

كما يعتقد بيرتس ليبيه، رئيس معهد التخنيون، أن مقاييس التدريج العالمية تدفع الجامعات الإسرائيلية إلى التنافس والاندماج

كما يعتقد بيرتس ليبيه، رئيس معهد التخنيون، أن مقاييس التدريج العالمية تدفع الجامعات الإسرائيلية إلى التنافس والاندماج في عولمة الأكاديميا، وطالب دولة إسرائيل بالاندماج في الثورة الأكاديمية العالمية وخاصة في الصين، والهند وسنغافورة، حيث افتتح التخنيون بتمويل حكومة سنغافورة فرعا له هناك (ولاحقا فرعين في كورنيل والصين). ويعتبر التخنيون من المؤسسات الأكاديمية التي تقود عملية عولمة الأكاديميا الإسرائيلية في المحيط النيوليبرالي.

في عولمة الأكاديميا، وطالب دولة إسرائيل بالاندماج في الثورة الأكاديمية العالمية وخاصة في الصين، والهند وسنغافورة، حيث افتتح التخنيون بتمويل حكومة سنغافورة فرعا له هناك (ولاحقا فرعين في كورنيل والصين).[٢٤] ويعتبر التخنيون من المؤسسات الأكاديمية التي تقود عملية عولمة الأكاديميا الإسرائيلية في المحيط النيوليبرالي.

المستوى البنيوي- الإداري داخل الجامعات

بدأت صيرورة الخصخصة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، بشكل مثابر في تسعينيات القرن الماضي، وقد أخذت أشكالا عديدة، ولكن يبقى أهمها محاولات تغيير مبنى الجامعة الإداري بما يتناسب مع الشركة الاقتصادية، ومن أجل ذلك شكلت الحكومة لجنة خاصة بهذا الشأن سميت "لجنة فحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي"، والتي عرفت إعلاميا وجماهيريا بـ"لجنة ميلتس".

تشكلت لجنة ميلتس، في أعقاب إضراب الجامعات في منتصف التسعينيات، من أجل تحسين الظروف المالية للمحاضرين، وقد استطاعت الجامعات أن تحقق إنجازا كبيرا في أعقاب الإضراب. إلا أن وزارة المالية والحكومة، قررت تشكيل لجنة لفحص المبنى التنظيمي والإداري في الجامعات، والذي بقي ثابتا تقريبا منذ تمأسس التعليم العالي ومؤسساته في خمسينيات القرن الماضي. اعتقدت الحكومة أن مطالب الجامعات بزيادة الإنفاق الحكومي عليها غير مبررة، وأن المشكلة ليس في قلة الإنفاق الحكومي، بل في المبنى الإداري والتنظيمي التقليدي والمحافظ للجامعات الذي لا يُمكنها من استغلال جيد للموارد المالية. أقيمت اللجنة بقرار حكومي رقم ١٣١١ ، في كانون الثاني عام ١٩٩٧ ، وقدمت اللجنة توصياتها عام ٢٠٠٠ ، وأقرها مجلس التعليم العالي في العام نفسه. وتعتبر توصيات اللجنة حول تغيير المبنى الإداري انسجاما مع التفكير النيوليبرالي الذي ساد سياسات حكومة بنيامين نتنياهو الأولى (١٩٩٦–١٩٩٩).

أوصت اللجنة بإجراء تغييرات على المبنى الإداري للجامعات وعلى علاقات وتركيبة الهيئات الإدارية المختلفة في الجامعة بما ينسجم مع مبنى الشركات الاقتصادية. حيث اعتبرت اللجنة أن المبنى الإداري والتنظيمي للجامعات لا يُمكنها من استغلال جيد لمواردها المالية والبشرية.

أوصت اللجنة بإلغاء وظيفة "العميد" (Rector)، حيث اعتبرت أن الفصل بين وظيفة العميد ووظيفة الرئيس غير مبررة، لأنها لا تُحدث تكاملا بين الجانب الإداري الذي يمثله الرئيس، والجانب الأكاديمي الذي يمثله العميد. واقترحت اللجنة إلغاء وظيفة العميد، وتعيين مكانه نائب للرئيس للشؤون الأكاديمية يتم انتخابه عن طريق مجلس الشيوخ (يتكون من جميع أساتذة الجامعة). واعتبرت اللجنة أن الوضع القائم في الجامعات، وفيه الرئيس غير مسؤول عن العميد، الذي يتم انتخابه من قبل مجلس الشيوخ دون علاقة للرئيس واللجنة التنفيذية بهذا الانتخاب، يعد حالة إسرائيلية خاصة، ويخلق رأسين داخل المؤسسة الأكاديمية، يعيق من تنجيع عمل المؤسسة وتقدمها. ولذلك أوصت اللجنة أن يكون الرئيس هو الجهة العليا في الجامعة، وهو المسؤول عن كل المؤسسة التعليمية في جوانبها الإدارية والأكاديمية. كما أوصت اللجنة تقليص المهام الإدارية لمجلس أمناء الجامعة، فغالبيتهم ليست لديهم دراية بالشؤون الأكاديمية، واقترحت أن يقتصر دورهم على تجنيد الأموال للجامعة وتعزيز علاقاتها الخارجية عموما ومع يهود العالم خصوصا، واقترحت تحديد عدد مجلس الأمناء بموجب المهام والأعباء الملقاة عليهم. واعتبرت اللجنة أن العدد الكبير لمجلس الأمناء، الذي قد يصل للمئات لا يُمكّنه من مراقبة وإدارة الشؤون الإدارية للجامعة، كما أن نصف الأعضاء هم من الداعمين للجامعة، وتقترح اللجنة الفصل بين الداعمين وبين تدخلهم في الشؤون الإدارية للجامعة، واعتبرت اللجنة أن الحكومة هي أكثر الجهات دعما للجامعات إلا أنها لا تتدخل في شؤونها الإدارية الداخلية.

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، وهو التقرير الأهم من بين تقارير اللجان التي أقيمت لفحص التعليم العالي في العقدين الأخيرين وعددها ثلاث، البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية في الجامعات الإسرائيلية. ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي- الإداري

كما أوصت اللجنة بتغيير تركيبة اللجنة التنفيذية/الإدارية للجامعات. تعتبر اللجنة التنفيذية الذراع التنفيذية لمجلس الأمناء في الجامعة، يتم انتخابها من بين أعضاء مجلس الأمناء، وليس هنالك معايير محددة لتمثيل الجامعة في اللجنة، وتضمن الاقتراح تحويلها إلى الجسم الأعلى المسؤول عن إدارة الجامعة، ويكون الرئيس مسؤولا أمامها، واقترحت اللجنة أن يكون ٨٥٪ من أعضائه إسرائيليون من ممثلي الجمهور، في حين تحصل الجامعة على تمثيل محدد في اللجنة الإدارية، فبالإضافة إلى الرئيس ونائبه، فإن خمس أعضاء اللجنة هم من أساتذة الجامعات ومحاضريها. كما أوصت اللجنة بتقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ وصلاحياته (يتكون المجلس من كل أساتذة الجامعة)، وتحديده بما ينسجم مع المبنى الإداري الجديد. كما اقترحت اللجنة تقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى ٧٦ عضوا، وتحديد مهامه في متابعة الشؤون الأكاديمية في إطار المبنى الجديد، في حين تكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن مراقبة عمل مجلس الشيوخ، وبهذا فإن اللجنة تقترح إنهاء حالة الاستقلالية الأكاديمية التي كان يتمتع بهذا هذا الجسم، حيث ادعت اللجنة إن عمل المجلس فيه الكثير من تناقض المصالح، والصراعات الداخلية بين الأساتذة، فلا يمكن إدارة الشؤون الأكاديمية لجامعة وكل أساتذتها أعضاء في مجلس شيوخها.

اعتبر الكثير من الباحثين الإسرائيليين أن توصيات اللجنة كانت إعلان حرب على الجامعات، وأن توصياتها تهدد الحرية الأكاديمية للمحاضرين، من حيث أن على المحاضر أن يبحث ويهتم في الشؤون التي يمكن أن تنسجم مع التوجهات النيوليبرالية للمبنى الإداري الجديد للجامعات، بمعنى أن الباحث بات مقيدا في توجهات الجامعة النيوليبرالية وحرصها على النجاعة، ودعمها للأبحاث التي لها ضرورة وذات صلة بنجاعة المؤسسة واستحقاقاتها النيوليبرالية، وهذا يقلص مساحة الحرية الأكاديمية للمحاضرين، الذي قد يرغبون ببحث وإنتاج معرفة لا تنسجم مع التفكير النيوليبرالي للمؤسسات التعليمية. فحسب توصيات اللجنة ستكون الأطر الإدارية– الاقتصادية غير الأكاديمية مهيّمنة على القرار الإداري في الجامعة، وليس الطاقم الأكاديمي كما كان في السابق. بينما اعتبر أكاديميون كثر، وخاصة من العلوم الاقتصادية، أن توصيات اللجنة هي وصفة لتحقيق التميز الأكاديمي لإسرائيل. وقد أيدتها بطبيعة الحال وزارة المالية، كما أقرها مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة التي قدمت خطة خماسية عام ٢٠٠٢، لتحقيق توصيات اللجنة، أما لجنة رؤساء الجامعات فقد طالبت بأن لا يكون تنفيذ توصيات اللجنة موحدا ومشتركا لكل المؤسسات، بل تقوم كل جامعة بفحص توصيات اللجنة بناء على خصوصيتها، فمثلا، قامت جامعة حيفا بتقييد عدد أعضاء مجلس الشيوخ الأكاديمي حتى قبل توصيات اللجنة.

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، وهو التقرير الأهم من بين تقارير اللجان التي أقيمت لفحص التعليم العالي في العقدين الأخيرين وعددها ثلاث، البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية في الجامعات الإسرائيلية. ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي– الإداري. وحددت معايير التميز الأكاديمي بما يخدم المبنى الإداري الجديد للجامعة. كما أن توصيات اللجنة أعطت المشروعية لوزارة المالية والحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي على الجامعات، لأنها اعتبرت أن المبنى الجديد سوف يضمن إدارة ناجعة للموارد المالية الحالية مقارنة مع الإدارة السابقة، فقد انطلقت الحكومة ووزارة المالية من ادعاء أن تقليص الإنفاق على الجامعات والبحث العلمي لن ينعكس سلبا على الجامعات في ظل مبنى إداري وتنظيمي ناجع. ولكن ما حدث منذ إعلان توصيات اللجنة، وتبني مجلس التعليم العالي لها، وقيام لجنة التخطيط الموازنة ببناء خطة خماسية أولى (ستأتي الثانية لاحقا) لتنفيذ توصيات اللجنة، وبلورة أهداف التعليم العالي بناء على التوصيات الجديدة، وكان في مركزها البحث عن التميز، أن الجامعات لم تنفذ كافة توصيات اللجنة، وفي الوقت نفسه قلصت الحكومة من إنفاقها على التعليم العالي.

فمثلا، قامت الجامعة العبرية بتغيير مبناها الإداري في العام ٢٠١١، ولكــن دون أن تتبنى كافة التوصيات، التي طالبتها لجنة التخطيط والموازنة بإجرائها، بل قامت بتسوية بين الوضع القائم في الجامعة وبين مطالب لجنة التخطيط والموازنة.

خطـة لإنقـاذ الجامعـات مـن خـلال تعميـق التوجهات النيوليبرالية

وصلت الحكومة ومجلس التعليم العالي، ولجنة التخطيط والموازنة في العام ٢٠١٠، لاتفاق لبلورة خطة خماسية لإنقاذ الأكاديميا الإسرائيلية، بعد عقد من انحسارها. وكان من بين بنود الخطة استيعاب أكثر من ١٦٠٠ محاضر في الجامعات، وذلك لجسر الفجوة بين عدد الطلاب وبين عدد المحاضرين والذي ارتفع خلال العقدين الماضيين. وقد تم الاتفاق على إضافة مبلغ (٧,٥) مليار شيكل لجهاز التعليم العالي خلال ست سنوات، منها ١,٣٥ مليار ستنفق على مؤسسات التعليم العالي خلال العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢. كما شملت الخطة نموذج إنفاق جديدا على المؤسسات التعليمية، ويعتمد هذا النموذج على مركبين، الأول: التعليم والتدريس في الجامعة، والثاني: البحث العلمي وجودته. كما تطمح الخطة إلى زيادة منالية التعليم العالي للشرائح الاجتماعية في المناطق الهامشية والضعيفة. أكد وزير المالية على الأبعاد التنافسية في النموذج الجديد للإنفاق على التعليم العالي، "الفكرة هي إدخال الجامعات إلى ساحة التنافس، ستساهم الخطة في تعزيز التميز في البحث والتدريس، لأن الإنفاق والإضافات المالية ستعطى على أساس التنافس، في الجامعات سننتقل إلى نموذج إنفاق يعتمد على الجودة لا الكم- وهذه في نظري المسألة الأهم". إلا أن الخطة نصت على زيادة الرقابة الإدارية والمالية على الجامعات، وهو جزء من تصور السلطة المركزية وخاصة وزارة المالية أن جزءا كبيرا من تدهور الجامعات نابع من سوء إدارة مالية وتنظيمية، وليس جراء التقليصات المالية بالأساس. لم تلتزم الحكومة بالخطة الخماسية، وعادت إلى السياسات التي حذرت منها الجامعات، وهي التقليصات المفاجئة وغياب التخطيط الاقتصادي بعيد المدى، وهذا ما حدث فعلا في ميزانية التعليم العالي للعام ٢٠١٣، فقد قلصت الحكومة مبلغ مائة مليون شيكل، من الميزانية التي كانت مقررة للتعليم العالي الإسرائيلي، والتي اعتبرت جزءا من إجراءات الخروج من العقد الضائع.

ولا بد في هذا السياق من التوقف على نموذج الموازنة الجديد لمؤسسات التعليم العالي، والذي يهدف إلى الخروج من أزمة التعليم العالي بعد العقد الضائع، تدل قراءة للنموذج الجديد أنها تساهم في تعزيز التوجهات النيوليبرالية في السياسات الأكاديمية، فمن جهة، يعتمد نموذج الموازنة على التميز البحثي كما تحدده المقاييس العالمية، وحصول المؤسسات التعليمية على منح بحثية من صناديق تنافسية، ومن جهة أخرى، فإنه يقلل من استقلالية الجامعة الإدارية والتنظيمية، ويعزز من الرقابة المالية عليها، استمرارا لتوصيات لجنة "ميلتس"، وتعزيز الرقابة المالية على الجامعات سيكون له انعكاس على الرقابة الأكاديمية والبحثية أيضا، ولكن ليس كشرطية معرفة مباشرة وتقليدية، بل إن النموذج نفسه يزج الجامعات في أنماط معينة من البحوث ويقلل من شأن أنماط أخرى.

جدول (١): وزن كل متغير من متغيرات البحث في نموذج الموازنة

	النموذج السابق	النموذج الجديد
صناديق تنافسية	٪٣٤,٦	٪٣٤
صناديق أخرى	٪١٩,٧	٪١٥
طلاب الدكتوراه	٪٢٩,٦	٪١٥
المقالات العلمية	٪١٤,٨	٪٣٤
ماجستير مع بحث	٪١,٣	٪٢
المجمل	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: لجنة التخطيط والموازنة، ٢٠١٢، ص: ٦٩.

يتبين من الجدول (١)، أن حوالي ٦٨٪ من ميزانية البحث التي تحصل عليها الجامعة البحثية يتعلق بمتغيري حصولها على صناديق تنافسية ونشرها في مجلات علمية، حصل تغيران في النموذج الجديد مقارنة مع النموذج القديم، الأول تمت زيادة متغير النشر في مجلات علمية زيادة دراماتيكية تصل إلى ١٠٠٪، وتقليل قيمة متغير طلاب الدكتوراه بمعدل ١٠٠٪ أيضا، وتم الإبقاء على متغير الصناديق التنافسية كما هو تقريبا، إن هذه المعادلة الجديدة تعني في النهاية ضرب العلوم الإنسانية في الدرجة الأولى وضرب العلوم الاجتماعية في الدرجة الثانية، لأن العلوم الإنسانية ليس لديها في المجمل لا من حيث الكم ولا النوع صناديق تنافسية، فهذه الصناديق في غالبها تكون للعلوم الطبيعية والتكنولوجية، كما أن العلوم الإنسانية لا تعتبر النشر في المجلات العلمية الساحة الوحيدة للنشر مثل باقي العلوم، بل تعتبر أن الكتب هي الساحة المركزية للعلوم الإنسانية.

كما ينطلق نموذج الإنفاق الجديد من زيادة الإنفاق الحكومي على الجامعة إذا استطاعت الأخيرة تجنيد أموال من مصادر وصناديق دعم خارجية، فكلما استطاعت الجامعة أن تجند أكثر كلما زاد الإنفاق الحكومي عليها، وكما يبين الجدول (٢)، فإن ذلك سوف

يميز بين الجامعات، فمثلا لا تصل قدرة جامعة حيفا على تجنيد الأموال كقدرة الجامعة العبرية أو التخنيون أو تل أبيب، ويعود ذلك إلى أن جامعة حيفا تعتمد بالأساس على كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وغالبية صناديق البحث تدعم العلوم الطبيعية أو التكنولوجية، وهي علوم مزدهرة في الجامعة العبرية وتل أبيب والتخنيون ووايزمان، فمثلا يستطيع باحث في معهد وايزمان أن يجند منحة بحثية أعلى بثمانية أضعاف من منحة قد يجندها باحث في جامعة حيفا، وهذا يدل أن الخطة الخماسية هي أيضا تنسجم مع قوانين السوق وعولمة التعليم العالي والأكاديميا في إسرائيل.

جدول (٢) دخل الجامعات من صناديق دعم تنافسية وغير تنافسية ٢٠١٠ (ملايين الدولارات)

	العبرية	تل أبيب	التخنيون	وايزمان	بن غوريون	بار إيلان	حيفا
صناديق غير تنافسية	١٧,٥	١٥,٨	١٧,٤	٩,٤	١٤,٧	٣,٦	٣
صناديق تنافسية	٤٢,٢	٣٢,٦	٢٦,٩	٣٢,٣	١٥,٥	٨,٩	٥,٧
المجمل	٥٩,٧	٤٨,٤	٤٤,٣	٤١,٧	٣٠,٢	١٢,٦	٨,٧

كما تحدد الخطة الخماسية نموذج إنفاق جديدا على الكليات، حيث ستحصل على إضافات مالية من لجنة التخطيط والموازنة، حسب المكانة الاجتماعية والاقتصادية للطلاب الذين يتعلمون فيها، فإذا كان الطلاب من شرائح اجتماعية ضعيفة حصلت الكلية على إضافات مالية لميزانيتها، كما ستحصل الكليات على زيادة في الميزانيات حسب جودة التدريس فيها (مقابل جودة البحث في الجامعات)، وحسب بُعد الكلية عن المركز، واعتبرت الكليات هذا النموذج ايجابيا، وطالبت أن تكون الخطوة التالية هي المساواة مع الجامعات.

خلاصة

شكلت سنوات التسعينيات بداية عملية الخصخصة في التعليم العالي الإسرائيلي، وكانت الكليات التعبير الأبرز عن هذا التوجه، وقد ساهمت الكليات الأكاديمية التي ازدادت خلال عقد التسعينيات في هذا التحول الكمي، وسهلت من قضية متناولية التعليم العالي، وأدت إلى ازدياد أعداد الطلاب الجامعيين في إسرائيل، وتؤهل هذه الكليات طلابها للحصول على اللقب الأول في شتى المواضيع، وتقوم بتسهيل شروط القبول لمواضيع مطلوبة في الجامعات، التي تكون شروط القبول فيها صعبة جدا، كالمحاماة وإدارة الإعمال.

وحول مساهمة الكليات في رفع عدد الطلاب الجامعيين في إسرائيل، كان عدد الطلاب الجامعيين الذين درسوا في الجامعة العبرية والتخنيون، مع قيام إسرائيل، حوالي ١,٦٣٥ طالبا، وشكلوا أقل من ٣٪ من الفئة العمرية ١٨ . ووصل عددهم بعد خمسين عاما، إلى حوالي ١٦٤ ألفا (من ضمنهم طلاب الجامعة المفتوحة)، وشكلوا أكثر من ٣٠٪ من الفئة العمرية ١٨ عاما. إلا أن زيادة منالية التعليم ساهمت في تسريع خصخصة المؤسسة الأكاديمية من جهة، وتغلغل الفكر النيوليبرالي في سياساتها من جهة أخرى.

دخلت الاعتبارات الاقتصادية كاعتبارات مهمة في بلورة السياسات الأكاديمية، وارتبطت هذه السياسات مع التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي التي دفعت إلى زيادة جماهيرية التعليم العالي ومنالية، وما كان ذلك ليحدث لولا سياسات الخصخصة وفتح المجال الأكاديمي لمؤسسات وقوى جديدة. ويلاحظ هنا أن جماهيرية التعليم العالي كانت شأنا وطنيا إسرائيليا في السبعينيات والثمانينيات وتعمقت في التسعينيات، وهي مؤشر لتحولات في ميزان القوى السياسي والاجتماعي، ولكنها ما كانت لتتم من خلال سياسات أكاديمية "وطنية"، بل أُنجزت من خلال سياسات خصخصة التعليم العالي. تتبع جماهيرية التعليم العالي لأهداف المنظومة السياسية الوطنية، وخاصة أنها عبرت عن تحولات اجتماعية سياسية، ولكنها تمت من خلال أدوات منظومة الاقتصاد وسياسة الخصخصة، والتي كان أحد تعبيراتها إقامة الكليات الأكاديمية.

مرت منظومة الاقتصاد على الأكاديميا الإسرائيلية فأحدثت فيها تغييرين، أولا ساهمت في تصنيع الجامعات الإسرائيلية، وثانيا ساهمت في عولمة الأكاديميا الإسرائيلية أو سعي الأخيرة نحو تعزيز اندماجها في العولمة الأكاديمية. بالنسبة لتصنيع الجامعات، فقد بدأت الجامعات تدير شؤونها المالية وتبلور سياساتها الأكاديمية مثلما تفعل شركة اقتصادية، كما أن الإنفاق على التعليم العالي بات يتم من خلال معايير تصلح لشركات اقتصادية. أما بالنسبة لعولمة الأكاديميا الإسرائيلية، فإنها جزء من سياسات دمج الجامعات في العولمة الأكاديمية، حتى بروز هذا التوجه، كان اندماج إسرائيل في العولمة الأكاديمية يتم بصورة فردية من خلال حضور الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين في الجامعات ومؤسسات البحث العالمية، وخاصة الأميركية. ولكن التوجه الجديد يحاول دمج الجامعات كمؤسسات وليس كأفراد فقط في العولمة الأكاديمية.

الهوامش:

١. فمثلا يحصل عميد كلية «كريات اونو» على راتب شهري يصل الى حوالي ١٥٥ ألف شيكل، ويحصل عميد كلية الحقوق في الكلية نفسها على راتب يصل إلى حوالي ١٤٥ ألف شيكل، ويحصل رئيس المركز الأكاديمي هرتسليا على راتب يصل إلى حوالي ٩٥ ألف شيكل، ويحصل نائب رئيس الكلية الأكاديمية في نتانيا على حوالي ٩٩ ألف شيكل، بينما يحصل نائب مدير القسم المالي في كلية «أور يهودا» على حوالي ٥٥ ألف شيكل، وهي رواتب لا يحلم أحد في المؤسسات الحكومية بالحصول عليها. أنظر: أور قاشتي، حول رواتب الكبار في الكليات الخاصة، هآرتس، ٢٠١٤/٢/٩، أنظر الرابط: http://blogs.haaretz.co.il/orkashti/396/ (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/١٧).

٢ . عامي فولنسكي، بعد العقد الضائع: التعليم العالي في إسرائيل إلى أين؟، (القدس: مركز «طاوب» لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠١٢)، ص: ١٠

٣ . لقاء مع منوال طرختنبرغ رئيس لجنة التخطيط والموازنة، أنظر اللقاء: ميراف أرلوزوروف، «خطة خماسية ثورية للتعليم العالي في إسرائيل»، (ذا ماركر، ٢٠١٠/٥/١١)، ص: ٢٤-٢٨.

٤ . تقرير مجلس التعليم العالي، ٢٠١٢، ص: ١٥.

٥ . هنالك طبعا جامعة ثامنة في إسرائيل، وهي الجامعة المفتوحة، ولكنها لا تُعرف كجامعة بحث، ولها طرق تعليمية خاصة بها تختلف عن الكليات والجامعات، درس في الجامعة المفتوحة عام ٢٠١٢، حوالي ٤٣ ألف طالب، بينما درس في جامعات البحث السبع ٧٥ ألف طالب، وفي الكليات الأكاديمية الحكومية والخاصة، حوالي ٩٠ ألف طالب. وفي كليات تأهيل المعلمين، حوالي ٢١ ألف طالب (تقرير مجلس التعليم العالي، ٢٠١٢، ص: ١٦). لذلك فإننا لم ندخل الجامعة المفتوحة ضمن النقاش بين الكليات والجامعات، لأنها أصلا لا تُعرف كجامعة بحث.

٦ . اعتبرت إسرائيل قبل ثورة الكليات، من الدول الأكثر إنفاقا على التعليم العالي، فقد كانت تنفق أكثر من أحد عشر ألف دولار على كل طالب، وكانت الولايات المتحد الأميركية هي الدولة الوحيدة التي تنفق أكثر منها (أكثر من ١٣ ألف دولار)، وقد أدى افتتاح الكليات إلى تراجع الإنفاق الحكومي لكل طالب، بسبب زيادة الطلاب في الكليات الحكومية، ما أضر بالدرجة الأولى بالجامعات، ويمكن القول إن هذا العامل كان أحد العوامل التي دفعت الحكومة لافتتاح الكليات. أنظر: عامي فولنسكي، الأكاديميا في بيئة متغيرة: سياسات التعليم العالي في إسرائيل ١٩٥٢-٢٠٠٤. (تل أبيب: مؤسسة شموئيل نئمان، ٢٠٠٥)، ص: ١٤٣.

٧ . ليؤور ديطل، «الكليات التكنولوجية ترفض عرض المالية لزيادة ميزانياتها»، (ذا ماركر، ٢٠١٣/١٠/١٤)، ص: ١٨.

٨ . موطي سوكولوف، «الأكاديميا متجمدة منذ ٢٥٠ عاما»، (ذا ماركر، ٢٠١٢/١٠/٢٢)، ص: ٢١.

٩ . ليؤور ديطل، «رؤساء الكليات الخاصة: الجامعات هي كارتل»، (ذا ماركر، ٢٠١٢/٩/٥)، ص: ١٦.

١٠. ليؤور ديطل، «نقاش أكاديمي: مجلس التعليم العالي قد يوافق على تصديق اللقب الأول في ست كليات خاصة»، (ذا ماركر، ٢٠١٢/١٠/٢٢)، ص: ١٦.

١١ . نوريت روط، «يوبيل النقابة: في العقد الأخير تضاعف عدد المحامين في النقابة»، (ذا ماركر، ٢٠١١/٥/٢٢)، ص: ٢٢-٢٣.

١٢. في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ وصل عدد طلاب الحقوق في الكليات والجامعات للقب الأول إلى حوالي عشرين ألف طالب، شكلوا حوالي ٩٪ من مجمل طلاب اللقب الأول في ذلك العام. وتشير المعطيات التي أوردتها دائرة الإحصاء المركزية، إلى زيادة عدد المحامين بشكل هائل، فمثلا في العام ٢٠١١، كان هنالك محام لكل ١٦١ نسمة، مقارنة مع محام لكل ٣٠٥ نسمة في العام ٢٠٠٠، ومحام لكل ٤٥٠ نسمة عام ١٩٩٠، ومحام لكل ٥٤٠ نسمة في العام ١٩٨٠، ومحام لكل ٦٢٢ نسمة في العام ١٩٧٠، ولكل ٩٣٣ نسمة عام ١٩٦٠، ولكل ١٦٨٧ نسمة في العام ١٩٥٠. ويعتبر عدد المحامين في إسرائيل مقارنة مع عدد السكان من أعلى النسب في العالم، وللمقارنة، في الولايات المتحدة هنالك ٢٧٠ نسمة لكل محام، في بريطانيا- ٤٠٠. ألمانيا- ٦٠٠. فرنسا- ١٢٠٠. اليابان- ٤٨٠٠. الصين- ٨٠٠٠ نسمة لكل محام.

١٣. أنظر إلى التقرير الخاص حول انتقال أساتذة كبار من الجامعات إلى الكليات، وخاصة في الحقوق وإدارة الأعمال، ليؤور ديطل، «حروب الأكاديميا: الجامعات مقابل الكليات»، (ذا ماركر، ٢٠١١/١/٢١)، ص: ٦-٧.

١٤. تومر زرحين، «ابيعد هكوهن: هل يتعلم الطلاب في الكليات لغياب الخيارات؟» (ملحق هآرتس، ٢٠١١/٧/٢٤)، ص: ب٢.

١٥. زئيف نويمان، «المساواة في التعليم العالي- الأساس للعدل الاجتماعي»، (ذا ماركر، ٢٠١٣/٤/٢٤)، ص: ٢٣.

١٦. طالي حروتي-سوبير، «على عكس العالم، الكل في إسرائيل يريد ماجستير إدارة أعمال»، (ذا ماركر، ٢٠١٣/١/١٥)، ص: ١٠.

١٧. ليؤور ديطال ودفنا لوتسكي، «أزمة التدريس الأكاديمي»، (ذا ماركر، ٢٠١٣/١٠/١٣)، ص: ١٢-١٣.

١٨. ذا-ماركر، ٢٠٠٩/٦/١٠. ص:٤.

١٩. ذا-ماركر ٢٠٠٩/٢/٢٩. ص:٤-٥.

٢٠. هآرتس ٢٠٠٩/٨/١٣. ص: ب٢.

٢١. ذا- ماركر ٢٠٠٩/٩/٢٩. ص:٤-٥.

٢٢. يعقوب برغمان، «الأكاديميا الإسرائيلية أسيرة المتوسطية»، (ذا ماركر، ٢٠٠٩/٧/٧)، ص: ١٠. يعقوب بيرغمان، «هل الجامعات تغلط الجمهور؟»، (ذا ماركر، ٢٠٠٩/٧/٣٠)، ص: ١٦.

٢٣. كارلو شطرنغر، «خطة إنقاذ للجامعات»، (هآرتس. ٢٠٠٩/٧/١٠)، ص: ٢٣.

٢٤. بيرتس ليبي، «هكذا نتنافس على العقول البراقة»، (ذا ماركر، ٢٠١٠/٨/٣٠)، ص: ١٦.

٢٥. تقرير لجنة ميلتس، ٢٠٠٠، ص: ١٧.

٢٦. أنظر التقرير الذي قدمه مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست للجنة التعليم بخصوص توصيات لجنة ميلتس، نافا ليفنهايم، توصيات اللجنة لفحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي، (القدس: مركز المعلومات والبحث، ٢٠٠٢)، ص: ٦

٢٧. إيلان غور- زئيف، ضد تصنيع الجامعات في إسرائيل، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٧)، ص: ١٤-١٥.

٢٨. إيلان غور زئيف، محرر.نهاية الأكاديميا في إسرائيل، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٥)، ص: ١٠٤.

٢٩. على سبيل المثال، أيد قرارات اللجنة رئيس جامعة تل أبيب السابق (١٩٧٥-١٩٨٣)، حاييم بن شاحر، وهو أستاذ في الاقتصاد، أنظر: نافا ليفنهايم، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤.

٣٠. المصدر السابق، ص: ١٣.

٣١. ليؤور ديطل، «بعد مماطلة سبعة أعوام: الجامعة العبرية ستغير دستورها»، (ذا ماركر، ٢٠١١/٣/٩). ص: ٥.

٣٢. أنظر: لجنة التخطيط والموازنة، نموذج موازنة جهاز التعليم العالي في إسرائيل، (القدس: لجنة التخطيط والموازنة، ٢٠١٢).

٣٣. ليؤور ديطل وموطي بسوك، «مال أكثر، ملكات أكثر، ورقابة أكبر على الجامعات»، (ذا ماركر، ٢٠١٠/٨/١٩)، ص: ٤-٥.

٣٤. ليؤور ديطل، «السنة الدراسية ستفتتح بتقليص: ميزانية التعليم العالي قلصت بـ١٠ مليون شيكل»، (ذا ماركر، ٢٠١٣/١٠/١٠)، ص: ٧.

٣٥. لجنة التخطيط والموازنة، نموذج موازنة، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٨-٦٩.

٣٦. ليؤور ديطل، «باحث في معهد وايزمان قادر على تجنيد منح بحثية ثمانية أضعاف باحث في جامعة حيفا»، (ذا ماركر، ٢٠١١/٢/١٠)، ص: ١٦-١٨.

٣٧. ليؤور ديطل، «الكليات في الهامش سيحصلون على زيادات مالية أعلى»، (ذا ماركر، ٢٠١١/١/١٨)، ص: ١٢-١٣.

إيال خوبرز (*)

الجامعة العبرية: اللغة والعنف في الصهيونية المُبكِّرة

تعريف

يتقصى المقال التالي العلاقة الجدلية بين تحول اليهود إلى جماعة تلجأ إلى استخدام خيار العنف وبين إحياء اللغة في الصهيونية المبكرة وذلك من خلال دراسة الأجواء التي رافقت ما يعتبره الكاتب «الثورة الصهيونية»، خاصة خلال إقامة الجامعة العبرية، ويرصد الكاتب النقاشات التي دارت بين المثقفين ورافقت عملية إحياء اللغة العبرية، ويتوقف بشكل خاص عند النقاشات التي دارت حول «أهداف اللغة» وروحها التي يجب إحياؤها، وما رافقها من نقد وخيبات .

تمثل اثنان من بين التطورات، الأكثر بروزاً من بين التطورات التي واكبت الثورة الصهيونية، في إحياء اللغة العبرية كلغة قومية دارجة وقيد الاستعمال اليومي، وتجديد استخدام وسائل العنف من قِبل اليهود كيهود (وليس كأعضاء في دولة قومية أخرى). كان من الممكن أن يتخيّل واحدُنا ثورةً صهيونية وتأسيسَ دولةٍ يهودية يتكلم فيها المواطنون الـ «ييدش» أو الألمانية. وهي فكرة راودتْ بعضَ الصهيونيين. كان هذا احتمالاً معقولاً، باعتبار أن اللغةَ العبرية كانت تفتقرُ إلى الثروة اللُّغوية في غالبية مجالات الحياة المعاصرة، بما في ذلك المفردات اللازمة لاستخدام العنف (مثل، وسائل القتال والاستراتيجيات والتكتيكات التي سوف يتم تبنّيها، وخصوصاً العلامات الفارقة الأخلاقية والقانونية، الضرورية لإدارة حرب). لكن، يستطيع الواحدُ تخيّلَ ثورةٍ صهيونية يكون قد تم فيها إحياءُ العبرية والاحتفالُ بذلك في دولةٍ ثنائيةِ القومية، حيث يعيش اليهود والعرب بقدر كبير من الانسجام والسلام مع جيرانهم. في مثل هذه الدولة،

(*) محاضر في قسم العلوم السياسية– جامعة تل أبيب.

من المرجَّح أن استخدامَ العنف سيكون محدوداً جداً، والمؤسسة العسكرية ستكون صغيرة، وعلى أي حال فإن خطابَ العنف سيكون ثنائيَّ اللغة. غير أن التاريخ اتخذَ مساراً مختلفاً، بحيث أن عبريةَ وسائلِ العنف ويهوديتها انتظمتا فجأة، فواجه أحدُهما الآخر مجدداً في القرون الماضية والراهنة – بعد فترةٍ طويلةٍ كان فيها كلاهُما في سباتٍ.

بهذا المفهوم للغة، على أية حال، لم تكن الحركة الصهيونية موحَّدةً، وكانت النظرة إلى اللغة (ومجردِ أهميتها) موضعَ خلاف بين أنصارها. رأى البعضُ، بشكل خاص، أن اللغةَ أساسيةٌ من أجل تأسيس دولةٍ قوميةٍ يهودية، متجانسةٍ ومُعرَّفة بشكل جيّدٍ، فيما رأى آخرون في اللغة جسراً إلى التقاليد اليهودية التي تقودُها القيمُ الإنسانية والأخلاق. سأشيرُ في هذه المقالة الموجزة، إلى فكرة اللغة كما تطورتْ في الجامعة العبرية في عقودِها الأولى، وإلى الأهمية السياسية لهذه الفكرة. فلم يحدثْ في أيِّ مكانٍ آخر، فيما يخص الصهيونيين الأوائل، أن التناقضَ بين اللغة العبرية من جهة واستخدام العنف من جهة ثانية، كان كبيراً مثلما كان في صفوف أساتذة الجامعة العبرية. كان كثيرون من الأساتذة ينتمون إلى «بريت شالوم» (ميثاق السلام)، التي هي جمعيةٌ صغيرة ولكن ذائعةُ الصيت في فلسطين. ادعت هذه الجمعية أنه يجدرُ أن يتم التخلي عن الإصرارِ على أن يكونَ اليهود أكثريةً في فلسطين، وبدلاً من ذلك تجدرُ فكرة الدولة ثنائية القومية حيث يحتفظُ العربُ واليهودُ ببعض الحكم الذاتي، في تجمُّعيْن منفرديْن، ولكن يشاركان في مؤسسات سياسية مركزية. كان غالبية أعضاء هذه المجموعة من أصولٍ وسطٍ وغربٍ أوروبية، وكانوا مصابين بالهلع من المشاعر القومية التي دفعت إلى الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك، فقد كانوا صهيونيين ملتزمين، بحيث أن بعضَهم كانوا ذوي خلفيةٍ دينيةٍ قويّة ومعارضين تقسيمَ الأرض المقدسة. برفضهم رؤية فكرة الدولة القومية اليهودية ذات السيادة هدفاً رئيساً للصهيونية، فقد مزجوا بين الإيمان الليبرالي بالمساواة والتسامح ومناهضة الإمبريالية، من جهة، وبين الجذور القوية للتقاليد الأخلاقية اليهودية، من جهة ثانية.

كان أوائلُ الطليعيين في الهجرة الثانية (١٩٠٤–١٩١٤) ملتزمين بتحويلِ اللغة العبرية، التي كانت في الأساس مكتوبةً وغيرَ محكيةٍ ومشغولةً بمواضيع الدين والتفسير، إلى لغةٍ للاستخدام الشعبي، بحيث تصبحُ قادرةً على خدمة الرجلِ والمرأة في سلسلةٍ كاملةٍ من المجالات: السياسة والعلم والطبيعة والأدب والتعبير والتواصل على مستوى الأفراد وغير ذلك. وأطلقوا على هذه المهمة، الفردية والجماعية، اسم «كيبوش هلشون» أو احتلال اللغة. جعلت الحياة الجمعية لهؤلاء الطليعيين هذه الثورةَ اللغوية ممكنةَ التحقيق، لأن إحياءَ اللغة وتوسيعَها يحتاجان إلى تواصلٍ يوميٍّ ومستمرٍ بين الأفراد الذين يُرغمون أنفسَهم على أن يتحادثوا بلغة ليست لغتَهم الأم[١] هذه اللغة لم تُمنَحْ، وإنما تمَّ ابتكارُها: مفردةٌ معروفةٌ من التوراة أو مصدرٍ آخر، وقد تمَّ حفظُها عبر الأجيال، أطلقتْ لاستخداماتٍ أخرى. معانٍ إضافية أضيفت لكلمة قائمة ومفرداتٌ أجنبية تعرضتْ للعَبْرَنَة. كثيرٌ من المفردات، من ال«طوماطو» (البندورة – عغفانيا) إلى عدم الاكتراث (أديشوت) كان لزاماً أن يتمَّ الحصول عليها، بالحفر بالأظافر. فقط العقائديون المتحمِّسون يستطيعون القيامَ بمثل هذا العمل الهرقلي.

من جانبٍ آخر، وهذا أمرٌ أقلُّ شهرةً، كانت الحركةُ الصهيونيةُ متمردةً على وضعية اللغة في المهجر اليهودي وعلى ثقافة الدراسة. تقليدياً، حافظَ اليهودُ على هويتِهم بممارسة طرقٍ في الدراسة، بحفظِ النصوص المقدسة وتكرارِها مرّةً تلوَ المرّة، وبتقديم طبقةٍ أخرى من التفسيرات للنصوص القائمة. لكن التيار الرئيس في الصهيونية رفضَ فكرةَ أن الوجودَ البشري يرتكز إلى اللغةِ وحاولوا وضعَ أُسُسٍ جديدة. «الشيء الذي يُحكى ويُكتب فقط» يقول الكاتب ميخا جوزيف بيرديشيفسكي، «لن يكونَ جزءاً من شخصيةِ الأمّةِ وكيانِها. يجب أن يتجسدَ في السيرورة وأن يصبح قوةً فعالةً في الحياة وفي العمل». [٢] بالنسبة للطليعيين في العقود الأولى، فإن التقاليد المرتكزةَ إلى النصوص أصبحت فجأةً غيرَ طبيعيةٍ وعقيمةً، وأصبحت تعني السلبيةَ والافتقارَ إلى الحيوية. وأهمُّ من ذلك أن التقاليدَ أصبحت تمثلُ إيماناً مزيفاً في عالم مشترك من المعاني يستند ويُنقلُ بواسطةِ الكلام. بالنسبة لهؤلاء الطليعيين، فإن الصلواتِ لم تخففْ من وطأة الوضع الاقتصادي المتأزِّم لليهود، والتعليمُ لم يمنعْ المجازر.

تبدأُ الثورةُ الصهيونية، على الأقل لدى المدارسِ السائدة، بإحياءِ اللغة العبرية، ولكن أيضا برفض اعتماد اليهود على الكتب القديمة وعلى الكلام العمومي. حاول الصهيونيون إيجادَ أسسٍ جديدة: تقاسُ الحياةُ في ضوءِ النشاطِ والعمل، بتحويلِ الواقعِ الماديِّ، بخلقِ الأمور التي تُرى وتُمس وتُقاس. الصهيونيةُ على وشك أن تقيمَ أبنيةً وتزيدَ من عدد السكان وأن تحصلَ على مزيدٍ من الأرض وتفلحَ الحقولَ وتشقَّ الشوارع. ربما أن الكاتبُ ي.ه. برينر، هو السبّاقُ إبَّان فترةِ الطليعيين الصهيونيين الأوائل، يقترحُ بناءً على ذلك أنه

الجامعة العبرية: دور وظائفي مبكر.

يجــبُ عدمُ الانخداع ب «جمالية المصطلحات العبرية الجديدة» بحدِّ ذاتها، بل على اللغة أولاً وأساســاً أن تعبرَ عن «حياةِ العملِ والتفكير في العمل». [٣]. من الجدير أن نعرفَ أن هذه النظرة إلى الصهيونية، التي ارتبطت أساســاً بحركة العملِ الصهيونية، قادت تدريجياً إلى نموٍّ في اســتخدام العنف في العلاقــات بين اليهود والفلســطينيين: حــين تقيسُ إنجازاتِك الأســاس في العالم المادي، فــإن الكفاحَ حول المصادر (مثل الأرض والمياه) بين الشعبين يبدأُ، ويصبحُ اللجوءُ المتبادل إلى وسائل القوة جزءاً من الكفاح.

في هذا المناخِ اللغوي التشــكيكي، فإن المَعْقِلَ الرئيس (إذا جازَ التعبير) للغة العبرية كان الجامعةَ العبرية. ليس فقط أن الجامعة أدّتْ دوراً رئيساً في توسيعِ اللغة إلى مجالات جديدة وخلقــتْ مذاهبَ جديدةً في الكتابــة، وإنما أهمُّ من ذلك، كانت متمسكةً بفكرةِ أن اليهوديَّ هو، في الأساس، مستخدمُ للّغة. تأسست الجامعة في العام ١٩٢٥، وعلى الرغم من أنها كانت مؤسسةً صغيرةً فيما يتعلق بالمجال التعليمي وعددِ الطلاب، فإن أساتذتَها كانوا محترمين في نظر المجتمع، حتى وإن كانت سياســتُهم مرفوضةً في الأغلب (كثيرون منهم، كما أشــرنا، كانوا أعضاءَ في «بريت شــالوم» – ميثاق الســلام – وأيّدوا دولة ثنائية القومية). فيما يلي سوف أشيرُ إلى بعض النقاط حول مكانةِ اللغة في الجامعة العبرية، والأبعادِ السياسية التي أوحى بها مفهومُ اللغة كما تطوَّرَ هناك.

بدايةً، تجدرُ الإشــارةُ إلى مســألةٍ عامةٍ حول الجامعات واللغة. صرّحَ البروفسور ليون روث، في خطابه بمناسبة حفل افتتاحي للجامعة العبرية بصفته عميداً للجامعة، بأنه «بدون الخطــابِ العبــري، فإنه لا حقَّ للجامعة فــي الوُجود» وبأن «الجامعــة هــي المكانُ الذي يُمنحُ فيــه المعنى للكلمة...في الجامعــةِ لا يتعلّمُ المرءُ فقط اســتخدامَ اللغة، وإنما أيضاً كيف يســتخدمُها بالشــكل الصحيح.» [٤] ترتكزُ الجامعةُ إلى فكرة أهميــة التواصل اللُّغوي ومضمونه، وتطورِ الخبرات فيما يتعلقُ باســتخدامِ اللغة بالشــكل الصحيح وبنجاعة. ففيما غالبيةُ أشكال التَواصل البشرية تحتاج إلى استخدامِ اللّغة، فإن مؤسســاتٍ مثل البنوكِ والجيشِ قادرةٌ على تسيير شؤونها باستخدام لغةٍ مقلَّصةٍ ومحدودة؛ هذا غيرُ صحيحٍ في جامعة قابلة للحياة، حيثُ تشــكلُ المحاضــرات والدوراتِ والمباحثاتُ والتساؤلاتُ وقراءةُ الكتب وكتابتُها، أساساً لكلِّ الأمور الأخرى. تقومُ المؤسسةُ على أساس الافتراضِ المسبق للتعدّديةِ في الآراء المُعبَّرِ عنها، وعلى الرغم من وجودِ نظام هرميٍّ في الجامعة، فإنه مبدئياً على النقاش أن يكونَ مفتوحاً والجميعُ مدعوّين إليه. لا يُنتجُ هذا الجدلُ الأكاديمي (خصوصاً في العلوم الإنسانية) بالضرورة شيئاً أو يخلّفُ شيئاً ملموساً؛ هو ليس بانياً للأمّة، بالمعنى الصريح، وذلك لأن عالمَ الكلمات ليس ملموساً. [٥]

غيــرَ أن الجامعةَ العبريةَ كانــت، بمعنى آخر أكثر تحديداً، معْقِلَ اللغةِ في عهد «اليشوف» (الاستيطان) في ما قبلَ الدولة.

غيرَ أن الجامعةَ العبريةَ كانت، بمعنى آخر أكثر تحديداً، معْقِلَ اللغةِ في عهد «اليشوف» (الاستيطان) في ما قبلَ الدولة. في حين قدِم كثيرٌ من الأساتذةِ من الجامعات الألمانية، وكانوا منغمسين في اللغة الألمانية طولَ حياتِهم، فقد قامت الجامعةُ بدورٍ مركزيٍّ في إحياءِ اللغةِ العبرية. منذ اليوم الأول، جرى التعليمُ وأُعطِيت المحاضراتُ بالعبرية، حتى لو اضطر الأساتذةُ، الذين بالكاد كانوا يعرفون العبرية، إلى تسجيلِ ملاحظاتِهم بالألمانية أو اللاتينية. وكان الأساتذةُ، خصوصاً تور سيناي ويوسيف كلوسنر، مشاركينَ بعمقٍ في تقديم المشورةِ للجنةِ اللغةِ العبرية، التي كانت تنظيماً حاول، في الفترةِ ما قبلَ الدولة، توسيعَ ثروةِ اللغةِ العبرية

في حين قدِم كثيرٌ من الأساتذةِ من الجامعات الألمانية، وكانوا منغمسين في اللغة الألمانية طولَ حياتِهم، فقد قامت الجامعةُ بدورٍ مركزيٍّ في إحياءِ اللغةِ العبرية. منذ اليوم الأول، جرى التعليمُ وأُعطِيت المحاضراتُ بالعبرية، حتى لو اضطر الأساتذةُ، الذين بالكاد كانوا يعرفون العبرية، إلى تسجيلِ ملاحظاتِهم بالألمانية أو اللاتينية. وكان الأساتذةُ، خصوصاً تور سيناي ويوسيف كلوسنر، مشاركينَ بعمقٍ في تقديم المشورةِ للجنةِ اللغةِ العبرية، التي كانت تنظيماً حاول، في الفترةِ ما قبلَ الدولة، توسيعَ ثروةِ اللغةِ العبرية وحلِّ مسائلَ نحويةٍ وما شابه. وأكثر من ذلك، اضطُرَّت الكلّياتُ في الجامعة إلى ابتكارِ مصطلحاتٍ اختصاصيةٍ وتعابيرَ في جميعِ المجالات، من الفلسفةِ إلى الأدبِ إلى الكيمياء والطبّ؛ كذلك قامتْ بترجمةِ كتبٍ من الإرث الغربي إلى اللغة العبرية، وعموماً كانت ترجماتٍ على أعلى المستويات اللُّغوية.[٦] وأخيراً، قامَ الأساتذةُ بالتدريبِ المهني للمعلمين، الذين ربما هم الأكثرُ مسؤوليةً عن غرسِ اللُّغةِ لدى النشئ.

على أي حالٍ، لم تقُم الجامعةُ العبرية فقط بإحياءِ اللُّغة العبريةِ والحفاظ على فكرة أن الرجل اليهودي والمرأة اليهودية هما مستخدما لغةٍ، وإنما أيضا طورتْ فهماً خاصاً لروحِ اللغة العبرية. كان كثيرون من المعلمين الأوائل في الجامعةِ العبرية في الأيام الأولى (مثل مارتن بوبر وغرشوم شوليم وشموئيل هوغو بيرغمان وإرنست سيمون وليون روث ويهودا ماغنس)، مرتبطين بدرجاتٍ مختلفةٍ بمدرسة الحضارة الصهيونية التي أسسها آحاد هعام (آشر غينسبرغ، ١٨٥٦–١٩٢٧). وكان الأخير يؤمن بأن الصهيونية على وشكِ أن تبعثَ اليهوديةَ حضارةً وهويةً: هذه الحركةُ القوميةُ يجبُ أن تترجمَ التقليدَ الدينيَّ إلى منظومةٍ وطيدةٍ من العقائد والممارساتِ العلمانيةِ والعصرية – وبهذا صقل أُمّةٍ متجانسةٍ (التي لن تكون متمركزةً في منطقةٍ واحدةٍ أو دولة). هذه البعثُ الحضاريُّ، حسبَ إيمانِ آحاد هعام، يمكنُ أن يحدثَ فقط في فلسطين، حيث سيؤدي الارتباطُ من جديد بالأراضي القديمة إلى حقنِ الحياة الجديدة والروح الجديدة في الوجود الجمعي؛ بناءً عليه، نادى آحاد هعام بإقامة «مركزٍ روحي» (مركاز روحاني) في أرض إسرائيل (فلسطين) وليس فقط دولة قومية.

طور آحاد هعام ثلاثَ نقاطٍ مهمةٍ ذاتِ صلةٍ وثيقةٍ بالبحث الحالي: (١) أن كلَّ أُمّةٍ تملكُ روحاً قوميةً متميزةً (روح الشعب – روّاحْ هعام)؛ (٢) أن هذه الروح يتمُّ التعبيرُ عنها وصيانتُها وتنميتُها من خلال اللغةِ القومية؛ و(٣) في حالة اليهودية، فإن الروحَ القوميةَ تعني روحانيةً مرتفعةً وأخلاقياتٍ متميزةً على الصعيدين الفرديِّ والجمعيِّ على حدٍّ سواء.[٧] تعني هذه الأخلاقياتُ، بالنسبة لآحاد هعام، بين ما تعنيه، بحثاً غيرَ قابلٍ للمساومة عن العدالة، وقدرةً على النظرِ إلى القضايا الأخلاقيةِ بموضوعيةٍ وبدون أيِّ اعتبارٍ للمصالحِ الذاتية، ورفض هائلٍ للُّجوءِ إلى طرقِ العنف لحلِّ النزاعات البشرية. يرى آحاد هعام بناءً عليه، أن اللغةَ العبريةَ تجسِّدُ مراتبَ نموذجيةً للأخلاق، عالميةَ التطبيق ومقطوعةً عن المصالح الضيقة للمجتمع. حافظ مستخدمو اللغةِ العبرية على هذه الأخلاقيات من خلالِ إرثِهم من الكتب، والقصص التي تناقلوها وطرق الجدال وطرائق التفكير التي نمّوها والأمثال التي ابتكروها واحتفَوْا بها. اللغةُ العبرية، إن كان عليها أن تحافظَ على روحِها الأساس، لن تكونَ قادرةً على السماحِ بتشكيل مفرداتٍ ومكوناتٍ لغوية، أو تقاليدَ أدبيةٍ وتعليمية، من شأنها أن تمكّنَ المواطنين من استخدام القوة، وإنشاءِ دولة قومية في محيط نزاعيٍّ.[٨]

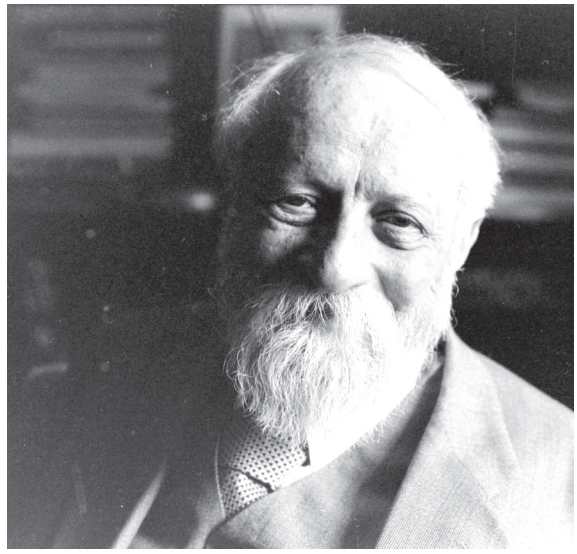

مارتن بوبر: اهتمام بالأولوية الأخلاقية.

كما سبق وأشرنا، اتبع أساتذةٌ بارزون في الجامعة العبرية خطى آحاد هعام، في تطوير رؤيا عن اللغة العبرية لا تتفق مع الأجندة السياسية للمستوطنين (اليشوف) – خصوصاً في سياق الاستخدام المتزايد للعنف في العلاقات مع الفلسطينيين (وكذلك البريطانيين). تطرق س.ه. بيرغمان، العميد الأول للجامعة، صراحةً إلى أن المؤسسةَ هي تجسيدٌ لفكرة آحاد هعام عن «المركز الروحي».[٩] وأضاف أنه «علينا أن نكونَ واعين بأن لا تبعدَ النشاطاتُ المطلوبةُ لبناءِ الأرض قلوبَنا عن مهمتِنا الروحيّةِ فيما يتعلق باليهودية. إن البناءَ الذي نقوم بخدمتِه يتجاوزُ البناءَ الاقتصادي والاجتماعي: هو تجسيدٌ لآلاف السنين من الأمل والطموحات الروحية لليهودية. هنالك خطٌّ تاريخي يربط بين فترة الحكماء وبين الأساتذة والمعلمين في جبل الكشافة.[١٠]

كان يُنظرُ إلى الطلاب والأساتذة، في تلك الفترة، باعتبارهم تجسيداً ليس فقط للخبراتِ العليا في بعضِ المجالات الأكاديمية، وإنما أيضا لفكرة أن البشَر هم مستخدمو لغةٍ وأن ذلك مرتبطٌ بالإدراك أن اليهود مدفوعون في الأساس برؤيا أخلاقيةٍ نموذجيةٍ. وقد عبَّرَ عن هذه النظرة بعضٌ من أبرز شخصياتِ الجامعة العبرية. من هنا، فإن ليون روث،على سبيلِ المثال، يكتبُ أن «العبريةَ ليست فقط اللغةَ الوحيدة قيدَ الاستخدام التي يمكن لكلِّ اليهود أن يتفقوا عليها. هي بحدّ ذاتها إلهامٌ، دعوةٌ من أجل ما هو أفضل. هي الجانبُ اللّغويُّ للصرخة من أجل أورشليم الجديدة».[١١] وفي الواقع، فإن روث، الذي ترك الجامعةَ في مطلع الخمسينيات، روّعتْهُ حربُ الاستقلال. تساءلَ خلال خطابٍ عن إحياء تُراثِ آحاد هعام، مكسورَ القلب: «اليهود والدم؟ هل هنالك تناقض أكبرُ من هذا؟»[١٢] المعنى الكامل للمهجر، بالنسبة لروث، كان الرفضَ اليهوديَّ للعنف الذي يسود العلاقات بين الأمم حولَ الأرض، ومحاولةَ تقديم منظومةٍ أخلاقية خاليةٍ من القسوةِ والوحشيةِ وسفكِ الدماء؛ كانت العبرية، وفقا لإيمانِه، حاسمةً في تشكيلِ هذه المنظومةِ الأخلاقية.

يعبر مارتن بوبر عن أفكارٍ مشابهة. هو يؤمن بأن اليهود، بصفتهم شعباً مختاراً، ملقاةٌ عليهم مهمةٌ أخلاقيةٌ في هذا العالم؛ وهم يستطيعون تنفيذَ هذه المهمة فقط كتجمعٍ وفقط في أرضِ إسرائيل (حيث أيَّد بوبر دولة ثنائيةَ القومية). يتطلب الميثاقُ الأصلي مع الله، والذي يربط اليهودَ مع المُقدَّس، كذلك أن يحشدوا المجال الأخلاقي إلى المجالات السياسية والاجتماعية. اقتصرت القيمُ الأخلاقية اليهودية في المهجر على المراسيم الدينية والحياة الاجتماعية المحدودة، فيما أتاحت الصهيونيةُ فرصةً كبيرةً لترجمةِ المُثُلِ التوراتيةِ اليهودية (كما عبَّرَ عنها، في الأساس، الأنبياء)، إلى جميع مجالاتِ الحياة. وهكذا فإن المهمةَ الأخلاقيةَ للصهيونية تمّ حفظُها في اللغة.

«إن الصياغات المفهومية والطقسية الدينية النابعة من هذه التجربة اليهودية الرئيسة»، كتب بوبر، «فقط ساعدت في تبيانِ المعرفة الداخلية التي يحملُها فعلياً كلُّ يهودي في روحه الداخلية، ربّما رغماً عنه».[١٣] يرى بوبر أن اللغة تعبِّرُ عن الفردِ بمصطلحات صفاته أو صفاتها كإنسانٍ أخلاقي. «عندما يتكلمُ إنسانٌ عظيمٌ» يكتب بوبر، «فهو لا يحتاجُ أن يحدثَنا عن شخصيتِه لكشفِها لنا. اللغةُ نفسُها تهتمُّ بذلك.» يتشكلُ هذا الوجود الأخلاقي–اللغوي من خلال تقليدٍ لغويٍّ (وأيضا ديني) محدد، بما فيه من تمييز بين الصوابِ والخطأ، العادلِ وغيرِ العادل، المُثُل التي يجدر اتّباعُها والمخاطرُ التي يلزمُ تجنُّبُها. بناءً على ذلك، «الفهمُ الإنساني يرى في التقليد الأدبي السلطةَ والقاعدةَ، لأنه يرينا كيفيةَ التمييز بين ما هو إنساني وما هو غير إنساني؛ إنه يحمل الشهادةَ على الإنسان ويكشفه».[١٤] تعني الإنسانيةُ العبرية، وفقاً لبوبر، السيطرةَ على التقليد الذي يفسّرُ ويعيدُ تفسيرَ القيم والرؤيا اليهودية. الجامعةُ هي المكانُ الذي يُدرَّسُ فيه التقليدُ، ويُحفَظُ ويُطوَّرُ، والناسُ في الأكاديمية يتحملون المسؤوليةَ ليس فقط لتشكيلِ أنفسِهم وفقاً لمتطلباتِ التقليد، وإنما أيضاً لكونِهم الأشخاصَ الذين يمثلون هذا التقليدَ أمام الجمهور.

كانت هذه الأفكار سارية في الجامعة العبرية في فترةِ ما قبل الدولة. تغيرت الجامعةُ بعد حربِ عام ١٩٤٨ (والحاجة

اتبع أساتذةٌ بارزون في الجامعة العبرية خطى آحاد هعام، في تطوير رؤيا عن اللغة العبرية لا تتفق مع الأجِندةِ السياسية للمستوطنين (اليشوف) – خصوصاً في سياقِ الاستخدام المتزايد للعنف في العلاقات مع الفلسطينيين (وكذلك البريطانيين). تطرق س.ه. بيرغمان، العميد الأول للجامعة، صراحةً إلى أن المؤسسةَ هي تجسيدٌ لفكرة آحاد هعام عن «المركز الروحي». وأضاف أنه «علينا أن نكونَ واعين بأن لا تبعدَ النشاطاتُ المطلوبةُ لبناءِ الأرض قلوبَنا عن مهمتِنا الروحيّةِ فيما يتعلق باليهودية. إن البناءَ الذي نقوم بخدمتِه يتجاوزُ البناءَ الاقتصادي والاجتماعي.

لتفريغ الجامعة من الحرم الأصلي في جبل المشارف)، في عدد من النواحي.[١٥] فقد نمتْ بشكل كبير، سواءً في ما يتعلق بالكلّيات أو بعدد الطلاب، وافتتحت برامجُ لاختصاصات جديدة (مثل العمل الاجتماعي ومدرسة إدارة الأعمال)؛ لم تعد فكرةُ البحث الجامعي البحت، المخصص أساساً للإنسانيات والمواضيع اليهودية، مسيطرة. لكن الأهمَّ من ذلك، أن علاقةَ الجامعة بالدولةِ تغيرت. بُنيَ حرمُ الجامعة الجديد في «غفعات رام» في القدس، رمزياً، على مقربةٍ من البرلمان الإسرائيلي، الكنيست، والمكاتب الجديدة للوزاراتِ الحكومية. جاءَ معظمُ تمويلِ الجامعة الآن من الدولة، وتحدَّدتْ مكانتُها القانونية حسب القانون.

على المستوى الأيديولوجي، كان التغييرُ كبيراً أيضاً. ادّعى القادةُ الجددُ للجامعة (مثل ناثان روتنستراييخ وبنيامين مازار) أن الإنشاءَ الموفق لدولة يهودية مستقلة شكلَ الإنجازَ الأكبر لليهود في التاريخ المتأخر، وعلى الجامعة أن تساهمَ بقسطِها في هذا الإنجاز. ظلت الجامعةُ بعد العام ١٩٤٨ مؤسسةً مرموقةً وأساتذتُها أعضاءَ مرموقين في المجتمع. وحظيت أراؤهم وانتقاداتُهم السياسية–الأخلاقية بتقديرٍ كبير (أنظر مثلا الحوارات المتبادلة بين بن غوريون وروتنستراييخ) وقوبلتْ سلطتُهم بالاحترام؛ في الحقيقة، يجوزُ أن صوتَ الأساتذة الجدد في الجامعة حظي بتأثيرٍ أكبر بعد الاستقلال، باعتبارِ أنهم لم يعودوا يُعتبَرون معادين لفكرة الدولة اليهودية وواقعها (كما كان بعضهم في الماضي). واصل أساتذةُ الإنسانيات والعلوم الاجتماعية وكلّيات القانون تمثيلَ حياةِ الروح اليهودية ومفهوم الأخلاق العليا المتفوقة، كما تمّ التعبيرعنها في الكلمة المكتوبة والمحكيّة – غير أن هذا المفهوم بات يُنظرُ إليه على أنه ضروريٌّ لتقديم العون في قيادة الدولة، وليس لنقدِ مجردِ وجودِها. إن الحديثَ الهاويةَ التي تحدثَ عنها آحاد هعام وأتباعُه من الجامعة، الفاصلة بين حياة الروح (اليهودية) وبين الحياةِ السياسية ومتطلباتِها لإدارة دولة مستقلة، بات مرفوضاً باضطراد. أما اليوم، فهذه الهاوية سقطتْ من الذاكرة.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة: فريد غانم]

المراجع:

١. أنظر بنيامين هارشاف، *اللغة في أوقات الثورة* (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٣).

٢. ميخا جوزيف بيرديشيفسكي، http://benyehuda.org/berdi/mey-emey_hamaase.html (accessed Oct. 13, 2013).

٣. أنظر أيضا دافيد أوحانا، *أصول الميثولوجيا الإسرائيلية: لا كنعانيون ولا صليبيون* (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٢)، الجزء الثاني.

٤. أنظر مقالة ي.ه. برينر من ١٩١٩ «*أراما*» (أرض)، التي أعيدت طباعتها في «*أعمال ي.ه. برينر الكاملة*» الجزء الثالث (تل أبيب: الكيبوتس الموحّد، ١٩٦٧)، ٤٨١.

٥. ليون روث، «*خطاب العميد الافتتاحي*» (للسنة الأكاديمية ٢-١٩٤١)، الجامعة العبرية (القدس: دار نشر أهافا، ١٩٤١)، ٥.

٦. أنظر ميخائيل إوكيشوط، *صوت التعليم الليبرالي: ميخائيل أوكيشوط عن التعليم الليبرالي*، المحرر تيموثي فولر (نيو هافن: دار نشر جامعة ييل)، ٩٨.

٧. ليون روث، «بناء لغة»، *كومنتاري*، أيلول، ١٩٤٦، ٣٠٠-٢٩٨.

٨. آحاد هعام، المجموعة الكاملة لمقالات آحاد هعام (تل أبيب، دْفير، ١٩٤٧)، ١٥٥؛ أنظر أيضاً ستيفن زيبرشطاين، النبي المراوغ: آحاد هعام وأصول الصهيوني (بيركلي: دار نشر جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٣).

٩. أنظر شوورز، الفلسفة السياسية لدى الصهيونية. الجزء الرابع.

١٠. شموئيل هوغو بيرغمان، *الرؤيا المستقبلية للجامعة العبرية* (القدس: الجامعة العبرية، دار نشر همركاز، ٣٠-١٩٢٩)، ١٣١.

١١. المصدر السابق. من أجل نظرة عامة على ه. بيرغمان وأساتذة قياديين آخرين في الجامعة العبرية في العقود الأولى، أنظر *أساف سلزر* (محرر) *تاريخ الجامعة العبرية في القدس الجزء ٤. من هو السابق لحالة الدولة: مؤسّسون، مصمّمون وطليعيون* (القدس، دار نشر ماغنس، ٢٠١٣).

١٢. ليون روث، *الجامعة العبرية ومكانتها في العالم المعاصر* (نيويورك: أصدقاء أميركيون للجامعة العبرية، ١٩٤٥)، ٧.

١٣. ليون روث، «عودةٌ إلى آحاد هعام وانطلاقٌ منه». خطابٌ ألقي في المؤتمر الثالث عشر للمبشرين الأنجلو-يهود، ١٩٦٠. في «روث»، *هل منالك فلسفة يهودية؟ أعادة التفكير في القواعد الأساس* (أكسفورد، المملكة البريطانية: دار النشر ليتمان، ١٩٩٩) ١٥٩.

١٤. بول مِندِس فلوهر، «القومية كإدراك روحي: فرضيات بوبر في الإنسانية العبرية»، *مجلة الدين*، الجزء ٦٩، رقم ٢، نيسان ١٩٨٩، ١٦٤.

١٥. مارتن بوبر، «*الأنسانية العبرية*» *في إسرائيل والعالم: مقالات في زمن الأزمة* (سيراكوز، نيويورك: دار نشر جامعة سيراكوز، ١٩٩٧)، ٢٤٣. أنظر أيضاً دان أفنون، بوبر: الحوار المخفيّ (أكسفورد، إنجلترا: رومان وليتلفيلد، ١٩٩٨).

١٦. جاءت الفقرة التالية بمساعدة كبيرة من نص أوري كوهن، *الجبل والتل: الجامعة العبرية في القدس خلال فترة ما قبل الاستقلال والسنوات الأولى لدولة إسرائيل* (تل أبيب: دار نشر عام عوفيد، ٢٠٠٦)، القسم ٦.

١٧. الحوارات بين روزنستراياخ وبن غوريون، والتي جاءت بعد العمليات العسكرية الإسرائيلية في صحراء سيناء (١٩٥٦) أعيد نشرها في مجلة *حازوت*، ٣ (٧-١٩٥٦) (عبرية).

عامي فولنسكي*

الصراعات التي رافقت إعداد قانون مجلس التعليم العالي

(فصل من كتاب: «الأكاديميا في بيئة متغيرة: سياسة التعليم العالي في إسرائيل ١٩٥٢ – ٢٠٠٤»، تأليف، عامي فولنسكي، دار النشر: «الكيبوتس الموحد» (هكيبوتس همئوحاد)، الطبعة الأولى: ٢٠٠٥، عدد الصفحات: ٤٢٦)

تقديم

البروفسور عامي فولنسكي، هو محاضر في كلية التربية في جامعة تل أبيب، عينه وزير التعليم الإسرائيلي الحالي، شاي بيرون، لمنصب «العالِم الرئيسي» في وزارة التعليم، وهو المنصب الذي بدأ بإشغاله منذ مطلع تشرين الثاني الأخير (٢٠١٣)، ليعود بذلك إلى الوزارة التي عمل فيها نحو ثلاثين عاما، في مناصب ووظائف مختلفة، كان أهمها نائب المدير العام لشؤون التخطيط. وقد استقال من عمله في الوزارة في العام ٢٠٠٣.

ويعتبر فولنسكي من خبراء الصف الأول في مجال السياسات التربوية وسياسة التعليم العالي، وله أبحاث عديدة في هذا المجال شملت أجهزة التعليم في دول مختلفة، منها بريطانيا، الولايات المتحدة، كندا، اليابان، سنغافورة، بالإضافة إلى إسرائيل طبعا. وقد تركزت أبحاثه حول جهاز التعليم في إسرائيل على سياسات التعليم العالي، بما في ذلك منالية التعليم العالي والصراعات المختلفة لفتح أبوابه أمام الجميع، وغيرها.

ويعالج هذا الكتاب قضايا تتعلق بسياسة التعليم العالي في إسرائيل، من بينها: تعميق التدخل السياسي، دلالاته وإسقاطاته؛ التقليصات المتتالية في الميزانيات وتأثير ذلك على الأبحاث والتعليم، على حد سواء؛ الأخطار المحدقة بالحريات الأكاديمية، حرية المؤسسات الأكاديمية وحرية المحاضرين الأكاديميين والباحثين؛ امتحانات التصنيف لقبول الطلاب في الجامعات (امتحانات البسيخومتري)، دلالاته المختلفة ومدى الحاجة إليه والبدائل الممكنة؛ الآثار الناجمة عن عمل إرساليات الجامعات الأجنبية في إسرائيل، وغيرها.

ويعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه في إسرائيل الذي يعرض،

(*) زميل باحث في معهد دراسات الأمن القومي. ورون تيرا هو رجل أعمال وضابط احتياط في إدارة تخطيط الحملات في القوات الجوية الإسرائيلية.

بالتفصيل والتحليل، تاريخ التعليم العالي في إسرائيل، منذ بدايات الدولة وحتى السنوات الأخيرة. ويشمل الكتاب تسعة فصول، على النحو التالي: الفصل الأول ـ مقدمة. الفصل الثاني: صراعات وتناقضات في الطريق نحو بلورة قانون مجلس التعليم العالي. الفصل الثالث: بين الحرية الأكاديمية والحرية الجماهيرية ـ الخلفيات والاعتبارات من وراء إقامة لجنة التخطيط والميزانيات (في مجلس التعليم العالي ـ س.س.). الفصل الرابع: منالية التعليم العالي. الفصل الخامس: إرساليات جامعات أجنبية في إسرائيل. الفصل السادس: الصراع على العَلَم: امتحانات البسيخومتري. الفصل السابع: لجنة التخطيط والميزانيات في اختبار التوقعات. الفصل الثامن: هل هو احتكار حقا؟ ـ نقد مجلس التعليم العالي والجامعات. الفصل التاسع: تلخيص.

ويتمحور الفصل المترجم هنا حول سيرورة إعداد اقتراح قانون التعليم العالي، منذ انطلاقها، والتي استمرت ثماني سنوات متواصلة، حتى إقرار القانون بصيغته النهائية في الكنيست في العام ١٩٥٨. وتعكس تفاصيل الحراك، الحكومي والبرلماني، خلال هذه السنوات، عمق الصراع الحاد الذي دار بين الحكومة من جهة وبين أعضاء في الكنيست من جهة أخرى، وفي مركزه سعي الحكومة المحموم لإخضاع التعليم العالي لهيمنتها في نص قانوني ملزم، تحت شعار «خدمة الشعب والدولة»، بما ينطوي عليه هذا من تحكّم بمؤسسات التعليم العالي، إداريا وماليا وعلميا، وكبت للحريات الأكاديمية. وهو الصراع الذي انتهى باضطرار الحكومة إلى التراجع عن نواياها وتوجهاتها الأساسية.

صراعات وتناقضات في مسيرة إعداد قانون مجلس التعليم العالي

استغرق إعداد قانون مجلس التعليم العالي نحو ثماني سنوات. وكانت الخطوات الأولى لصياغته قد بدأت في العام ١٩٥٠، مع تشكيل «لجنة هراري»، وانتهت مع إقرار الكنيست صيغة القانون الثالثة في العام ١٩٥٨.

كانت المصاعب المركزية التي اعترضت مسيرة إعداد القانون نتاجا للتعارض بين رغبة الحكومة في إملاء طرق وأساليب العمل، بما فيها الوجهات البحثية، في مؤسسات التعليم العالي بما يتلاءم مع احتياجات الشعب والدولة، وبين إدراك مجموعة من أعضاء الكنيست بأن تدخل الدولة وإخضاع جهاز التعليم العالي لاحتياجاتها يتنافيان مع الشروط الأساسية اللازمة لضمان ازدهار البحث والتدريس الأكاديميين وتطورهما. وقد تمسكت مجموعة أعضاء الكنيست هذه، طوال سنين، بموقفها القائل إن ازدهار الجامعات لا يمكن أن يتحقق بغير ضمان حريتها. وقد شكل التوتر بين ميل الحكومة نحو تركيز زائد للصلاحيات وبين ما تبين أنها شروط حيوية لنمو البحث العلمي وتطوره في مؤسسات أكاديمية في ظروف من الحرية الفكرية، بؤرة الخلاف بين الكنيست والحكومة، الذي دام ـ وسط تقلبات وتجاذبات ـ ثماني سنوات. وفقد بعد خلافات مضنية في سلسلة طويلة من المداولات في الهيئة العامة للكنيست، في لجنة التعليم والثقافة، وفي لجنتها الفرعية لشؤون التعليم العالي، تم العثور على نقطة التوازن والاتفاق بين الحكومة وبين الكنيست فتم إقرار قانون مجلس التعليم العالي في الكنيست.

اقتراح القانون الأول، ١٩٥٢ – ما لرئيس أركان الجيش والجامعات؟

تأسس اقتراح القانون الأول الذي قُدّم إلى الكنيست في العام ١٩٥٢ على توصيات «لجنة دوري». هذه اللجنة عيّنها دافيد بن غوريون في العام ١٩٥٠، ومن كتاب التعيين كان بالإمكان استشفاف نظرة الحكومة وتوقعاتها حيال مؤسسات التعليم العالي، بعد سنتين من إنشاء الدولة. فقد أوكل رئيس الحكومة لهذه اللجنة مهمة الفحص والتوصية في المجالات التالية:[١]

١. التنسيق بين المؤسسات التعليمية والعلمية العالية في الدولة.
٢. ربط التعليم والبحث العلمي بمقتضيات بناء الدولة وأمنها.
٣. دستور مؤسسات التعليم العالي ونُظُم إدارتها.
٤. ارتباط المؤسسات المذكورة بالدولة، من خلال الحفاظ على حريتها الأكاديمية.
٥. جذب كبار العلم والتوراة اليهود في العالم إلى البلاد، وكذلك جذب الطلاب اليهود في الشتات للاستكمال في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل.

تولى يعقوب دوري، رئيس قسم العلوم في ديوان رئيس الحكومة والذي أشغل سابقا منصب الرئيس الأول لأركان الجيش، رئاسة اللجنة. وكان من بين أعضائها ممثلون عن مؤسسات التعليم العالي الثلاث ـ بروفسور زيليغ برودتسكي، رئيس «الجامعة العبرية»، بروفسور بنحاس أساف، عميد «الجامعة العبرية»، د. آرنست برغمان، المدير العلمي لـ«معهد وايزمان»، وشلومو كبلنسكي، مدير معهد «التخنيون». كما ضمت، أيضا، حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة آنذاك، بروفسور شموئل سمبورسكي، المدير العام المجلس العلمي الحكومي، والشاعر يعقوب كوهن.

كانت المصاعب المركزية التي اعترضت مسيرة إعداد القانون نتاجا للتعارض بين رغبة الحكومة في إملاء طرق وأساليب العمل، بما فيها الوجهات البحثية، في مؤسسات التعليم العالي بما يتلاءم مع احتياجات الشعب والدولة، وبين إدراك مجموعة من أعضاء الكنيست بأن تدخل الدولة وإخضاع جهاز التعليم العالي لاحتياجاتها يتنافيان مع الشروط الأساسية اللازمة لضمان ازدهار البحث والتدريس الأكاديميين وتطورهما. وقد تمسكت مجموعة أعضاء الكنيست هذه، طوال سنين، بموقفها القائل إن ازدهار الجامعات لا يمكن أن يتحقق بغير ضمان حريتها.

عبّر مضمون كتاب التعيين عن روح تلك الفترة، والتي كان في مركزها السعي إلى تركيز الصلاحيات في يد الدولة في جميع مجالات الحياة. وقد وصف كوبرسكي (١٩٩٣) الأجواء التي خيمت في السنوات الأولى على قيام الدولة. أحد التعبيرات عن ذلك تمثل في القبول الطوعي لمسؤولية السلطة ولقواعد الحُكم «من دون استئناف...لم تُسمَع أي تحفظات أو انتقادات، إطلاقا تقريبا».[٢] خلقت المهمّات التي مثُلت أمام قادة الدولة جوّاً يحتّم تأجيل الانشغال بأي شيء «لا يخدم، فوريا، الأهداف، الغايات والمهمّات، بما في ذلك تأجيل النقاشات القومية في هذا الموضوع أو ذاك، والتي كان من شأنها أن تشكل عائقا في الحملة المضنية نحو الأهداف المأمولة».[٣] ونتيجة لذلك، نشأ نمط من السيطرة السلطوية المطلقة، بما فيها السيطرة على التعيينات السياسية، فأملَت هذه الطريقة صيغة تشكّل السلطة التي اتخذت طابعا «استبداديا وتركيزيا، وإدارة عامة تعمل في خدمتها شكلت ضمانة لتحقيق المهام القومية»[٤]. ويعرض مناحيم كلاين في دراسته حول تاريخ إنشاء «جامعة بار إيلان»، روح الفترة التي «انصهر فيها كل شيء في بوتقة الصهر الرسمية، وبلغت عبادة الدولة وروح الجماعة القومية ذروتهما. وكان وجود الفرد مرهونا بمدى ارتباطه بالمجموع القومي، ويبدو أن أي مشروع وأي مؤسسة لم تكن لهما أي قيمة بدون ختم الإجازة الرسمي».[٥]

خيمت روح الرسمية والفترة وعبادة الدولة، بحسب تعبير كوبرسكي وكلاين، أيضا على «لجنة دوري»، أو على فحوى كتاب التعيين أصلا، للدقة. ومن هنا، لم يكن مفاجئا أن توصي اللجنة بإقامة سلطة عليا لمؤسسات التعليم العالي وللمؤسسات العلمية والبحثية، يطلق عليها اسم «مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم»، بحيث يضم ٢٥ عضوا ويتولى رئاسته رئيس الحكومة. ويضم في عضويته، أيضا، وزير التعليم، رئيس المحكمة العليا، رئيس أركان الجيش، المستشار القضائي للحكومة، المستشار الاقتصادي للحكومة، رئيس قسم العلوم في ديوان رئيس الحكومة، مدير المجلس العلمي الإسرائيلي، ممثلي مؤسسات التعليم العالي، ممثلي اتحاد الكتاب، نقابة المعلمين، نقابة الأطباء، نقابة المحامين، رئيس نقابة المهندسين والمعماريين، رئيس إدارة الوكالة اليهودية ورئيس «الصندوق القومي اليهودي» («كيرن كييمت ليسرائيل»). كما أوصت اللجنة، أيضا، بأن تشمل مهام المجلس الاهتمام بـ[٦]:

* ترسيخ مؤسسات التعليم العالي والعلوم والأبحاث، توسيعها، تطويرها وتعزيز مستواها؛ توثيق التعاون فيما بينها والانكباب على مواءمة التعليم العالي والبحث العلمي لاحتياجات الدولة.
* المصادقة على دساتير المؤسسات وأنظمتها في كل ما يتصل بـ:
  - البنية والإدارة.
  - الإدارة المالية وإدارة الممتلكات.
  - تعيين بروفسوريين وأعضاء السلك الأكاديمي الآخرين وتحديد شروط عملهم.
  - قبول الطلاب وطلاب الأبحاث.
  - إجراء امتحانات، منح شهادات وتحديد الشروط لمنح ألقاب أكاديمية.
  - العلاقات بين المؤسسات، التنسيق بينها والعلاقات مع سلطات الدولة.
* تكون كل مؤسسة حرّة في إدارة شؤونها التنظيمية والأكاديمية، وفق ما ترتأيه، شريطة ألا تتجاوز إطار دستورها، كما يقرّه المجلس، وألا تنتهك القانون.
* لا يستخدم أي شخص لقبا أكاديميا إلا إذا منحته إياه، طبقا للقانون، مؤسسة خولها المجلس صلاحية ذلك.

ولم تكتف اللجنة بتلك التوصيات، بل اقترحت أيضا إنشاء ثلاثة مجالس بحثية، بغية تنظيم الأبحاث العلمية في البلاد

خيمت روح الرسمية وعبادة الدولة، بحسب تعبير كوبرسكي وكلاين، أيضا على «لجنة دوري»، أو على فحوى كتاب التعيين أصلا، للدقة. ومن هنا، لم يكن مفاجئًا أن توصي اللجنة بإقامة سلطة عليا لمؤسسات التعليم العالي وللمؤسسات العلمية والبحثية، يطلق عليها اسم «مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم»، بحيث يضم ٢٥ عضوا ويتولى رئاسته رئيس الحكومة.

وفق ما تقتضيه احتياجات الدولة: مجلس للبحث العلمي والتكنولوجي، مجلس للبحث الزراعي ومجلس للبحث الطبي، وبحيث يتولى تنسيق أنشطتها قسم العلوم في ديوان رئيس الحكومة أو المجلس الأعلى للتعليم العالي. وبالنسبة لمجالس الأبحاث، أوضح يعقوب دوري، مدير قسم العلوم في ديوان رئيس الحكومة ورئيس اللجنة، أن هذه ستشكل «أدوات حكومية»، وإنْ تكن ستتمتع باستقلالية بحثية، نظرا لأن «عليها أن تخدم احتياجات الدولة، كما تعبر عنها الحكومة ودوائرها. فالحكومة ودوائرها، بحكم وظيفتها، تحتاج إلى البحث العلمي، وسيكون على هذه المجالس مساعدتها في حل مشكلات علمية».[٧]

ويمكن الاستدلال على التوتر الذي ساد، أساسا، بين ممثلي الحكومة في اللجنة وبين ممثلي الجامعة العبرية ـ التي كانت الأكبر والأبرز بين مؤسسات التعليم العالي ـ من قراءة محاضر جلسات اللجنة السبعة. فمنذ الجلسة الأولى، شدد يعقوب دوري على أن التزام أعضاء اللجنة المركزي يتمثل في تلبية توقعات الحكومة وأن التزامهم تجاه مؤسسات التعليم العالي هو ثانوي فقط. وبهذه الروح، أعلن أمام أعضاء اللجنة: «لسنا (أعضاء اللجنة) مندوبي المؤسسات (التعليم العالي)، فالذي عيّننا هو رئيس الحكومة، باسم حكومة إسرائيل، ونحن ملزمون بتقديم تقرير عن عملنا إليه».[٨] ووضع رئيس اللجنة احتياجات الأمّة في مركز المداولات وطالب الأعضاء، بصورة حازمة، بالفصل بين الاحتياجات الرسمية وبين احتياجات المؤسسات. وأكد على مسامع ممثلي مؤسسات التعليم العالي الأعضاء في اللجنة أن رئيس الحكومة، شخصيا، هو الذي عيّنهم وأنهم «ليسوا ممثلين عن المؤسسات».[٩] وحين حاول رئيس الجامعة العبرية، برودتسكي، تبيان خطأ رئيس اللجنة، والقول إنه وزملاءه يمثلون المؤسسات، وأنه تم تعيينهم أعضاء في اللجنة نيابة عن المؤسسات، أعفاهم دوري من المسؤولية بالادعاء بأنه إذا ما نشأ تناقض بين احتياجات الدولة وبين احتياجات المؤسسات «فستجد اللجنة طريقا لحله».[١٠]

طلب حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة، أن يوضح حق الدولة الفتية في التعامل بصورة أخرى مع مؤسسات التعليم العالي العاملة في نطاقها:[١١]

قيام دولة إسرائيل، بحد ذاته، ينبغي أن يؤدي، برأيي، إلى تغيير ما، سواء في بنية المؤسسات أو في وظائفها. فجميعها وُلِدت ونمت في جوّ آخر، ليس في إطار دولة، ولذا فإنني أرى أن مهمة هذه اللجنة الأساسية هي: إعداد الأرضية التي تستطيع عليها هذه المؤسسات، في إطار قوانين الدولة، تطوير أنشطتها وتنسيقها بصورة حرّة.

أتاح الواقع «الخارج عن نطاق الدولة»، طبقا للمستشار القضائي للحكومة، لهذه المؤسسات مساحات من الاستقلالية، لكنها لم تكن مفهومة ضمنا بعد قيام الدولة ويجدر الآن إعادة فحص هذه المسألة من جديد، من زوايا أخرى إضافية، بما يشمل إجراء تعديلات في قوانين الدولة.

وقد شملت إعادة الفحص ثلاثة أسس مركزية: معنى تدخل الحكومة في دستور المؤسسات، معنى إقامة لجان بحثية تخصصية خارج إطار مؤسسات التعليم العالي، والرغبة في التأثير على المناهج التدريسية الأكاديمية لجهة تعميق ارتباطها باحتياجات الدولة. وأصبحت هذه المسائل الثلاث موضع خلاف إزاء إصرار بروفسور برودتسكي، رئيس الجامعة العبرية، على معارضته للتدخل الحكومي في ما ينضوي ضمن صلاحية هذه المؤسسات وفي تطورها الأكاديمي.

تمحورت جلستا اللجنة الثانية والثالثة حول الأساليب التنظيمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي، والتي انبثقت عنها استقلاليتها الإدارية والأكاديمية. فقد عرض ممثلو المؤسسات الثلاث، على نحو مستفيض، جميع الأسس التنظيمية التي كانت قد أرسيت قبل تعيين اللجنة بأكثر من عقدين (معهد التخنيون

في العام ١٩٢٤، الجامعة العبرية في العام ١٩٢٥ ومعهد وايزمان في العام ١٩٣٣).[١٢] وبالرغم من أن تطور كل منها كان مختلفا وبنية هيئاتها لم تكن متطابقة، إلا أن المشترك بينها جميعا تمثل في حريتها التامة في كل ما يتصل بتنظيم أنشطتها الأكاديمية وتسييرها، بسياسة ترقية العاملين فيها وبسياسة قبول الطلاب.

وقد استعرض بروفسور أساف، عميد الجامعة العبرية، على سبيل المثال، بتوسع لافت، مهمّة أعضاء مجلس الأمناء وتطورها، مهامّ المجلس الأعلى للجامعة، اللجنة التنفيذية، المجلس الأكاديمي، اللجنة الدائمة، تعيين عميد الجامعة، طريقة تعيين عمداء الكليات، مهامّ لجان التدريس على مستوى الكليّات والأقسام وغيرها. وركّز العرض الانتباه على جذور القيم التنظيمية في مؤسسة أكاديمية انطلقت من قاعدة الحرية الأكاديمية وبنَت هيئاتها بما يخدم هذه الحرية ويرسخها. فقد بيّنت استقلالية اللجان / المجالس المختلفة كيف سيكون الانسجام بين الصلاحية والمسؤولية المركزية المخولة للجامعة، إلى جانب خلق الظروف المناسبة لضمان حرية أعضاء السلك الأكاديمي. ومن جانبه، توقف مدير التخنيون، كبلنسكي، أيضا، عند تطور الهيئات المختلفة في مؤسسته، بما فيها مجلس الأمناء، اللجنة الإدارية، المجلس الأكاديمي («مجلس المدرّسين»)، التمييز بين المجلس الأعلى في التخنيون وبين المجلس الأكاديمي وتمثيل المهندسين والمعماريين في اللجنة الإدارية. وقد وصف رئيسا هاتين المؤسستين، أكثر من أي شيء آخر، عملية اتخاذ القرارات المعقدة في منظمة تتخذ الحرية الأكاديمية نبراساً ومرتكزاً أساسيا في عمل هيئاتها. ويشير كبلنسكي، مثلا، إلى رغبة مؤسسته في اعتماد نظام أكثر مركزية وتركيزا للصلاحيات بين يدي إدارة قوية، لكن «لدينا تعقيدا كبيرا... أن هذا المجلس الأكاديمي هو الهيئة الأعلى في كل ما يتصل بالشؤون الأكاديمية والتعليمية في المؤسسة. فهو الذي يقرر البرنامج التعليمي، المنهاج التعليمي وهو الذي يختار العمداء. ليست الكليات أو الأقسام هي التي تختار العمداء هنا، بل المجلس الأكاديمي وحده، من بين أعضائه هو، وهو الذي يقرر شروط امتحانات الانتقال، امتحانات التأهيل، وهو حر ومستقل في اختيار أعضائه».[١٣]

لكن الحرية الأكاديمية لم تكن كاملة، إذ عمل معهد التخنيون ضمن القيود التي فرضتها حكومة الانتداب. ومنذ العام ١٩٢٩، بُدئ إجراء اختبارات حكومية، ما استجلب تدخلا حكوميا. كما ولّدت عضوية ممثلي اللجنة القومية في اللجنة الإدارية في التخنيون تدخلا خارجيا إضافيا. فامتحانات الانتقال كانت شأنا داخليا يخص المؤسسة فقط، حقا، لكن امتحانات التأهيل كانت خارجية بمشاركة الحكومة ونقابة المهندسين. وكان مدرِّسو التخنيون يقدمون مادة الامتحان إلى محررين خارجيين كانت تعينهم الحكومة، و«كانت مادة امتحانات الهندسة المعمارية في يديّ المهندس المعماري الرئيسي الحكومي... ومادة الميكانيكيات والكهرباء بين يديّ موظف كبير... ومادة الكيمياء بين يدي الـ «Chief Chemist» ... وكان (المتحِن الحكومي) يستطيع أيضا تغيير ما بدا له أو إضافة أسئلة من عنده».[١٤] ولم تقتصر الصلاحيات الممنوحة للحكومة على إعداد الامتحانات فحسب، بل قامت حكومة الانتداب أيضا بإيفاد «مراقبين على الامتحانات» من طرفها هي،[١٥] وفقط لدى تلقي النتائج من لجنة الامتحانات، أتيح للتخنيون نشرها. وفسّر كبلنسكي استعداد التخنيون لإتاحة التدخل الحكومي في إدارة المؤسسة بالقول إن «الحكومة تخولنا صلاحية منح لقب مهندس»، وهي صلاحية لم تكن المؤسسة تمتلكها بصورة ذاتية.[١٦] وأعرب ممثل التخنيون عن أمله في أن «لا تتدخل الحكومة في استقلالية المؤسسة الأكاديمية والعلمية: تعيين بروفسوريين ومدرِّسين»[١٧] أكثر من التدخل القائم، على الرغم من أن هذه التعيينات تستوجب مصادقة اللجنة الإدارية «التي يتم تعيينها من جانب الحكومة».[١٨]

ووصف د. آرنست برغمان، الطرق الإدارية المتبعة في معهد وايزمان. وهذا المعهد، الذي أنشئ في العام ١٩٣٣ (وكان يسمى «معهد زيف»، آنذاك)، تركز في الأبحاث، لا في التدريس. لديه مجلس أمناء، لجنة تنفيذية، مدير علمي يعيّنه رئيس المعهد، لجنة علمية تتألف من رؤساء الأقسام (بروفسوريون) ومدير إداري. وعن العلاقة بين الدولة وبين المعهد، قال برغمان إن «على المعهد أن يكون خاضعا، بصورة ما، للحكومة».[١٩] ويستدل من هذا أنه يقبل بروح مضمون كتاب تعيين اللجنة. وهذا ما يؤكده حديثه عن الأفضليات والامتيازات التي ستكون من نصيب المعهد في حال احتفاظه بعلاقة وثيقة مع الحكومة: «كنا نودّ أن نركّز بين يدي المعهد جميع الأبحاث الكبيرة، والتي من الصعب في رأينا دمجها مع التدريس. وينبغي أن يكون للحكومة دور في إقرار خطط المعهد وإقرار طابعه».[٢٠]

أبدى ممثلا التخنيون ومعهد وايزمان، كلاهما، قبولا لروح كتاب التعيين الذي أصدره بن غوريون للجنة وكانا مستعدين لإخضاع مؤسستيهما، بتحفظات معينة، لسلطة الحكومة. وكان معهد وايزمان يأمل في أن يضمن هذا التغيير رصد المزيد من الموارد له، بالنظر إلى تخصصه وتمحوره في البحث الذي يمكن أن يخدم احتياجات المجتمع والدولة. أما التخنيون فرأى أن لبّ ارتباطه بالدولة يتمثل في مجال تأهيل المهندسين في جميع مجالات الحياة التي تخدم احتياجات بناء الأمة، ولذا فهو لم ير أي خطر أو تهديد في اقتراح تعميق التدخل الحكومي في عمل هذه المؤسسات لخدمة احتياجات الدولة.

كان موقف ممثل الجامعة العبرية في اللجنة مغايرا بصورة جوهرية، في ما يتصل بالوجهات التي ظهرت مؤشراتها في عمل اللجنة. فقد أشار بروفسور برودتسكي، رئيس الجامعة العبرية، منذ الجلسة الأولى، إلى أنه، وفي إطار عضويته في اللجنة، لن يستطيع الالتزام والتعهد بأي شيء باسم المؤسسة التي يمثلها، وقد اتضحت محاور الخلاف، أكثر فأكثر، في الجلسة السابعة والأخيرة التي عقدتها اللجنة. فلدى عرض اقتراح لإقرار منهج موحد بشأن الترقية في الدرجات الأكاديمية يسري في جميع مؤسسات التعليم العالي، قال رئيس الجامعة العبرية أن القرار كما تمت صياغته سيؤدي إلى «ضرب حرية كل مؤسسة»

كانت لهذا التوجه جذور واضحة في الماضي، إذ إن ارتباط المؤسستين المذكورتين باحتياجات الأمة لم تكن تحمل أي جديد: فقد كان هذا قائما منذ ما قبل قيام الدولة وخلال سنواتها الأولى، أيضا. لكن الموقف الذي عبّر عنه ممثلا التخنيون ومعهد وايزمان يحمل الآن دلالات إضافية أخرى. ويوضح أوري كوهن، في دراسته حول تاريخ الجامعة العبرية (٢٠٠١) أن حالة جديدة نشأت، قوامها أن «مؤسسة معينة، هي التخنيون، تقترح على الدولة تأميمها. بينما تنشط مؤسسة أخرى، هي معهد وايزمان، فعليا، في خدمة احتياجات الدولة العسكرية ويتولى مديره العلمي مناصب أخرى في المؤسسة الأمنية، بينما بقيت الجامعة العبرية وحيدة في النضال من أجل الاستقلالية الأكاديمية وكبح التدخل الحكومي».[٢١]

وبالفعل، كان موقف ممثل الجامعة العبرية في اللجنة مغايرا بصورة جوهرية، في ما يتصل بالوجهات التي ظهرت مؤشراتها في عمل اللجنة. فقد أشار بروفسور برودتسكي، رئيس الجامعة العبرية، منذ الجلسة الأولى، إلى أنه، وفي إطار عضويته في اللجنة، لن يستطيع الالتزام والتعهد بأي شيء باسم المؤسسة التي يمثلها، «كما تقرر الجامعة، لأنها ينبغي أن تكون جامعة حرّة».[٢٢] وقد اتضحت محاور الخلاف، أكثر فأكثر، في الجلسة السابعة والأخيرة التي عقدتها اللجنة. فلدى عرض اقتراح لإقرار منهج موحد بشأن الترقية في الدرجات الأكاديمية يسري في جميع مؤسسات التعليم العالي، قال رئيس الجامعة العبرية أن القرار كما تمت صياغته سيؤدي إلى «ضرب حرية كل مؤسسة»،[٢٣] لأن نتيجته ستكون:[٢٤]

مَركزة المؤسسات، مرة أخرى. فمثلا، المجلس الأعلى هو الذي سيكون مسؤولا عن مستوى التعليم وجودته ومستوى المرشحين للحصول على الدرجات الأكاديمية. وأنا أتساءل بيني وبين نفسي: هل من الصحيح أن يكون كذلك؟ ذات مرة سئل دزرائيلي (بنجامين دزرائيلي، سياسي بريطاني تولى رئاسة الحكومة البريطانية مرتين ـ المترجم) ما إذا كان يرغب في أن تبقى أكسفورد كما هي عليه، بكل نواقصها وقصوراتها، أم يفضل أن تتحول إلى جامعة حكومية من غير نواقص أو قصورات. وهو، بوصفه ليبراليا كبيرا، قال: من الأفضل أن تبقى أكسفورد مع نواقصها وقصوراتها، لكن حُرّةً... طبقا لنص القرار المقترح هنا ستكون مركزة عميقة، سيكون ثمة جسم مخول صلاحية اتخاذ القرار: هل يستحق فلان لقب بروفسور أم لا... إنه شأن هيئات الجامعة.

وإلى جانب الاقتراح الذي أخذ في التبلور في «لجنة دوري»، بأن يقرّ مجلس التعليم العالي دساتير المؤسسات، بما في ذلك تعيين بروفسوريين وسياسة قبول الطلاب، طُرح على جدول أعمالها اقتراح آخر ـ أن يضع المجلس، سوية مع المجالس الفرعية التابعة لها، برامج تعليمية لمؤسسات التعليم العالي بما يتلاءم مع احتياجات الدولة. وفي هذا الصدد، أيضا، كان رئيس الجامعة العبرية مثابرا في المعارضة. وقال برودتسكي في معرض تعقيبه على اقتراح التدخل في البرامج التعليمية، التي تشكل قدس أقداس الحرية الأكاديمية: «تتحدثون عن إعداد برامج، بمعنى أن المجلس سيضع برنامجا تعليميا لتدريس الفيزياء في الجامعة ـ هذا أمر غير معقول».[٢٥]

وعبر رئيس الجامعة العبرية عن خشيته أيضا في ما يتعلق بالموضوع الثالث الذي أشغل اللجنة، وهو تشكيل لجان بحثية متخصصة المجالات تتولى تركيز الأبحاث بما يتلاءم مع احتياجات الدولة، وقال إن النقص في القوى العلمية والبحثية لا يبرر تشكيل مجالس بحثية منفردة خارج إطار مؤسسات التعليم العالي. وتساءل عما إذا لم يكن من الأفضل، حيال نقص القوى البحثية المناسبة،

تمت صياغة توصيات «لجنة دوري» هذه في مشروع قانون قدمه وزير التعليم، بن تسيون دينبورغ (دينور، لاحقا)، إلى الكنيست في شهر حزيران ١٩٥٢، تحت عنوان «قانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم». وشملت التسويغات التي أوردها الوزير لمشروع القانون مرتكزين أساسيين، متناقضين ظاهريا، حاول الوزير التوفيق بينهما. المرتكز الأول تحدث عن الحرية الأكاديمية التي تشكل شرطا لتطور العلوم والحياة الفكرية لدى الأمة، بينما تحدث المرتكز الثاني عن الحاجة إلى تجنيد البحث العلمي في خدمة احتياجات الدولة.

إجراء الأبحاث التي تحتاج إليها الدولة في مجالات الصحة، الزراعة، التكنولوجيا وكذلك في المجالات الأمنية أيضا، في إطار المؤسسات البحثية القائمة. ولم يكن رده هذا مفاجئا، إذ إن الاقتراح بشأن مجالس الأبحاث كان يقصد، عمليا، تحويل ديوان رئيس الحكومة، أو مجلس التعليم العالي الذي يرأسه رئيس الحكومة، إلى مؤسسة بحثية قائمة بذاتها. وعلى هذا عقب بروبتسكي بالقول إن مجمل الخطوات التي تقترحها اللجنة ستؤدي إلى مركزة جهاز التعليم العالي، سواء بواسطة ديوان رئيس الحكومة أو بواسطة مجلس التعليم العالي. وفي تطرقه إلى التعقيدات المتزايدة في عمل المؤسسات الأكاديمية عامة، قال بروبتسكي متهكّما: «هل سيطلع رئيس الحكومة على هذه التفاصيل ويقرّها»؟[٢٦] وكان يقصد القول إنه ينبغي وضع إدارة الأكاديميا في أيدي الأكاديميين، لا في أيدي السياسيين ورجال السلطة.

ومع انتهاء اللجنة من بلورة توصياتها، لم يتبق أي شك بشأن الموقف الذي خرج منتصرا وذاك الذي خرج خاسرا. ووفقا لما يقول كلاين، فقد جعلت تلك التوصيات من رؤساء الدولة «المدراء الأعلى للجامعات القائمة».[٢٧] ووفقا لأوري كوهن، شكلت تلك التوصيات خطوة في الطريق نحو «التأميم الفعلي» للجامعة العبرية و«تقليص حريتها الأكاديمية وقصرها على مواضيع ثانوية فقط».[٢٨]

تمت صياغة توصيات «لجنة دوري» هذه في مشروع قانون قدمه وزير التعليم، بن تسيون دينبورغ (دينور، لاحقا)، إلى الكنيست في شهر حزيران ١٩٥٢، تحت عنوان «قانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم». وشملت التسويغات التي أوردها الوزير لمشروع القانون مرتكزين أساسيين، متناقضين ظاهريا، حاول الوزير التوفيق بينهما. المرتكز الأول تحدث عن الحرية الأكاديمية التي تشكل شرطا لتطور العلوم والحياة الفكرية لدى الأمة، بينما تحدث المرتكز الثاني عن الحاجة إلى تجنيد البحث العلمي في خدمة احتياجات الدولة. وقد عرض الوزير، الذي أشغل منصب بروفسور في الجامعة العبرية، بمنظور تاريخي، الظروف التي قادت إلى اختراقات وفتوحات علمية وفكرية في حياة الأمم:[٢٩] الحرية الأكاديمية، وهي فقط، التي تم اكتسابها بعد صراع مرير مع سلطات الكنيسة، هي التي وضعت التعليم العالي على السكة الصحيحة في البلاد. فقد ضمنت هذه الحرية تطور العلوم ودفعت الجيل الشاب إلى مواجهة الواقع ومحاولة النظر إليه، بقوى ذاتية وشجاعة أخلاقية، ثم دراسته وإزالة وشاح الغموض عنه، من غير الركون إلى آراء مقبولة وإلى صياغات مختلفة أكل الدهر عليها وشرب. وقد أنبتت سلطة الحرية الأكاديمية، في العالم أجمع، شريحة من الباحثين ذوي قدرة على التفكير المستقل وأظهرت في كل شعب شريحة من المثقفين ذوي التفكير المستقل كانوا حاملي التراث الثقافي ومعبّدي الطريق نحو تقدم الشعب وسموّه الروحاني.

وقد قصد وزير التعليم في كلامه هذا الربط بين التزام الدولة، كدولة رفاه، بضمان تطور مؤسسات التعليم العالي وبرفع مستوى التعليم العالي لدى مواطنيها وبالعمل من أجل تطوير العلوم والأبحاث، وبين واجب مؤسسات التعليم العالي بردّ الجميل للدولة التي تحرص على تطورها، بالعملة نفسها ـ أي، وضع موارد المعرفة والبحث تحت تصرف الدولة وفي خدمة احتياجاتها. لكن دينبورغ لم يتطرق إلى كيفية حل التناقض بين شروط ازدهار التعليم العالي، وفق النموذج الذي عرضه هو على الكنيست ـ ازدهار التعليم العالي في العصور الوسطى، بعد تحررها فقط من نير سلطات الكنيسة التي حاولت تسخيرها في خدمة مصالحها ـ وبين رغبة الحكومة في تجنيد التعليم العالي لاحتياجات الشعب والدولة. وقد تناغم هذا، عمليا، مع المنطق الذي قامت عليه تسويغات القانون.

شكلت كلمات عضو الكنيست سميلانسكي في ذم التعليم والمتعلمين في مؤسسات التعليم العالي، بين أشياء أخرى، استخفافا بالمتحفظين على مشروع القانون وتحديا لهم. فمن وجهة نظره، كان القانون الجديد يرمي إلى تعميق وعي الشباب بأهمية مشروع الاستيطان والشعور بحمل رسالة لدى بعض المشاركين في هذا المشروع. وكان التعليم العالي، في نظره، إحدى أدوات تعميق الوعي بحمل رسالة، من خلال تعلم مهن حيوية، بدلا من المهن المنسلخة التي لا تخدم احتياجات الاستيطان، ولذا فهي لا تخدم احتياجات المجتمع أيضا.

فإنْ كان يفترض أن تكون الجامعات مجنَّدة في خدمة الشعب والدولة، فمن الواجب أن يتم التنسيق بينها، أو توجيهها، من جانب مجلس التعليم العالي، كي يقوم هذا بتوجيه أنشطتها بما يتلاءم مع احتياجات الدولة ويخدمها. ومن هنا، وطبقا لما قاله دينبورغ، فمن الطبيعي جدا أن يكون رئيس الحكومة، الذي هو «المسؤول عن تطوير الدولة وتلبية احتياجاتها»،[٣٠] رئيسا لمجلس التعليم العالي ـ بموجب مشروع القانون ـ وأن ينضم إليه، في عضوية المجلس، ممثلين عن الحكومة، «وزير التعليم والثقافة، قضائيون من الدولة، مدراء المجلس العلمي ورجال الأمن والاقتصاد. وفي الإجمال، يكون فيه سبعة مندوبين عن الدولة «.[٣١]

تخلل موقف أعضاء الكنيست من مشروع القانون نوعان من التحفظ: تحفظ أكثر اعتدالا طالب بضمان تمثيل مناسب، لجميع قطاعات المجتمع، في تشكيلة مجلس التعليم العالي. فقد قال عضو الكنيست أبراهام بيرمن، من «مبام»، مثلا، إن التشكيلة تفتقر إلى ممثل عن نقابة العمال العامة في إسرائيل، وسأل الوزير: «أين ممثلو نصف مليون من العمال في البلاد، ذوي الشبكة الواسعة من المؤسسات الثقافية والتربوية... أين ممثلو الاستيطان العمالي؟ فمن المفترض أن تخدم المؤسسات العلمية المشروع الصهيوني الطلائعي في البلاد، أولا وقبل أي شيء آخر؟ ... وليس ثمة ممثل واحد عن المواطنين العرب».[٣٢] وقدم عضو الكنيست موشي سنيه، من «مبام»، ملاحظة مماثلة حول غياب «ممثلين عن الطبقة العاملة»[٣٣] في تركيبة المجلس المقترحة في القانون. وأضاف عضو الكنيست بيرمن فقال إنه يتعين رفض مشروع القانون لسبب آخر، إضافي: كما أن رئيس الحكومة لا يستطيع إشغال منصب رئيس المحكمة العليا، كذلك فهو لا يستطيع إشغال منصب رئيس مجلس التعليم التعالي.

وتحدث يزهار سميلانسكي، من «مباي»، مؤيدا لمشروع القانون الجديد طارحا ادعاءات حادة ضد الطلاب الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي، الذين ـ كما قال ـ ليسوا سوى متهربين من تحمّل قسط في المشروع الصهيوني الأهم للشعب اليهودي، مشروع الاستيطان بشكل عام والاستيطان في النقب بشكل خاص. ولذا، كما قال سميلانسكي، ثمة حاجة إلى هذا القانون، وفق صيغته المقترحة، كي يخدم التعليم العالي الهدف القومي الأعلى، المتمثل في الاستيطان. أما التعليم العالي بنسقه الحالي، قال سميلانسكي، فلا يخدم هذه الاحتياجات وإنما هو معدّ لتعظيم زمرة من الشبان الذين يتميزون بـ[٣٤]:

الخيلاء وتصنّع الأهمية، الثقافة المنقطعة عن الواقع، تراث المنافي، ثمرة ضيق الأفق والمجد الزائف. تعلّم مهنة لفائدته بالمعنى الضيق، مهنة «نحيفة»، فاقدة الحيوية، بعيدة عن أي علاقة بالمناحي الثقافية وعن خلفية توسيع الآفاق، مِعول صغير للحفر به... وجمهور من دارسي الأدب، أيضا، وحين يكون كبيرا، فليس هو علامة على أشخاص طيبي النفوس دائما، بل هو، بالذات، علامة على تضاؤلهم أحيانا وعلى التأنق غير المحترف، وهو أحيانا أخرى ليس سوى شهادة على الحاجة إلى اللهو وقضاء الوقت في المتعة... لأنك حينما تتخيل أن بين هؤلاء الطلاب مَن هجر المصانع، وبينهم مَن تهرب من جميع مشاريع الاستيطان منذ البداية، وبينهم أيضا مَن لا ميزة له سوى كونه من عائلات مرموقة، ليس غير جيب الوالد وشفقة الوالدة وتشجيع الأعمام والعمات هي التي حسمت قدومهم لقضاء الوقت في طحن الثقافة.

شكلت كلمات عضو الكنيست سميلانسكي في ذم التعليم والمتعلمين في مؤسسات التعليم العالي، بين أشياء أخرى، استخفافا بالمتحفظين على مشروع القانون وتحديا لهم. فمن وجهة نظره، كان القانون الجديد يرمي إلى تعميق وعي الشباب بأهمية مشروع الاستيطان والشعور بحمل رسالة لدى بعض

المشاركين في هذا المشروع. وكان التعليم العالي، في نظره، إحدى أدوات تعميق الوعي بحمل رسالة، من خلال تعلم مهن حيوية، بدلا من المهن المنسلخة التي لا تخدم احتياجات الاستيطان، ولذا فهي لا تخدم احتياجات المجتمع أيضا.

وعبر عضو الكنيست حاييم بن آشير، من «مباي»، عن موقف مماثل، إذ رأى هو أيضا، كما سميلانسكي، الحاجة إلى تشجيع التعليم العالي في مناطق الاستيطان وبين العمال، إلى جانب تنمية «وحدة العلم والعمل في واقع استيطاني ـ طلائعي».[٣٥] فاحتلال النقب سيتحقق، طبقا لبن آشير، إذا ما أقيم جسر بين الحياة الروحية وحياة العمل، وإذا ما أزيل الحاجز الفاصل ما بين الشعب العامل وبين رجال العلم والثقافة. هذا الهدف، «الانقضاض نحو احتلال القفر والاستيطان في الحيز الخالي، الحيز الذي ينبغي منحه مظهرا روحانيا»،[٣٦] هو ـ في نظر بن آشير ـ الهدف المركزي الذي يبتغي مشروع قانون التعليم العالي تحقيقه.

وإلى جانب الرأي القائل بأن على القانون خدمة الأهداف القومية، كما حددها الآباء المؤسسون للدولة، تعالت انتقادات حادة بشكل خاص ضد تدخل الحكومة في حياة التعليم العالي، وخاصة في كل ما يتعلق بتركيبة المجلس. فقد دعت عضو الكنيست شوشانه برسيتس، من «الصهيونيون العموميون»، مثلا، إلى التعلم «من الشعوب التي لديها تقاليد تمتد مئات السنين في النضال من أجل حرية البحث العلمي، حرية العلوم وحرية وضع دساتير مؤسسات التعليم العالي فيها»،[٣٧] ثم عبرت عن معارضتها الحازمة لمشروع القانون في صيغته المقترحة:[٣٨]

لا يمكن أن يكون في هذا البيت (الكنيست) ولا في شعب إسرائيل، المُنكب على صون مستوى الشعب الثقافي، أي شخص ينفي الحاجة إلى سلطة مخوّلة تعتني بالتعليم العالي في الدولة. ولكن، أي سلطة مخولة نقصد؟ – سلطة مخولة مستقلة تعرف كيف تصون الحريات الأكاديمية، ليس فقط حرية الطلاب في اختيار مجالات دراستهم، بل حرية الأساتذة الجامعيين أيضا في تبني أي إيديولوجية، وفق ما تمليه ضمائرهم ومداركهم، من دون أن يؤدي ذلك إلى إقصائهم ومنعهم من مزاولة التدريس في مؤسساتنا الأكاديمية، ومن دون أن تكون ثمة أي صلاحية لأي كان، حتى وإن كان رئيس الحكومة أو وزير الأمن، أو الدكتاتور المستقبلي في شؤون الاقتصاد، أو شخص تطال يده كل شيء، أن يتدخل وأن يقول: فلان لا يستحق أن يكون مدرِّسا.. فلان لا يمكن أن يعمل في هذه المؤسسة، أو فلان ليس جديرا بأن يكون مدرسا في هذه المؤسسة الأكاديمية أو تلك.

وتوجهت عضو الكنيست برسيتس، بنوع من التحدي، إلى وزير التعليم الذي عرض اقتراح القانون على الكنيست:[٣٩]

ليقم صديقي وزير التعليم ويدلني على دولة واحدة يتولى رئيس حكومتها رئاسة سلطة مؤسسات التعليم العالي فيها، أيضا. وليدلني على دولة واحدة أخرى يشارك رئيس أركان جيشها في مثل هذه السلطة... وأود أن أسأل هل ثمة سابقة في أي دولة أخرى يتحكم فيها موظفون حكوميون بمؤسسات التعليم العالي ويقررون مصيرها؟

وختمت عضو الكنيست برسيتس حديثها بالتأكيد على أن اقتراح القانون بمثابة فرض قيود خطيرة على مؤسسات التعليم العالي وعلى الدولة، على حد سواء، في كل ما يتعلق بحرية التعليم العالي، ثم حذرت من تسييس التعليم العالي، سواء من خلال تركيبة المجلس المقترح، أو من خلال إسناد رئاسة المجلس إلى رئيس الحكومة، أو من خلال منح المجلس صلاحيات واسعة جدا للتدخل في الحياة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي.

ووجهت عضو الكنيست إستر رزيئيل ـ نأور، هي الأخرى، انتقادات حادة ضد المقترح بشأن التدخل الحكومي العميق في إدارة شؤون التعليم العالي. وتوقفت عند الإسقاطات المحتملة التي قد تترتب عن مثل هذا التدخل، كما تضمنه اقتراح القانون، على الحريات الأكاديمية وحذرت من مغبة العودة إلى أزمان كانت الرؤى، التوجهات، المعتقدات والآراء، بل وحتى الاستنتاجات العلمية، تتحدد فيها وفقا لمواقف ومعتقدات الحُكام. وقالت إن أحد أبرز منجزات البشرية يتمثل في الدعوة العارمة، منذ أيام غاليليو غاليلي، إلى ضمان حرية الضمير والرأي، وفق ما تمليه قناعات المثقف، الباحث والمفكر، وهو ما غدا من المكتسبات البشرية التي يتوجب صونها والمحافظة عليها، من حيث أنه الضمانة لتطور البشرية ورقيّها. أما حين يكون رئيس الحكومة رئيسا لمجلس التعليم العالي ووزير التعليم نائبا له، «فما الذي يضمن لنا أن لا يتم الحكم على الأساتذة الجامعيين والطلاب، على حد سواء، كتبهم وأبحاثهم واستنتاجاتهم، بمنظور حزبي، ائتلافي أو حكومي؟».[٤٠] كما عبرت عن معارضتها لاقتراح ضم موظفين حكوميين غير باحثين إلى عضوية المجلس: «ويثير استهجانا كبيرا، أيضا، الاقتراح بأن يضم المجلس مستشارين اقتصاديين ومستشارين قضائيين. ولماذا لا يضم مستشارين آخرين، ماليين أو آخرين سواهم؟ ما هو دور هؤلاء في العمل الأكاديمي البحثي؟».[٤١] وعبرت رزيئيل ـ نأور عن خشيتها العميقة من النتائج التي قد يؤدي إليها مشروع القانون، وخصوصا على خلفية حالة التوتر السياسي القائمة، وأضافت: «لقد خاضت شعوب أوروبا حربا طويلة لتحقيق الحرية الأكاديمية وضمانها.

وعبر عدد من أعضاء الكنيست عن تحفظهم من تعيين رئيس أركان الجيش عضوا في مجلس التعليم العالي. عضو الكنيست رزيئيل ـ نأور (من حركة «حيروت») وعضو الكنيست مئير فلنر (من «الحزب الشيوعي الإسرائيلي») اعتبرا مشروع القانون بمثابة عسكرة التعليم العالي. وقال فلنر إن «حقيقة تفرغ رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي لعضوية هذا المجلس تدل على وجهات هذا الأخير وأهدافه».[45] ورأى فلنر، مثل شوشانه برسيتس من «الصهيونيين العموميين»، أيضا، أن تولي رئيس الحكومة رئاسة المجلس ينطوي على خطر

هذا ليس أمرا تافها، على الإطلاق، في مرآة الوضع المتميز الذي نعيش هنا في بلادنا، العلاقات المشدودة، الخلافات العديدة التي لا بوادر لتسويتها، إنما العكس تماما ـ ثمة مؤشرات عديدة على اتساعها وتعمقها»[42]. وعلى هذا، دعت إلى رفض تشكيلة المجلس المقترحة.[43]

ووجه عضو الكنيست إليميلخ ريملط، من «الصهيونيون العموميون»، أيضا، نقدا مماثلا منضمّاً إلى رأي القائلين بأن مشروع القانون يشكل تهديدا لاستقلالية مؤسسات التعليم العالي:[44]

ليس تطويع التعليم العالي والبحث الأكاديمي وتدجينهما اختراعا أوجدته الديمقراطيات الشعبية، بل كان قائما منذ العصور الوسطى، وكان مقبولا لدى جميع الأنظمة التوتاليتارية التي كانت تصرح دائما بأن على العلم أن يخدم الشعب، بينما كانت تقصد فعليا وضع العلم في «سرير سدوم» وجعله أداة طيّعة في أيدي السلطة. إن حرية الباحثين في التعبير عن آراء مستقلة وتدريس معتقدات تشكيكية، بما هي تعبير عن آراء – هو أساس الأسس لتطور العلم وتقدمه.

وعلى ذلك، دعا عضو الكنيست ريملط إلى سن قانون يضمن استقلالية مؤسسات التعليم العالي ويتيح لها العمل كسلطة ذات صلاحيات في إطار مجلس التعليم العالي، بالتوازي مع تقليص عدد ممثلي الحكومة فيه.

وعبر عدد من أعضاء الكنيست عن تحفظهم من تعيين رئيس أركان الجيش عضوا في مجلس التعليم العالي. عضو الكنيست رزيئيل ـ نأور (من حركة «حيروت») وعضو الكنيست مئير فلنر (من «الحزب الشيوعي الإسرائيلي») اعتبرا مشروع القانون بمثابة عسكرة التعليم العالي. وقال فلنر إن «حقيقة تفرغ رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي لعضوية هذا المجلس تدل على وجهات هذا الأخير وأهدافه».[45] ورأى فلنر، مثل شوشانه برسيتس من «الصهيونيين العموميين»، أيضا، أن تولي رئيس الحكومة رئاسة المجلس ينطوي على خطر «التدخل في تعيين الأساتذة الجامعيين، في قبول الطلاب، في تنظيم امتحانات الإنهاء وفي وضع الشروط والمعايير لمنح الشهادات. ويأتي هذا لسلب الاستقلال الأكاديمي». وأضافت عضو الكنيست برسيتس: «تخيلوا أن يظهر في جمهور معين، في دولته، وهو الذي يصفه رئيس الحكومة بأنه: كارهو صهيون الذين لا يدعمون بناء الدولة، مثقف رفيع تود الجامعة منحه درجة بروفسور، أليس ثمة خطر لأن يستخدموا هذا القانون لمنعها من ذلك؟»[46] وهكذا، فقد كان ذلك تعبيرا عن القلق من مغبة استغلال هذا القانون ستارا لتوسيع دلالات عبارة «بدون حيروت وبدون ماكي» («حيروت» – حزب صهيوني إسرائيلي أسسه مناحيم بيغن، يعتبر امتدادا ووريثا لمنظمة «إيتسل» / الإرغون. و«ماكي» – هو اختصار اسم «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» بالعبرية ـ س.س.)، التي أصبحت تعبيرا اصطلاحيا استخدمه دافيد بن غوريون في العام ١٩٥١ للتأكيد على أنه لن تكون أي مشاركة لهذين الحزبين – أحدهما يميني والآخر يساري ـ في الائتلاف الحكومي. وقد جاء هذا، الآن، ليس في سياق سياسي ـ حزبي، بل في مجالات الحياة الأكاديمية ومؤسساتها. وقد عبر أعضاء الكنيست عن خشيتهم من امتداد ذراع حزب السلطة الطويلة إلى إدارة شؤون الحياة الأكاديمية، أيضا، فتؤدي إلى كبت روح الحرية الأكاديمية ـ البحث، تعيين أعضاء السلك الأكاديمي ومناهج التدريس.

انتهت المداولات في الهيئة العامة للكنيست إلى تحويل مشروع القانون للبحث في لجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست. وقد خصصت هذه اللجنة ١٩ جلسة للبحث في مشروع القانون، فضلا عن ١٢ جلسة أخرى عقدتها اللجنة الفرعية لشؤون التعليم العالي. وحظيت المعارضة الحازمة التي ظهرت في مداولات الهيئة العامة

السياسي والأكاديمي في إسرائيل: تجاذب مبكر.

للكنيست لتعيين رئيس الحكومة رئيسا لمجلس التعليم العالي بدعم أعضاء لجنة التعليم، أيضا، لدى مناقشتهم البنود المختلفة في مشروع القانون. واتضح خلال المناقشات أن مؤسسات التعليم العالي نفسها، وخلافا لموقف لأعضاء الكنيست، هي التي فضّلت تولي بن غوريون رئاسة مجلس التعليم العالي. وأشار حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة، والذي كان عضوا في «لجنة دوري» أيضا، خلال البحث الذي أجرته لجنة التعليم، إلى أنه «في اللجنة الاستشارية التي أعدت صيغة هذا القانون، ظهرت خلافات حول ما إذا كان في المجلس ثمة مكان لوزير التعليم والثقافة، لكن لم تكن أي خلافات حول مشاركة رئيس الحكومة. وقد جاء الطلب من جانب مؤسسات التعليم العالي بأن يتولى رئيس الحكومة رئاسة المجلس، لسبب بسيط: ليس ثمة مجلس أكثر أهمية وقبولا من مجلس يتولى رئيس الحكومة بنفسه رئاسته... وقد ادعى رؤساء المؤسسات بأنه أيا يكن رئيس الحكومة، فإن حقيقة كونه رئيس الحكومة تكفي ليكون، أيضا، رئيس مجلس التعليم العالي».[٤٧]

لم تقتصر معارضة بعض أعضاء لجنة التعليم التابعة للكنيست على إشغال رئيس الحكومة رئاسة مجلس التعليم العالي، فحسب، بل طالت أيضا عضوية سياسيين آخرين في هذا المجلس، من ضمنهم وزير المعارف. وحين طرح الاقتراح بتولي وزير التعليم رئاسة المجلس، أعرب أعضاء في الكنيست عن معارضتهم، معللينها بأن «ليس كل وزير تعليم سيكون مهتما بالقضايا التي يعالجها المجلس، فضلا عن أن انشغالاته العديدة لن تسمح له بممارسة مهامه رئيسا للمجلس» (عضو الكنيست راحيل تسبري، من «مباي»)،[٤٨] وبأن «انتخاب وزير التعليم رئيسا دائما سيخلق وضعا غير مستقر في المجلس» (عضو الكنيست روزنبرغ).[٤٩] وإلى ذلك، أضافت رئيسة اللجنة، شوشانه برسيتس، أنه ليس من اللائق أن يتولى وزير التعليم رئاسة المجلس، لأنه الشخص الذي «يعرض ميزانية المجلس وهذه الميزانية مرتبطة بالوزارة. وإن أردنا توخي الدقة، فإن بحثنا ليس موضوعيا في القضايا المختلفة».[٥٠] وبغية عدم المسّ بمكانة وزير التعليم، طُرح اقتراح تسوية توفيقي: «يدير رئيس المجلس جلسات المجلس لفترة يحددها المجلس، بينما يدير الوزير الجلسة التي يكون حاضرا فيها».[٥١]

وقد أدخلت إلى اقتراح القانون، بعد بحثه ومعالجته في لجنة التعليم البرلمانية، تعديلات وتغييرات جوهرية أخرى، كان المركزي من بينها تحجيم وزن ممثلي الحكومة في مجلس التعليم العالي. وفيما ادعى حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة، بضرورة أن يكون التمثيل الحكومي في المجلس أغلبية أعضائه، أو مُعادلا لتمثيل مؤسسات التعليم العالي على الأقل، بلورت اللجنة الفرعية البرلمانية لشؤون قانون التعليم العالي اقتراحا بأن يكون ممثلو الحكومة في المجس كل من وزير التعليم، قاض في المحكمة العليا، مدير عام وزارة التعليم، ممثل المجلس العلمي التابع لديوان رئيس الحكومة وممثل عن «سلاح العلوم» في الجيش.

وقد تأثرت الاعتبارات الخاصة بتركيبة مجلس التعليم العالي وبوزن التمثيل الحكومي فيها ليس فقط بحاجة الحكومة ورغبتها في تجنيد البحث العلمي وإخضاعه لاحتياجات المجتمع والدولة. فقد تجسد تفضيل الجامعة العبرية، معهد وايزمان ومعهد التخنيون في تأكيد اقتراح القانون على «الاعتراف المباشر بها كمؤسسات أكاديمية»،[٥٢] فيما كانت مطروحة على جدول الأعمال، في الوقت عينه، مسألة الاعتراف بمؤسسات أخرى من مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات أكاديمية، من بينها «كلية الحقوق والاقتصاد» في تل أبيب، التي تأسست في العام ١٩٥٣ وكانت إحدى المعاهد فوق الثانوية الفاعلة في المدينة. وكانت بلدية تل أبيب طلبت الاعتراف بهذه الكلية جامعة، بحيث يشكل المعهد البيولوجي بنية أساسية لدراسات العلوم الطبيعية، والمعهد الجامعي للثقافة بنية أساسية لدراسات العلوم الإنسانية. وفي الخمسينيات، بدأت تنمو وتتطور مبادرة شخصية ـ حزبية أخرى لإنشاء «جامعة بار إيلان» كجامعة دينية (كلاين، ١٩٩٨)، كما طلبت الكلية الزراعية في رحوبوت منحها مكانة أكاديمية مستقلة، وكذا فعل أيضا «سمينار الكيبوتسات» في تل أبيب. وحيال ذلك، ساد ثمة تخوف من أن تؤدي عضوية ممثلي مؤسسات التعليم العالي الثلاث المعترف بها في مجلس التعليم العالي إلى نشوء تضارب في المصالح يلجأ ممثلو هذه المؤسسات، في إطاره، إلى استغلال الأكثرية التي يمتلكونها في المجلس من أجل سدّ الطريق على المؤسسات التعليمية الأخرى، غير الأكاديمية، إن هي طالبت بالاعتراف بها مؤسسات للتعليم العالي. وفسّر د. أورباخ، ممثل وزارة التعليم، المسعى الرامي إلى المحافظة على توازن عددي بين ممثلي الحكومة وبين ممثلي المؤسسات الأكاديمية الثلاث القائمة في عضوية المجلس بالقول: «نحن نصبو إلى خلق «توازن» مصالح، انطلاقا من معرفتنا المسبقة بوجود مثل هذه المصالح لدى ممثلي مؤسسات التعليم العالي».[٥٣] ولذا، فإن التشكيلة الأكثر توازنا هي تلك التي يؤدي فيها ممثلو الحكومة دورا أساسيا، بما يضمن «التوازن وتضاؤل خطر الهيمنة».[٥٤]

واعتبر حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة مسألة التوازن في تشكيلة مجلس التعليم العالي «مسألة حاسمة» فصرح، منذ المراحل الأولى من عمل لجنة التعليم البرلمانية، بأن اعتماد الاقتراح القاضي بمنح أغلبية لممثلي مؤسسات التعليم العالي في المجلس سيجهض احتمال قيام مجلس ذي صلاحيات، لأن الصلاحيات التنفيذية مرهونة بوزن ممثلي الحكومة في المجلس. وفي مثل هذا الحال، قال كوهن، سيقترح على الحكومة سحب مشروع القانون والتخلي عنه.[٥٥] وهذا ما حصل، فعليا: فابتداء من آذار ١٩٥٣، توقف المستشار القضائي للحكومة عن المشاركة في جلسات اللجنة الفرعية ومداولاتها، فيما واصلت هذه بلورة مقترحاتها لتعديل مشروع القانون. ومن تلك المرحلة فصاعدا، حصل الانقسام ليس في الآراء بخصوص تشكيلة المجلس فحسب، بل في عمل منتَخَبي الجمهور وأدائهم أيضا. فبينما رأت الحكومة ضرورة قصوى لضمان تمثيلها العددي بما يضمن تأثيرها، وربما هيمنتها أيضا، على المجلس، اعتبر أعضاء الكنيست أن مثل هذه الهيمنة تنطوي على مخاطر كبيرة.

ومن بين المسائل الأخرى التي تبين أنها ما تزال غير ناضجة للحسم بعد، كانت مسألة تمثيل مؤسسات التعليم العالي في المجلس. فقد تحدث اقتراح القانون عن ضرورة ضمان حرية كل من مؤسسات التعليم العالي في تسيير شؤونها الأكاديمية والإدارية وفق ما ترتئيه هي، لكن سرعان ما اتضح أن لهذا النص إسقاطات على تركيبة المجلس، أيضا. فبينما كان من الجلي أن التمثيل في المجال الأكاديمي سيأتي من داخل الكليات والأقسام المختلفة، ثار تخوف كبير من احتمال منح المجلس صلاحيات للتدخل والتنسيق في مجال تجنيد الأموال من خارج البلاد، ما قد يؤدي إلى انتهاك استقلالية المؤسسات ذاتها في تسيير شؤونها المالية والإدارية. وهذا ما دفع إلى طرح اقتراح يقضي بضمان مقعد لكل مؤسسة يشغله صاحب منصب إداري في الجامعة، فضلا عن المعيار بشأن مندوب واحد مقابل كل ١,٠٠٠ طالب مسجلين في الجامعة.

وحينما اتضح لأعضاء لجنة التعليم البرلمانية مدى تعقيد وحساسية مسألة تمثيل مؤسسات التعليم العالي، وأن معادلات التمثيل المطروحة قد لا تخدم فكرة تأسيس مجلس سيادي، مستقل في أنشطته ومكانته، اقترحت عضو الكنيست شوشانه برسيتس، رئيسة لجنة التعليم البرلمانية، تأجيل القرار النهائي والتصويت على القانون والإبقاء على قضايا التعليم العالي «ملحقة بوزارة التعليم، لسنة أخرى أو سنتين إضافيتين».[٥٦] وحظي استنتاج رئيسة اللجنة بأن اقتراح القانون ما زال غير ناضج ومن السابق لأوانه عرضه على الهيئة العامة للكنيست لإقراره بتأييد أعضاء آخرين في الكنيست. كما ساد إجماع على ضرورة إعادة الموضوع إلى البحث في اللجنة البرلمانية، بمشاركة وزير التعليم.

مثّل هذا التطور وصول اقتراح القانون إلى طريق مسدود، وهو ما تأكد أكثر فأكثر مع تأزم النقاش حول تركيبة المجلس. ووجد أعضاء الكنيست الداعون إلى عدم عرض اقتراح القانون على الكنيست الثاني أنفسهم أمام اقتراح قانون حكومي جديد ومختلف في الكنيست الثالثة.

اقتراح القانون الثاني، ١٩٥٥ ـ «أجئت تفاجئنا بهذا الاقتراح»؟

أعاقت الانتخابات للكنيست الثالثة مسير إعداد القانون. وحينما رأت الحكومة أن لجنة التعليم البرلمانية تدخل على اقتراح القانون تعديلات من شأنها إحداث تغييرات جوهرية وأساسية في أهداف القانون ومقاصده، سارعت (الحكومة) إلى سحب اقتراح القانون الأولي لتعدّه بصيغة جديدة. وفي العام ١٩٥٤، شكل وزير التعليم، دينور، لجنة استشارية لشؤون التعليم العالي والعلوم أنيطت بها مهمة إعداد مشروع قانون جديد لمؤسسات التعليم العالي، تقديم الاستشارة في مجال ميزانية المؤسسات القائمة وتشكيل عنوان لمعالجة المشاكل الجارية. وفي سعيها إلى إعداد مشروع القانون الجديد، شكلت اللجنة الاستشارية لجنة فرعية ضمت في عضويتها: وزير التعليم، دينور، رئيسا، بروفسور يوحنان رطنر وبروفسور يسرائيل غولدستاين، من معهد التخنيون، بروفسور شموئيل سمبورسكي وبروفسور ميخائيل ايبن ـ آري ود. ناتان روطنشطرايخ، من الجامعة العبرية، بروفسور إسحق شاكي ود. موشي أفيدور وشلومو غينوسار، من وزارة التعليم، شالوم هوروفيتس، من «الصندوق القومي اليهودي» («كيرن كييمت»)، حاييم كوهن، المستشار القضائي للحكومة، وبروفسور أهرون كتشلسكي من معهد «وايزمان» (كلاين، ١٩٩٨). وقد وضعت هذه اللجنة توصياتها في مقترح عرضته على الكنيست في العام ١٩٥٥.

وكان يفترض، طبقا لاقتراح القانون الجديد، أن يتولى رئاسة مجلس التعليم العالي وزير التعليم، لا رئيس الحكومة، وفقا لاقتراح القانون الأول من العام ١٩٥٢. كما قضى اقتراح القانون الجديد، أيضا، بتقليص عدد ممثلي الحكومة في المجلس إلى ثمانية أعضاء من أصل ٣٣ عضوا في المجلس. وتدل هذه التغييرات على أن الحكومة كانت على استعداد لتقليص عدد مندوبيها في المجلس، فضلا عن تراجعها عن اقتراح تولي رئيس الحكومة رئاسة المجلس، استجابة لمطالبة أعضاء الكنيست ولجنة التعليم البرلمانية خلال المناقشات حول اقتراح القانون الأول. ومع ذلك، أصر اقتراح القانون الجديد على أن يكون وزير المعارف «الشخصية الرسمية التي تتولى رئاسة مجلس التعليم العالي».

وتضمن الاقتراح الجديد تعديلات إضافية أخرى، شملت أربعة أسس مركزية: الأول ـ يتعلق بتوجه الحكومة نحو تجنيد الأبحاث الأكاديمية لخدمة الشعب والدولة. فبينما نص الاقتراح الأول على أن من بين مهام المجلس «الدأب على ملاءمة التعليم العالي والأبحاث العلمية لاحتياجات الدولة»،[٥٧] وقال وزير التعليم في تعليل اقتراح القانون أن التطلع هو «نحو إخضاع التعليم العالي والبحث العلمي، أكثر فأكثر، لاحتياجات الدولة .... وتطوير بنائها»،[٥٨] جاء النص في الاقتراح الثاني أكثر اعتدالا: تكون وظيفة المجلس «الدأب على تعزيز وتطوير التعليم العالي، الأبحاث العلمية والبحوث التطبيقية، وعلى مواءمتها مع احتياجات الدولة». هذا التعبير الأكثر مرونة ـ مواءمة ـ استبدل التعبير الأكثر إلحاحية وقطعية ـ إخضاع. وبينما احتلت الدولة، وفق الاقتراح الأول، مركز الصدارة وأخضعت الأبحاث العلمية لخدمتها، وضع الاقتراح الثاني المؤسسات البحثية في مركز الصدارة وأخضع التنسيق لخدمتها. كما تغيرت اللهجة البلاغية في تعليل اقتراح القانون الثاني عما كانت عليه في الاقتراح الأول، إذ قال وزير التعليم:[٥٩]

تدخل الدولة الحديثة في أنشطة الفرد المختلفة آخذ في الاتساع والتعمق. التعليم في أيامنا لم يعد خاضعا لسلطة الدولة بهذا الشكل أو ذاك فحسب، بل أصبح جزءا من واجباتها المباشرة أيضا. والتعليم العالي هو درة التاج في التعليم بمجمله. ولذا، لا يجوز للدولة عدم الحرص عليه وعدم الاهتمام به، بمستواه وبمدى نجاعته. وثانيا ـ ليست ثمة إمكانية في أيامنا لوجود تعليم عالٍ لائق، بأي صورة كانت، من غير دعم الدولة المتزايد. وقد أصبح لزاما على مؤسسات التعليم العالي في أيامنا أن تشكل مراكز للأبحاث، ذلك أن الأبحاث قد غدت اليوم مندمجة ومضفورة في شتى مناحي الحياة لدى أي شعب وفي أي دولة. وإذا ما رغبت الدولة في العيش وفي أن تكون مستقلة، فلا يجوز لها وليس في مقدورها عدم الانكباب على إصلاح التعليم العالي وتطويره، وهما يعنيان تدخل الدولة من أجل مواءمة مؤسسات التعليم العالي والأبحاث العلمية، تخطيطها وتنظيمها في الإطار العام للدولة، للشعب وللبلاد.

وهكذا، فقد عرض وزير التعليم، إذن، علاقة الارتباط الوشيجة الضرورية بين تطلعات الدولة الساعية إلى الاستقلال وبين الحاجة إلى تنمية التعليم العالي وتطويره. وهو يرى بأن هذه العلاقة غير قابلة للتحقق إلا بواسطة تدخل الدولة، لكنه يلفت إلى أن هذا التدخل يرمي إلى تنسيق أنشطة مؤسسات التعليم العالي بغية خدمة الشعب والدولة، أكثر من كونه يرمي إلى المس باستقلالية هذه المؤسسات في بحوثها العلمية. وهذا النص، كما ذكرنا، لا يُخضع عمل هذه المؤسسات لاحتياجات الدولة، بل يحدد دور الدولة في مواءمة أنشطتها، وهو المصطلح الذي شكل الأساس لإنشاء لجنة التخطيط والميزانيات، لاحقا.

تمثل الأساس الثاني الذي تضمنته التعديلات الجديدة في أن اقتراح القانون الثاني دعا إلى اعتبار مجلس التعليم العالي

تمثل الأساس الثاني الذي تضمنته التعديلات الجديدة في أن اقتراح القانون الثاني دعا إلى اعتبار مجلس التعليم العالي مؤسسة بحثية، أيضا، وإلى أن يكون سكرتيره العلمي مسؤولا أمام المجلس ولجانه عن «تنفيذ العمل البحثي في إطار المجلس، وتنسيق الأنشطة العلمية في المؤسسات المختلفة وفي سلطات الدولة الرسمية، طبقا لقرارات المجلس ولجانه».[٦٠] وقد أعدّ هذا البند في اقتراح القانون لإتاحة المجال أمام الحكومة للتأثير على المجالات البحثية التي تراها ضرورية لاحتياجات الشعب والدولة، ليس من خلال مؤسسات التعليم العالي بل من خلال الالتفاف عليها، بتخويل المجلس صلاحية مباشرة لإجراء الأبحاث

مؤسسة بحثية، أيضا، وإلى أن يكون سكرتيره العلمي مسؤولا أمام المجلس ولجانه عن «تنفيذ العمل البحثي في إطار المجلس، وتنسيق الأنشطة العلمية في المؤسسات المختلفة وفي سلطات الدولة الرسمية، طبقا لقرارات المجلس ولجانه».[٦٠] وقد أعدّ هذا البند في اقتراح القانون لإتاحة المجال أمام الحكومة للتأثير على المجالات البحثية التي تراها ضرورية لاحتياجات الشعب والدولة، ليس من خلال مؤسسات التعليم العالي بل من خلال الالتفاف عليها، بتخويل المجلس صلاحية مباشرة لإجراء الأبحاث. وتفسر هذه الصلاحية المقتَرَحة، إلى حد كبير، سبب اكتفاء الحكومة في اقتراح القانون الثاني بـ»المواءمة» والتنسيق بين المؤسسات فقط وسبب تراجعها عن المصطلح الأكثر إلزامية - «إخضاع» البحوث العلمية التي تجرى في الجامعات لاحتياجات الشعب والدولة، كما نص اقتراح القانون الأول. ومع رفض اقتراح القانون الأول ورفض التركيبة المقترحة للمجلس، سعى اقتراح القانون الثاني إلى تحقيق الهدف ذاته، فرض سلم أولويات الأبحاث العلمية، لكن بوسائل أخرى هذه المرة - بواسطة البند الذي يحول مجلس التعليم العالي، بين مجمل مهماته ووظائفه، إلى مؤسسة بحثية أيضا. وقد علل وزير التعليم هذه الحاجة بالقول:[٦١]

بواسطة إدخال المجلس العلمي في نص القانون، أعطيناه (مجلس التعليم العالي) هيئة مؤسسة أقر وجودها، وكذلك صلاحياتها، في إطار القانون ويبقى التصديق على دستورها في أيدي الحكومة. ثمة منطق في هذا الأمر، علاوة على كونه حيويا، نظرا لأن هذه المؤسسة ينبغي أن تعمل، من خلال التعاون الوثيق مع الوزارات الحكومية المختلفة، في تخطيط الأبحاث التطبيقية وتفعيلها: في أبحاث البريد، بالتعاون مع وزارة البريد، في أبحاث البناء، بالتعاون مع وزارة العمل، وفي أبحاث الطب بالتعاون مع وزارة الصحة. كما أقيمت، أيضا، لجنة مركزية لتنسيق البحوث الزراعية ومواءمتها (بالتعاون مع وزارة الزراعة).... وإن جعل هذه المؤسسة قانونية، بنص هذا القانون، يضع على مؤسسة الأبحاث التطبيقية أيضا واجب تقديم تقرير سنوي تتولى اللجنة الأكاديمية معالجته.[٦٢]

أما الآن، وقد تم الاهتداء إلى الصيغة التي ستضمن للحكومة سلطتها وصلاحياتها في ما يتعلق بتوجيه البحث الأكاديمي، أيضا، إلى جانب جعل مجلس التعليم العالي، فعليا وعمليا، هيئة تناط بها، مهمات البحث العلمي، بما يماثل أهداف مؤسسات التعليم العالي، بل والتنافس معها ربما، فلم يبق سوى موضوع تركيبة المجلس التي ستمنحه مكانته، أهليته وصلاحيته العلمية. وهذه الصلاحية لا تقتصر على قضايا الاعتراف بالمؤسسات وتأهيلها، بل تطال المبادرة إلى إجراء الأبحاث ومراقبة مستواها العلمي، أيضا. وقد شكلت هذه التركيبة الأساس الثالث في التعديلات الجديدة التي تضمنها اقتراح القانون الثاني. فطبقا لهذا الاقتراح، يبتغى من هذه التركيبة، بين ما يبتغى منها، الرد على النقد المحتمل على دور المجلس البحثيّ. ويقضي الاقتراح بأن يضم المجلس، في عضويته، ثمانية ممثلين عن الحكومة، عشرة ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي الثلاث، سبعة ممثلين عن علماء ذوي قامات علمية عالية في إسرائيل وأربعة ممثلين عن علماء ذوي قامات علمية عالية من خارج البلاد (يضاف إليهم ثلاثة ممثلين عن المؤسسات التي سيتم الاعتراف بها لاحقا، وممثل عن الوكالة اليهودية). وكانت فرضية الانطلاق في هذا التوجه أن إشراك أشخاص ذوي قامات علمية عالية من البلاد وخارجها، بمن فيهم - كما قال وزير التعليم - بروفسور ألبرت آينشطاين، سيمنح المجلس الموثوقية الجماهيرية والعلمية اللازمة له لتحقيق أهداف القانون وأهدافه.[٦٣]

تعلق الأساس الرابع الذي تضمنته التعديلات بالتصديق على

دساتير مؤسسات التعليم العالي. فبينما اعتبر اقتراح القانون الأول من العام ١٩٥٢ أن مجلس التعليم العالي هو الذي يتولى، أيضا، مهمة المراقبة على تطبيق دستور المؤسسات، خلا اقتراح القانون الثاني من العام ١٩٥٥ من هذا التوجه وانحصرت مهمة المجلس في هذا الصدد في التصديق على الدستور، فقط، من دون المراقبة، التي تستوجب في ماهيتها التدخل في الشؤون الإدارية والأكاديمية الخاصة بكل واحدة من هذه المؤسسات. وأورد اقتراح القانون الأول، تفصيليا، المجالات الدستورية التي يتعين على المجلس التصديق عليها ومراقبة تطبيقها، ومن ضمنها بنية المؤسسة الإدارية، إدارة الأموال والممتلكات، تعيين الأساتذة الجامعيين وتحديد شروط عملهم، قبول الطلاب وطلاب الأبحاث وتحديد شروط ومساقات دراستهم وبحثهم، إجراء الامتحانات وتحديد شروط منح الشهادات والدرجات الأكاديمية وتنسيق العلاقات بين المؤسسات ذاتها، من جهة، وبينها وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى. وفي المقابل، لم يخض اقتراح القانون الثاني في هذه التفصيلات، وأبقى فقط على مسألة التصديق على دساتير المؤسسات، تعبيرا عموميا لا يخوض في التفاصيل.

ولدى عرض الصيغة المعدلة من اقتراح القانون على الكنيست، قوبلت هي الأخرى، مثل سابقتها، بنقد شديد من أعضائه. وهو نقد أحاط بكل مركبّات الاقتراح، تقريبا. فعلى سبيل المثال، انتقدت عضو الكنيست إستر رزيئيل ـ نأور ليس فقط افتقار القانون إلى تعريفات أساسية: ما هي مؤسسة التعليم العالي؟ ما هي واجبات الأساتذة والطلاب؟ ما هو عدد سنوات الدراسة؟ ما هي مسؤولية المحاضرين تجاه المؤسسة التي يعملون فيها؟، وإنما أيضا، وبالأساس، ما ينطوي عليه اقتراح القانون من تهديد على الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي، على خلفية تضمّنه «تقييدا طبيعيا ومحتّماً على الحرية الضرورية».[٦٤] ووجهت عضو الكنيست شوشانه برسيتس، رئيسة لجنة التعليم البرلمانية، النقد الأكثر حدة لاقتراح القانون الثاني. وفي ما يتعلق بتحويل مجلس التعليم العالي إلى مؤسسة بحثية، توجهت برسيتس إلى وزير التعليم متسائلة: «هل يقصد اقتراح القانون هذا إنشاء مؤسسة أخرى للبحث العلمي؟ وكيف انتقلت أنت، وزير التعليم، المحارب الدائم لمنع الازدواجية، من معارضة الازدواجية ومحاربتها إلى ازدواجية الصلاحيات، ازدواجية المؤسسات، ازدواجية تحتّم تبذير أموال طائلة، فجئت لتفاجئنا بهذا الاقتراح؟».[٦٥] وقالت رئيسة لجنة التعليم إن اقتراح جعل المجلس مؤسسة بحثية يشكل، في حد ذاته، مسا فظا بالمؤسسات الثلاث القائمة التي تصارع من أجل رفع مكانتها الأكاديمية ومن أجل تحصيل الميزانيات. ثم ناشدت الوزير عدم المس بمكانة مؤسسات التعليم العالي من خلال فكرة تحويل المجلس إلى مؤسسة بحثية إضافية. وطرحت عضو الكنيست برسيتس، للمرة الأولى في تلك الجلسة، اقتراحا يقضي باختيار أعضاء المجلس على قاعدة فردية يحكمها معيار المكانة العلمية في الحقل الأكاديمي، وليس على قاعدة التمثيل المؤسساتي كما ورد في اقتراحي القانون كليهما. وعللت برسيتس موقفها هذا على النحو التالي:[٦٦]

سيكون بعض العلماء الأحد عشر الذين سيتم تعيينهم لعضوية المجلس من خارج البلاد، بحيث يتم استدعاؤهم واستجلابهم بغية إعلاء اسم هذه المؤسسة ومكانتها، بينما سيكون بعضهم الآخر رجال علم مرتبطين بالمؤسسات ذاتها، بهذا الشكل أو ذاك. حاشا أن أشكّك في أي منهم. ليس ثمة مَن يقدّر جهودهم وطموحهم وسعيهم إلى تحسين مؤسسات التعليم العالي وتطويرها أكثر مني. لكن التخلص من أي شكوك وتلافي أي إسفاف يستدعيان الامتناع عن تشكيل المجلس من أشخاص هم، في نظر الكثيرين، أصحاب مصالح، لا مصالح شخصية بل مصالح علمية، أي من ممثلين عن المؤسسات نفسها. ينبغي أن تكون تركيبة المجلس مختلفة تماما، وبرأيي المتواضع ـ شخصياً.

وأشارت برسيتس إلى أن ثمة أهمية مميزة لحقيقة فوز أعضاء مجلس التعليم العالي «بثقة الجمهور كله بأنهم شخصيات اجتماعية اعتبارية غير معنية بالتمييز بين مؤسسة وأخرى».[٦٧] وهذه القضية، رغم عدم استنفاد النقاش حولها في المداولات حول اقتراح القانون الثاني، ستشكل في العام ١٩٥٨ أساسا مركزيا في اقتراح القانون الثالث.

وقد انضمت عضو الكنيست برسيتس إلى موقف عضو الكنيست رزيئيل ـ نأور في توجيه النقد لتخويل المجلس الجديد صلاحيات واسعة جدا، بموجب اقتراح القانون الثاني، في كل ما يتصل بالتصديق على دستور المؤسسات. وطرحت الادعاء بأن الدستور «يشكل الدعامة الأساسية في حياة أي جامعية أو مؤسسة للتعليم العالي، وفيه تتجسد حريتها العلمية».[٦٨]

ومثل برسيتس ورزيئيل ـ نأور، أبدى إسحق رفائيل (من حزب «هبوعيل همزراحي / المفدال»)، أيضا، تحفظا من أي تدخل سياسي في حياة التعليم العالي، ودعا إلى تحييد الإيديولوجيات الحزبية عن الاعتبارات الموضوعية للاعتراف بمجلس التعليم العالي وتفعيله. وقد جاء هذا التحفظ، أيضا، على خلفية الصراعات التي رافقت إنشاء جامعة بار إيلان وموقف الحكومة التمييزي إزاء إنشاء الجامعة الدينية. وبانضمامه إلى عضو الكنيست رفائيل، دعا عضو الكنيست مردخاي نوروك (وهو من

وكان من المفترض أن يهيئ إطار القانون المقترح لقيام منظومة قانونية لمنح الاعتراف الرسمي للمؤسسات التعليمية الجديدة، إلى جانب تعزيز المؤسسات القائمة. وقد أوصت اللجنة بأن يضم المجلس ١٦ عضوا برئاسة وزير التعليم، من بينهم ٣ ممثلين عن الحكومة و١٢ عضوا من حملة الدرجات العليا في مجالات التعليم العالي والأبحاث. ونص الاقتراح على أن يتولى رئيس الدولة تعيين أعضاء المجلس، بمصادقة الحكومة. كما أوصت اللجنة، أيضا، بعدم الاعتراف الرسمي بأي مؤسسة للتعليم العالي من دون موافقة المجلس، وبأن تتمتع كل مؤسسة للتعليم العالي بالحرية الأكاديمية والإدارية، في حدود دستورها المُعتمَد.

«المفدال»، أيضا) إلى المصادقة على تأسيس مؤسسات للتعليم العالي في مدينتي حيفا وتل أبيب أيضا، لأنه ينبغي توخي الحذر في التعامل مع «أبناء الفقراء الذين يحفظون التوراة».[٦٩] أما عضو الكنيست موشي أرام (من حزب «أحدوت هعفودا») فأكد على مسألة منالية التعليم العالي وعلى ضرورة وواجب فتح أبوابه أمام طلاب الكيبوتسات وأمام الراغبين في الدراسة في تل أبيب.

وقد تبين أن مصير اقتراح القانون الثاني لم يكن أفضل من مصير الاقتراح الأول، حيال المعارضة الواسعة في الكنيست لجميع متضمناته وجوانبه كلها، تقريبا. ومع اعتزال بروفسور بن تسيون دينور الحياة السياسية أرجئ البحث في اقتراح القانون. وحلّ زلمان أران مكان دينور وزيرا للتعليم. ولأنه كان، طبقا لكلاين (١٩٩٨)، متحررا من «الالتزام المؤسساتي للمؤسسة الجامعية القائمة»،[٧٠] فقد بادر إلى تشكيل لجنة أخرى أوكلت إليها مهمة إعداد صيغة جديدة لاقتراح قانون مجلس التعليم العالي وتقديم توصياتها إليه. وفعلا، قدمت هذه اللجنة اقتراحا جديدا للقانون، كان مختلفا بصورة جوهرية عن سابقيه، عُرض على الكنيست في العام ١٩٥٨ فأقرّه الأعضاء.

اقتراح القانون الثالث، ١٩٥٨ ـ «إطلاق قوى الروح»!

دفع النقد الشديد الذي قوبل به اقتراح القانون الثاني، ومطالبة وزير التعليم الجديد، أران، بمعالجة اقتراح القانون الذي لم يحظ بمباركة الكنيست ومؤسسات التعليم العالي، حتى الآن، الوزير الجديد إلى تشكيل لجنة أخرى، من بين مهماتها فحص احتياجات التعليم العالي، وبخاصة مسائل تتعلق بالمؤسسات التي لم تحظ باعتراف رسمي حتى الآن، وتطالب بالاعتراف بها كمؤسسات مؤهلة ومخولة لمنح لقب أكاديمي. كما عُهد إلى اللجنة بـ:[٧١]

فحص أوضاع مؤسسات التعليم القائمة (باستثناء الجامعة العبرية في القدس ومعهد التخنيون في حيفا)، مضامينها الأكاديمية، مستوياتها، تحديد الأسس والمعايير التي تمنحها حقوقا أكاديمية وأخرى، العلاقات المتبادلة بين هذه المؤسسات وبين الجامعة العبرية والتخنيون، الاحتياجات وإمكانية تطوير مؤسسات للتعليم العبري من جانب الحكومة، السلطات المحلية وهيئات جماهيرية وعامة أخرى.

تولى رئاسة هذه اللجنة محافظ «بنك إسرائيل» (البنك المركزي في إسرائيل ـ س.س.) ، دافيد هوروفيتس، وضمت في عضويتها الوزراء يوسف بورغ، بيرتس نفتالي وبنحاس روزين، مدير عام وزارة التعليم، موشي أفيدور، مدير التخنيون، يعقوب دوري، ورئيس الجامعة العبرية، بروفسور بنيامين مازار. وأوصت اللجنة بإعداد قانون جديد لتأسيس مؤسسة دائمة هي «مجلس التعليم العالي»:[٧٢]

١. للعمل على توسيع مؤسسات التعليم العالي والأبحاث، تحسينها وتعزيزها.
٢. لمعالجة مسألة التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، طبقا لاحتياجات الدولة.
٣. للتوصية بشأن الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي وتحديد مراحل تطورها لغرض منح الألقاب الأكاديمية.
٤. لمراقبة استخدام الألقاب الأكاديمية ومنحها.
٥. لمعالجة الامتحانات القطرية التي ستجرى في مجالات تعليمية وتأهيلية محددة.
٦. لوضع مقترحات بشأن مساهمة الحكومة في ميزانيات

مؤسسات التعليم العالي والأبحاث.

وكان من المفترض أن يهيئ إطار القانون المقترح لقيام منظومة قانونية لمنح الاعتراف الرسمي للمؤسسات التعليمية الجديدة، إلى جانب تعزيز المؤسسات القائمة. وقد أوصت اللجنة بأن يضم المجلس ١٦ عضوا برئاسة وزير التعليم، من بينهم ٣ ممثلين عن الحكومة و١٢ عضوا من حملة الدرجات العليا في مجالات التعليم العالي والأبحاث. ونص الاقتراح على أن يتولى رئيس الدولة تعيين أعضاء المجلس، بمصادقة الحكومة. كما أوصت اللجنة، أيضا، بعدم الاعتراف الرسمي بأي مؤسسة للتعليم العالي من دون موافقة المجلس، وبأن تتمتع كل مؤسسة للتعليم العالي بالحرية الأكاديمية والإدارية، في حدود دستورها المُعتمَد.

وبالرغم من أن اللجنة أوصت وزير التعليم بأن تشمل مهامّ المجلس، أيضا، مسألة تنسيق العمل بين المؤسسات طبقا لاحتياجات الدولة، بمثل ما شمله اقتراحا القانون الأولان، قرر زلمان أران شطب هذا البند المركزي من اقتراح القانون الثالث. فاستنادا إلى معرفته بعناصر النقد التي وجهها أعضاء الكنيست لاقتراحي القانون السابقين، أراد أران الالتفاف، في الاقتراح الثالث، على الخلاف مع أعضاء الكنيست وتجاوزه، وخصوصا ما يتعلق بخشيتهم العميقة من إسقاطات الرغبة الحكومية في التدخل الزائد في حياة التعليم العالي. وبذلك، أجّل أران الحسم مؤقتا، مبقياً الباب مفتوحا أمام تعديل القانون أو تقديم اقتراح قانون جديد مستقبلا. وقد أعلن، في خطابه في الكنيست، أنه «بعد التقصي والتداول سيكون من الممكن تقديم اقتراح قانون آخر، في المستقبل، يعالج مسائل التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي المعترف بها، بينها وبين نفسها من جهة، وبينها وبين وزارة التعليم من جهة أخرى....بما يتلاءم مع احتياجات الدولة والأمة».[٧٣]

واقترح أران، الذي كان متيقظا للحساسية الفائقة التي أبداها أعضاء الكنيست حيال تدخل الدولة في شؤون التعليم العالي، تأجيل الحسم، مؤقتا، في القضية التي أثارت معارضة حازمة. ومع ذلك، لم يُطرح على الفور اقتراح قانون مكمِّل وإضافي للقانون الذي أقرّ في العام ١٩٥٨، كما أعلن أران من قبل. وفقط بعد مضي ست عشرة سنة طُرح مشروع قرار لتنظيم العلاقة بين الحكومة وبين مؤسسات التعليم العالي.

واكتفت الحكومة، في نهاية الأمر، في تلك الفترة، باقتراح قانون «نحيف» كان هدفه التركيز على نقاط التوافق والاتفاق حول القانون والقفز عن معارضة أعضاء الكنيست، كما تجسدت لدى تقديم اقتراحي القانون السابقين. وقد تضمن اقتراح القانون المقلص الذي عرضه أران على الكنيست البنود التالية:[٧٤]

أ. تأسيس مجلس يكون المؤسسة الرسمية لشؤون التعليم العالي في الدولة.

ب. يتمتع المجلس بصلاحية الاعتراف الرسمي بمؤسسة ما كمؤسسة للتعليم العالي، أو إلغاء الاعتراف بها، استنادا إلى قواعد ومعايير يحددها المجلس.

ت. الاعتراف وإلغاء الاعتراف يستوجبان مصادقة الحكومة، أيضا.

ث. يكون المجلس مخولا صلاحية تحديد الألقاب الأكاديمية المعترف بها، وتخويل مؤسسة معترف بها لمنح ألقاب أكاديمية معترف بها، وفق القواعد التي يتم وضعها.

ج. يتمتع المجلس بصلاحية استشارية فقط في ما يتصل بمساهمة الدولة في ميزانيات المؤسسات المعترف بها.

ح. يشكل ممثلو الحكومة رُبع عدد أعضاء المجلس، بينما يشكل الثلاثة أرباع الأخرى مرشحون أصحاب درجات عليا في مجال التعليم العالي، تقترحهم الحكومة بعد التشاور مع مؤسسات التعليم العالي المعترف بها.

نال اقتراح القانون، بصيغته الجديدة هذه، مباركة أعضاء الكنيست، رغم عدم نجاته من النقد تماما. وأشارت شوشانه برسيتس، التي كانت من النقاد الحادين لاقتراحي القانونين السابقين، إلى أن الصيغة الجديدة «مُعدَّلة، لكنها بعيدة جدا عن الكمال».[٧٥] وأشار عضو الكنيست إليميلخ ريملين إلى أن وزير التعليم «تعلّم على جلده مدى صدق المثل القائل بصعوبة إرضاء الجميع».[٧٦] ومع هذا، شكا أعضاء الكنيست من أن اقتراح القانون الثالث «يحتوي على القليل». لكن أران، الذي أراد التزام الحذر لتجنب الفشل في النقطة التي فشل فيها سلفه، مرتين، أحجم عن تقديم اقتراح قانون شامل وموسع. غير أن اقتراح القانون المقلص اصطدم بكنيست لم يكن مهيأ للموافقة على إنشاء مجلس للتعليم العالي منزوع الصلاحيات الفعلية والحقيقية، ولذا فقد أضيفت إليه في صيغة القانون النهائية صلاحيات لم تكن واردة في اقتراح القانون الأصلي.

فخلال النقاش حول اقتراح القانون الأصلي، شكا عضو الكنيست غرشوم شوكن (من «الحزب التقدمي»)، مثلا، من إفراغ اقتراح القانون الثالث وظائف مجلس التعليم العالي من مضمونها وصلاحياتها. فبينما تضمن اقتراح القانون الثاني، من بين وظائف المجلس، «الدأب على تعزيز مؤسسات التعليم العالي،

توسيعها، تطويرها ورفع مستواها»، خلا اقتراح القانون الثالث من هذا المكوّن بين وظائف المجلس. وساد بين أعضاء الكنيست إجماع على ضرورة إضافة مركّبات أخرى إلى اقتراح القانون تضمن منح مجلس التعليم العالي صلاحيات فعلية وحقيقية. وأضافت شوشانه برسيتس، التي انضمت إلى هذا الموقف، أنه سيكون على المجلس أيضا «الحرص على مستوى لائق في هذه المؤسسات (الجديدة)»،[٧٧] فضلا عن واجب المجلس في العمل على تطوير مؤسسات التعليم العالي القائمة وتعزيزها.

والواقع، أن مسألة إقامة مؤسسات جديدة أخرى للتعليم العالي، تعزيزها ورفع مستواها كانت تتصل بصراع عدد من المؤسسات فوق الثانوية من أجل الاعتراف بها مؤسسات تمنح الألقاب الأكاديمية.[٧٨] وكان أعضاء كنيست كثيرون ينظرون إلى مسألة توسيع منالية التعليم العالي باعتبارها رسالة جماهيرية يتوجب عليهم حملها، فكافحوا من أجلها بحزم ومثابرة. وهكذا، مثلا، خفف عضو الكنيست يزهار سميلانسكي من حدة أسلوبه الانتقادي تجاه الدارسين في مؤسسات التعليم العالي وأصبح يطالب الآن بمنح المجلس، أيضا، صلاحيات قانونية تخوله الاهتمام والعمل على دمج أبناء المهاجرين الجدد والمتقلدين مهمات طليعية في التعليم العالي:[٧٩]

بادئ ذي بدء، نسبة الطلاب أبناء المهاجرين الجدد المتدنية جدا هي حقيقة معروفة جيدا. الحقيقة معروفة، الأسباب معروفة ويبدو لي أن الضرورة الملحة لتغيير هذا الوضع واضحة للجميع. لكن الاهتمام منصب على مجال آخر. وأقصد قضية الشباب في مناطق الاستيطان الطلائعي. يقف هؤلاء أمام سؤال حاسم: هل أتوجه إلى الجامعة، أم إلى الاستيطان؟ وهو سؤال يعفي كثيرون جدا أنفسهم منه، مسبقا، لكن قلائل ـ وهم الأعزاء والمستعدون للبذل عند حاجة الدولة ـ يحتارون كثيرا قبل أن يقرروا عن أي الخيارين يتنازلون، وسرعان ما يكتشفون أن هذا الخيار لم يعد متاحا لهم. وهذه مشكلة حارقة.

وعبر عضو الكنيست مردخاي نوروك، أيضا، عن حساسية بالغة في كل ما يتعلق بموضوع منالية التعليم الأكاديمي. وشدد في حديثه على الحاجة إلى إقامة المزيد من مؤسسات التعليم العالي لإتاحة استيعاب «آلاف الخريجين من المدارس الثانوية، الذين يستحقون التعلم .... فضلا عن المسنين الذين يطمحون، هم أيضا، إلى المزيد من التعلم».[٨٠] وإجمالا، ساد في الكنيست إجماع على ضرورة أن يقوم مجلس التعليم العالي، بعد إنشائه، بمنح الاعتراف الرسمي لمؤسسات تعليمية أخرى، أبرزها جامعة تل أبيب، القائمة منذ زمن غير قصير، والتي قال عنها عضو الكنيست موشي أرام (من «أحدوت هعفودا») أنها «المؤسسة الوحيدة في مجال العلوم الإنسانية المتاحة أمام العمال، أمام جميع أولئك الذين يقرنون، بالضرورة، بين العمل وبين التوراة».[٨١]

وعلى هذا، بلورت لجنة التعليم البرلمانية اقتراحا، صادقت عليه الهيئة العامة للكنيست، يقضي بأن تشمل مهمات مجلس التعليم العالي ووظائفه ما يلي، أيضا:[٨٢]

تقديم اقتراحات بشأن تعزيز مؤسسات التعليم العالي وتوسيعها وتطويرها; بشأن التعاون فيما بينها; بشأن تطوير البحث العلمي في الدولة; بشأن إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ أخرى.

وشكّل هذا تغييرا جوهريا في صلاحيات مجلس التعليم العالي قياسا بالاقتراح الأول الذي عرضه على الكنيست زلمان أران. فقد انسجم هذا، عمليا، مع رغبة الكنيست في توسيع منالية التعليم العالي، ومع رغبة الحكومة أيضا كما ظهرت منذ مطلع الخمسينيات ـ منح المجلس مكانة محترمة وصلاحيات واسعة ومستقلة، خلافا لاقتراحي القانون الأولين اللذين عكسا، بروحهما ونصهما، رغبة في السيطرة والتدخل الحكوميين العميقين في عمل المجلس.

طالت النقاشات والمداولات التي جرت في الهيئة العامة للكنيست، وكذلك في لجنة التعليم التابعة له، جميع بنود القانون، لكن المواضيع المركزية التي أشغلت أعضاء الكنيست، بالفعل، تمحورت حول وظائف مجلس التعليم العالي ومهامّه، قواعد ومعايير الاعتراف بمؤسسات جديدة ومَن هم أعضاء المجلس. صحيح أن منح الاعتراف الرسمي لمؤسسة تعليمية، أو إلغاءه، بموجب قواعد ومعايير يحددها المجلس، كان من بين وظائفه التي حددها اقتراح القانون، لكنه كان مشروطا بتحفظ: «شريطة عدم تقييد حرية الرأي والضمير».[٨٣] وقد غدا هذا البند موضع خلاف على خلفية تخوف أعضاء الكنيست من انطوائه على خطر التعسف من جانب المجلس، بل والمسّ بالحريات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي أيضا، إذا ما أسندت إلى المجلس صلاحية حصرية في تحديد معايير منح الاعتراف الرسمي. وطالبت عضو الكنيست إيما تالمي (من حزب «مبام») بأن يقوم الكنيست، بنفسه، بتشريع قواعد ومعايير الاعتراف، في نص قانوني. وطرحت تالمي التساؤل التالي: «إذا توفرت لدى المجلس قواعد ومعايير موضوعية محددة يعتمدها ويقرر بموجبها منح مؤسسة تعليم عالٍ اعترافا رسميا، أو رفض منحه أو إلغاءه... يسأل السؤال: هل يشترط هذا القانون منح الاعتراف الرسمي بمعايير محددة، واضحة ومتفق عليها؟ – الجواب هو النفي.

فالبنود مصاغة بطريقة لا توضح للمجلس كيف عليه التصرف واتخاذ القرار».[٨٤] وشددت تالمي على أنه في غياب معايير قانونية واضحة، سيكون المجلس «أعمى» لدى نظره في طلب مؤسسة ما منحها اعترافا رسميا.[٨٥]

أما عضو الكنيست إستر رزيئيل ـ نأور فقد قبلت بأن يضع المجلس، بذاته، معايير منح الاعتراف الرسمي، أو إلغائه، لكنه طالبت بإضافة توضيح بأن هذه المعايير «لا ينبغي أن تؤدي، مسبقا، إلى تحديد عدد مؤسسات التعليم العالي».[٨٦] وعبرت عضو الكنيست روت هكطين (من «أحدوت هعفودا») عن خشيتها من أن تكون المعايير التي يضعها المجلس المقترح مشددة إلى درجة تحول دون منح الاعتراف الرسمي لمؤسسات جديدة ومختلفة في طابعها عن مؤسسات البحث التقليدية العاملة في إسرائيل حتى الآن: «ها ثمة مساق تعليمي عال للمعلمين يدرّس فيه محاضرون من الجامعة في القدس، ويمكن الافتراض بأن هذا المساق يمكن أن يتحول، مع الوقت، إلى كلية تربوية، وهو ما نحن في أمس الحاجة إليه. ومن المثير أن نعرف: هل سيتم الاعتراف الرسمي به مؤسسة للتعليم العالي أم لا؟».[٨٧] وعبر بعض أعضاء الكنيست عن خشيتهم من إحجام مجلس التعليم العالي، مستقبلا، عن الاعتراف الرسمي بالكلية الزراعية في رحوبوت، التي تخدم الحركة الكيبوتسية، كلية الفنون «بتسلئيل» أو المعهد الموسيقي في القدس مؤسسات للتعليم العالي.

وتحدث عضو الكنيست نوروك (من «المفدال») عن حق المؤسسات في مدينتي تل أبيب وحيفا، والتي ستقام كجامعات في المستقبل، في نيل الاعتراف الرسمي، مشيرا إلى التجاهل المتواصل والمنهجي «لوجود المدارس الدينية الكبيرة في دولتنا... وقد آن الأوان للاهتمام، أيضا، بالحجر الذي شكّل، طيلة آلف السنين، حجر الزاوية في الثقافة العبرية».[٨٨]

وبالرغم من جميع التخوفات والتحفظات، لم يرغب أي من أعضاء الكنيست في الانشغال، في إطار المداولات حول اقتراح القانون، بوضع وتحديد قواعد ومعايير منح الاعتراف الرسمي. ذلك أن مسألة القواعد والمعايير (أو التشريع الثانوي الذي سيتم تحديدها في إطاره) كانت معقدة جدا. وعمليا، وضع المجلس نفسه هذه القواعد والمعايير في العام ١٩٦٤ فقط، أي بعد ست سنوات من إقرار القانون في الكنيست.

كانت المسألة المركزية الثانية تركيبة المجلس. فكما ورد آنفا، قضى اقتراح القانون الثالث بأن «يشكل ممثلو الحكومة رُبع عدد أعضاء المجلس، وثلاثة أرباعه الأخرى مرشحون أصحاب درجات عليا في مجال التعليم العالي، تقترحهم الحكومة بعد التشاور مع مؤسسات التعليم العالي المعترف بها، على أن يقوم رئيس الدولة بتعيين جميع الأعضاء».[٨٩] وقد شكل هذا الاقتراح موضع خلاف حاد. فقد ورد في اقتراحي القانون الأول والثاني أن من بين أعضاء المجلس عددا من الممثلين عن مؤسسات التعليم العالي، بل وأن يتم تقاسم هذا التمثيل بين ممثل أكاديمي وآخر إداري عن المؤسسة التعليمية. وبموجب هذين الاقتراحين، يكون مفتاح تعيين عضو في مجلس التعليم العالي انتماءه المؤسساتي، وليس مكانته الأكاديمية، رغم عدم وجود تعارض حتمي بين الاثنين. وفي معرض المناقشات حول اقتراح القانون الثاني، أثارت عضو الكنيست برسيتس تساؤلا حول ما إذا لم يكن تعيين عضو في المجلس ينبغي أن يتم على أساس شخصي، بفضل موقعه في حقل التعليم العالي، وليس كممثل عن مؤسسة ما. وشكّل هذا التساؤل فاتحة التحول في المنحى التفكيري بشأن شخصية عضو المجلس ومكانته، ثم ازداد هذا تعمقا واتضاحا لاحقا، وخاصة خلال المداولات حول اقتراح القانون الثالث في العام ١٩٥٨ .

وحظي اقتراح وزير التعليم بأن يُنتخب أعضاء مجلس التعليم العالي الممثلين عن المؤسسات التعليمية وفقا لموقعهم في حقل التعليم العالي بتأييد أعضاء الكنيست واستحسانهم، بوجه عام، رغم المواقف المتضاربة والمتأرجحة التي ظهرت في المداولات الأولية، وعبر البعض عن الأمل في أن تشمل التركيبة أيضا أعضاء يمثلون مختلف شرائح المجتمع وقطاعات الجمهور الواسع. واعتبرت عضو الكنيست إستر رزيئيل ـ نأور أن اقتراح القانون الثالث يحمل تغييرا وأملا كبيرين بالمقارنة مع اقتراحي القانون السابقين، لأن:[٩٠]

من الواضح أن من رأى بأم عينيه وذاق على جلده لا شيئية الإنسان وإلى أين مدى يمكن أن تقرّبه حكمته واكتشافاته من قوى الهدم، الإفناء والفوضى العارمة، يدرك ضرورة سيادة الوعي بأنه فقط بعودة قوى العلم، الثقافة والبحث إلى منابع الأخلاق، العدل، السلام والحقيقة ـ فقط عندئذ يمكن أن يومض بصيص أمل للإنسانية التائهة، المقسمة والمنحدرة في منزلق يقود إلى الصفر. فقط بتحرير تلك القوى الروحية، التي أسكنها الخالق في روح الإنسان، وإطلاقها، يمكن تحقيق التوازن المرجو الذي سيقود الإنسان، والبشرية جمعاء، إلى عالم كله خير.

ورغم الكلمات السامية التي قيلت عن أهمية التعليم، العلوم والأبحاث، إلا أن مواقف أعضاء الكنيست كانت متباينة لدى بحثهم في تركيبة أعضاء مجلس التعليم العالي. فقد طالبت عضو الكنيست إيما تالمي، مثلا، بتحديد تعريف «صاحب مكانة عالية في حقل التعليم العالي». وقالت إن هذا التعريف

ورغم الكلمات السامية التي قيلت عن أهمية التعليم، العلوم والأبحاث، إلا أن مواقف أعضاء الكنيست كانت متباينة لدى بحثهم في تركيبة أعضاء مجلس التعليم العالي. فقد طالبت عضو الكنيست إيما تالمي، مثلا، بتحديد تعريف «صاحب مكانة عالية في حقل التعليم العالي». وقالت إن هذا التعريف ملائم «حتى لناطحة سحاب تنتصب إلى جانب كلّيّة. فمَن الذي سيقرر ما هي «المكانة العالية في حقل التعليم العالي؟». ووفقا لاقتراح تالمي، من المفضل، ابتغاء للنظافة الجماهيرية، ضم ممثل عن المحكمة العليا وممثلين عن الجمهور، أيضا، إلى عضوية مجلس التعليم العالي.

ملائم «حتى لناطحة سحاب تنتصب إلى جانب كلّيّة، في مجال واحد. فمَن الذي سيقرر ما هي «المكانة العالية في حقل التعليم العالي؟».[91] ووفقا لاقتراح تالمي، من المفضل، ابتغاء للنظافة الجماهيرية، ضم ممثل عن المحكمة العليا وممثلين عن الجمهور، أيضا، إلى عضوية مجلس التعليم العالي. وتوقفت عضو الكنيست دبورا نيتسر (من حزب «مباي») عند الحاجة إلى التنويع في تركيبة المجلس وإرسائها على أوسع تمثيل لاحتياجات الجمهور. واقترحت أن يشمل المجلس تمثيلا لـ «رئيس بلدية أو رئيس جسم جماهيري قطري كبير، ومثل هؤلاء لا يمكن أن يكونوا من بين أصحاب المراتب العليا في التعليم العالي».[92] وانضم عضو الكنيست يونا كاسا (من «مباي»)، أيضا، إلى هذا الرأي وعبر عن خشيته من تصرف ممثلي الجامعات كممثلين لجهة احتكارية فيحولون دون نشوء مؤسسات جديدة وتطورها. وقال، في خطابه أمام الكنيست: «ينبغي عدم الاكتفاء بموقف رجال العلم وقرارهم بشأن السؤال ما إذا كانت ثمة حاجة إلى جامعة في تل أبيب، أو في حيفا غدا أو في النقب بعد غد... من الضروري إيجاد التوازن والتعاون بين ممثلي العلم وبين ممثلي الجمهور، أي الحكومة والدولة ... فليس ثمة جسم واحد يستطيع امتلاك الصلاحية الحصرية والحاسمة، وليس في هذا أي مسّ بمجال العلم الخالص أو بمجال حرية البحث».[93] واقترحت عضو الكنيست روت هكطين (من «أحدوت هعفودا»)، هي أيضا، التنويع في تركيبة المجلس، بحيث يكون نصف عدد أعضائه فقط ممثلين لقطاع التعليم العالي، بينما يكون النصف الآخر «ممثلين عن طبقات وشرائح مختلفة من الجمهور»،[94] لأنه يتعين ضمان مسألة منالية التعليم العالي. ولذا، كما أوضحت هكطين، «إلى جانب معيار المستوى العلمي، ينبغي الأخذ في الاعتبار خصوصية السكان في البلاد، بكونهم تجميعا لمنافٍ مختلفة من دول شتى، ذوي عقليات مختلفة»،[95] بما يستوجب أن نضع في عين الحسبان، أيضا، «الظروف الخاصة للسكان القرويين، على تنوعّهم، لجمهور العاملين في المدينة واحتياجاته الخاصة. ومن المهم أن يحسن المجلس، لدى النظر في طلب الاعتراف بمؤسسة ما أو في إضافة مؤسسات جديدة، توجيه المؤسسات إلى مناطق التطوير والأخذ في الاعتبار العلامات المميزة والخاصة التي يتعين على المؤسسة حملها».[96] وأكد عضو الكنيست يزهار سميلانسكي (من «مباي») هذا الرأي مشيرا إلى أن ممثلي الحكومة يمكن أن يكونوا، أيضا، من بين رؤساء البلديات وأنه لا عيب في «أن يتساءل رئيس بلدية إيلات عن سبب الإجحاف بحق المدينة».[97]

وطرح عضو الكنيست يوحنان بدر (من حزب «حيروت») موقفا يتسم بالتناقض الوجداني. فمن جهة أولى، قال إن مؤسسة التعليم العالي يمكن أن تقوم وتتطور وتزدهر في واقع من الحرية المطلقة الخالي من أي تدخل خارجي، فقط، لأن «ليس ثمة في النشاط البشري بأسره مجال أفضل من البحث العلمي لتحقيق المبادرات الذاتية، للجهود الفردية، لتباين التوجهات وللأصالة ... وكذا أيضا بالنسبة للدراسة في مؤسسة للتعليم العالي... ذلك أن كل محاضر هو عالم قائم بذاته، لكل محاضر توجه خاص به، وعلى كل محاضر أن يجعل موضوعه حياً، مثيرا وأصيلا».[98] ولذا، قال بدر، «لا يجوز تقييد هذه الحرية، أيا كانت الاعتبارات، ولو حتى أكثرها أهمية ووزنا».[99] لكنه، من جهة أخرى، وفي ما يتصل بتركيبة المجلس، شكك بطهارة الاعتبارات التي يعتمدها رجال العلم لدى تقريرهم مصير المؤسسات، وأكد: «أنا أكنّ احتراما كبيرا لرجال العلم حينما يكونون في المختبر أو في المكتبات أو إلى جانب طاولة الكتابة. لكن حينما يدخل رجل العلم إلى

مؤسسة، إلى لجنة تقرر في قبول عاملين علميين، أو إلى مجلس يقرر أي مؤسسة هي مؤسسة للتعليم العالي وأيها لا، أو ربما يتعين وربما يمكن سحب الاعتراف الذي قد مُنحته، فعندئذ علي أن أقول لأعضاء الكنيست، لرجال العلم ولوزير التعليم، بكل صراحة ـ ثقتي برجال العلم لا تزيد بكثير عن ثقتي بأي إنسان آخر».[١٠٠] ورغم تحفظه هذا، لم يبد عضو الكنيست بدر أي تحفظ على اعتماد تركيبة المجلس، بشكل أساسي، على أصحاب الدرجات العليا في حقل التعليم العالي.

وأيّد عضو الكنيست غرشوم شوكن (من «الحزب التقدمي») الاقتراح بأن يكون غالبية أعضاء مجلس التعليم العالي من أصحاب الدرجات العليا في التعليم العالي، لكنه أبدى تحفظا على اقتراح تولي وزير التعليم رئاسة المجلس، وقال إن «هذا ليس ضروريا، وربما غير مرغوب أيضا».[١٠١] وبدلا من هذا، قال شوكن إن من المفضل أن يكون رئيس المجلس أحد رؤساء مجال الأبحاث والعلوم، لأن المجلس «سيعالج مسائل علمية وقضايا تتعلق بالتعليم العالي»، ولأن وزير التعليم ليس رجل علم، بالضرورة.[١٠٢]

وعبر شوكن، أيضا، عن معارضة التوجه الداعي إلى اعتبار أعضاء مجلس التعليم العالي ممثلي المؤسسات، كما ورد في اقتراحي القانون الأولين، وقال إن أعضاء المجلس ينبغي اختيارهم وفقا لوزنهم وموقعهم الأكاديميين. وأضاف أنه يتعين على عضو المجلس أن يعتبر نفسه قريبا من ومسؤولا عن «مشاكل المؤسسات جميعها، واحدة واحدة، بالدرجة نفسها.[١٠٣] ..... وأعتقد أنه يمكن العثور في دولة إسرائيل على مجموعة من رجال العلم ذوي المكانة الرفيعة القادرين على معالجة المشاكل ليس من وجهة نظر المؤسسة العينية التي ينتمون إليها تحديدا. وإذا ما تبنينا هذه القاعدة، فليس من الضروري أن يتم اختيار هؤلاء الأعضاء وفق مفتاح معين يعتمد عددا من الممثلين لهذه المؤسسة وعددا آخر لسواها».

واتخذت قضية تركيبة المجلس منحى أكثر حدة في مسألة ثقة الجمهور بالمجلس. فالتخوف من أن تؤدي اعتبارات غريبة، لا تنسجم مع معايير الجودة الأكاديمية، إلى الاعتراف بمؤسسات غير جديرة كمؤسسات للتعليم العالي، أثار قلقا واضحا لدى أعضاء الكنيست. وتطرق عضو الكنيست يزهار سميلانسكي إلى المسألة فعرض موقف لجنة التعليم البرلمانية من خلال الربط بين الاعتراف الرسمي بمؤسسة أكاديمية وبين المكانة الشخصية لعضو المجلس:[١٠٤]

يجب ألا ننسى... أن ليس كل ذي تحصيل أكاديمي عال جدير بهذا، بل الأشخاص ذوو المكانة المتميزة فقط، الذي يحظون بثقة الجمهور ولا يهتمون بمصلحة مؤسسة معينة دون سواها، بل بمصلحة العلم بمجمله، ويحظون أيضا باعتراف الأوساط العلمية وتقديرها، أشخاص يمكنهم إسباغ شرعية واحترام على المؤسسة العلمية في البلاد.

وأوضحت شوشانه برسيتس، رئيسة لجنة التعليم البرلمانية، أن المقصودين هم «رجال علم ذوو سمعة عالمية، أثبتوا أنفسهم، من خلال أعمالهم».[١٠٥] أما بالنسبة لاقتراح عضو الكنيست هكطين، التي اقترحت زيادة عدد ممثلي الجمهور في المجلس، على حساب أصحاب الدرجات العليا في حقل التعليم العالي، فقد أشارت برسيتس إلى أن ممثلي الجمهور «على غاية من الأهمية، حقا»، لكننا «في الكنيست وفي اللجنة تحدثنا، كل الوقت، عن ضرورة إخراج شؤون التعليم والثقافة من أيدي الأحزاب وممثليها، من أيدي ممثلي الجمهور، وضرورة إبقائها في أيدي أشخاص يستطيعون معالجتها بموضوعية، بكونهم خبراء ومختصين». واعترضت برسيتس على الرأي القائل بعدم الوثوق بمنظومة الاعتبارات التي يعتمدها رجال العلم لدى بحثهم مسألة منح الاعتراف لمؤسسة للتعليم العالي، أو نزعه عنها، كما انتقدت أولئك الذين يدّعون بأنه ينبغي وضع صلاحية الاعتراف بالمؤسسات في أيدي ممثلي الجمهور: «هل صحيح إنه لا يمكن الوثوق برجال العلم، بل بممثلي الجمهور بالذات وبأنهم هم الذين سيحققون الغاية المرجوة؟».[١٠٦] كما تحفظت برسيتس، أيضا، من اقتراح عضو الكنيست رزيئيل ـ نأور التي دعت إلى منع مشاركة ممثلي الحكومة في مجلس التعليم العالي، إطلاقا، بحجة أنه لا يجوز منع مشاركة «رجال العلم الذين يُعتَبَرون موظفين حكوميين، أو تابعين للحكومة. ففي الواقع الذي نعيش، يأتي هذا الاقتراح لاستثناء رجال العلم البارزين في مجالي الذرّة والاقتصاد أو غيرهما العديد من المجالات المهمة جدا، فقط لكونهم يؤدون رسالة مزدوجة ... هل نقوم باستثناء هؤلاء؟». ويمكن الاستنتاج، من أقوال برسيتس، أن ثمة تفاهما قد تحقق بين أعضاء الكنيست وبين الحكومة على أن لا يتولى ممثلو الحكومة في المجلس عضويتهم هذه من منطلق التمثيل السياسي، أو الفئوي، بل بفضل مكانتهم الرفيعة في المجالات العلمية.

وطرحت، خلال المداولات، أيضا، مسألة تبعية، أو عدم تبعية، أعضاء المجلس للحكومة، وهي مسألة جرى بحثها من وجهتي نظر متقاطبتين. ومثلت عضو الكنيست رزيئيل ـ نأور وجهة النظر التي تدعو إلى منع أي علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بين أعضاء مجلس التعليم العالي وبين الحكومة «...لا بالمفهوم الاقتصادي، المادي، ولا بالمفهوم الحزبي والسياسي».[١٠٧]

وأثنى وزير التعليم، زلمان أران، على موقف شوشانه برسيتس،

وحسم الأمر في التصويت الذي أجراه الكنيست، بين الخيارين اللذين تم بحثهما خلال المناقشات حول اقتراح القانون، فأعلن الكنيست تأييده الجازم لوضع صلاحيات المجلس في أيدي رجال العلم ذوي المكانة الرفيعة في حقل التعليم العالي. وتم فوق ذلك، التفاهم والاتفاق، وإن بغير تشريعه قانونيا، على أن يكون ممثلو الجمهور، أي ممثلو الحكومة، أيضا، من ذوي المكانة المرموقة في حقل التعليم العالي، على أن يتم اختيارهم من بين العاملين في المجالات العلمية، القريبين منها والعالمين بشؤونها واحتياجاتها.

رئيسة لجنة التعليم البرلمانية، وقال إن ثمة أهمية قصوى لتمتع مجلس التعليم العالي «بالثقة العلمية وبالثقة الجماهيرية. كل الاحترام لممثلي الجمهور، لكن زيادة عدد ممثلي الجمهور في المجلس على حساب رجال العلم وأصحاب الدرجات العليا في حقل التعليم العالي من شأنها المس، غير المقصود، بالثقة العلمية التي تحتاج إليها هذه المؤسسة».[108] وشرح أران مدى الخطورة على مؤسسات التعليم العالي نفسها من جراء تولي عناصر غير جديرة مسؤولية إدارة شؤونها ومكانتها الأكاديمية، لا لشيء سوى الرغبة في منحهم تمثيلا لائقا:[109]

إذا كان هذا المجلس، الذي يتعين عليه وضع معايير التعليم العالي وتحديدها، مؤلفا من رجال التعليم العالي أيا كانوا، فقط، فمعنى هذا، مع كل الاحترام لهم، الإساءة إلى المؤسسة العلمية التي سيتم إنشاؤها، لأن المسألة تحتاج إلى أكثر من مجرد التصديق الرسمي. فالتصديق ينبغي أن يكون مدعوما بثقة علمية جديرة تسبق الاعتراف بالمؤسسة. وهذه الثقة لا يمكن ضمانها إلا إذا كانت غالبية أعضاء المجلس من أشخاص ذوي مراتب عليا في حقل التعليم العالي.

وفي السعي إلى ضمان ثقة الجمهور بمجلس التعليم العالي، الذي كان في عضويته في المرحلة الأولى ممثلو المؤسسات الثلاث المعترف بها فقط،[110] نص اقتراح القانون على أن يتم تعيين المجلس الأول لمدة سنتين فقط، على أن يتولى وزير التعليم تعيين الأعضاء من دون التشاور مع المؤسسات المعترف بها أو غير المعترف بها. وبعد مضي السنتين الأوليين، يتم تعيين مجلس جديد لمدة خمس سنوات، بالتشاور مع مؤسسات التعليم العالي. وأوضح زلمان أران أن الاعتبار المركزي الذي شكل أساس هذا الالتباس تمثل في الرغبة في:[111]

ضمان تمتع مجلس التعليم العالي بتعامل مبني على «الاحترام» فقط، من دون إضافة «التشكيك». فلو عمدنا إلى تشكيل هذا المجلس من خلال التشاور مع مؤسسات التعليم العالي المعترف بها، لكان المجلس موضع شك واشتباه في أعين الأشخاص المرشحين للامتحان والاختيار من جانبه، لكونه مؤلفا ـ في نظرهم ـ من ممثلي المصالح المكتسبة (Vested interests) في التعليم العالي. وهو الحال ذاته، أيضا، في حال تمثيل المجلس الأول المؤسسات الخاضعة لامتحان الاعتراف، أيضا ـ سيثار الشك والاشتباه في أن المجلس ليس موضوعيا في قراراته.

وحسم الأمر في التصويت الذي أجراه الكنيست، بين الخيارين اللذين تم بحثهما خلال المناقشات حول اقتراح القانون، فأعلن تأييده الجازم لوضع صلاحيات المجلس في أيدي رجال العلم ذوي المكانة الرفيعة في حقل التعليم العالي. وتم فوق ذلك، التفاهم والاتفاق، وإن بغير تشريعه قانونيا، على أن يكون ممثلو الجمهور، أي ممثلو الحكومة، أيضا، من ذوي المكانة المرموقة في حقل التعليم العالي، على أن يتم اختيارهم من بين العاملين في المجالات العلمية، القريبين منها والعالمين بشؤونها واحتياجاتها. وبذلك، أقر الكنيست عمليا قانونا يضع قضية جماهيرية ذات وزن كبير جدا، تشمل مسألة منالية التعليم العالي أيضا، في أيدي رجال العلم. وقد تم منح رجال العلم أغلبية الأعضاء في المجلس انطلاقا من فرضية أن هؤلاء سيحسنون ـ من منطلق مسؤوليتهم الجماهيرية أيضا ـ توسيع منالية التعليم العالي، منح الاعتراف الرسمي للمؤسسات الجديرة به وحجبه عن تلك غير الجديرة.[112] وقد ركز الكنيست، إذن، على إعلان الثقة بأعضاء مجلس التعليم العالي الذين سيعملون ليس من أجل الحفاظ على احتكارية المؤسسات التي جاءوا منها ويمثلونها، بل من أجل مصالح الجمهور العامة، سواء في كل ما يتصل بالمحافظة على مستوى التعليم العالي وجودته، أو في الدأب على نشره

وتوفيره من خلال منح الاعتراف الأكاديمي لمؤسسات فوق ثانوية أخرى كانت قد أبدت رغبتها في، وسعيها إلى، الانخراط في عداد مؤسسات التعليم العالي.

وحسم القانون الذي سنه الكنيست في نهاية المطاف خلافا مبدئيا وجوهريا استمر ثماني سنوات ـ بدءا من موعد تعيين «لجنة دوري» في العام ١٩٥٠، وحتى سن قانون مجلس التعليم العالي في العام ١٩٥٨ـ لجهة صون حرية مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية، ولجهة القرار بأن يتم اختيار أعضاء المجلس اعتمادا على مكانة كل منهم الشخصية في حقل التعليم العالي. وشكل هذان العنصران الدعامتين الأساسيتين في كل ما يتصل بمجلس التعليم العالي لسنوات طويلة.

نقاش

تعكس سيرورة إعداد قانون مجلس التعليم العالي الطويلة والمتواصلة، أكثر ما تعكسه، التوتر الشديد بين رغبة الدولة في إخضاع البحث والتعليم اللذين يجريان في مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات الشعب والدولة، من جهة، وبين مطالبة المؤسسات بالحرية الأكاديمية في إدارة شؤونها. وتبين حقيقة تشريع القانون وفق صيغته الثالثة، بعد فشل الصيغتين الأوليين، إلى حدّ كبير، مدى تعقيد القضايا التي كانت مطروحة على جدول الأعمال العام للبحث والحسم.

واجهت ثقافة التركيز والتجميع، التي قـُبلت بغير اعتراض أو نقد في جميع مجالات الحياة في الدولة الفتية، معارضة متميزة لدى محاولة الحكومة بسط صلاحيات الهيمنة هذه على مؤسسات التعليم العالي أيضا. فقد أرسيت خلال السنوات الأولى على قيام الدولة قاعدة معيارية تم قبولها من دون أي اعتراض أو استئناف، ومن خلال نشر جوّ جماهيري عام أسبغت في إطاره شرعية كاملة على رفض وتأجيل أي نقاش أو انشغال لا يخدمان غايات، مهمات وأهداف الجماعة القومية. وكانت هذه القاعدة المعيارية ذاتها، أيضا، وراء السعي إلى تجنيد وتجند مؤسسات التعليم العالي ووضع احتياجات الشعب والدولة في رأس سلم أولوياتها، ولو بثمن تقديم تنازلات ما عن حريتها الأكاديمية. وانعكس هذا الأمر، بصورة بارزة، في مداولات «لجنة دوري» وحينما ادعى رئيسها بأن ممثلي مؤسسات التعليم ليسوا سفراء للجامعات، بل سفراء للجماعة القومية واحتياجاتها، وذلك تأسيسا على نص كتاب التعيين الذي أصدره لهم دافيد بن غوريون. وعليه، قال، يتعين على ممثلي مؤسسات التعليم العالي ملاءمة عملها وأنشطتها للأهداف، الغايات والمهمات الفورية الماثلة أمام الدولة. غير أن هذا التوجه اصطدم بجو من التشكيك والارتياب، ثم بمعارضة شديدة في الكنيست، ما أدى إلى تحديد مسألة البنية المناسبة والصحيحة لمنظومة العلاقات بين الحكومة وبين الجامعات.

وكانت المعارضة واسعة فشملت أعضاء الكنيست من أحزاب وأطياف سياسية مختلفة. وإلى جانب موافقة بعض منهم على أن على مؤسسات التعليم العالي أن تكون مجندة لخدمة احتياجات الشعب والدولة، تبلورت وتعززت المعارضة لتدخل الحكومة في حياة التعليم العالي. وأدت هذه المعارضة لموقف الحكومة، في نهاية المطاف، إلى التخلي عن هذا التوجه وعن اقتراحي القانون اللذين قاما على أساسه في تأييد التدخل الحكومي العميق في الحياة الأكاديمية، إلى جانب تعزز الرأي الداعي إلى ضمان استقلالية البحث والتعليم الأكاديميين.

وقد استند موقف أعضاء الكنيست، الذي حسم الأمر لصالح استقلالية مؤسسات التعليم، ليس فقط إلى الظروف التاريخية التي رافقت تحرر التعليم العالي من التبعية لسلطة الكنيسة، وإنما كذلك إلى التخوف من أن نمط السيطرة السياسية الذي تطور في الدولة سيطال جهاز التعليم العالي أيضا، بما في ذلك التعيينات الأكاديمية. وقد عبر عضو الكنيست إليميلخ ريمليط، بإيجاز شديد، عن الفهم العميق الذي ساد بين أعضاء الكنيست حيال الظروف والشروط المطلوبة لتحقيق اختراقات في مجال العلوم، وعن الوعي بأن التفكير الأصلي والمستقل القادر على اختراق حدود المعرفة القائمة ممكن فقط بصيانة الحريات الأكاديمية: «حرية الباحثين في التعبير عن آراء مستقلة وفي تدريس نظريات مشككة وتشكيكية، طالما هي في نطاق الآراء ـ هي أساس الأسس لتطور العلوم وتقدمها».[١١٣] وقال أعضاء كنيست آخرون إن الأنظمة الدكتاتورية في العصور الوسطى، وكذلك الديمقراطيات الشعبية، التي ذهبت إلى إخضاع العلم ووضعه في خدمة الشعب قادت، فعليا، إلى وضع العلم في «سرير سدوم» وخنق الإبداع العلمي والروحي. وكان من شأن اللهجة الأقل حدة التي استخدمها ممثلو الحكومة، الذين طالبوا في إطار اقتراح القانون بتدخل الدولة من أجل «تنسيق عمل» مؤسسات التعليم العالي في البلاد فقط، أن أثارت هي أيضا تشكك أعضاء الكنيست بصدق الدوافع الكامنة وراء طرح هذا الاقتراح. وأبدى أعضاء الكنيست خشيتهم من أن هذه اللهجة الناعمة، أيضا، ليست سوى تعبير عن التوجه الخفي الذاهب نحو تدخل حكومي فظ ومراقبة مشددة على عمل مؤسسات التعليم العالي. ولم تكن خشيتهم تلك عبثية، ذلك أن الحكومة لم تنكر هذا التوجه ولم تـُخفِه، لا في كتاب تعيين أعضاء «لجنة دوري»،

وشكلت مسألة منالية التعليم العالي المسألة المركزية الثانية في عملية تشريع القانون، وخضعت لاختبار مزدوج. وشكلت توقعات وطموحات مجموعة المؤسسات فوق الثانوية التي اعتبرت نفسها جديرة بالاعتراف الأكاديمي، الاعتراف بحقها في منح ألقاب أكاديمية وإفساح المجال أمام تأهيلها كمؤسسات للتعليم العالي بؤرة خلاف أساسية. وأثار التخوف من أن يتصرف ممثلو المؤسسات الثلاث المعترف بها سعيا للمحافظة على احتكار مؤسساتهم الأكاديمية، فيحجبون الاعتراف الرسمي المأمول عن المؤسسات الجديدة

ولا حتى في اقتراحي القانون الأول والثاني.

وقد زاد اقتراح القانون الثاني من خشية أعضاء الكنيست وعمقها: سعت الوسائل الجديدة التي تضمنها إلى تحويل مجلس التعليم العالي المقترح تشكيله إلى هيئة قومية ليست في حاجة إلى مؤسسات التعليم العالي في تصميم وإجراء بحوث علمية. فقد قضى اقتراح القانون إياه بأن يكون المجلس ذاته هيئة بحثية تخدم احتياجات الشعب والدولة. وعليه، لم يكن مفاجئًا اتخاذ أعضاء الكنيست موقف المعارضة، ليس بسبب ازدواجية الأجهزة البحثية في واقع الضائقة الاقتصادية فحسب، بل بسبب الخشية أيضا من أن يكون ذلك بمثابة فرض واقع من المنافسة بين المؤسسات، التي تخضع لسلطة المجلس ومراقبته، وبين المجلس عينه، الذي قد يجد نفسه غارقا في مهمات بحثية في خدمة الشعب والدولة، فضلا عن وظيفته المركزية المنصوص عليها في اقتراح القانون. وزاد على هذا كله، أيضا، تخوف من أن نشوء تعارض مصالح بين وظيفة المجلس بوصفه قيّما على مستوى المؤسسات التعليمية الأكاديمي وبين وظيفته الخاصة مسؤولا عن تطوير وإجراء أبحاث علمية رصينة، كما تريد الحكومة. وحالت معارضة أعضاء الكنيست لتضارب المصالح هذا دون خلق ازدواجية وظائفية غير ممكنة في جسم يفترض أن تسند إليه مهمات الإدارة، الإشراف والمراقبة، لا التنفيذ بالطبع، في مجال يخضع لمراقبته هو.

توضح المناقشات حول دستور المؤسسات، والادعاء بأن هذا الدستور يمثل روح مؤسسات التعليم العالي إلى حدّ ما روح الحرية الأكاديمية ومحتواها. فقد توقف رؤساء مؤسسات التعليم العالي، خلال مداولات «لجنة دوري» كما خلال مناقشات لجنة التعليم البرلمانية، عند النسيج الدقيق الذي انبثقت منه أجواء حرية الإبداع في الجامعات. فهذه الحرية راسخة في تقاليد المؤسسات الأكاديمية، وفي الإيمان القاعدي بشأن الطريقة التي يفترض أن تسير وتعمل المؤسسات الأكاديمية بموجبها. وقد شكل رفض رئيس الجامعة العبرية، برودتسكي، الأفكار الداعية إلى التدخل في بنية التعليم الجامعي بحجة «إخضاعها لاحتياجات الدولة»، تجسيدا للرغبة في المحافظة على مقومات هذه الحرية وصونها. وكان المثال الذي استخدمه، بعدم جواز تدخل الدولة في وضع وإعداد منهاج تعليم الفيزياء وإخضاعه لاحتياجاتها، بمثابة إعلان موقف بأن ثمة خطرا يهدد الأساس الأعمق من بين أسس الحرية الأكاديمية، والمحفور على راية التعليم العالي: حرية المدرّس الفرد في التدريس في مجال تخصصه بما ينسجم مع ضميره ومعرفته العلمية المهنية، بعيدا عن أي احتمال للتدخل أو الإملاء الخارجي - ليس من جانب سلطات الجامعة، وليس من جانب أي سلطة من خارج الجامعة، بالطبع.

وتوقف عدد من أعضاء الكنيست عند ضرورة المحافظة على النسيج الدقيق في بنية منظومة العمل داخل مؤسسات التعليم العالي، وهي البنية التي تشكل شبكة أمان لخلق أجواء الحرية الأكاديمية، مؤكدين معارضتهم للتدخل الحكومي. وكان موقف أعضاء الكنيست حاسما في بلورة عملية التشريع المتواصلة بينما سحب وزير التعليم، زلمان أران، من اقتراح القانون أي تعبير يمكن تفسيره على أنه تدخل حكومي في حياة التعليم العالي وفي الحرية الأكاديمية الضرورية لازدهاره، وسعيا لأن يصبح قانون مجلس التعليم العالي «قانونا للأجيال»، على حدّ تعبير شوشانه برسيتس.

وشكلت مسألة منالية التعليم العالي المسألة المركزية الثانية في عملية تشريع القانون، وخضعت لاختبار مزدوج. وشكلت

توقعات وطموحات مجموعة المؤسسات فوق الثانوية التي اعتبرت نفسها جديرة بالاعتراف الأكاديمي، الاعتراف بحقها في منح ألقاب أكاديمية وإفساح المجال أمام تأهيلها كمؤسسات للتعليم العالي بؤرة خلاف أساسية. وأثار التخوف من أن يتصرف ممثلو المؤسسات الثلاث المعترف بها سعيا للمحافظة على احتكار مؤسساتهم الأكاديمية، فيحجبون الاعتراف الرسمي المأمول عن المؤسسات الجديدة التي كانت طالبت الحكومة بالاعتراف بها وتأهيلها، المطالبة بعدم وضع هذه الصلاحية كاملة في أيدي ممثلي المؤسسات، خشية تفوق الرغبة في حماية الاحتكار على الرغبة في حماية المصلحة العامة الواسعة. وهذا ما أدى إلى المطالبة البرلمانية بضمان المصلحة العامة بواسطة ممثلي الجمهور، أي ممثلي الحكومة، وبحيث يشكل هؤلاء وزنا معادلا لموقف ممثلي الجامعات في مجلس التعليم العالي الذي سيتم تشكيله. لكن الكنيست رفض هذا الاقتراح وفضّل منح الأغلبية في المجلس لرجال العلم، ممثلي الجامعات.

وترافق هذا الحسم، أيضا، مع نقاش واسع حول قواعد الاعتراف ومعاييره، الأمر الذي يشكل نوعا من التشريع الثانوي عمليا، كان يمكن تحديده من جانب المشرّع مباشرة، لكن القرار استقر، في النهاية، على تخويل مجلس التعليم العالي صلاحية ومهمة صياغة هذه القواعد والمعايير، انطلاقا من الافتراض بأن المجلس سيحافظ على المصلحة الجماهيرية العامة هنا أيضا، ولن يضع معايير تبقي على احتكار المؤسسات القائمة. وبالفعل، فحتى نهاية الثمانينيات، منح مجلس التعليم العالي ١٩ مؤسسة للتعليم العالي اعترافات رسمية، من بينها خمس جامعات، زيادة على الجامعات الثلاث التي كانت قائمة لدى دخول القانون حيز التطبيق.[١١٤] وازداد عدد هذه المؤسسات، باستمرار، خلال التسعينيات، كما هو مفصل في الفصل المخصص لمنالية التعليم العالي.

أما المسألة المركزية الثالثة فكانت العضوية في المجلس. وتم النظر في هذه القضية، بداية، في التوجه القائم على التمثيل حسب المؤسسات. وحين اتضح لأعضاء الكنيست أن في هذه الطريقة عيوبا ونواقص قد تمس بمكانة المجلس، نظرا للخشية من أن يؤدي التمثيل المؤسساتي إلى «تقولات وتخرصات»، إذ لا يجوز تشكيل المجلس من «أشخاص يعتبرهم كثيرون أصحاب مصالح... أي، من ممثلي المؤسسات»،[١١٥] على حدّ تعبير شوشانة برسيتس، ثارت لديهم شكوك في أن القانون لم ينضج بعد لطرحه على الكنيست للتصويت، بسبب الطريقة المقترحة لاختيار أعضاء المجلس. وبدأت تتبلور، في المقابل، فكرة تفضيل الاختيار على أساس الثقل الشخصي والمكانة العلمية للمرشحين، مع الابتعاد عن فكرة الطريقة التمثيلية. وقد تم حسم هذا الموضوع، ليس بسبب الخشية من فكرة التمثيل، بل نظرا لإدراك أعضاء الكنيست بأنه في الواقع الديناميكي القائم، وحيال تغير عدد المؤسسات، بينما لا ينحصر تعبير التمثيل في التمثيل الأكاديمي فقط، بل يتعداه ليشمل التمثيل الإداري أيضا، تصبح مسألة انتخاب وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي مهمة مستحيلة، وقد تؤدي إلى نشوء توترات وصراعات لا حاجة لها بين ممثلي المؤسسات المختلفة، بدلا من تركيز الجهود وتجميعها في تطوير جودة التعليم العالي ورفع مستواه. وغدت هذه المسألة معضلة حقيقية حينما اتضحت أمام أعضاء الكنيست جسامة الإسقاطات المحتملة لاعتماد الطريقة التمثيلية في تشكيل المجلس.

هذه المعضلة، التي واجهها أعضاء الكنيست في الحسم بين التوجهين المقترحين، خلقت ارتباكا وترددا جليين. وقال عضو الكنيست يزهار سميلانسكي إنه ليس كل ذي ثقافة عليا هو شخص جدير بعضوية مجلس التعليم العالي، وإنه يجب تفضيل «أشخاص ذوي مكانة متميزة يحظون بثقة الجمهور أيضا، يضعون مصلحة العلم بوجه عام نصب أعينهم، لا مصلحة مؤسسة تعليمية معينة، أشخاص يحظون باعتراف الأوساط العلمية وتقديرها، ويمكنهم أن يسبغوا احتراما وشرعية على المؤسسة العلمية في البلاد».[١١٦] أما وزير التعليم، زلمان أران، الذي لخص النقاش في الكنيست، فقد أرسى قاعدة الانطلاق لحسم هذه المسألة بالقول إن «تعيين أشخاص ذوي ثقافة عليا لعضوية مجلس التعليم العالي بطريقة عشوائية»[١١٧] من شأنه أن «يعود بالضرر على الهيئة التي سيتم تشكيلها»،[١١٨] وأنه ينبغي الحرص على أن يقف «أصحب درجات عليا في حقل التعليم العالي» خلف أي تصديق يمنح لأي مؤسسة تعليمية. ومن هنا، فإن الحسم الذي اختاره الكنيست بشأن مكانة أعضاء مجلس التعليم العالي سعى إلى ضمان أن يؤدي وضع الاعتبارات الأكاديمية والجماهيرية العامة المتعلقة بمنالية التعليم العالي وبالاعتراف بمؤسسات التعليم العالي في عهدة المجلس إلى التمحور في السعي إلى ضمان مكانة الألقاب الأكاديمية والمؤسسات الأكاديمية ورفعتها: أن يدرك الحاصلون على الاعتراف وعلى التأهيل أن قامات عالية في حقل التعليم العالي هي التي منحتهم ذلك الاعتراف والتأهيل، وهو ما سيسهم في صون مكانة اللقب الذي يحملونه واحترامه.

وقد حسم القانون الذي أقره الكنيست الخلاف المبدئي والجوهري الذي استمر ثماني سنوات ـ منذ موعد تعيين «لجنة

دوري» في العام ١٩٥٠ وحتى سن قانون مجلس التعليم العالي في العام ١٩٥٨ ـ لجهة صون حرية مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية، ولصالح القرار بأن يتم اختيار أعضاء المجلس بالاعتماد على مكانتهم الشخصية في حقل التعليم العالي. وهذان المبدآن هما اللذان شكلا قاعدة وجود مجلس التعليم العالي لسنوات طويلة.

أما الآن، فقد تبقت مسألتان اثنتان تنتظران البحث والحسم: مسألة الاعتراف بالمؤسسات الجديدة وتوسيع منالية التعليم العالي، ومسألة التخطيط والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي. وسنلقي الضوء على هاتين المسألتين في الفصول التالية.

الهوامش:

١. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥. من ملف لجنة مؤسسات التعليم العالي، كتاب التعيين الصادر عن رئيس الحكومة، دافيد بن غوريون، لأعضاء اللجنة، من يوم ١٩٥٠/٧/٢٣.

٢. كوبرسكي، ح. (١٩٩٣): «تطور ثقافة الحكم في إسرائيل»، من: أ. شنهار وع. يركوني (محرران)، ثقافة الإدارة في إسرائيل، تشريكوبر، تل أبيب، ص ٢٢٨.

٣. المصدر السابق.

٤. المصدر السابق.

٥. كلاين، م. (١١٩٨): بار إيلان ـ الأكاديميا، الدين والسياسة، ماغنس، القدس، ص ٣٣.

٦. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥.

٧. المصدر السابق، ص ٦.

٨. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥، الجلسة الأولى للجنة مؤسسات التعليم العالي من يوم ١٩٥٠/٩/١٩، ص ٥.

٩. المصدر السابق، ص ٦.

١٠. المصدر السابق، ص ٦.

١١. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥، الجلسة الأولى للجنة مؤسسات التعليم العالي من يوم ١٩٥٠/٩/١٩، ص ٨.

١٢. في العام ١٩٩٣ أنشئ معهد زيف، وفي تشرين الثاني ١٩٤٩ أصبح معهد وايزمان للعلوم.

١٣. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥، الجلسة الأولى للجنة مؤسسات التعليم العالي من يوم ١٩٥٠/١٠/١٨، ص ٣.

١٤. المصدر السابق، ص ٧.

١٥. المصدر السابق، ص ٧.

١٦. المصدر السابق، ص ٨.

١٧. المصدر السابق، ص ١٠.

١٨. المصدر السابق، ص ١٠.

١٩. المصدر السابق، ص ١٣.

٢٠. المصدر السابق، ص ١٣.

٢١. كوهن، أ. (٢٠٠١): «الجامعة العبرية في القدس في العقد الأول من عمر دولة إسرائيل: جامعة بين الاستقلال الأكاديمي والتأقلم السياسي»، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، الجامعة العبرية، ص ١٦٠.

٢٢. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥، الجلسة الأولى للجنة مؤسسات التعليم العالي من يوم ١٩٥٠/٩/١٩، ص ٦.

٢٣. أرشيف الدولة ج/٤٣/٥٥٤٥، الجلسة الأولى للجنة مؤسسات التعليم العالي من يوم ١٩٥١/٢/٢٢، ص ٩.

٢٤. المصدر السابق، ص ٩– ١٠.

٢٥. المصدر السابق، ص ٩.

٢٦. المصدر السابق، ص ٢.

٢٧. كلاين، م. (١٩٩٨)، ص ٣٤.

٢٨. كوهن، أ. (٢٠٠١)، ص ١٧٣.

٢٩. سجلات الكنيست، الجلسة رقم ١٠٠ من جلسات الكنيست الثاني، يوم ١٩٥٢/٦/٣٠، القراءة الأولى لقانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٢، ص ٢٤٥٥.

٣٠. المصدر السابق.

٣١. المصدر السابق.

٣٢. المصدر السابق، ص ٢٤٥٩ – ٢٤٦٠.

٣٣. المصدر السابق، ص ٢٤٦٨.

٣٤. المصدر السابق، ص ٢٤٦١.

٣٥. المصدر السابق، ص ٢٤٦٨.

٣٦. المصدر السابق.

٣٧. المصدر السابق، ص ٢٤٥٨.

٣٨. المصدر السابق.

٣٩. المصدر السابق، ص ٢٤٥٩.

٤٠. المصدر السابق، ص ٢٤٦٥.

٤١. المصدر السابق.

٤٢. المصدر السابق.

٤٣. عضو الكنيست إستر رزيئيل ـ نأور قدمت، خلال النقاش في الكنيست، أمثلة عن تسييس التعليم العالي، ومنها عدم تعيين بروفسور يوسف كلاوزنر رئيسا لكاتدرائية تاريخ الهيكل الثاني، من خلال التلميح إلى أن السبب في ذلك كان انتماءه إلى الحركة التنقيحية وكونه مرشحا لرئاسة الدولة من جانب حركة حيروت، بعد وفاة حايم وايزمان.

٤٤. المصدر السابق، ص ٢٤٧٠.

٤٥. المصدر السابق، ص ٢٤٦٧.

٤٦. المصدر السابق، ص ٢٤٥٩.

٤٧. جلسة اللجنة الفرعية للجنة التعليم البرلمانية لشؤون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٣/١/٢٠، ص ٩.

٤٨. جلسة اللجنة الفرعية للجنة التعليم البرلمانية لشؤون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٣/٦/١٥، ص ١.

٤٩. المصدر السابق، ص ٢.

٥٠. المصدر السابق.

٥١. جلسة اللجنة الفرعية لقانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، يوم ١٩٥٣/٦/٢٣، ص ٣.

٥٢. كلاين، م. (١٩٩٨)، ص ٣٣.

٥٣. جلسة اللجنة الفرعية لقانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، يوم ١٩٥٣/١/٢٧، ص ٨.

٥٤. المصدر السابق.

٥٥. المصدر السابق.

٥٦. جلسة اللجنة الفرعية للجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست لشؤون قانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، يوم ١٩٥٣/٦/٢٥، ص ٤.

٥٧. مشروع قانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٢، البند ٣(أ).

٥٨. سجلات الكنيست، الجلسة رقم ١٠٠ من جلسات الكنيست الثاني، يوم ١٩٥٢/٦/٣٠، القراءة الأولى لقانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٢، ص ٢٤٥٦.

٥٩. سجلات الكنيست، اقتراح قانون مجلس التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٥، الجلسة يوم ١٩٥٥/١٠/٣١، ص ١٩٣.

٦٠. اقتراح قانون مجلس التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٥، البند ١٠(ب).

٦١. سجلات الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٥، الجلسة يوم ١٩٥٥/١٠/٣١، ص ١٩٤.

٦٢. تمت تلبية حاجة الوزارات الحكومية المختلفة إلى إجراء أبحاث ذات طابع تطبيقي لغرض تخطيط أعمالها بصورة لائقة مع تعيين «علماء رئيسيين» في الوزارات الحكومية ابتداء من العام ١٩٧٠.

٦٣. أبلغ وزير التعليم الكنيست، لدى مناقشة اقتراح القانون، بأن بروفسور ألبرت آينشطاين أبدى موافقته، قبل وفاته، ليكون أحد الأعضاء الفاعلين في اللجنة الأكاديمية التابعة للمجلس.

٦٤. المصدر السابق، ص ١٩٧.

٦٥. المصدر السابق.

٦٦. المصدر السابق.

٦٧. المصدر السابق.

٦٨. المصدر السابق.

٦٩. المصدر السابق، ص ٢٠١.

٧٠. كلاين، م. (١٩٩٨)، ص ٤٥.

٧١. أرشيف الدولة، ١٦٧٣/ج ل، تقرير اللجنة الخاصة لفحص أوضاع التعليم العالي في البلاد، ص ١.

٧٢. المصدر السابق، ص ١٩ – ٢٠.

٧٣. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٥/١٩، ص ١٨٢٧.

٧٤. ورد في اقتراح القانون أن مجلس التعليم العالي الأول يتم تعيينه مدة سنتين فقط، وأن الحكومة هي التي تعين أعضاءه بدون التشاور مع مؤسسات التعليم العالي، وذلك لأن مؤسسات أخرى جديدة للتعليم العالي قد تنضم خلال السنتين إلى المؤسسات الثلاث المعترف بها، وسيكون من حقها هي أيضا ترشيح أشخاص ذوي درجات مرموقة في حقل التعليم العالي لعضوية المجلس.

٧٥. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٥/١٩، ص ١٨٢٩.

٧٦. المصدر السابق، ص ١٨٤١.

٧٧. المصدر السابق.

٧٨. من بين هذه المؤسسات، يمكن الإشارة إلى كلية الحقوق والاقتصاد التي انبثقت منها جامعة تل أبيب، جامعة بار إيلان، سمينار الكيبوتسات، كلية الزراعة في رحوبوت، وكذلك دعوة بعض أعضاء الكنيست إلى فحص الحاجة إلى إقامة مؤسسات للتعليم العالي في مدينتي حيفا وبئر السبع أيضا.

٧٩. المصدر السابق، ص ١٨٣١.

٨٠. المصدر السابق.

٨١. المصدر السابق، ص ١٨٣٢. كلية الحقوق والاقتصاد في تل أبيب فتحت أبوابها للتعليم المسائي، فأتاحت التعليم الجامعي للأشخاص العاملين في ساعات النهار. وكان ذلك هو السبب في أن أعضاء «أحدوت هعفودا» كانوا بين أبرز الداعمين لهذه المؤسسة.

٨٢. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٣٤، النص الكامل، البند ١٦ من قانون مجلس التعليم العالي.

٨٣. المصدر السابق، ص ١٨٢٧.

٨٤. المصدر السابق، ص ١٨٣٣.

٨٥. المصدر السابق.

٨٦. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٤٤.

٨٧. المصدر السابق.

٨٨. المصدر السابق، جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٥/١٩، ص ١٨٣٢.

٨٩. المصدر السابق، ص ١٨٢٧.

٩٠. المصدر السابق.

٩١. المصدر السابق، ص ١٨٣٤.

٩٢. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٣٤.

٩٣. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٥/١٩، ص ١٨٣٤.

٩٤. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٣٦.

٩٥. المصدر السابق.

٩٦. المصدر السابق.

٩٧. نقاش حول قانون مجلس التعليم العالي، لجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست، يوم ١٩٥٨/٦/٣، ص ١٠.

٩٨. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٥/١٩، ص ١٨٤٦.

٩٩. المصدر السابق.

١٠٠. المصدر السابق.

١٠١. المصدر السابق، ص ١٨٣٥.

١٠٢. المصدر السابق.

١٠٣. المصدر السابق، ص ١٨٣٦.

١٠٤. المصدر السابق، ص ٢٥٣٧.

١٠٥. المصدر السابق.

١٠٦. المصدر السابق، ص ٢٥٣٨.

١٠٧. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٣٦.

١٠٨. المصدر السابق.

١٠٩. المصدر السابق.

١١٠. نص القانون على أن ممثلي مؤسسات التعليم العالي، ذوي المكانة الرفيعة في حقل التعليم العالي، لا يشكلون أكثر من ثلثي مجموع عدد الأعضاء في مجلس التعليم العالي.

١١١. المصدر السابق.

١١٢. عن الأجواء، التوتر والتشكيك لدى المؤسسات التي تم فحصها من جانب مجلس التعليم العالي، يمكن الاستدلال من الرسالة التي وجهها بروفسور كورتسفايل، من جامعة بار إيلان، إلى رئيس الدولة، اسحق بن تسفي، وجاء فيها: «لا يعقل أن يجرؤ السيد دينور، أو السيد أورباخ (عضوا مجلس التعليم العالي)، وهما ليسا خبيرين مختصين بالأدب العبري الحديث، إطلاقا، على الطلب مني تقديم تقرير عن الوضع في القسم الذي أتولى مسؤوليته... وإنني أعتبر مجرد رغبة السيدين دينور وأورباخ في «فحص» عملي في الجامعة إساءة لي ومسا بمكانتي الأكاديمية. لم أكن، ولن أكون، عنوانا لشهوة السلطة والانتقام لدى هذين السيدين». رسالة من يوم ١٩٦٠/٣/٢١، ج/٣/٥٧٤٨.

١١٣. سجلات الكنيست، الجلسة رقم ١٠٠ من جلسات الكنيست الثاني، يوم ١٩٥٢/٦/٣٠، القراءة الأولى لقانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، ١٩٥٢، ص ٢٤٧٠.

١١٤. خمس جامعات، من ضمنها جامعة حيفا، جامعة بن غوريون في بئر السبع، جامعة بار إيلان، جامعة تل أبيب والجامعة المفتوحة، تم الاعتراف بها تدريجيا حتى بداية السبعينيات.

١١٥. سجلات الكنيست، اقتراح قانون مجلس التعليم العالي والأبحاث، ١٩٥٥، الجلسة يوم ١٩٥٥/١٠/٣١، ص ١٩٧.

١١٦. جلسة الكنيست، قانون مجلس التعليم العالي، يوم ١٩٥٨/٨/٥، ص ٢٥٣٧.

١١٧. المصدر السابق، ص ٢٥٣٨.

١١٨. المصدر السابق.

وديع عواودة (*)

التعليم العالي في إسرائيل- بين الجامعات والكليات

تُعرف الجامعات في إسرائيل كجامعات بحث، وذلك لحصولها على ميزانيات بحث وتطوير أيضاً، بالإضافة إلى كونها مؤسسات تعليم عال وتدريس، هناك سبع مؤسسات تُعرف بأنها جامعات بحث في إسرائيل: الجامعة العبريّة– القدس، جامعة تل أبيب، جامعة بار إيلان، جامعة حيفا، جامعة بن غوريون، معهد التخنيون، ومعهد وايزمان للعلوم. وتم الاعتراف في العام ٢٠١٣ بجامعة تاسعة (جامعة مستوطنة أريئيل)، ولكنها لا تزال محل نقاش وصراع داخل المؤسسّة الأكاديميّة، ومع ذلك فإنها تظهر ضمن قائمة الجامعات في موقع مجلس التعليم العالي، كما أن هناك جامعة ثامنة في إسرائيل، وهي الجامعة المفتوحة، ولكنها لا تُعرف كجامعة بحث.

دخل التعليم العالي اليهوديّ مرحلةً جديدةً مع قيام إسرائيل، وبدأت الدولة الجديدة ومؤسساتها إبداء اهتمام متزايد بالتعليم العاليّ والبحث العلميّ، لما له من أهمية في خدمة عملية البناء. واجهت الدولة الجديدة تحديات داخلية وخارجية، في مجالات كثيرة، اقتصاديّة، واجتماعيّة، وعسكريّة، وثقافيّة، وكان عليها مواجهتها لكي تستطيع ضمان استمراريتها دون أن تنهار أمام هذه التحديات. وكان دافيد بن غوريون من السياسيين الإسرائيليين الذين امتلكوا تصورا شاملا لاحتياجات الدولة الجديدة، وأدرج موضوع المعرفة والبحث العلميّ والتعليم العاليّ ضمن أولويات سياساتها. يشير ميخائيل كيرن في كتابه «بن غوريون والمثقفون»، [١] إلى أن بن غوريون أراد تجنيد النخبة الأكاديميّة والعلميّة في المشروع السياسيّ الصهيونيّ وبناء الدولة.

(*) كاتب صحافي فلسطيني– كفر كنا (الجليل)

تعتبر إسرائيل من الدول الرائدة في مجال البحث العلمي والتطوير حسب مقاييس دولية عديدة. فحسب المقاييس العدديّة المطلقة، تنتج إسرائيل عدداً كبيراً من الأبحاث، فقد نشرت الجامعات الإسرائيلية حوالى ١٢ ألف مقال علمي في العام ٢٠١١، وهو يشكل حوالى ١٪ من مجمل الإنتاج العلمي العالمي، وأنتجت بين الأعوام ٢٠٠٢–٢٠١١، حوالى ١١٤ ألف مقال علمي، وأدرجت في المكان الـ٢٢ على مستوى دول العالم من حيث عدد المنشورات العلمية. أما حسب مقاييس الإنتاج البحثي لعدد السكان، فإن إسرائيل تنتج حوالى ١٥٦ مقالاً علمياً لكل ١٠٠ ألف نسمة، وهي تدرج حسب هذا المقياس في المكان الـ١٣ على مستوى العالم. أما في مقاييس الجودة، والتي يتم فحصها بوساطة عدد الاقتباسات العلمية من المقالات المنشورة، فقد أدرجت إسرائيل في المكان الـ١٥ على مستوى العالم، بمعدل ١,٢٢ اقتباس لكل مقال علمي (انظر مقال مهند مصطفى– المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في هذا العدد).

الجامعة العبرية – القدس[٢]

تأسست الجامعة العبرية في القدس في ١٩١٨ وتم افتتاحها رسميا في ١٩٢٥ وكانت الفكرة قد سبقت الصهيونية، حيث تداولها خلال القرن التاسع عشر عدد من المثقفين ورجال الدين اليهود، واليوم تعتبر «العبرية» أهم جامعة في إسرائيل، تضم ٦ حرم جامعية و ١٤ كلية. يدرس فيها ٢٣٠٠٠ طالب. ويعمل في الجامعة العبرية ١٠٠٠ عضو هيئة تدريسية (من بينهم ٢٠ عربيا فقط) و ٢٠٩٥ موظفا. حازت على ٨ جوائز نوبل وجائزة فيلدس للرياضيات و٢٦٩ «جائزة إسرائيل» و ٩ جوائز وولف و ٣٣ جائزة « أ.م.ت» و ٨٩ جائزة روتشيلد و٧٠٠٠ براءة اختراع.

الكليات: تضم الجامعة العبرية في القدس تشكيلة من الكليات: كلية الآداب، كلية المجتمع، كلية الحقوق وعلم الإجرام، كلية الرياضيات والعلوم الطبيعية، كلية الزراعة والغذاء والبيئة، كلية الطب، كلية طب الأسنان، كلية إدارة الأعمال.

وإضافة للكليات المختلفة هناك مدارس عليا: العمل الاجتماعي، الصحة الجماهيرية، الصيدلة، التربية،الطب البيطري، سياسات جماهيرية والحوكمة، علوم البيئة، علوم الدماغ، إدارة الأعمال، الهندسة وعلوم الحاسوب، مدرسة للطلاب الأجانب.

وحدات تعليمية: وهناك أيضا وحدات تعليمية إضافية: وحدة الدراسة الأكاديمية – التمهيدية، وحدة اللغة الإنكليزية، وحدة اللغة العبرية، وحدة دراسات دولية، ووحدة لأخلاقيات البحث.

جامعة تل أبيب

تأسست جامعة تل أبيب في ١٩٥٦ وتضم تسع كليات: كلية الطب، كلية العلوم الدقيقة، كلية علوم الأحياء، كلية الهندسة، كلية الآداب، كلية الفنون، كلية المجتمع، كلية الإدارة وكلية الحقوق. وهناك أيضا أربع مدارس عليا: مدرسة التربية، مدرسة العمل الاجتماعي، مدرسة علوم البيئة ومدرسة علوم الدماغ.

يبلغ عدد الطلاب في جامعة تل أبيب ٢٩٠٠٠ طالب، أما عدد المحاضرين فيبلغ ٢١٣٧ معلما.

جوائز: حازت جامعة تل أبيب في العقد الأخير على ٧٠ «جائزة إسرائيل» و على ٢٠ جائزة علمية من نوع « أ . م. ت» (رياضيات، كيمياء وعلم نفس وأدب) و ٦ جوائز «وايزمان للعلوم الدقيقة»، و٩ جوائز روتشـــيلد، وجائزة واحدة «دان دافيد» في علم الآثار، و ٣ «جوائز صندوق وولف».

جامعة حيفا

تأسست في ١٩٦٣ ويدرس فيها للألقاب الثلاثة ١٨٠٠٠ طالب، ويدرس فيها ١٣٢٣ معلما بمستويات مختلفة.

تشمل جامعة حيفا سبع كليات: كلية التربية، كلية علوم اجتماعية، كلية الآداب، كلية العلوم الطبيعية، كلية الحقوق، كلية علوم الرفاه والصحة وكلية الإدارة.

كما تشمل جامعة حيفا عدة مدارس عليا: مدرسة الطلاب الأجانب، مدرسة للدراسات المكملة ودراسات خارجية، مدرسة للدراسة الأكاديمية التمهيدية.

وفي جامعة حيفا عدة وحدات تعليمية: الوحدة لتطوير التعليم، السلطة للعلوم المتقدمة، ومدرسة عليا للسياحة في إسرائيل، ومدرسة عليا لعلوم البحر، ومكتبات.

وفي الجامعة أيضا مراكز ومعاهد أبحاث : معهد للتربية الحديثة في مجتمع المعلوماتية، مركز «مينيراف» للقضاء والضغوط السيكولوجية ومعالجة المعلومات واتخاذ القرارات وأبحاث المحرقة ودراسات البحر ودراسات الموارد الطبيعية ودراسات الطيران والموانئ، المركز اليهودي– العربي، مؤسسة هرتسل لدراسة الصهيونية وإسرائيل ودراسة المجتمع والقانون والجريمة ودراسة الحجيج والسياحة، المركز متعدد المجالات لدراسة المشاعر، المركز متعدد المجالات لدراسة الدماغ والسلوكيات، المركز لدراسات الديمقراطية، المركز للقضاء والتكنولوجيا، المركز لأبحاث التربية للسلام، المركز لدراسة الأمن القومي والجيو– إستراتيجية. كما افتتحت الشركة الأميركية IBM مختبرها الأكبر خارج الولايات المتحدة في جامعة حيفا.

وفي جامعة حيفا أقيم أول متحف جامعي في إسرائيل هو متحف «هيخت»، وفي جناح الآثار فيه تعرض موجودات أثرية خاصة بالحرف القديمة، أثريات فينيقية، وسفينة أثرية عمرها ٢٤٠٠ سنة وموجودات أثرية نادرة من حقب تاريخية مختلفة من تاريخ البلاد.

شهادات دكتوراه فخرية: منذ تأسيسها منحت جامعة حيفا ١٢٠ شهادة دكتوراه فخرية في الفلسفة لشخصيات محلية وعالمية (إثنان فقط منهم عرب: الأمير حسن بن طلال والقاضي عبد الرحمن الزعبي)، منهم: جيمي كارتر وشمعون بيريس. وتوضح جامعة حيفا أن الشهادات الفخرية من طرفها تأتي من أجل تقدير من قدم خدمات للمجتمع وللمؤسسة الأكاديمية وللعلم وتقديرا لصداقتهم معها ومساعدتها في تنفيذ أهدافها (أنظر موقع الجامعة على الشبكة).

إصدارات: تصدر جامعة حيفا كل عام عشرات الكتب بالتعاون مع دور النشر الإسرائيلية، كما تبادر لإصدار ترجمات من لغات أجنبية للعبرية في مختلف نواحي المعرفة والعلوم. وكل ذلك يتم من خلال هيئة خاصة فيها نخبة من الأساتذة المختصين في مواضيع شتى.

جامعة بار إيلان

تأسست جامعة بار إيلان في رامات غان في منطقة تل أبيب العام ١٩٥٥ وفي العام الدراسي الأول تعلم طلابها في بنايات متنقلة (كرافانات) وشعارها منظار علمي (مايكرسكوب) وكتاب توراة دلالة على هدفي الجامعة: الطموح للتفوق الأكاديمي مع نشر الموروث اليهودي، وهي ترى بأنها تمتاز بالتزامها تعاليم اليهودية وتنمية الهوية اليهودية وسط تعليم أكاديمي بمستوى عال وتطوير الأبحاث. وتحظى الجامعة بدعم مالي من يهود العالم وأصدقائها في البلاد وخارجها.

أقسام الجامعة: تشمل جامعة بار إيلان ثمانية كليات: كلية العلوم اليهودية، كلية علوم المجتمع، كلية الآداب، كلية العلوم الدقيقة، كلية الهندسة، كلية علوم الأحياء، كلية الحقوق وكلية الطب.

كما تشمل الجامعة عدة برامج تعليمية: برنامج لدراسات العلوم، التكنولوجياوالمجتمع، برنامج لإدارة الصراعات وتسويتها، البرنامج لدراسات الجندر، البرنامج لدراسة التفسير والتحقيق والثقافة، برنامج لدراسات متعددة المجالات في الدماغ والتكنولوجيا الدقيقة. وفي الجامعة المعهد العالي لدراسات التوراة.

طلاب ومحاضرون: يدرس في جامعة بار إيلان اليوم ٣٤٠٠٠ طالب منهم ٢٥٩٣٠ طالبا في الحرم المركزي في رامات غان وفي كلية مناطقية تابعة لها والبقية في برامج تعليمية أخرى في إطار الجامعة. ويعد الطاقم التدريسي ١٧٦١ معلما و ١٠٠٠ موظف إداري.

دار نشر: منذ ٣٠ عاما تعمل في الجامعة دار نشر خاصة بها تنشر دراسات وكتبا صادرة عن طواقم الباحثين والمحاضرين فيها، وبذلك تكون قد انضمت لجامعات أكاديمية مهمة في البلاد والخارج تمتلك دورا للنشر تدلل على حجم ووتيرة البحث العلمي والنتاج المعرفي فيها. ينشر محاضرو بار إيلان كبقية الجامعات في إسرائيل مقالات علمية ودراسات في مختلف المواضيع في مجلات علمية عالمية ومحلية. وتستقبل بار إيلان سنويا عشرات العلماء والباحثين الشباب من البلاد والعالم بهدف دفع وتشجيع مسيرة الإنجازات في علوم الدماغ، علوم البيئة، دراسات السرطان ومرض فقدان المناعة الإيدز، الطب، البيولوجيا البحرية وغيرها.

جوائز: حازت جامعة بار إيلان حتى الآن على جائزة إسرائيل (أعلى جائزة في إسرائيل) تقديرا لأبحاثها في مجالات عدة كالزراعة، العلوم السياسية، التربية والموسيقى وعلوم اليهودية وغيرها. كما حاز محاضروها على ١٦٠ جائزة إسرائيلية ودولية في تشكيلة من المواضيع، كجائزة «روتشيلد»، «بروس جيرينبيرغ» و «وولف».

جامعة بن غوريون – بئر السبع

تأسست جامعة بن غوريون في ١٩٦٩ وتقع في مدينة بئر السبع في النقب ويدرس فيها ٢٠٠٠٠ طالب، ويدرس فيها ١٦٤٠ معلما.

كليات بن غوريون: كلية علوم الصحة، كلية علوم الهندسة، كلية العلوم الطبيعية، كلية الآداب والمجتمع، كلية الإدارة. وفي الجامعة أيضا هناك معاهد أبحاث: المعهد القومي للدراسات البيوتكنولوجية، معهد دراسات أمن المجتمع والدولة، معهد التكنولوجيا الدقيقة، معهد دراسات اللسانيات والتعاليم اليهودية.

إلى جانب ذلك هناك وحدات تعليمية: المركز الأكاديمي للدراسات الخارجية، المركز للتعليم الأكاديمي التمهيدي، البرنامج الأكاديمي للطيران.

الطموح: ترى جامعة بن غوريون أن وظيفتها لا تنتهي عند حدّ البحث العلمي ونشر المعرفة بل تقود وتربي للتفوق والامتياز والابتكار العلمي في العلوم التطبيقية، لكنها تشدد على التزامها الاجتماعي البيئي وعلى نشاطها في مجال «تطوير» النقب وإسرائيل والعالم. كما يستدل من معطياتها أنها هي الأخرى تجتذب طلابا وباحثين من العالم يتميزون بالرغبة بالحراك الاجتماعي وبالقيادة.[٣]

جامعة بن غوريون في النقب.

حديقة التكنولوجيا المتقدمة في النقب: تفاخر جامعة بن غوريون بمشاركتها في تأسيس حديقة التكنولوجيا المتقدمة في النقب بجوار الحرم الجامعي وهو مشروع مشترك للقطاعين العام والخاص وبلدية بئر السبع. تجتذب الحديقة شركات هايتك رائدة وتوفر فرص عمل.

معهد العلوم التطبيقية (التخنيون)

تأسس معهد الدراسات التطبيقية (التخنيون) في حيفا العام ١٩٢٤ ويعلم فيه ١٣٥٠ معلما (٢٠ منهم معلمون عرب) ويدرس فيها اليوم ١٤٠٠٠ طالب في ١٧ كلية: كلية الهندسة المعمارية وتخطيط المدن، كلية البيولوجيا، كلية علوم الحاسوب، كلية الهندسة المدنية والبيئية، الهندسة الطبية، كلية الطيران والفضاء، كلية الهندسة بيوتكنولوجيا والغذاء، كلية العلوم والمواد، كلية هندسة الكهرباء، كلية هندسة الماكنات، كلية الصناعة والإدارة، كلية الكيمياء، كلية العلوم الإنسانية والفنون، كلية التربية والعلوم والتكنولوجيا، كلية الرياضيات، كلية الفيزياء، كلية الطب.

مركز علم الأحياء الهيكلي: أقام التخنيون مركزا لعلم الأحياء الهيكلي (البنيوي) الذي يعتبر الأكثر تقدما في إسرائيل ويهدف لتطوير البحث الطبي متعدد المجالات.

اتفاقية تعاون: من ضمن اتفاقيات التعاون مع معاهد أبحاث وجامعات في العالم، وقع معهد التخنيون (١٨ آذار ٢٠١٤) اتفاقية تعاون مع جامعة «فورطلو» الكندية في مجال أنظمة المعلومات والتكنولوجيا الدقيقة والمياه وتسويق معرفة بهذه المجالات في العالم.

الطموح: تعتبر جامعة التخنيون أن حلمها الأول أن تكون دائما جامعة بحثية علمية– تكنولوجية من بين العشر الأوائل في العالم الناشطة في مجال تطوير رأس المال الإنساني والقيادة وإنتاج المعرفة وتطوير إسرائيل والبشرية (أنظر موقع التخنيون على الشبكة). يشار إلى أن التخنيون أطلق العام ٢٠٠٢ أصغر قمر اصطناعي في العالم.

جوائز دولية وإسرائيلية: حاز التخنيون في العقد الأخير فقط على جائزتي نوبل في الكيمياء وعلى جائزة لجنة التقدير الأكاديمي الدولية بالهندسة المدنية والبيئية، وتم تدريجه في الموقع الـ ٢٩ ضمن جامعات العالم. وحاز على جائزة «هارفي» العالمية وحاز مرتين على جائزة «يناي» للامتياز في التربية الأكاديمية، وميدالية ريتشارد هامينغ عن عمل ريادي في تخزين المعلومات في الأجهزة التكنولوجية.

الجامعة المفتوحة

تأسست عام ١٩٧٦ ويدرس فيها ٤٦٠٠٠ طالب ويبلغ عدد أفراد طاقم التعليم ١٤٠٠ معلم ومساعد معلم.

الكليات: يبلغ عدد الكليات في الجامعة المفتوحة سبع كليات، وتمتاز بطريقة تعليمها عن بعد. وهي/ كلية الآداب، كلية المجتمع، كلية العلوم الطبيعية، كلية علوم الأحياء، كلية علوم الحاسوب، كلية هندسة البرمجيات، كلية الرياضيات. وفي الجامعة مسار تعليمي تمهيدي للطب.

في الجامعة المفتوحة عدة مدارس: مدرسة الإدارة والشؤون المالية، مدرسة للحاسوب، مدرسة لتأهيل المعلمين، مدرسة لدراسات الدبلوم والتأهيل، ومدرسة للغات، ومدرسة للطب البديل أو المكمل، ومدرسة للفنون والاتصال.

جامعة أريئيل

تأسست كلية أريئيل ككلية العام ١٩٨٢ ويدرس فيها اليوم ١٤٠٠٠ طالب، واعترف بها كجامعة من قبل السلطات الإسرائيلية في ٢٠١٣ رغم أنها تقع في مستوطنة أريئيل في الضفة الغربية المحتلة. تشمل الجامعة: كلية الهندسة، كلية العلوم الطبيعية، كلية الآداب والمجتمع.

وفي جامعة أريئيل أيضا مدارس: مدرسة الهندسة العمرانية، مدرسة للاتصالات، مدرسة للعلوم الصحية. وفي الجامعة مركز للتصميم والتكنولوجيا.

معهد وايزمان

معهد وايزمان معهد بحثي وجامعة جماهيرية تأسس في مدينة رحوفوت في ١٩٤٩ ويدرس فيه ١١٠٠ طالب، وعدد أفراد الطاقم التعليمي والباحثين ٤٣٣ معلما وباحثا، وعدد الموظفين الإداريين ٩٥٠ عاملا. ويعتبر وايزمان أرقى المعاهد البحثية العلمية في إسرائيل وهو حائز على عدة جوائز محلية ودولية أبرزها: ثلاث جوائز كيورينغ– الجائزة الدولية للباحثين في الحاسوب. وحاز باحثوه على جائزة نوبل في الكيمياء ثلاث مرات.

الناحية المالية

في العام ٢٠١٢ بلغت ميزانية الجامعات الإسرائيلية الخمس ٦ مليارات شيكل (المصدر: موقع الكنيست– قسم الأبحاث) وفي العام ٢٠١٣ بلغت الميزانية العامة للتعليم في إسرائيل ٣ر٤١ مليار شيكل منها ٧ر٦ مليار شيكل خصصت للجامعات (أنظر مركز طاوب للسياسات الاجتماعية في إسرائيل). وتضاف للميزانية الحكومة موارد آتية كجباية رسوم التعليم ومساعدات وتبرعات محلية وخارجية.

تبلغ رسوم التعليم للسنة الواحدة في إطار التعلم للقب الأول ١٠١٦٨ شيكل (نحو ٣ آلاف دولار) وهي رسوم موحدة لكافة الجامعات الإسرائيلية. وتبلغ رسوم تعلم اللقب الثاني ١٣٧٤١ شيكلا (نحو ٤ آلاف دولار) وهذه هي رسوم اللقب الثالث أيضا– مقابل كل سنة تعليمية واحدة.

المحاضرون في الجامعات

يستدل من مراجعة دفاتر الجامعات الإسرائيلية أن حجم الإنفاق الحكومي عليها تقلص في السنوات الأخيرة رغم الاحتجاجات الواسعة. يوضح رئيس الجامعة العبرية سابقاً مناحيم مغيدور في لقاء معه أن «تقليص الإنفاق الحكومي أضر كثيراً بالجهاز، حاولنا بشتى الطرق أن نبقى على سطح الماء، قمنا ببيع ممتلكات تعود للجامعات، لا يوجد مكان في العالم تستطيع التبرعات فيه أن تغطي العمل اليومي للجامعات، أخذت الدولة من الجامعات بيضاً ذهبياً خلال السنوات التي مضت، في المقابل تعمل الحكومة في السنوات الأخيرة على تدمير المؤسسّة الأكاديميّة، إن قراراتها القاضية بتقليص الإنفاق على التعليم العالي وخاصة على ميزانيات البحث ستكون لها تأثيرات بعيدة المدى على مستقبل الدولة والاقتصاد والمجتمع والبحث». (أنظر كتاب د. مصطفى مهند– المؤسسة الأكاديمية في إسرائيل– صادر عن «مدار»).

وشهدت السنوات العشر بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ المعروفة بـ «العقد الضائع»، أيضاً، تراجعاً في عدد المحاضرين في الجامعات، ففي العام ٢٠٠٠ وصل عددهم ٤٦٨٤ محاضراً، وخلال عقد تراجع عددهم بمعدل ٦،٧٪ حيث وصل ع في العام ٢٠١٠ إلى ٤٣٢٦ محاضراً. كما تراجع عدد المعيدين في الجامعات من ٢٣١٠ معيدين العام ٢٠٠٠، إلى ١٩٦٣ العام ٢٠١٠، أي تراجع بمعدل ١٥٪، وذلك على الرغم من ارتفاع عدد الطلاب في الفترة نفسها، ففي التسعينيات كان هناك محاضر جامعي لكل ١٦ طالباً، ليرتفع إلى ٢١ طالباً لكل محاضر في العام ٢٠٠٠، ثم إلى ٢٤ طالباً خلال العقد الضائع.

العرب واليهود

يؤكد لنا المحاضر في علم الاجتماع في جامعة تل أبيب البروفسور يهودا شنهاف أن نسبة اليهود الشرقيين لا تتعدى الـ ٩٪ من مجمل أعضاء الطاقم التعليمي في الجامعات الإسرائيلية،

مشددا على أن ذلك يعكس تعبيرا عن تمييز صارخ وكبير بحق المحاضرين اليهود من أصول شرقية.

أما نسبة المحاضرين العرب فتبلغ نحو ٥،٠٪ رغم أن نسبة المواطنين العرب (فلسطينيي الداخل) تبلغ اليوم ١٧٪ من مجمل سكان إسرائيل (أنظر مكتب الإحصاء المركزي).

بالمقابل، تفيد صحيفة «هآرتس» في تحقيق نشرته في ١١/٦/٢٦ أن نسبة العرب من طواقم المحاضرين في الجامعات والكليات الإسرائيلية تبلغ ٧،٢٪ (٢٨٠ محاضرا) استنادا لمعطيات مجلس التعليم العالي. أما نسبة العرب من الجهاز الإداري وبين الموظفين في الجامعات والكليات فهي أقل من ذلك: ٧،١٪.

ويستدل من مراجعة كافة المناصب الإدارية في الجامعات والكليات أن كافة من يشغلها هم يهود فقط. وهذه نسبة تقل عن نسبة العرب في أجهزة خدمات الدولة. وتعتبر «هآرتس» أن هذه المعلومات تؤكد أن الجامعات والكليات في إسرائيل تقصي العرب من إداراتها عمدا. وحتى في مجلس التعليم العالي في إسرائيل (الجسم المسؤول عن التعليم الأكاديمي) هناك ٢٢ عضوا في طاقم الإدارة، إثنان فقط منهم عرب.

الطلاب العرب

يدرس في إسرائيل اليوم ٢٨٦٠٠٠ طالب، منهم ١٢٤٠٠٠ يتعلمون في الجامعات وبقيتهم في الكليات والمعاهد. وتبلغ نسبة الطلاب العرب في هذه الجامعات اليوم ١٣ر٥٪ ونسبة الطالبات العربيات ٦٥٪ (أنظر مجلس التعليم العالي). ويبلغ عدد الطلاب في الكليات ١٢٦٠٠٠ طالب، ٢٥٪ منهم عرب (أنظر موقع مجلس التعليم العالي).

ويبلغ عدد الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية للقب الأول حوالي ٧٠٠٠٠ طالب، وفي الكليات يدرس ٧٣٠٠٠ طالب.[٤]

هذا رغم أن معطيات رسمية (أنظر موقع مجلس التعليم العالي) تفيد أن ١٠٪ من الطلاب في إسرائيل هم من العرب :٢ ،١٢٪ يدرسون للقب الأول، ٦،٦٪ يدرسون للقب الثاني، ٧،٣٪ فقط يدرسون للقب الثالث. وعلى خلفية التمييز ضد العرب في الجامعات الإسرائيلية تتواصل هجرة العقول العربية لجامعات الخارج.[٥]

مجلس التعليم العالي

المؤسسة الحكومية الرسمية المسؤولة عن التعليم العالي في إسرائيل ومؤسساته، وهي التي تُقر البرامج الأكاديمية، وتعترف بالمؤسسات الأكاديمية الجديدة، ويرئسها وزير التعليم، وفيها ممثلون عن مختلف المؤسسات الأكاديمية.

تأسس العام ١٩٥٨، ويعتبر مجلس التعليم العالي في إسرائيل جهاز رقابة مع كامل الصلاحيات على الجامعات والكليات. وطبقا للقانون فإن مجلس التعليم العالي هو الذي يرسم سياسات الجامعات في البلاد، وهو يخضع رسميا لوزارة التعليم.

يلزم مجلس التعليم العالي الجامعات باعتماد عدة معايير وأسس عمل، منها الالتزام بتشغيل ٣٠٪ من عدد المحاضرين بشكل دائم ورسمي ولأربع سنوات على الأقل، المدة التي يحتاجها الطالب لإنهاء دراسته للقب الأول.

أرادت الحكومة بشكل واضح من خلال قانون مجلس التعليم العالي تجنيد مجلس التعليم العالي ومركباته لخدمة الدولة ومؤسساتها، وربطت عملية المصادقة على القانون، بتمثيل متساو بين ممثلي الحكومة، وممثلي مؤسسات التعليم العالي المختلفة. وحتى اليوم ما زال الصراع مستمرا على تفسير القانون الخاص بالتعليم الحالي حول حرية الجامعة والنشاط الأكاديمي بين المؤسسة الأكاديمية وبين السلطة التنفيذية وجهات يمينية تصعد الضغوط على الجامعات وتسعى لتضييق هامش حرياتها. لكن هذا لا يعني عدم وجود أهداف قومية مشتركة للدولة والجامعات.

ويعتبر مجلس التعليم العالي هيئة استئنافية تقدم له استئنافات على قرارات الجامعات، وهو الجسم المؤهل الوحيد لمنح لقب جامعة أو مؤسسة أكاديمية لأطر التعليم العالي.

وهناك مجلس التعليم العاليّ – «يهودا والسامرة» وهي المؤسسة المسؤولة عن التعليم العالي الإسرائيلي ومؤسساته في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربيّة دون القدس)، أي التعليم العالي داخل المستوطنات. يُعين قائد المنطقة العسكريّة الوسطى في الجيش الإسرائيلي أعضاءها.

الكليات

شهد العقدان الأخيران ظاهرة انتشار الكليات الأكاديمية في إسرائيل التي تسهل شروط القبول وترفع رسوم التعليم وأحيانا تبلغ كلفتها ضعفي رسوم التعليم في الجامعة. بعكس الجامعات لا تشهد الكليات انحسارا في المواضيع الإنسانية، وتستقطب عددا كبيرا من الطلاب العرب حيث بلغت نسبتهم في العام المنصرم ٢٥٪ (أنظر تقرير الطلاب الجامعيين في إسرائيل في

موقع مجلس التعليم العالي). وترى لجنة متابعة التعليم العربي بذلك تعبيرا عن صعوبة امتحانات القبول للجامعات بالنسبة للطلاب العرب إضافة لمشكلة اللغة العبرية.

يبلغ عدد الكليات الحكومية في إسرائيل، وفق معطيات رسمية محدثة، ٢٠ كلية، منتشرة في مختلف أنحاء البلاد، وتدرس كافة المواضيع، وما زال الحقوق والطب من أكثر المواضيع المطلوبة في الجامعات والكليات.

وتُعرف بأنها كليات أكاديميّة مُموّلة حكومياً، تهدف إلى تأهيل الطلاب أكاديمياً، ولا تُعرف كمؤسسات بحثية. ولجانبها هناك الكليات الأكاديمية الخاصة وهي كليات تم الاعتراف بها أكاديمياً من مجلس التعليم العالي، ولكنها غير مُمولة حكومياً، ويعتمد دخلها المادي بالأساس على الأقساط التعليميّة للطلاب، وهي لا تشتمل على برامج أكاديميّة للدكتوراه، ويصل عددها إلى ١٦ كلية. وهناك أيضا كليات تأهيل المعلمين، وهي كليات حكومية هدفها تأهيل معلمين، ويصل عددها إلى ٢٢ كلية، وهي ليست أكاديميةً – بحثية. بعضها لديه مسارات أكاديميّة للقب الثاني، ولا تضم مسارات للقب الدكتوراه. ومنها ثلاث كليات عربيّة، ومعهد عربي رابع في كلية عبريّة.

المراجع:

١ ميخائيل كيرن، *بن غوريون والمثقفون*، إصدار مركز بيالك لميراث بن غوريون، ١٩٨٨.

٢ المعلومات حول الجامعات مأخوذة من الصفحات الرسمية الالكترونية للجامعات.

٣ أنظر موقع جامعة بن غوريون على الرابط: http://in.bgu.ac.il/Pages/default.aspx .

٤ أنظر موقع مركز دراسات الكنيست: http://www.knesset.gov.il/mmm/heb/index.asp

٥ أنظر موقع مركز سيكوي: http://www.sikkuy.org.il/ .

محاضرة

أودي أديب (*)

النقد الما بعد صهيوني:
الديالكتيك السالب

تقديم

يستعرض عالم الاجتماع الإسرائيلي أودي أديب في مقالته الطويلة أدناه الكتابات الما بعد صهيونية التي نشرت في العقود السابقة، والتي تشترك فيما بينها باستئنافها على المنظور البحثي الذي تبنى بشكل واع أو غير واع مقولات المؤسسة الصهيونية أولا والدولة لاحقا. وعلى الرغم من أن ما يكتبه أديب لا يعد أول نقد للمنظور الما بعد صهيوني، إذ كتبت عشرات المداخلات خاصة من قبل علماء الاجتماع والمؤرخين «الرسميين» الذين رفضوا النقد الذي وجه لهم، وذهب بعضهم كموشيه ليسك إلى اعتباره مجرد لغو وليس نقدا حقيقيا، إلا أن أهمية ما يكتبه تأتي من انتماء كاتبه أصلا للتيارات النقدية ذات التوجه اليساري، وثانيا من أنه دفع ثمن مواقفه غاليا، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الكاتب قضى سبع سنوات في السجن الإسرائيلي بسبب انتمائه للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهو يحاول التميز عن النقد الرافض للصهيونية جملة وتفصيلا بمواقف تعتبر أن الصهيونية هي تيارات متباينة، وأن ما حدث العام ١٩٤٨ كان انهزاما للصهيونية الروحانية التي أرادها بوبر مثلا، يبقى هذا التمييز مؤشرا مهما إلى النقاشات الداخلية في إسرائيل خاصة بين التيارات الفكرية في أروقة الجامعات، وإن كان لا يغير من الواقع الأصلي شيئا الذي يعي أن الصهيونية لم يكن لها أن تكون إلا صهيونية عدوانية، وأن الحديث عن صهيونية روحانية هو مجرد هروب للأمام، ومحاولة للتنصل مما ألقته من مصائب على أهل البلاد!

بقلم: هنيدة غانم

(*) أستاذ في الجامعة المفتوحة- إسرائيل.

إنها، بحق، إحدى سخريات التاريخ الكبرى أن الحركة التي أقيمت وعملت من أجل تحقيق روح اليهودية قد حققت هدفها، في نهاية المطاف، بـ «النيران والحراب»، بروح ريتشارد فاغنر. وتبعا لهذا، لم يعترف بوبر بدولة إسرائيل، التي أنشئت آنذاك، كتحقيق لصهيونيته وتجسيدا لها. فإقامة الدولة لم تكن، في نظره، انبعاث الروح اليهودية، بل نهاية مرة لتلك الروح نفسها، تحديدا.

مدخل

حاولت المؤسسة الأكاديمية «النيو – صهيونية»، في أعقاب الحرب واحتلال المناطق الفلسطينية في العام ١٩٦٧، إعادة إحياء ما تطلق عليه أنيتا شبيرا اسم «الوجدان اليهودي الدفاعي» القديم الخاص بالصهيونية. وبالرغم من هذا، وإزاء استمرار الاحتلال، بدأت تظهر، في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينيات، أعمال نقدية وضعها الباحثون الما بعد صهيونيين. وقد ظهرت أعمال «المؤرخين الجدد»، آنذاك، إلى جانب أعمال علماء الاجتماع «الما بعد صهيونيين»، وهي أعمال تعرض تحليلا نقديا «يفكك» السردية الصهيونية الطاغية. وتمثل هذه الأعمال والأبحاث النقدية ـ الليبرتارية، التعددية، النيو ماركسية، الما بعد حداثة والما بعد كولونيالية ـ دون أدنى شك، منعطفا مهما في تطور الفكر الهستوريوغرافي والسياسي الإسرائيلي.

صحيح أن الباحثين الما بعد صهيونيين يؤمنون بتفوق نظرياتهم النقدية على الخطاب الصهيوني، كما تجسده السوسيولوجيا المؤسساتية. ورغم ذلك، فإن إشكالية النقد الما بعد صهيوني تكمن، أساسا، في غياب مثال أسمى سياسي بكونه غاية هذه النقد، ومن ثم إشكالية النقد من أجل النقد، أو ما أسماه أدورنو «الديالكتيك السالب». وهو ما يعني كونه نقدا سالبا فقط، كنوع من «تفكيكية» النظام السياسي ـ الاجتماعي القائم، من دون المدلول الإيجابي للتحرر بالمعنى الإنساني لعملية خلق وإنشاء نظام سياسي كوني جديد، باعتباره تحقيقا لفكرة «الإنسان المفكر» كمخلوق سياسي وكإنسان في هذا العالم. ويبدو كتاب أريئيلا أزولاي وعدي أوفير «نظام ليس واحداً» كأنه «النموذج المثالي» لهذا النقد لمجرد النقد، والذي يرمي الطفل مع المياه الآسنة، أي النقد المصوَّب ليس نحو النظام الإسرائيلي القائم فحسب، بل ينكر، في الوقت ذاته، مجرد وجود «نظام»، أيا كان. ذلك أن أي نظام، وفق تعريفه بأنه «منظومة سلطوية»، هو بمثابة كيان غريب قادر على كل شيء، يقف فوق الإنسان ويتحكم به. ومن هنا، فإنني أقترح، خلافا لـ«الديالكتيك السالب» الذي يميز النقد الما بعد صهيوني الذي لا يحقق أي هدف، اعتماد نقد ديالكتيكي، يشكل تعبيرا عن مستوى أرفع من التناقض الداخلي الكامن في الفكر الصهيوني الإسرائيلي نفسه. هذا الفكر الفلسفي، الذي كان يطمح، منذ البداية، إلى إضفاء دلالة روحانية على المشروع الاستيطاني الصهيوني وإعلائه إلى مرتبة «المثالية».[١] وهكذا، إذن، ففي أعقاب إعلان دافيد بن غوريون الاستقلال في ١٥ أيار ١٩٤٨، وهي اللحظة التاريخية الحاسمة في تاريخ الصهيونية، كتب الفيلسوف مارتن بوبر، المفكر الأبرز لـ «المدرسة الأورشليمية» في تلك الفترة:

لم تكن الروح، في أي وقت مضى، بعيدة عن الحياة الحقيقية كما هي اليوم، في هذه الفترة من «الولادة المجددة» {...} إنه نوع من «الصهيونية» المسيء لسمعة «صهيون». إنه ليس سوى واحد من الأشكال الفظة للقومية التي لا تعرف أي سلطة تفوق ما يبدو، ظاهريا، وكأنه مصلحة الأمّة.

إنها، بحق، إحدى سخريات التاريخ الكبرى أن الحركة التي أقيمت وعملت من أجل تحقيق روح اليهودية قد حققت هدفها، في نهاية المطاف، بـ «النيران والحراب»، بروح ريتشارد فاغنر. وتبعا لهذا، لم يعترف بوبر بدولة إسرائيل، التي أنشئت آنذاك، كتحقيق لصهيونيته وتجسيدا لها. فإقامة الدولة لم تكن، في نظره، انبعاث الروح اليهودية، بل نهاية مرة لتلك الروح نفسها، تحديدا.

شكّل إعلان الاستقلال، الذي تولاه بن غوريون، وحرب العام ١٩٤٨ التي نشبت في أعقابه، في الحقيقة نهاية مأساوية للروح اليهودية المتنورة التي برزت في بدايات الحركة الصهيونية، بكونها فشلا محتوما للإرادة الحسنة مقابل «الضرورة». كان الأساس المأساوي يكمن منذ البداية، إذن، في التناقض ما بين الفكرة القومية للصهيونية، باعتبارها انبعاث اليهودية ونهاية الشتات

يمكن اعتبار كتاب أوري رام «الأجندة المتغيرة للسوسيولوجيا الإسرائيلية: نظرية، إيديولوجية وهوية» (١٩٩٥) نموذجا مثاليا للسوسيولويجا الما بعد صهيونية. فبهدي الخيط الناظم لدى ماكس هوركهايمر، يقترح أوري رام في كتابه سوسيولوجيا نقدية في مواجهة السوسيولوجيا المؤسساتية التي سادت في الجامعات الإسرائيلية حتى الثمانينيات وكمعادل لها.

والواقع الكولونيالي للييشوف الصهيوني «هنا والآن». كما كان التناقض وانعدام المثابرة يكمنان، أيضا، في محاولة المفكرين الصهيونيين التوليف بين مفاهيم التنور المثالية الكونية وبين مفهوم القومية اليهودية الإثنية ـ الدينية الاستثنائية المناوئ لمفهوم الجمهورية كما جسدته القومية الألمانية والأوروبية الشرقية. وهو المفهوم الذي أيقظ، على نحو حتمي، الصراع مع الشعب الفلسطيني المحلي ولا يزال يشكل، منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، القوة المحركة الأساسية له.

ورغم ذلك، على النقد الديالكتيكي، «هنا والآن»، وفي الوقت ذاته، إلزام التجربة المأساوية التي مرت بها الحركة الصهيونية بتحقيق «المثاليّ». غير أن النقد الما بعد صهيوني، بكونه نفيا تبسيطيا، كما هو الآن، يضيع اللحظة المأساوية لـ «الروح» في الفكر الصهيوني. ومع ذلك، من جهة أخرى، أو نتيجة لذلك للدقة أكثر، لا تزال نقطة البداية والنهاية لدى علماء الاجتماع الما بعد صهيونيين تنحصر في المجتمع الإسرائيلي كما هو بحد ذاته، لا باعتباره «واحدا من الاثنين» في ما أسماه غرامشي «العائق التاريخي» المتمثل في فلسطين ـ إسرائيل. وعليه، فحتى حينما يتجاوزون الوضع الإسرائيلي القائم، على ضوء «فكرة مثالية» ما، فإنها تبقى «فكرة مثالية» تستنسخ الوضع القائم، ليس إلا. وهكذا، فحينما «يفككون» «المركز»، يديرون ظهورهم إلى الماضي التاريخي اليهودي ويتجهون نحو ماضي الفلسطينيين. وهم لا يزالون يفعلون ذلك بوصفهم إسرائيليين معرّفين كأمّة وكمجتمع منفردين وبصورة ليست مرتبطة بالفلسطينيين. ولهذا السبب، ليس مفاجئا أن نكتشف بأن المؤسسة الأكاديمية قد تبنت علم الاجتماع الما بعد صهيوني باعتباره «نظرية نقدية». ويمكننا على هذا النحو أن نلحظ، إذن، ابتسامة مضاعفة لدى المؤسسة. إنها ابتسامة، أولا، لأن الحديث يجري، في الغالب، عن نقد يمثل نوعا من الإصلاح الاجتماعي، وليس تحولا سياسيا راديكاليا. وهي ابتسامة، ثانيا، لأن الحديث يجري، في خلاصة الأمر، عن المؤسسات الأكاديمية عينها وعن الأشخاص أنفسهم، إذ يخلقون، معا، وهماً بأن «كل شيء على ما يرام»، ظاهريا، وبأن لا شيء «متعفن» في مملكة العلوم الاجتماعية الإسرائيلية. وهذه هي، إذن، إشكالية سوسيولوجيا «الما بعد» التي تخلق وهم النقد الظاهري وتكرّسه، بينما هي تمنع أيضا النقد الآخر، المختلف، وكأن ينابيع النقد قد جفت. ومن هنا، فإن السؤال المركزي هو، بتعبير لطيف: هل النقد «الما بعد» ينفي، حقا، الواقع الإسرائيلي، أم أنه يؤكده، في نهاية المطاف، بواسطة مفاهيم «الما بعد» القديمة ـ الجديدة بشأن العدالة، الأخلاق وما شابه؟

علماء الاجتماع الما بعد صهيونيين

يمكن اعتبار كتاب أوري رام «الأجندة المتغيرة للسوسيولوجيا الإسرائيلية: نظرية، إيديولوجية وهوية» (١٩٩٥) نموذجا مثاليا للسوسيولويجا الما بعد صهيونية. فبهدي الخيط الناظم لدى ماكس هوركهايمر، يقترح أوري رام في كتابه سوسيولوجيا نقدية في مواجهة السوسيولوجيا المؤسساتية التي سادت في الجامعات الإسرائيلية حتى الثمانينيات وكمعادل لها. ويحدد رام ثلاث فترات زمنية في سيرورة تطور ما يسميه «الإطار النظري السوسيولوجي السائد». الفترة الأولى، التي استمرت منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٧٣ ، يمثلها المنهج البنيوي ـ الوظيفي الذي اعتمده شموئيل آيزنشطادت، وهو المنهج الذي عبر عن هيمنة سلطة حركة «العمل»، لأنه عرض المجتمع الإسرائيلي، أساسا، كـ «منظومة وظيفية» أفقية. وهو وصف ينسجم تماما مع الفهم الصهيوني المهيمن للقومية اليهودية. أما الفترة الثانية، فقد عكست الهزة الأرضية السياسية التي أعقبت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ . وكان تلامذة آيزنشطادت هم الذين حاولوا، هناك وآنذاك، استعادة المنهج البنيوي القديم. وقد عرض دان هوروفيتس وموشيه ليسك، الممثلان الأبرز والأكثر أهمية للفترة الثانية من

السوسيولوجيا الإسرائيلية، نموذجا وظيفيا محسَّنا للمجتمع الإسرائيلي. فقد أقرّا في كتابهما «من اليشوف إلى الدولة: يهود أرض إسرائيل في فترة الانتداب كمجموعة سياسية»، الذي صدر في العام ١٩٧٧ ، ظاهريا، بطابع المجتمع الإسرائيلي التعددي، وفي السياق بالتناقضات القائمة في داخله، أيضا. وبالرغم من هذا، فهما يواصلان النظر إلى المجتمع الإسرائيلي بمفاهيم الإيديولوجية الصهيونية بوصفه «منظومة» يهودية مستقلة وغير مرتبطة بالمجتمع الفلسطيني. وأما الفترة الثالثة في تاريخ المدرسة المؤسساتية، فقد بدأت إثر «الانقلاب» الذي تمخضت عنه الانتخابات في العام ١٩٧٧ ، إذ فقدت حركة «العمل»، للمرة الأولى، قوتها السياسية الرائدة بعد أكثر من أربعين عاما متواصلة في السلطة. ونحن نجد التعبير السوسيولوجي عن هذا «السقوط» في الكتاب المشترك الأخير الذي أصدره هرورفيتس وليسك «مأزق في اليوتوبيا: إسرائيل مجتمع تحت عبء زائد» (١٩٩٠). ويصف المؤلفان دولة إسرائيل بأنها منظومة تميل إلى الانهيار من جراء العبء الزائد المتمثل في مطالب زائدة تطرحها المجموعات الثانوية الطرفيّة. وبالرغم من هذا، ليس ثمة دحض هنا لصورة المجتمع الإسرائيلي باعتباره منظومة وظيفية متناغمة تمثل تجسيدا للتصور الصهيوني القديم، وإنما شكوى فقط من «المأزق» التي تعصف بها وتعكر صفو السكينة المثالية التي عمت فيها، ظاهريا، حتى العام ١٩٧٧ .

هذه هي، إذن، نظرية «الما بعد» التي تدور حول مصطلح «المركز»، لا لشيء سوى لتخبرنا بأن لا حاجة إلى «مركز»، على الإطلاق. ولكن، وكما علّمنا أفلاطون وهيغل، فإن أي نقد سياسي يبدأ من وعي معين للوغوس، الذي يمكن على ضوئه تغيير «الدولة المدينية» (Polis) القائمة وتحويلها إلى دولة عادلة وسعيدة. وفي غياب نظرة فلسفية إلى العالم، يبدو أن رام يرمي الطفل مع المياه الآسنة. ذلك أنه يوجه سهام النقد لعلماء الاجتماع المؤسساتيين بجريرة محاولتهم، بالذات، لتحقيق درجة من الوحدة والتناغم في مجتمع تعددي وزاخر بالتناقضات، مثل المجتمع الإسرائيلي. ولهذا السبب، تحديدا، نجده يعبر عن صوت الفئات والطبقات «الطرَفيّة» ويطمح إلى توزيع ونشر المنظومة السياسية الإسرائيلية، في مواجهة «المركز» كما هو. وأكثر من ذلك، كان يفترض بكتاب رام، في منظور «النظرية النقدية»، أن يشكل حقا صوت «الأنا» المستقل والنقدي في موازاة سلطة «المركز». غير أن رام اختار، بالذات، اعتماد نظرية توماس كون العلمية أداة تحليلية في كتابه. ومع ذلك، فليس واضحا بالضبط، إطلاقا، ما هو الأساس النقدي المعتمد في الصيغة السوسيولوجية من نظرية كون «العلمية»؟ وطبقا لرام، كانت تلك النماذج الفكرية الجديدة التي عبرت عن التحولات الاجتماعية والسياسية التي حصلت في المجتمع الإسرائيلي في تلك الحقبة. ومن هنا، فقد شكل صعود حزب «الليكود» إلى سدة الحكم في العام ١٩٧٧ ، من وجهة نظر رام، ذلك «الانقلاب» التاريخي الذي زعزع مكانة السوسيولوجيا المؤسساتية، وأتاح أيضا ظهور السوسيولوجيا النقدية الجديدة. غير أن السؤال المركزي هو: هل كان ذلك «انقلابا» حقا؟ أم كان مجرد جرعة أكبر من الشيء ذاته و/ أو «انقلابا» في كأس من الشاي، تحت سلطة الحكومة الجديدة التي شكلها حزب «الليكود» ذو العقيدة الصهيونية المتطرفة؟ وكذلك، أيضا: إذا كانت تلك هي التحولات السياسية والاجتماعية التي قد حصلت، حقا، فما الداعي للكتابة؟ ذلك أن الكتابة يفترض أن تكون، بالضبط، قدرة الروح الإبداعية ذاتها، والتي ينقد الإنسان بواسطتها الظروف الاجتماعية القائمة سعيا إلى تغييرها. وفي المقابل، يبدو أن النماذج الفكرية النقدية، بالنسبة إلى رام، قد عبّرت، ببساطة، عن الصوت الأصيل لتلك الفئات «المكتومة» نفسها. وفعلا، فكما هو، كذلك كتابه أيضا، يبدو كأنه حالة واضحة من النقد الما بعد صهيوني، يحاول فقط تفكيك الإطار الفكري السوسيولوجي المهيمن، بينما تتمثل المسألة الأساسية، في الوقت عينه، في تغيير الإطار الفكري السياسي المهيمن. وهكذا، فقد كانت حرب العام ١٩٦٧ واحتلال المناطق الفلسطينية الجديدة هما اللذان أديا، بمنهجية برهان الخُلف، إلى زعزعة أركان الإطار الفكري الصهيوني المهيمن. وهو حدث تاريخي يثير العجب أن رام لا يذكره مطلقا. وسنحاول، لاحقا، فحص عدد من النماذج النظرية النقدية الجديدة التي حاولت، وفقا لرام، وضع تحديات أمام السوسيولوجيا المؤسساتية، في أعقاب «الانقلاب».

المنهج التعددي

جرى في أواخر السبعينيات، عرض المنهج التعددي وكأنه تعبير عن الفئات المستضعفة والهامشية في المجتمع الإسرائيلي- الشرقيون والفلسطينيون. وكان سامي سموحة، من جامعة حيفا، المعبر الأبرز عن هذا المنحى. وكان سموحة، الذي هاجر من العراق إلى إسرائيل في أوائل الخمسينيات، عالم الاجتماع الإسرائيلي الأول من أصل شرقي الذي استكمل دراسته في أميركا، ثم حاول بعد عودته إلى البلاد تطبيق النظرية التعددية، كمصطلح تعريفي وكحل للوضع الإسرائيلي، على حد سواء. وقد صدر كتابه الأول، «إسرائيل: تعددية وصراع» في العام ١٩٧٨ وشكل، كما يقول رام، «الاختراق الأخير في الخطاب السوسيولوجي ما

جرى في أواخر السبعينيات، عرض المنهج التعددي وكأنه تعبير عن الفئات المستضعفة والهامشية في المجتمع الإسرائيلي ـ الشرقيون والفلسطينيون. وكان سامي سموحة، من جامعة حيفا، المعبر الأبرز عن هذا المنحى. وكان سموحة، الذي هاجر من العراق إلى إسرائيل في أوائل الخمسينيات، عالم الاجتماع الإسرائيلي الأول من أصل شرقي الذي استكمل دراسته في أميركا، ثم حاول بعد عودته إلى البلاد تطبيق النظرية التعددية، كمصطلح تعريفي وكحل للوضع الإسرائيلي، على حد سواء

بعد صدور كتاب آيزنشطادت المعروف في العام ١٩٦٧ ، «المجتمع الإسرائيلي». وفي مقال لاحق نشر في العام ١٩٩٣ تحت عنوان «Class, Ethnic, and National Cleavages and Democracy in Israel»، حلل سموحة المجتمع الإسرائيلي بمفاهيم المنهج التعددي. ويشكل هذا، بوجه عام، سمة مميزة لما أسماه سموحة «المجتمعات الما بعد كولونيالية»، التي تعيش فيها مجموعات ثقافية مختلفة تحت سلطة واحدة. وقد عرّف تلك المجتمعات وميّز بينها وفقا لنمط دمج المجموعات المحددة في الإطار العلوي العام للدولة:

١. الدمج الموازي (المتكافئ) – المجموعات المتمايزة والمنغلقة جزئيا تتمتع بعلاقة متساوية مع الإطار العام.
٢. الدمج المميِّز (التباييني) – لكل مجموعة مكانة مختلفة في الإطار العام.
٣. الدمج الحاضن (الشامل) – يلغي المكانة المتمايزة للمجموعات الثانوية ويربط جميع الأفراد، بصورة مباشرة ومن غير وساطة، بالإطار العام. أي، أن الإطار السياسي العام للدولة يعترف بالمواطنين فقط بصفتهم أفرادا متساوين ولا يعترف بالمجموعات الثانوية.

يسود في المجتمع الإسرائيلي، كما يقول سموحة، نموذج «الدمج المميز» الذي تتحكم به المجموعة الأوروبية ذات الأقدمية. فقد أدت سلطة حزب «العمل» السياسية خلال العقود الثلاثة الأولى على قيام الدولة إلى خلق تطابق ما بين المجموعة الأوروبية ذات الأقدمية وبين الإطار العلوي العام للدولة. وفي المقابل، تقبع في أسفل السلم الاجتماعي، بدرجات متفاوتة، المجموعتان اللتان تنتهج الدولة إزاءهما تمييزا سلبيا: الجمهور الشرقي والشعب الفلسطيني المحلي، كأقلية قومية تتعرض لاضطهاد القومية الحاكمة في إسرائيل. ويلخص سموحة مقاله بالدعوة إلى إنشاء توليفة جديدة بين المجموعتين القوميتين في المجتمع الإسرائيلي بواسطة ما يسميه «الديمقراطية الإثنية» المستندة على نموذج «الدمج الموازي» الذي تحظى جميع المجموعات الاجتماعية، بموجبه، بمكانة متساوية، في الإطار العلوي العام للدولة.

ويبدو أن المنهج التعددي الذي يعتمده سموحة هو النقيض التام للمنهج المنظوماتي / المجموعيّ الذي يعتمده علم الاجتماع المؤسساتي. فأولا، هو يحلل المجتمع الإسرائيلي، بصورة جلية، باعتماد مفاهيم السيطرة والصراع بين المجموعات المختلفة والمتناقضة، لا باعتبارها «منظومة» قومية يهودية متجانسة. وثانيا، يرى سموحة أن الشرقيين يقفون إلى جانب المجموعة الفلسطينية بوصفها مجموعة تتعرض للتمييز السلبي والاضطهاد من جانب المجموعة الأوروبية ذات الأقدمية. وثالثا، لا يكتفي سموحة، خلافا لعلماء الاجتماع المؤسساتيين، بوصف المجتمع الإسرائيلي فقط، بل يؤكد الحاجة إلى تغييره. وهكذا، فهو يختتم مقاله بالدعوة إلى إنشاء توليفة جديدة بين مركبات المجتمع الإسرائيلي كافة.

وعلى الرغم من هذا، يمكننا أن نلاحظ أن منهج سموحة التعددي لا «يفكك» المنظومة الإسرائيلية القائمة. صحيح أنه يعرّف المجتمع الإسرائيلي باعتباره الإطار العلوي العام لجميع المجموعات الإثنية التي يتشكل منها. لكنه يرى، في الوقت ذاته، أن هذا الإطار لا يزال إطارا قوميا يهوديا يحفظ المجموعة اليهودية ويوحّدها، بمعزل عن المجموعة العربية. كما أن التمييز الذي يقيمه سموحة بين «العرقية» و «القومية» هو تمييز اعتباطي مستقى، على نحو جلي، من مخزون المصطلحات التي تعتمده السوسيولوجيا المؤسساتية التي أقصَت العرب عن المنظومة الإسرائيلية. وهكذا، يتبنى سموحة بأثر رجعي تعريف الصهيونية للدولة، وهو التعريف نفسه الذي تسبب، منذ البداية، بتفجير الصراع ولا يزال يكرسه منذ العام ١٩٤٨. وعلاوة على ذلك، فإن الإشكالية النظرية هي الأساس الاختباري «العلمي» في أبحاثه. ويبدو أن سموحة لا يميل إلى قبول رؤية المؤرخ إدوارد هـ. كار

يسود في المجتمع الإسرائيلي، كما يقول سموحة، نموذج «الدمج المميز» الذي تتحكم به المجموعة الأوروبية ذات الأقدمية. فقد أدت سلطة حزب «العمل» السياسية خلال العقود الثلاثة الأولى على قيام الدولة إلى خلق تطابق ما بين المجموعة الأوروبية ذات الأقدمية وبين الإطار العلوي العام للدولة. وفي المقابل، تقبع في أسفل السلم الاجتماعي، بدرجات متفاوتة، المجموعتان اللتان تنتهج الدولة إزاءهما تمييزا سلبيا: الجمهور الشرقي والشعب الفلسطيني المحلي.

ومؤداها أن «المؤرخ هو الذي يقرر أي الحقائق يورد وبأي ترتيب وسياق». كما يصف سموحة، في الغالب، الوضع الإسرائيلي القائم ويقلل، في سياق ذلك، من أهمية التحليل النقدي والدعوة إلى إحداث التغيير الاجتماعي. لكن السؤال هو: ما هي الحقيقة الاجتماعية، بالضبط؟ من المؤكد أنها ليست ما يسمعه سموحة من الأشخاص الـ ٥٠٠ الذين يجري معهم المقابلات. ووفقا لهابرماس، فإن كتابته تمثل، إذن، حالة واضحة من «فعل التحدث» الخالصة، من دون «الفعل الاتصالي» الذي يستطيع الإسرائيليون، به ومن خلاله، «الاتصال» مع الفلسطينيين بمفاهيم سياسية عقلانية، سوية مع كونه وسيلة وغاية للحياة المشتركة بينهم.

المنهج النيو ماركسي

في الحقيقة، كان الباحثون النيو ماركسيين هم الذين اقترحوا، للمرة الأولى، اعتماد النقد الراديكالي حيال المجتمع الإسرائيلي والفكر الصهيوني المهيمن. ففي العام ١٩٨٠، نشر شلومو سفيرسكي ودفورا بيرنشطاين مقالا نقديا تحت عنوان طويل هو: «مَن عمل في ماذا؟ لمصلحة مَن وبأي مقابل – التطور الاقتصادي في إسرائيل ونشأة توزيعة العمل الإثنية». ويدل عنوان المقال، على نحو جلي، على الإطار النظري الاقتصادي النيو ماركسي الذي اعتمده الكاتبان. وبالفعل، فهما يفسران استغلال المهاجرين الشرقيين وإقصاءهم في السنوات الأولى على قيام الدولة بهدي «نظرية التبعية». وهي النظرية التي بلورها ووضعها علماء الاقتصاد الماركسيون في مجلة « Review Monthly» خلال الخمسينيات والستينيات. ويبدو أنها كانت محاولة إضافية أخرى من جانب أولئك الاقتصاديين لتطبيق التحليل الماركسي على سيرورة الإفقار النسبي و/ أو المطلق للطبقة العاملة، باعتبارها، في الوقت عينه، «القانون العام لتراكم الرساميل الرأسمالية» والقوة المحركة للثورة البروليتارية، التي تشكل النهاية الحتمية للرأسمالية. هناك وآنذاك، في بداية القرن، شكلت نظريات روزا لوكسمبورغ ولينين حول «الإمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية» المحاولة الأولى لتفسير وتحليل إخفاقات الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية، قبل الحرب العالمية الأولى، في تحويل الطبقة العاملة الأوروبية إلى طبقة ثورية. فطبقا للتعريف المعروف الذي وضعه لينين، تحولت الطبقة العاملة الأوروبية إلى نوع من «الأرستقراطية العمالية» المستفيدة من ثمار نهب الدول المستعمِرة لثروات البلدان المستعمَرة. ومن هنا، توصل لينين إلى الاستنتاج بأن احتمال الثورة البروليتارية في روسيا تحديدا هو «الحلقة الأضعف» في سلسلة الهيمنة الإمبريالية الحديدية. وعلى نحو مماثل، أعاد المنظرون الماركسيون في « Review Monthly»، خلال سنوات الرخاء التي عاشتها الطبقة العاملة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، إحياء نظريات لوكسمبورغ ولينين حول «الإمبريالية». وقد رأى هؤلاء أن الرأسمالية ماضية في إفقار الطبقة العاملة، ولكن فقط من خلال كونها منظومة كونية تتدفق من خلالها مصادر الثراء المنهوبة من «الأطراف» في الدول غير المتطورة إلى مركز الدول الإمبريالية المتطورة. وهكذا تواصل المجتمعات الغربية الاغتناء على حساب الدول غير المتطورة في العالم الثالث. وهذا هو الادعاء الأساسي في «نظرية التبعية» القائلة بوجود منظومة رأسمالية كونية تسود في إطارها علاقات تبعية اقتصادية بين الدول المتطورة والدول غير المتطورة التي ألحقت بالسوق العولمية، منذ البداية، كشركاء مستضعفين وغير متساوين.

واستنادا إلى «نظرية التبعية»، يحلل سفيرسكي وبيرنشطاين الاستغلال الاقتصادي الذي مورس بحق المهاجرين اليهود الشرقيين خلال السنوات الأولى على إنشاء الدولة ويعتبرانه «الخطيئة الأصلية» التي اقترفها المجتمع الإسرائيلي. ويؤكد الكاتبان رفضهما المطلق لفرضيات الأساس التي يقوم عليها المنهج المؤسساتي ـ المنظوميّ، والتي تقول بأن مهمة «المركز» الإسرائيلي ذي الأقدمية تمثلت،

في الحقيقة، كان الباحثون النيو ماركسيين هم الذين اقترحوا، للمرة الأولى، اعتماد النقد الراديكالي حيال المجتمع الإسرائيلي والفكر الصهيوني المهيمن. ففي العام ١٩٨٠، نشر شلومو سفيرسكي ودفورا بيرنشطاين مقالا نقديا تحت عنوان طويل هو: «مَن عمل في ماذا؟ لمصلحة مَن وبأي مقابل؟ – التطور الاقتصادي في إسرائيل ونشأة توزيعة العمل الإثنية». ويدل عنوان المقال، على نحو جلي، على الإطار النظري الاقتصادي النيو ماركسي الذي اعتمده الكاتبان

أساسا، في رفع مكانة «الأطراف» الشرقية ومساواتهم. ويوضحان، في مقالهما، أن ادعاء المنهج المؤسساتي بشأن استيعاب الشرقيين في البلاد يتمثل في أن الشرقيين مروا بتجربة الانتقال من مجتمعات غير صناعية، أو في مراحل انتقالية، إلى مجتمع ذي اقتصاد حديث يقوم على الإنتاج الصناعي المعتمد على العلم، التكنولوجيا وطرق الإدارة الحديثة. ونظرا لأنهم لم يكونوا مدركين لمقومات المجتمع والاقتصاد الحديثين، فقد انخرطوا في المراتب المتدنية من المجتمع. وعلى العكس تماما، يقول المؤلفان إن المجتمع الإسرائيلي في بداياته لم يكن مجتمعا حديثا، على الإطلاق، قياسا بالدول الأصلية التي أتى منها المهاجرون الشرقيون. ويضيفان أن هذا الواقع كان من صنع يديّ النخبة الإشكنازية الحاكمة، التي دفعت بالمهاجرين الشرقيين إلى الأعمال الجسمانية البسيطة، بمستوى أدنى من توزيعة العمل الرأسمالية. ولهذا السبب، بقي الجمهور الشرقي متخلفا ولم يشارك في عملية التحديث التي خضع لها المجتمع الإسرائيلي خلال الخمسينيات والستينيات.

وإجمالا، ثمة إشكالية مزدوجة في مقال سفيرسكي وبيرنشطاين: نظرية وتاريخية. وتكمن الإشكالية في أنهما يتنقلان بصورة غير نقدية بين النظرية الماركسية، التي تتعرض لـ «الأساس الاقتصادي» الإسرائيلي، وبين إيمانهما بالفكرة الصهيونية الرومانسية حول القومية اليهودية. وهكذا، فهما ينظران، من جهة أولى، إلى المهاجرين الشرقيين بوصفهم طبقة مستغـَلّة وغير متطورة في توزيعة العمل في الاقتصاد الإسرائيلي. ومع ذلك، من الجهة الأخرى، يفترض أن يكون هؤلاء المهاجرون الشرقيون، بكونهم يهودا، مندمجين في القومية الإسرائيلية الجديدة التي أنشئت. هذا هو، بالفعل، المعتقد الصهيوني الذي يحمله سفيرسكي وبيرنشطاين، والذي يوجهان، بوحيه وبواسطته، نقدا لتوزيعة العمل الطبقية بين «الأشكنازيم» و«الشرقيين» كما هي في الواقع – توزيعة تتناقض، ظاهريا، مع الوحدة القومية اليهودية المرجوة. والحقيقة هي أن النخبة الصهيونية ذات الأقدمية حاولت، حقا، استيعاب ودمج المهاجرين الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي، مدفوعة بسعيها إلى خلق شعب إسرائيلي - يهودي جديد. وكانت تلك سياسة «دمج الهجرات» و «بوتقة الصهر» التي اعتمدت في الخمسينيات والستينيات. ولكن في الحالة الإسرائيلية، وفي غياب رؤية سياسية جمهورية للقومية، جرى تكوين الأمة، أساسا، بطريقة برهان الخُلف، أي من خلال الانفصال والتمايز عن الشعب الفلسطيني المحلي وإقصائه من المجموع، تجسيدا لتميّز الشعب الإسرائيلي - اليهودي الجديد وتفوقه. وهكذا، يبدو أن استبطان الخطاب القومي اليهودي المعادي للعرب يدل، تحديدا، على استيعاب الجمهور الشرقي لمنظومات الدولة الإسرائيلية الجديدة وانخراطهم فيها. لكن التناقض يكمن في أن استبطان الخطاب الإسرائيلي المناوئ للعرب انطوى، في الوقت ذاته، على اضطهاد هوية المهاجرين المشرقية. ذلك أن اليهودية المشرقية درجت، حتى قيام دولة إسرائيل، على تعريف نفسها بأنها جاليات، تقليدية محافظة، ما قبل قومية تعيش بين ظهراني و/ أو إلى جانب الشعوب العربية في الدول التي كانت تقيم فيها. وعليه، فقد شكـّل مفهوم الصهيونية حول القومية اليهودية، والقائم على معاداة العالم العربي، بالضرورة، تعبيرا واضحا عن إلغاء وتنكر ذاتيين للوعي اليهودي الشرقي في دولة إسرائيل.

وشكلت اللغة العبرية، أيضا، أداة للسيطرة والتحكم بين يدي النخبة الصهيونية ذات الأقدمية. فقد فُرضت لغة «اليشوف» الصهيوني إبان الانتداب وبُعيد قيام الدولة، بصورة عمودية من أعلى إلى أسفل، على جاليات المهاجرين الجدد بوصفها اللغة الرسمية في الدولة. وهكذا، يبدو أن الثقافة العبرية الجديدة قد وحدت المجتمع الإسرائيلي، لكنها رسّخت، عمليا، تفوق المجموعة الأوروبية ذات الأقدمية وسيطرتها، ما أدى، بالتالي، إلى إقصاء الجاليات الشرقية الناطقة بالعربية إلى هوامش المجتمع. وهذا

واستنادا إلى «نظرية التبعية»، يحلل سفيرسكي وبيرنشطاين الاستغلال الاقتصادي الذي مورس بحق المهاجرين اليهود الشرقيين خلال السنوات الأولى على إنشاء الدولة ويعتبرانه «الخطيئة الأصلية» التي اقترفها المجتمع الإسرائيلي. ويؤكد الكاتبان رفضهما المطلق لفرضيات الأساس التي يقوم عليها المنهج المؤسساتي ـ المنظومي، والتي تقول بأن مهمة «المركز» الإسرائيلي ذي الأقدمية تمثلت، أساسا، في رفع مكانة «الأطراف» الشرقية ومساواتهم.

بخلاف ما حصل للغات القومية الأوروبية، حيث قاد اختراع الطباعة وتطور الصحف والأدب المكتوب إلى تحويل اللهجات المحلية من اللغة المحكية إلى لغة قومية موحدة (غلنر، ١٩٨٢؛ أندرسون، ١٩٩٢).

كما حاولنا أن نبين أعلاه، كان المركّبان الأساسيان في الفكر الصهيوني المهيمن ـ القومية اليهودية شرق الأوروبية والصراع مع القومية اليهودية ـ غريبين تماما عن اليهود الشرقيين ولم يعبرا عن هويتهم الحقيقية، بأي شكل من الأشكال. ولم يكن المهاجرون الشرقيون قادرين، منطقيا وتاريخيا، على الانخراط في المجتمع الإسرائيلي الجديد من غير أن يفقدوا هويتهم اليهودية، التقليدية والقديمة. ويوضح هذا أن التمييز والاستغلال الاقتصاديين اللذين مورسا ضد اليهود الشرقيين لم يكونا سوى تجسيد، ونتيجة، لفقدانهم مكانتهم السياسية والثقافية السابقة، إلى جانب انعدام الاعتراف والتأثير في الحيز الإسرائيلي العام الجديد.

المنهج الليبرالي ـ الفيبرياني

كان الناطق الأبرز في مجموعة علماء الاجتماع الما بعد صهيونيين باروخ كيمرلينغ. بوصفه عالم اجتماع فيبريانيا (نسبة إلى ماكس فيبر – المترجم)، ادعى في أحد مقالاته المبكرة بأن الجيل القديم من المؤرخين الإسرائيليين «لم يتخلّ عن معتقداته الصهيونية وهو يدخل إلى غرفة عمله. ذلك أن على الباحث أن يحاول الترفع عن ميوله الصهيونية وتبني وجهة نظر أوسع عن طبيعة مهنته الأكاديمية» (١٩٨٤). وبالفعل، كان كتابه الأخير، «مهاجرون، مستوطنون، سكان أصلانيون: الدولة والمجتمع في إسرائيل ـ بين تعدد الثقافات والحروب الثقافية» (٢٠٠٤)، بمثابة محاولة لتقديم تحليل اجتماعي «فاقد القيم» للمجتمع الإسرائيلي، كما هو في الحقيقة. وهو يشرح، في المقدمة الطويلة التي وضعها للكتاب، التحول الذي طرأ على المجتمع الإسرائيلي منذ إنشاء الدولة وحتى أيامنا هذه، من مجتمع إيديولوجي جمعيّ إلى مجتمع تعددي ليبرالي. وعلى ذلك، فهو يكتب ملخّصا: «لا يمكن فهم الواقع الإسرائيلي الراهن إلا في سياق تاريخ الجماعة اليهودية ما قبل تأسيس الدولة، وفي سياق العلاقات المتبادلة بين الدولة وبقية الجاليات اليهودية الأخرى في العالم».

الجزء الأول من الكتاب هو توصيف «إيجابي» لتطور اليشوف الصهيوني تحت حكم الانتداب البريطاني، كمجتمع مهاجرين ـ مستوطنين يحمل توجها إيديولوجيا جمعيّا. وتختلف الحالة الصهيونية، في منظوره، عن حالات مجتمعات المستوطنين في أميركا وأستراليا، نظرا لأن أرض (منطقة) الهدف لم تُختَر تبعا لثرائها الطبيعي، بل «بهدي فكرة إثنو قومية بشأن عودة اليهود إلى أرض إسرائيل، بغية إحياء قوميتهم التوراتية». ومن أجل تحقيق هذه الفكرة، كان اليشوف الصهيوني بحاجة إلى تضامن الجاليات اليهودية في العالم وتماهيها مع فكرة «العودة اليهودية»، ثم ـ لاحقا ـ إلى الاعتراف بدولة إسرائيل بكونها دولة «الشعب اليهودي». كما يميّز كيمرلينغ، أيضا، بين الأساس الجمعي لليشوف الصهيوني في داخل الدولة وبين الأساس الفرداني غير المركزي لمجتمعات المستوطنين في أميركا وأستراليا. فهناك، طبقا للتحليل المعروف الذي وضعه جاكسون تيرنر، كانت تلك مجتمعات من المستوطنين الأفراد الذين عاش كل منهم بسكينة وأمن وسلام في أنحاء المناطق «الحدودية» غير المسكونة التي كانت مفتوحة أمامهم. وفي المقابل، في حالة الاستيطان الصهيوني، شكلت الأرض، منذ البداية، موردا حيويا وثمينا استوجب وجود تنظيم وسلطة مركزية من أجل الاستيلاء عليه واستغلاله. وعليه، فمن الواضح أن المجتمع الإسرائيلي قد نشأ، بفضل حرب العام ١٩٤٨، على شاكلة اليشوف الصهيوني وصورته، كمجتمع جماعيّ مشبع بالفكرة الصهيونية. ومع ذلك، وعلى

كان الناطق الأبرز في مجموعة علماء الاجتماع الما بعد صهيونيين باروخ كيمرلينغ. بوصفه عالم اجتماع فيبريانيا (نسبة إلى ماكس فيبر - المترجم)، ادعى في أحد مقالاته المبكرة بأن الجيل القديم من المؤرخين الإسرائيليين «لم يتخلّ عن معتقداته الصهيونية وهو يدخل إلى غرفة عمله. ذلك أن على الباحث أن يحاول الترفع عن ميوله الصهيونية وتبني وجهة نظر أوسع عن طبيعة مهنته الأكاديمية» (١٩٨٤). وبالفعل، كان كتابه الأخير، «مهاجرون، مستوطنون، سكان أصلانيون: الدولة والمجتمع في إسرائيل ـ بين تعدد الثقافات والحروب الثقافية» (٢٠٠٤)، بمثابة محاولة لتقديم تحليل اجتماعي «فاقد القيم» للمجتمع الإسرائيلي، كما هو في الحقيقة.

ضوء «المقدمة»، فإن الكتاب ليس توصيفا للمجتمع الإسرائيلي باعتباره تحقيق الفكرة الصهيونية، بل العكس هو الصحيح: إنه توصيف تفصيلي للتغيرات التي حصلت فيه وأدت إلى تحويله، في نهاية المطاف، إلى مجتمع تعددي ليبرالي (تقريبا). وهكذا، وفقا لكيمرلينغ، فإن البنية الإيديولوجية المركزة، التي كانت في غاية الأهمية والحيوية من أجل إقامة اليشوف الصهيوني في ظروف الصراع مع الشعب الفلسطيني المحلي ونقص الأراضي تحت سلطة الانتداب، قد تحولت، بين ليلة وضحاها ومع إقامة دولة إسرائيل، إلى بنية «مهيمنة» اضطهادية تستدعي الإلغاء والإزالة. في المرحلة الأولى، يتبنى كيمرلينغ مصطلح «الهيمنة» الغرامشيّ، بوصفه «وضعا يستطيع فيه الجزء المسيطر في الدولة فرض «منطقه» حول النظام الاجتماعي القائم على المجموعات الخاضعة له» (١٤٢: ٢٠٠٤). ويقول إنه خلال العقدين الأولين من عمر الدولة، عمدت النخبة القديمة في حركة «العمل» الصهيونية إلى فرض هيمنة سياسة وثقافة «الإسرائيلية» العلمانية، الغربية الزائفة، على المجتمع بأسره. لكن كيمرلينغ يفضل، لاحقا، اعتماد التعريف الاجتماعي البنيوي لـ «المركز» بكونه «منطقة تشع منها الإيديولوجية، القيم، الكاريزما والقواعد السلوكية على الأطراف والهوامش» (ص١٤٤). وفي هذا السياق، يقتبس كيمرلينغ ما يقوله دان هوروفيتس (١٩٧٧ و ١٩٨٨) عن أن اليشوف الصهيوني إبان الانتداب كان «فقاعة اجتماعية وسياسية حصرية» و«مركزا بلا أطراف». ولكن، بعد قيام الدولة أصبح اليشوف الصهيوني القديم هو «المركز» في إطار الدولة السيادية الفتية (ص ١٤٨). ومعنى هذا أن اليشوف الصهيوني القديم فرض على مجتمع المهاجرين المتنوع والحديث عالم القيم الإيديولوجي المتناسق والصارم خاصته. وعليه، فإن سياسة «بوتقة الصهر» و«دمج الهجرات» التي انتهجت في الخمسينيات والستينيات، والتي حاولت النخبة الصهيونية القديمة بواسطتها «عصرنة» و «أسرلة» المهاجرين الشرقيين (وربما «تطهيرهم من العروبة»، أيضا). وفي موازاة ذلك، يعترف كيمرلينغ، من الناحية الأخرى، بأن سيطرة «مباي» السياسية على الحركة الصهيونية، ثم على دولة إسرائيل لاحقا، تحققت، بالأساس، من خلال اتفاقها مع الأحزاب الدينية اليهودية على أن «تداخل الدين والقومية اليهودية كان مفهوما ضمنا». وبالفعل، يعترف كيمرلينغ بأن تداخل الديانة اليهودية الميتافيزيقية، المذكور أعلاه، في شؤون الدولة السياسية القطرية «لا تنسجم مع أي توجه ديمقراطي ليبرالي» (ص١٥٥). ومع ذلك، فهو يحاول لاحقا، على امتداد الكتاب كله، توصيف سيرورة تفكيك وإلغاء ذلك التداخل المتمثل في «دولة يهودية ديمقراطية». وعملية التفكيك هذه تتم، بداية، «من الأعلى» بواسطة الجيل الجديد من المثقفين الإسرائيليين النقديين، ثم لاحقا «من الأسفل» بواسطة النشاط الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني، فضلا عن منظمات المجموعات الثقافية المختلفة. وعلاوة على ذلك، فهو يدعي، لاحقا، بأن «المركز» لم يكن مهيمنا، في أي يوم من الأيام، بل إن تلك الشريحة من المثقفين هي التي فرضت الخطاب الصهيوني المهيمن. وهي شريحة، بطبيعة تكوينها، لا تكل ولا تمل بل تواصل تفكيك الخطاب المهيمن وإعادة تركيبه من جديد. وبالفعل، ففي ضوء نظرية توماس كون حول «الثورات العلمية»، يشخّص كيمرلينغ «هنا والآن» توجهات نقدية تزعزع فرضيات الأساس في الإطار الفكري الصهيوني السائد، رغم أن الأمر لم يكن بمثابة إلغاء تام وشامل للفكرة الصهيونية السائدة، إنما مجرد تقييد محدود لمجال سيطرتها. ويعترف كيمرلينغ، في نهاية المطاف، بأن «الحربين، في العام ١٩٦٧ وفي العام ١٩٧٣، هما اللتان هيأتا، مرحلة إثر أخرى، الظروف الاجتماعية والسياسية لوضع حد نهائي للهيمنة الشاملة وتقليصها ثم حصرها في

وعليه، يبدو كيمرلينغ، حقا، ناطقا مميزا لما وصفه أوري رام بـ «علم الاجتماع النقدي» الإسرائيلي، من حيث أن نقده يتميز بالتردد الدائم، أو، كما عبر لينين: «خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء». فمن الناحية الأولى، هو يعترف، من حين إلى آخر، بأن المجتمع الإسرائيلي قد شُيِّد على أنقاض المجتمع الفلسطيني الذي تم تدميره في حرب العام ١٩٤٨. بينما يقدم الكتاب، من الجهة الأخرى، توصيفا إيجابيا للمجتمع الإسرائيلي الذي تحول ليصبح مجتمعا ليبراليا متعدد الثقافات

مجال واحد فقط ـ يهودية الدولة» (ص١٦٣). فحرب العام ١٩٦٧ والسيطرة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية شكلتا، في حقيقة الأمر، نوعا من «الديالكتيك السالب»، نظرا لما سببتاه من زعزعة للصورة الصهيونية السابقة لدولة إسرائيل كدولة متجانسة وحوّلتاها إلى «مجتمع مستَعمِر» (ص ٤٩٥). ولكن هذه، من وجهة نظر كيمرلينغ، كانت في الوقت نفسه، أيضا، «ديالكتيكا إيجابيا» كنقطة انطلاق للتحول الاجتماعي والثقافي الذي حصل في المجتمع الإسرائيلي منذ الحرب. وهي سيرورة تحول المجتمع الإسرائيلي، بواسطتها، إلى مجتمع تعددي ومتعدد الثقافات، بل إلى «دولة ثنائية القومية». ومع ذلك، يعترف كيمرلينغ بأن «هذه الثقافات المتمايزة كلها ـ باستثناء الثقافة العربية ـ تمتلك مصلحة وقاسما مشتركا متطابقين، يتمثلان في تعريف الدولة كدولة يهودية» (ص ١٦٦). أي، مصلحة حفظ هويتهم اليهودية الفريدة وتوطيدها، بما يمكّنهم من مواصلة الاحتفاظ بمكانتهم المهيمنة حيال «الأقلية العربية». وعلى الرغم من ذلك، وعلى ضوء نظرية هومي بابا حول «الحدود القابلة للاختراق»، يرى كيمرلينغ أن هذه ليست هيمنة مطلقة. ذلك أن الثقافة العربية كانت قد اندمجت في التشكيلة المتعددة الثقافات في المجتمع الإسرائيلي الجديد. ومن هنا، فقد أصبحت إمكانية عيش المواطن العربي في المجتمع الإسرائيلي الليبرالي والتعددي الجديد أكثر سهولة مما كانت عليه في ما أسماه غلنر «حكم الغباء» الصهيوني القديم.

وعليه، يبدو كيمرلينغ، حقا، ناطقا مميزا لما وصفه أوري رام بـ «علم الاجتماع النقدي» الإسرائيلي، من حيث أن نقده يتميز بالتردد الدائم، أو، كما عبر لينين: «خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء». فمن الناحية الأولى، هو يعترف، من حين إلى آخر، بأن المجتمع الإسرائيلي قد شُيِّد على أنقاض المجتمع الفلسطيني الذي تم تدميره في حرب العام ١٩٤٨. بينما يقدم الكتاب، من الجهة الأخرى، توصيفا إيجابيا للمجتمع الإسرائيلي الذي تحول ليصبح مجتمعا ليبراليا متعدد الثقافات. وهو يوجه النقد للسوسيولوجيا الصهيونية المهيمنة ويقترح سوسيولوجيا «علمية» خالية من القيم، من جهة، بينما تكفي قراءة كتابه قراءة عرضية لاكتشاف مدى تشبعه بعالم المصطلحات الخاص بالإيديولوجية الصهيونية. وهي المصطلحات ذاتها التي يعتمدها، كما علماء الاجتماع المؤسساتيين، لتوصيف وتعريف اليشوف الصهيوني والمجتمع الإسرائيلي بأنهما «فقاعة اجتماعية وسياسية»، قائمان بحد ذاتيهما، بصورة مستقلة وغير مرتبطة بالدولة وبالمجتمع الفلسطينيين. وخلاصة الأمر أن النقد من جانبه يبدو، بوجه عام، نقدا مخففا جدا وقاصرا تجاه الوضع الإسرائيلي المهيمن، أي أنه نقد اجتماعي «من الداخل»، وليس نقدا سياسيا راديكاليا «من الخارج». وأكثر من ذلك، يبدو أن كيمرلينغ يخفق في تفسير سبب وكيفية إيمانه بأن الميل الفردي الليبرالي يتفوق، في الوضع الإسرائيلي القائم، على الوضع الإسرائيلي «المهيمن»، والانطباع المتولد هو أن كيمرلينغ يجد صعوبة في فهم حقيقة أساسية مؤداها أنه من غير الممكن، بعد ٦٠ عاما وفي ظروف الصراع التاريخي مع الشعب الفلسطيني المحلي، إلغاء الحالة الكولونيالية الإسرائيلية القائمة وتحويل إسرائيل إلى مجتمع تعددي ليبرالي بمجرد توجيه النقد السوسيولوجي للنخبة «الإشكنازية» الحاكمة، فقط.

Zionist-socialist writers have emphasized the separatist exclusivity of the Yishuv, in which the settlers did not exploit the local population. Conversely, Shafir argues that the Zionist prototype was the «pure settlement colony» according to which employers and employees alike were settlers. Colonization of this type allowed its residents to acquire «a sense of cultural and ethnic homogeneity associated with the concept of European nationalism.» The United States, Australia, and New Zealand are examples of this type of colony. Unlike them, however, in Palestine there was not a plenitude of land available at a nominal price. Nor did the Zionists wield any military power that would

enable it to conquer the territory and subsequently to employ local labor in conditions of slavery or semi-slavery. Because of their limited resorces and military power, the socialist leaders of the Second Aliya (mass immigration) developed the model of collective and cooperative settlements - the «kibbutz» and the «moshav», which gradually emerged after the failure of the implantation strategy of the settlers of the First Aliya. This new model was introduced by Otto Warburg, Oppenheimer, and Arthur Ruppin of the Zionist executive. It was derived from the Prussian colonialism

المنهج الكولونيالي

يعتبر كتاب غرشون شفير «Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict» ، (١٩٨٩)، ووفقا لعنوانه، محاولة لإعادة تعريف الحركة الصهيونية كنموذج محدد من الاستيطان الكولونيالي (أو الكولونيالية الاستيطانية). وطبقا لما يقوله، فإن منظري الصهيونية الاشتراكية هم الذين أكدوا الأساس القومي اليهودي لليشوف الصهيوني، القائم على العمل الذاتي من جانب المستوطنين اليهود من دون استغلال السكان المحليين. وفي المقابل، يدعي شفير بأن هذه هي «الرواية اليهودية الداخلية». وهي رواية إيديولوجية كانت أهميتها في تاريخ المجتمع الإسرائيلي أدنى من أهمية الظروف المادية التي أحاطت بالاستيطان الصهيوني. وكانت الحركة الصهيونية، كما هي في الحقيقة- من وجهة نظره - حركة كولونيالية متلائمة مع نمط «مستعمرة الاستيطان النقي». وهو النمط الذي ينتمي المشغِّلون والعمال، بموجبه، إلى مجموعة المستوطنين. وقد ولّدت المستعمرة من هذا الطراز لدى المستوطنين شعورا بالهيمنة الثقافية والإثنية ينسجم مع مفهوم القومية الأوروبية. الولايات المتحدة، أستراليا ونيوزيلندة – هي أمثلة لهذا النوع من الاستيطان. ومع ذلك، وخلافا للأخيرة، لم تكن في فلسطين وفرة من الأراضي بأسعار رمزية. وفضلا عن هذا، لم تكن الحركة الصهيونية تمتلك القوة العسكرية التي كانت تملكها أي من الدول العظمى الأوروبية ومكّنتها من احتلال المناطق بالقوة، ثم تشغيل قوة العمل المحلية في ظروف العبودية، أو شبه العبودية. وفي هذه الحالة، حيث الموارد محدودة والقوة العسكرية مفتقدة، لجأ قادة الهجرة الثانية «الاشتراكيون» إلى تطوير النمط الجديد المتمثل في «الكيبوتس» و «الموشاف» كشكل من أشكال الاستيطان التعاوني القائم على العمل الذاتي. وقد تطور هذا النمط تدريجيا إثر فشل نمط «مستعمَرة البساتين» الذي اعتمده مستوطنو الهجرة الأولى. أما النمط الصهيوني الجديد، «مستعمرة الاستيطان النقي»، فقد عرضه وطبقه، للمرة الأولى، أوتو فاريورغ، أوبنهايمر وآرثور روبين - الأعضاء الألمان في الإدارة الصهيونية - كمنهج طبقه الاستعمار البروسي في المناطق التي تم ضمها إلى بروسيا في الشرق، وهي مناطق استوطنت في الجزء الأكبر منها مجموعات من السكان البولنديين المحليين. ومن هنا، ووفقا لشفير، فقد شكل «الكيبوتس»، بوصفه التجسيد الأقصى والنهائي للاستيطان الصهيوني «النقي»، خطيئة المجتمع الإسرائيلي الأصلية التي ولّدت الصراع التاريخي مع الشعب الفلسطيني المحلي.

يبدو المنهج الكولونيالي الذي يعرضه غرشون شفير أكثر راديكالية، حقا، من النماذج النظرية الأخرى، وخاصة لأنه - خلافا لها - يرى المجتمع الإسرائيلي ليس كـ «فقاعة اجتماعية وسياسية»، وإنما كما هو «مشبوك»، منذ البداية، في الصراع التاريخي مع الشعب الفلسطيني. لكن الإشكالية تكمن في أنه يعزز ادعاءه بواسطة نموذج نظري مادي يتمثل في «مستعمرة الاستيطان النقي» ويقلل، في السياق، من أهمية «المُثل في تاريخ المجتمع الإسرائيلي». لكن كتابا يفتتح بالمنهج المادي، ليس من الواضح إطلاقا ما هي ميزته وأفضليته في مقابل كتب التاريخ الأخرى التي تشير، بالذات، إلى الدوافع الإيديولوجية لدى الحركة الصهيونية. وبكلمات أخرى، يفتقر هذا الكتاب إلى مقدمة تتطرق، على نحو انعكاسي ومُقارِن، لتعريف الحركة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي بأنهما «مستعمرة استيطان نقي». وهي مقدمة كان من شأنها تمكين القراء من تقدير أهمية التعريف الجديد وأفضليته مقارنة بالتعريفات الأخرى للمجتمع الإسرائيلي.

وزيادة على ذلك، يبدو أن الكتاب الذي يصف «تاريخ المجتمع الإسرائيلي» بأنه استيطان كولونيالي هو كتاب راديكالي يفترض أن يهزّ أركانا كونية. لكن قراءة أكثر تعمقا ونقدية للكتاب من شأنها أن تكشف حقيقة أنه يستنسخ ويعزز، بالذات ومن دون وعي، المعتقدات والآراء المسبقة الشائعة لدى الطرفين. لدى الطرف الفلسطيني، لا يقدّم تعريف الحركة الصهيونية بأنها «مستعمرة استيطان نقي» ولا يؤخر كثيرا، إذ إن هذا الرأي هو الشائع هناك. أما في الجانب الإسرائيلي، فإن الكتاب الذي يبدأ وينتهي بالأساس الكولونيالي للمجتمع الإسرائيلي وينتقص من أهمية «المُثل» لن يغيّر، قط، في آراء القراء، بل سيرسخ معتقداتهم الصهيونية ويعززها، فقط. ويبدو أن شفير يكتفي بمرتبة المثقف المبجّل المعتكف في برجه العاجي الأكاديمي فيلغي البلاغة التي يستخدمها الفيلسوف الأفلاطوني لعرض «الحكمة» وتحقيقها جهاراً (Parhesia) على الملأ. وهكذا نرى أن إشكالية المنهج الكولونيالي الذي يطرحه شفير تكمن، أساسا، في المنهج السوسيولوجي الحتمي الذي يعتمده ويكرّس، بواسطته،

يبدو المنهج الكولونيالي الذي يعرضه غرشون شفير أكثر راديكالية، حقا، من النماذج النظرية الأخرى، وخاصة لأنه ـ خلافا لها ـ يرى المجتمع الإسرائيلي ليس كـ «فقاعة اجتماعية وسياسية»، وإنما كما هو «مشبوك»، منذ البداية، في الصراع التاريخي مع الشعب الفلسطيني. لكن الإشكالية تكمن في أنه يعزز ادعاءه بواسطة نموذج نظري مادي يتمثل في «مستعمرة الاستيطان النقي» ويقلل، في السياق، من أهمية «المُثل في تاريخ المجتمع الإسرائيلي»

ادعاءه القائل بأن «الظروف المادية» التي أحاطت بالمستوطنين الصهيونيين هي التي حددت، منذ البداية، الطابع الكولونيالي للحركة الصهيونية، بينما كان يتعين عليه، باعتباره باحثا نقديا، التحقيق في مجمل أنشطتها وتصريحاتها، بداية، ثم استخلاص التاريخ الصهيوني منها، أخيرا. ولكن، في غياب رؤية شاملة كهذه، يبدو الأمر، لزاماً، مجرد محاولة لاستعارة «فراش سدوم» من المنهج الكولونيالي الذي وضعته عدنا بوناتشيش (Bonacich,1972) وتطبيقه على السيرورة التاريخية الصهيونية بمجملها. وخلافا لادعاء شفير، كانت الحركة الكيبوتسية القوة المحركة والقائدة للحركة الصهيونية، حقا، لكنها كانت، أيضا وفي الوقت نفسه، مجموعة إيديولوجية بذاتها حاولت تطبيق أفكار وتصورات مثالية من الماركسية والاشتراكية. وعلى هذا، فهي لم تكن «مستعمرة نقية» بأي حال من الأحوال، وإنما حالة فريدة، حصرا، من الكولونيالية الاستيطانية. وقد تمثلت الفاجعة، عمليا، في تحوّل الحركة الكيبوتسية، في نهاية المطاف، في السنوات الحاسمة التي سبقت حرب العام ١٩٤٨، إلى قاعدة عسكرية لوحدات «البلماح»، قوة المليشيا الصهيونية الأساسية التي حسمت مصير الحرب في العام ١٩٤٨، والتي أفضت إلى إقامة دولة إسرائيل. ويبدو أنه على عكس المنهج الكولونيالي الذي يعرضه شفير، شكلت الإيديولوجيا والسياسة، لا الاقتصاد، القوة المحركة للسيرورة التاريخية في حالة الحركة الصهيونية بالذات. ولهذا السبب، فإن الإشكالية تتمثل، على ضوء ما ورد آنفا، في ميل شفير إلى إيلاء أهمية زائدة لـ «القاعدة» الاقتصادية لدى الحركة الصهيونية والتقليل، في المقابل، من أهمية الدوافع الإيديولوجية. ويقول رالف ميليباند، في نقده للنظرية الماركسية فيما يخص وظيفة الدولة، إن المشكلة لدى ماركس تتمثل في إلغائه دور الدولة ووظيفتها كموضوع/ هدف للسيرورة التاريخية واقتصار النظر إليها بوصفها، فقط، «عنوانا لسيرورات وقوى فاعلة في المجتمع» (ميليباند، ١٩٨٣: ٥٤). كذلك شيفر أيضا يرى، في استعارة لفكرة ميليباند، أن الحركة الصهيونية ليست سوى عنوان للسيرورات وقوى فاعلة في المجتمع، وليست موضوعا تاريخيا بحدّ ذاته ولذاته».

المنهج الجغرافي - الاجتماعي

الممثل الأبرز للمنهج الجغرافي – الاجتماعي هو أورن يفتحئيل، من قسم الجغرافيا في «جامعة بن غوريون» في النقب. في مقال له بعنوان Nation-Building and the Division of space; Ashkenazi Domination in the Ethnocracy Israeli (1992). يشرح يفتحئيل ما يسميه «السيطرة الأشكنازية على المجتمع الإسرائيلي». والمنهج الجغرافي ـ الاجتماعي، كغيره من المناهج النقدية المذكورة آنفا، يستأنف على فرضيات الأساس في النموذج المنظومي القديم. ولكنه، خلافا لها، يشخّص مكانة المهاجرين الشرقيين المتدنية، المميّزة سلبا والمستَغَلّة، بمفاهيم جغرافية استيطانية. ويشكل المشروع الكولونيالي الاستيطاني، وفق هذا المنهج، حجر الأساس في نظام الحكم الإسرائيلي المعرّف بأنه «إثنوقراطية توطينية»، أي – نظام يساعد على تمدد مجموعة إثنو- قومية وانتشارها في منطقة متعددة الإثنيات مختلف عليها. وفي الحالة الإسرائيلية، هو سلطة المجموعة اليهودية الأشكنازية، إذ هي تخدم أهداف القومية ـ الإثنية المهيمنة الجغرافية، الاقتصادية، السياسية والثقافية. فالانتساب الإثني، لا المواطني، هو الذي يمثل، وفق تعريف السلطة، المفتاح المركزي لتوزيع الموارد والقوة. وقد ولّدت هذه السيرورة الاستيطانية، منذ البداية، واقع عزل المهاجرين الشرقيين وفصلهم فمنعت، بذلك، اندماجهم ومساواتهم في المنظومة الاجتماعية الإسرائيلية. ومن هنا، فإن الادعاء الأساسي هو أن المشروع الكولونيالي الاستيطاني الذي أعدّ لطرد الشعب الفلسطيني أدى إلى إقصاء المهاجرين الشرقيين

الممثل الأبرز للمنهج الجغرافي – الاجتماعي هو أورن يفتحئيل، من قسم الجغرافيا في «جامعة بن غوريون» في النقب، في مقال له بعنوان

Nation-Building and the Division of space; Ashkenazi Domination in the Ethnocracy Israeli (1992).

يشرح يفتحئيل ما يسميه «السيطرة الأشكنازية على المجتمع الإسرائيلي». والمنهج الجغرافي-الاجتماعي، كغيره من المناهج النقدية المذكورة آنفا، يستأنف على فرضيات الأساس في النموذج المنظومي القديم. ولكنه، خلافا لها، يشخّص مكانة المهاجرين الشرقيين المتدنية، المميّزة سلبا والمستَغَلّة، بمفاهيم جغرافية استيطانية.

إلى هوامش المجتمع الإسرائيلي. ثم يواصل يفتحئيل فيقول إن السياسة الجغرافية أفضت إلى تقسيم الحيز الإسرائيلي بصورة غير متساوية، باسم «المصلحة القومية». فالاستيطان اليهودي، الذي استهدف «تهويد» المناطق العربية سابقا، خلق ووسّع، في الوقت نفسه، فجوات اجتماعية بين اليهود الإشكناز وبين الشرقيين. وكان من شأن الممارسة الاستيطانية الإسرائيلية أن كشفت عن التناقض الكامن في أساس تشكيل القومية في مجتمع استيطاني: بدلا من أن تبني وحدة قومية، ولّدت الانقسام والفجوات الاجتماعية. ذلك لأن المنظومات الاقتصادية والعسكرية قد دفعت باليهود الشرقيين إلى هوامش الكينونة اليهودية، فيما حولتهم سياسة الاستيطان وتوزيع أراضي الدولة إلى رأس حربة خاملا في مشروع تهويد البلاد وعزلتهم، إجمالا، في بلدات وأحياء فقر وضائقة. وتجد العلاقة بين بناء الأمة، السياسة الجغرافية وعدم المساواة في المجتمعات الاستيطانية، أبرز تعبير لها، بالأساس، في المناطق الحدودية والبعيدة عن المركز. وهذا هو التناقض في عملية توطين المناطق الحدودية، والتي تبدو غايتها الظاهرية ترسيخ المشروع القومي وتعزيزه، بينما هي تزرع، في الحقيقة، بذور التقسيم، الانقسام والصراعات الداخلية التي تخلخل أركان الوحدة القومية.

ويبدو، أيضا، أن المنهج الجغرافي الذي يعتمده يفتحئيل يمثل تطويرا للنظرية الما بعد كولونيالية التي ترى أن الأساس المتجانس والموحِّد للخطاب القومي الأوروبي أصبح منهاجا نظريا تبنته الحركات القومية في العالم قاطبة. أما الادعاء النقدي فهو أن الخطاب القومي الموحِّد في واقع التعددية الثقافية السائد في بلدان العالم الثالث، يشكل في كثير من الأحيان وسيلة لاضطهاد مجموعات أقلياتية إثنية وإقصائها. وبكلمات أخرى، يخلق المشروع القومي، أيضا وفي الوقت ذاته، أنماطا من الاضطهاد وعدم المساواة في داخل القومية نفسها. ومن هنا، فقد وجد اليهود الشرقيون أنفسهم، على المستوى الثقافي، في موضع إشكالي فريد حيال السمات «الغربية» و«المعادية للعرب» التي ميزت عملية بناء الأمة اليهودية ـ الاشكنازية، والتي جردتهم، فعليا، من القسط الأكبر من إرثهم الثقافي. ورغم هذا، ورغم أن مجموعتي اليهود الشرقيين والفلسطينيين قد تضررتا من جراء العملية نفسها، إلا أن الضرر لم يكن متساويا، إذ تم دمج اليهود الشرقيين، خلافا للفلسطينيين، في المشروع القومي ـ الصهيوني ما جعلهم شركاء في تهويد الحيز الإسرائيلي المهيمن، بينما تم إقصاء الفلسطينيين بالكامل من دوائر «بناء الأمة الإسرائيلية».

ويعرض يفتحئيل صورة أكثر شمولية واتساقا للمجتمع الإسرائيلي الذي يشمل، أيضا، الشعب الفلسطيني المحلي، ما يجعل المنهج الجغرافي ـ الاجتماعي، بهذا المعنى، النقيض التام للنموذج المنظومي القديم الذي عرّف المجتمع الإسرائيلي بكونه منظومة قومية منفصلة وغير مرتبطة بالجغرافيا الاجتماعية الفلسطينية. وفضلا عن ذلك، فإن تعريف مكانة المهاجرين الشرقيين الهامشية والمتدنية لا يقتصر على مقارنتها بمكانة المجموعة الاشكنازية القديمة، بل بمقارنتها، أيضا، بوضعية السكان الفلسطينيين باعتبارهم مجموعة تم إقصاؤها إلى هامش المشروع الصهيوني ـ الإسرائيلي الأكبر لـ «بناء الأمة». ومع ذلك، فإن جميع الحجج النقدية التي وجهناها إلى منهج شفير الكولونيالي، أعلاه، تبقى صحيحة وسارية على منهج يفتحئيل الجغرافي أيضا. فهو كذلك، كما شفير، يعرّف الأرض بكونها الشرط المادي الذي يفسر «سيرورة بناء الأمة الإسرائيلية» فيقلل، بذلك، من أهمية الدوافع السياسية والإيديولوجية. وهكذا، يدعي يفتحئيل، بهدي المنهج الجغرافي، بأن طرد السكان الفلسطينيين لم يكن سوى شرط مسبق للاستيلاء على الأراضي التي تم عليها، وبواسطتها، إنشاء الإثنوقراطية الإسرائيلية التي أقصت وعزلت، بدورها، المهاجرين الشرقيين. وبكلمات أخرى،

ويعرض يفتحئيل صورة أكثر شمولية واتساقا للمجتمع الإسرائيلي الذي يشمل، أيضا، الشعب الفلسطيني المحلي، ما يجعل المنهج الجغرافي ـ الاجتماعي، بهذا المعنى، النقيض التام للنموذج المنظومي القديم الذي عرّف المجتمع الإسرائيلي بكونه منظومة قومية منفصلة وغير مرتبطة بالجغرافيا الاجتماعية الفلسطينية. وفضلا عن ذلك، فإن تعريف مكانة المهاجرين الشرقيين الهامشية والمتدنية لا يقتصر على مقارنتها بمكانة المجموعة الاشكنازية القديمة، بل بمقارنتها، أيضا، بوضعية السكان الفلسطينيين باعتبارهم مجموعة تم إقصاؤها إلى هامش المشروع الصهيوني ـ الإسرائيلي الأكبر لـ «بناء الأمة»

يبدو أن طرد الفلسطينيين و«النزاع اليهودي ـ العربي» يُعرَضان هنا بصيغة الماضي فقط ويُشكلان شرطا مسبقا و/ أو أساساً لتكوين «الأمة الإسرائيلية»، بينما ينبغي القول إن الصراع ضد الفلسطينيين والسيطرة عليهم لا يزالان يشكلان القوة المحركة والغاية السياسية لمشروع «بناء الأمة الإسرائيلية». وهكذا، هنا والآن، يبدو على نحو جلي تماما كيف يُستخدم النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وسيلة أساسية لـ «نزع عروبة» اليهود الشرقيين، من جهة، ودمجهم في المجتمع الإسرائيلي الجديد، من جهة أخرى. والمقارنة مع الولايات المتحدة وأستراليا خاطئة ومضلِّلة، لأن الشعب الأصلاني في هاتين الدولتين قد تعرض للإبادة، بغالبيته الساحقة، ولذا فهو لم يعد يشكل قومية أخرى تقف في المواجهة وتهدد عملية بناء مجتمع المستوطنين الجديد. أما في الحالة الإسرائيلية، في المقابل، ففلا يزال الشعب الفلسطيني حيا وموجودا ويطالب بحقه، ولذا فإن الصراع معه يلعب دورا مركزيا في تشكيل الوعي القومي الإسرائيلي الحديث.

وثانيا، يبدو أن يفتحئيل، كما سفيرسكي، يتنقل بين منظومتين من المفاهيم: جغرافية ـ اجتماعية وإثنية ـ ثقافية، لكن ليس من الواضح لديه أيهما تفسر الأخرى. هل الهوية الشرقية هي متغير تابع (Dependent variable) يتحدد وفق موقع جغرافي، طبقة اقتصادية وتأثير ثقافي، أم هي المتغير المستقل/ المطلق (Independent variable) الذي يشكل قوة محركة ومفهوما يفسر الإقصاء الجغرافي ـ الاجتماعي؟ وفوق ذلك، يستخدم يفتحئيل مصطلح «تهويد الحيز الإسرائيلي» من غير مزدوجين، وهو مصطلح يشمل، بالتعريف، المهاجرين الشرقيين أيضا. وهكذا، فمن الجهة الأولى، هو يميز، بواسطة «المنطق الإثني»، بين المهاجرين الشرقيين وبين الفلسطينيين، ما يعني، بالتالي، أن المهاجرين الشرقيين شركاء في «مشروع بناء الأمة الإسرائيلية»، بينما يقف المهاجرون الشرقيون، من الجهة الأخرى، إلى جانب الفلسطينيين كجزء من ضحايا ذلك المشروع الإثنوقراطي ـ الإشكنازي نفسه الموجَّه ضدهم أيضا.

وإجمالا، يمكننا القول إن المشكلة هنا تكمن، بالأساس، في الطريقة غير المترابطة المعتمدة لشرح وتعليل الأسطورة اليهودية بشأن «بناء ألأمة» بمفاهيم المنهج الجغرافي ـ الاجتماعي. وهكذا يبدو أن يفتحئيل ينتقد اضطهاد الفلسطينيين وإقصاءهم «من عملية بناء الأمة الإسرائيلية»، لكنه، يفعل ذلك Post factom، بصفته إسرائيليا وليس بصفته «إنسانا سياسيا» يقف مع الفلسطينيين في نضالهم ضد الأمة الإسرائيلية الحاكمة. وباستعارة مقولة كولكوفسكي عن الماركسيين، يصح القول إن يفتحئيل ينتقد المجتمع الإسرائيلي «من الداخل»، كرفع عتب.

المنهج الما بعد كولونيالي

يبدو المنهج الما بعد كولونيالي في أواخر القرن الـ ٢٠ كنتاج توليفي من نظرية «التبعية» النيو ماركسية والنظرية الما بعد حداثية. إدوارد سعيد، هومي بابا، بارثا تشاترجي وغياتري سبيفاك – الناطقون الأبرز باسم النظرية الما بعد كولونيالية، وقد تأثروا، من غير شك، بالحماس المعادي للإمبريالية الذي أشاعته نظرية «التبعية». وهم، مثل الباحثين النيو ماركسيين في «Monthly Review»، ينتقدون التمييز بين «التطوير» (التنمية) وبين «التقدم» كخط فاصل ثنائي بين الدول «المتطورة» والدول «غير المتطورة» في ظروف الهيمنة الرأسمالية الغربية القائمة في السوق العالمية. ومع ذلك، وخلافا للمناهج السابقة، فهم يرفضون، بوحي «الما بعد»، النموذج الاقتصادي من الماركسية القائل بأن الدول غير المتطورة في آسيا وأفريقيا كان من المفترض بها أن تسير في طريق التنمية الاقتصادية ذاتها التي سارت فيها الدول

ويبدو أن الصعوبة الجوهرية تكمن هنا في فشل أصحاب «الما بعد» في التمييز بين ظاهرة الكولونيالية الغربية وبين مجمل العصر الحديث، بكونه استمرار السيرورة التاريخية وغايتها. وفي غياب تمييز كهذا، يبدو أن النظرية الما بعد كولونيالية ترمي الطفل مع المياه الآسنة من حيث أنها تلغي مجمل المسار التاريخي الخاص بالحداثة والتنور بحجة كونه خطابا «استشراقيا» تسلطيا

الغربية. ويضيفون بأن الدول غير الأوروبية لم تكن مجرد صيغ بدائية للدول الغربية فقط، بل كانت تقوم على «بنية» اجتماعية وثقافية خاصة ومميزة. وهكذا نجد أن نظرية إدوارد سعيد في الاستشراق تأسست على تناقض بديهي بين مصطلح «الغرب» ومصطلح «الشرق». وهو، حسب سعيد، تناقض يعبر عن مفاهيم نمطية نشأت في الفكر الغربي تجاه «المشرق». وإن مجرد تعريف مصطلح الحداثة وتحديد سياقها التاريخي يكشف عن ذلك المفهوم الاستشراقي الذي يقيم تطابقا بين «الغرب» والمُثل الكونية عن الثقافة والتنور وبين «الشرق» والأساس التقليدي الخاص. وبالمِثل، يقترح هومي بابا فهماً تعدديا تزامنيا للعالم، كنقيض للفهم الأحادي التوقيتي للحداثة. وباستخدام الاستعارة التوراتية حول برج بابل، يرى أن الأمر يتمثل في تعدد الشعوب المختلفة التي تمثل نفسها بمصطلحات الخطاب اللغوي السائد لديها. ومن هنا، فإن المشكلة الأساسية لدى أصحاب نهج «الما بعد» تكمن في الفهم التزامني للعلاقة غير المتناظرة بين «الغرب» و«الشرق». وهي العلاقة التي لا يمكن تغييرها – كما يقولون – سوى من خلال تعدد أصوات الشعوب نفسها. ولذا، فإن السؤال الذي يطرحه غياتري سبيفاك هو: «هل يستطيع الخاضعون التحدث»؟

ويبدو أن الصعوبة الجوهرية تكمن هنا في فشل أصحاب «الما بعد» في التمييز بين ظاهرة الكولونيالية الغربية وبين مجمل العصر الحديث، بكونه استمرار السيرورة التاريخية وغايتها. وفي غياب تمييز كهذا، يبدو أن النظرية الما بعد كولونيالية ترمي الطفل مع المياه الآسنة من حيث أنها تلغي مجمل المسار التاريخي الخاص بالحداثة والتنور بحجة كونه خطابا «استشراقيا» تسلطيا. ولكن، وكما يقول غلنر، ثمة فرق بين نقد كيبلينغ باسم «الحرية، المساواة والأخوة» وبين نقد ديكارت، تحديدا، بسبب محاولته العقلانية لبلوغ «الحقيقة».[٢] وأكثر من هذا، يبدو أن تناقض دعاة «الما بعد» يكمن في أنهم يخدمون، إلى حد بعيد، أولئك الاستشراقيين الذين يتصدون لهم. ذلك أنهم، هم أيضا، يتمحورون في الأساس الجوهراني الأحادي البعد للغرب، كأنه صورة مرآة للماهية الاستشراقية ذاتها. ولذا، يمكن القول عن أولئك المتحدثين، كما قال بالاق لبلعام: «لتشتم أعدائي أخذتك، وهو ذا أنت قد باركتهم» (سفر العدد، الإصحاح ٢٣: ١١).

بدأ نهج التعددية الثقافية الإسرائيلي يتطور في مطلع التسعينيات، وخاصة بين الباحثين والنشطاء السياسيين الشرقيين. وبخلاف النُّهُج النقدية الأخرى، كان نهج تعدد الثقافات موجها، بالأساس، ضد القاعدة الثقافية «الاشكنازية» التي قام عليها النهج المؤسساتي ـ المنظومي القديم. فقد اعتبر هذا النهج ثقافة النخبة الإسرائيلية «الاشكنازية» مصطلحا تفسيريا وقوة محركة أساسية لمنظومات السيطرة والإقصاء التي استخدُمت، في الوقت نفسه، ضد المهاجرين الشرقيين والشعب الفلسطيني المحلي، على السواء. وقد ذهبت هنرييت دهان ـ كاليف (١٩٩٨)، إحدى المتحدثات المعروفات باسم النهج الما بعد كولونيالي وتعدد الثقافات، إلى تعريف المجتمع الإسرائيلي بمفاهيم الصراع الثقافي. وهو، في عرفها، صراع دائر ومستمر منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا، بين ما تطلق عليه اسم «روح الشعب الصهيونية» وبين الثقافة المتنوعة لدى المهاجرين من بلدان الشرق الوسط. وفي هذا الصراع، يتعين على المجتمع الإسرائيلي أن يختار «الوحدة القومية» ذات التوجهات الغربية، أو الاعتراف بالتغايرية الثقافية وبالتناقض الكامن فيها إزاء «روح الشعب الصهيونية» الموحِّدة. أما اختيار الإمكانية الأولى فتعني اختيار مجتمع هو، من ناحية ثقافية، شمولي (توتاليتاري) غربي يقود إلى القمع والاضطهاد ويعدم التسامح تجاه «الآخرين» الذين بين ظهرانيه. وهو مجتمع يدفع إلى الهامش أي تعبير يتعارض مع قيم الثقافة الغربية. وأما

اختيار الإمكانية الثانية فتعني خلق مجتمع متغاير ومتسامح بثمن التنازل عن قيم محددة، مثل الهيمنة الغربية، العلمانية والحداثة التي تتأسس عليها «روح الشعب الصهيونية».

أما يهودا شنهاف (٢٠٠٠)، المتحدث الأبرز والأشهر باسم النهج الما بعد كولونيالي في إسرائيل، فيُرسي نقده المعارض للمنظومة على ادعاء إدوارد سعيد الاستشراقي. وهكذا، فهو يحاجج ضد نهج آيزنشطادت المنظومي القائل بأن الشرق يبدو خاملا، يفتقر إلى شخصية تاريخية ويعدم القدرة على الفهم والوعي الذاتيين، وهو نقيض الغرب العقلاني والحداثي. ولذا، فإن ثقافة الشرقيين التقليدية الفردانية هي التي تحول دون اندماجهم في «المنظومة» الإسرائيلية الحاضِنة. ويرى شنهاف أن هذه هي التجزئة الثنائية (ديكوتوميا) الاستشراقية المبنية على تعظيم التاريخ الغربي بينما تتجاهل الجانب المظلم من مفاهيم «الواقعية» و«التحديث» في التاريخ المعاصر، وهو الجانب الذي يجد التعبير عنه في الدور الذي لعبته الواقعية في منظومة الإبادة النازية إبان الحرب العالمية الثانية. وعليه، فإن النهج المؤسساتي ـ المنظومي يمثل، في رأيه، مثالا صارخا عن نموذج مؤسَّس على «التجربة الغربية» ويُعرض على أنه نموذج مثالي يُفتَرَض أن يشكل قدوة للتقليد ومقياسا معياريا لجميع «الآخرين».

ويعرض يوسي يونا (٢٠٠٠) تحليلا ليبراليا أكثر غربية لنهج التعددية الثقافية. ويرى يونا أن مصممي السياسة الإسرائيلية لم يسعوا، قطّ، إلى تأسيس ديمقراطية ليبرالية تسير على مبدأ الحيادية القيمية. العكس هو الصحيح. فقد تأسس مشروع بناء الأمة، أي تكوين جماعة ذات وجدان ثقافي وقيمي مشترك، على إلغاء التغايرية الثقافية. وكان المشروع القومي الصهيوني ـ الإسرائيلي بمثابة هوية تركيبية جديدة اقترحت بديلا لنمط الحياة الشتاتي الديني الذي كان يعيشه اليهودي. وهذه الهوية القومية ليست بريئة من التناقضات الداخلية بين مكوّناتها العلمانية الليبرالية، من جهة، ومركّباتها الإثنية ـ الدينية من جهة أخرى. لكن هذه التناقضات الداخلية لم تقلق ولم تزعج الجهاز السياسي، الأكاديمي، التعليمي والمؤسسات الثقافية في الدولة، ولم تمنعها من عرض المشروع القومي بوصفه مفهوما تفسيريا وقوة محركة وحيدة للهوية الإسرائيلية الحديثة. وهذا، كما يسميه يونا، هو «مشروع الإبدال الهوياتي» الذي خلع عن المهاجرين الجدد هويتهم الأصلية وألبسهم، بدلا منها، الهوية الإسرائيلية. وقد سرى «الإبدال الهوياتي»، كما يقول، على جميع المهاجرين، لكنه تجسد، بأوضح صوره، في العلاقة تجاه المهاجرين الشرقيين. فقد اندمج مشروع إبدال الهوية الثقافية لدى اليهود الشرقيين مع التوجه القومي العلماني الذي كان يميز واضعي السياسات التعليمية ـ التربوية والثقافية في المجتمع الإسرائيلي. وتساوق هذا التوجه مع الادعاء المركزي الذي طرحته الصهيونية العلمانية التي دعت إلى اقتلاع اليهودي من كينونة المنفى وعلمنته، قوميا وإقليميا. وقد شكل الطموح لبناء مجتمع كهذا مرشدا مركزيا لقادة الدولة وراسمي سياساتها التعليمية ـ التربوية ـ الثقافية في إطار محاولتهم لإكساب المهاجرين الجدد أنماط حياة علمانية.

ويبدو، بشكل أساسي، أن النقد الما بعد كولونيالي موجه ضد الإيديولوجية الإسرائيلية المهيمنة، التي تُخرس الصوت اليهودي الشرقي الأصيل، كتعبير ضيق الأفق ومنغلق في دائرته التقليدية الخاصة. وفي هذا المنظور، تبدو الحرية، ببرهان الخُلف، كأنها «تفكيك» لمنظومة الدولة وتعزيز للصوت اليهودي الشرقي. لكن المثقف الساعي إلى العدالة والجمال، كان متوقعا منه أن يحب شعبه وطائفته على نحو يستبطن في داخله المُثل الإنسانية الكونية. وبدلا من ذلك، يقومون بنسف حكمة المثقف وامتيازه ويكرسون، بالذات، الكينونة الإنسانية البسيطة، المباشرة، وتتلخص حكمتهم كلها في محاولة لَمفهَمَة الوضع الشرقي القائم وإضفاء المثالية عليه. وبالتالي، فهو الصوت اليهودي الشرقي الموجود، كما هو، الذي يجعل «الإنسان المفكر»، كمثال أعلى فلسفي، زائدا عن الحاجة فيلغيه تماما. وبكلمات أخرى، فإن كل ما فعله شنهاف ويونا لم يكن سوى استبدال الوطنية اليهودية المهيمنة بالمجموعاتية اليهودية الشرقية. وقد يكون الجمهور الشرقي، وفقا لهما، قد حقق فعلا المثال الأعلى الكوني، ولذا فليس ثمة فرق بين الوطنية الطائفية البسيطة وبين المثال الأعلى الإنساني كما يراه الفيلسوف ـ باستثناء الأسلوب المثقف والمنمق، بالطبع ـ إذ لم يعد للروح الحرة ثمة ما تسلبه. غير أن النقد «الما بعد» ليس سوى الاحتفاء المستمر بما هو قائم. ولم يبق لنا، نحن «اليساريين»، سوى التحسر ونحن نحسد قدرة متحدثي «الما بعد» على الاحتفاء، بصورة واعية، بما يعيشه الشرقي الحي، دما ولحما، في منزله وفي حارته، بصورة مباشرة ومن غير وساطة. لكن التراجيدي ـ الكوميدي هنا، في الحقيقة، أنهم مشغولون بسجال داخلي حول مدى نجاح، أو فشل، «بوتقة الصهر»، وكأنه سجال أكاديمي آخر و/ أو مسلسل تلفزيوني. وهذا، بدلا من رؤية المطلوب حقا وهو تطوير وعي قومي آخر، يشمل فلسطين والفلسطينيين أيضا (وليس «عرب إسرائيل»، فقط) والتوقف عن تنمية ذلك الوعي القومي اليهودي الاستثنائي والحصري، المفروض على الواقع عنوة، كأنه «فِراش سدوم». وهو «فراش سدوم» نفسه الذي يجتهد فيه وعليه، دون

من الصعب، إذن، عدم رؤية حقيقة أن النقد الذي يطرحه متحدثو «الما بعد» الشرقي ليس سوى عودة إلى النقد المحافظ للحداثة، والذي يختلف عن النقد اليساري في أنه يرمي الطفل مع المياه الآسنة. ويكمن الأساس المحافظ في محاولة وقف مسار القومية السياسية الحداثي عند بداية القرن الـ ٢١ والاكتفاء بما يشبه برج بابل إثني ـ ثقافي، كما هو، بعد «السقوط». ويبدو أن التعدد الثقافي الوافر هذا، والذي يتجه إلى الخلف على الدوام، ليس سوى خيار افتراضي و/ أو وهم نيو رومانسي يشكلان في الوقت نفسه، كما يشرح ماركس في الحالة الألمانية، ملاذا وتعويضا عن غياب التحرر السياسي ـ الثقافي الحقيقي.

توقف، الأكاديميون من صنف متحدثي «الما بعد» الشرقي. وهو «جهد» (زائد عن الحاجة) لا يقوم على أساس المثال الأعلى الإنساني و«حب الحكمة»، بل ينطلق، تحديدا، من الجو الفلسفي الحقيقي، من خارج فوريّة التعدد الإثني الموجود، و/ أو من داخل الخوف من الابتعاد والاغتراب عن الواقع، باعتباره عَرَضا سلبيا نافيا، قبل العودة إلى «الكهف» بهدف تغييره.

من الصعب، إذن، عدم رؤية حقيقة أن النقد الذي يطرحه متحدثو «الما بعد» الشرقي ليس سوى عودة إلى النقد المحافظ للحداثة، والذي يختلف عن النقد اليساري في أنه يرمي الطفل مع المياه الآسنة. ويكمن الأساس المحافظ في محاولة وقف مسار القومية السياسية الحداثي عند بداية القرن الـ ٢١ والاكتفاء بما يشبه برج بابل إثني ـ ثقافي، كما هو، بعد «السقوط». ويبدو أن التعدد الثقافي الوافر هذا، والذي يتجه إلى الخلف على الدوام، ليس سوى خيار افتراضي و/ أو وهم نيو رومانسي يشكلان في الوقت نفسه، كما يشرح ماركس في الحالة الألمانية، ملاذا وتعويضا عن غياب التحرر السياسي ـ الثقافي الحقيقي.

منهج ميشيل فوكو

في كتابهما «نظام ليس واحداً» (٢٠٠٩)، سعت أريئيلا أزولاي وعدي أوفير، عالما الاجتماع الما بعد صهيونيين، من أتباع نظرية الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو الليبرتارية الراديكالية، إلى «تحرير صورة الحكم الإسرائيلي» من قيود ما أسمياه «السردية» الإسرائيلية المهيمنة، في محاولة لعرضه كما هو فعلا، على حقيقته. وقد تمحور نقدهما ضد «السردية» التي تعرض دولة إسرائيل بكونها دولة قومية يهودية متجانسة. وكانا يقصدان نزع الصورة القومية اليهودية الوحدوية عن الحكم في إسرائيل وعرضها كأنها «سردية» مبتدعة وتعسفية تشكل وسيلة، لا غير، لقمع وإخماد القومية والثقافية العربية الفلسطينية في داخل حدود الدولة وفي المناطق المحتلة. وأكثر من هذا، يبدو أن رسالة الكتاب موجهة، بالأساس، نحو مَن يصفهم الكاتبان بـ «المتحدثين باسم الخطاب الإسرائيلي القائم»، والذين يرون إلى الاحتلال باعتباره «مشروعا خارجيا عن الحكم الإسرائيلي»، ولذا فهو لا يتنافى مع طابع دولة إسرائيل القومي اليهودي ـ الوحدوي. وفي المقابل، يدعي أوفير وأزولاي، وبحق، بأن «منظومة الحُكم والسيطرة» الجديدة الفاعلة في المناطق الفلسطينية ليست إلا استمرارا للسلطة الإسرائيلية القديمة، التي أقيمت بعد حرب العام ١٩٤٨. أما النتيجة فتتمثل في تغيير شكل الحكم الإسرائيلي وطابعه، أو نشوء «منظومة سلطوية» إسرائيلية جديدة ـ قديمة ذات وجهين اثنين: مدني «في الداخل» وعسكري استبدادي في المناطق المحتلة.

وإنصافا للكاتبين، يتعين القول إنهما، بعكس المتحدثين الآخرين باسم اليسار الإسرائيلي، ينظران إلى الاحتلال في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ باعتباره نتيجة متأتية عن ماهية نظام الحكم الإسرائيلي، وليس مجرد إجراء مخطوء يتطلب الإلغاء فحسب. وعلى الرغم من ذلك، وبقراءة أكثر تعمقا وتمعنا، يمكن القول إن إشكالية هذا الكتاب السميك «ليست واحدة»، بل لها وجهان اثنان: نظري وسياسي.

الإشكالية النظرية تكمن في نظرية فوكو

الليبرتارية الراديكالية، التي تنفي مجمل الإرث الفلسفي الإنساني منذ أفلاطون وأرسطو وحتى العصر الحديث. فالتحرير يتحقق ـ وفقا لمفكري عصر التنوير ـ بواسطة اكتشاف العالَم، بما يشمل إلغاء مكانة الإنسان الطبيعية الفردية وتحويله إلى «إنسان العالم». أما في المجال الاجتماعي، فالتحرير يتحقق في سيرورة التاريخ بصورة خروج الإنسان التدريجي من وضعه الخامل كعبد أو

كرعيّة لـ «السيد» وتحوله إلى ما أسماه آرسطو «مخلوق سياسي»، أي مواطن يتصرف بصورة واعية في نطاق «دولته» وبواسطتها. وفي المقابل، وطبقا لنظرية فوكو «المحافِظة»، فإن التاريخ ليس سيرورة تحرير وتطوير للإنسان، وإنما هو سيرورة تغيير و«تحسين» لأشكال السيطرة والقمع الممارَسة ضد الإنسان. والتغيير الذي يميز العصر الحديث يتجسد في التخفيف التدريجي من حدة العنف الجسدي الممارَس من جانب السلطة، إلى جانب استخدام المعرفة العلمية والثقافية كوسيلة للسيطرة، أكثر إحكاما وفاعلية. وهي المعرفة التي يسميها فوكو «السردية»، التي تنتج بدورها منظومة مفاهيم تشرح، تفسر وتبرر النظام الاجتماعي والسياسي القائم باعتباره الأفضل الممكن في العالم. ومن هنا هذا التمييز في الحالة الإسرائيلية بين «العنف المبطن»، بكونه عنفا مكبوحا يتحقق طبقا للقانون في علاقة السلطة تجاه الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، وبين «العنف المنفلت» الصريح والتعسفي الممارَس ضد الفلسطينيين في المناطق. وعلى هذا النحو، يمكن فهم التحرر ببرهان الخُلف فقط، باعتباره «تفكيكا» للنظام السياسي الاجتماعي القائم، من دون دلالة التحرير الإنسانية الآنفة الذكر بمعنى خلق وإنشاء نظام سياسي كوني يكون تطبيقا للفكرة المثالية حول «الإنسان المفكر» و«إنسان العالم».

في هذا السياق النظري، يبدو كتاب أزولاي وأوفير، إذن، نقدا من أجل النقد يرمي الطفل مع المياه الآسنة، أي النقد الموجه ليس فقط ضد النظام الإسرائيلي القائم، بل ينكر أيضا مجرد وجود النظام، أيا كان. فالنظام، وفق تعريفه، موجود ككيان غريب وقادر على كل شيء، يقف فوق الإنسان ويتحكم به. وأكثر من ذلك، وكما ورد في مقدمته، يفترض بهذا الكتاب أن يكون توصيفا حقيقيا للواقع السياسي والسلطوي القائم، أي توصيفا محررا من أغلال «السردية» الإسرائيلية السائدة. ويبدو أن المؤلفَين ينتقدان «السردية» المهيمنة والاعتباطية التي يتبناها النظام الإسرائيلي من وجهة نظر القوميات، الطوائف والديانات التي يتركب منها المجتمع الإسرائيلي. وتكمن المشكلة هنا في الأسلوب الما بعد حداثي المنغلق والمأزوم، وهو أسلوب تنحصر ميزته وأفضليته الأساسية في تآمريته الظاهرية. وهكذا هو أيضا العنوان الملغّز والمبهم الذي اختير للكتاب «نظام ليس واحداً»، إذ يبدو ليس أكثر من استعارة لعنوان كتاب عالمة النفس البلجيكية لوس إريغاري، «جنس ليس واحداً»

The sex which is not one, Luce Irigari, .

أما إشكالية الكتاب السياسية فتتمظهر، أساسا، في الفصل الذي يقيمانه: بين الحكم الإسرائيلي، بكونه «منظومة سلطوية» اضطهادية وتعسفية يتوجب إلغاؤها، وبين «الشعب اليهودي»، بكونه كيانا اجتماعيا وهوية ثقافية محددة مجاورة للكيان القومي العربي الفلسطيني. وبينما ينتقد أزولاي وأوفير «السردية» القومية اليهودية المهيمنة التي يتمسك بها النظام الإسرائيلي، لا ينفيان إطلاقا هوية السكان اليهود القومية وتقرير مصيرهم باعتبارهم هوية مستقلة ومختلفة عن الهوية القومية العربية الفلسطينية. والمسألة، في منظورهما، تقتصر على تغيير الدولة وملاءمتها لكي تصبح مؤهلة لتمثيل «الشعبين» بصورة متساوية. ولكن، إذا كانت هذه دولة اليهود، أصلا ـ كما يقول أزولاي وأوفير ـ فليس من الواضح، إذن، لماذا وكيف سيتخلى اليهود عنها ويقبلون باقتسامها مع الفلسطينيين؟

وفضلا عن هذا، ليس من الواضح ما هي القيمة المضافة الأصلية والنقدية التي يقدمها هذا الكتاب. فمنذ نهاية السبعينيات، أقر عدد كبير من المتحدثين باسم اليسار الإسرائيلي، بأطيافه المختلفة، بوجود الفلسطينيين واعترفوا بهم. وهؤلاء أيضا دعوا النظام الإسرائيلي إلى ملاءمة نفسه للواقع الثنائي القومية القائم مؤكدين أنه من غير الممكن أن يبقى «كلّيّة يهودية»، بل «واحدا من الاثنين» فقط.

والادعاء الإيجابي الأساسي الذي يطرحه الكاتبان أزولاي وأوفير هو أنه ينبغي التغيير، أو إلغاء «سردية» النظام المهيمنة الوحدوية وملاءمتها لواقع تعدد الهويات القومية القائم. أما الحل الذي يقترحانه فهو «إشراك العرب في السلطة باعتباره طريقا ممكنة لمحاولة إحداث التغيير في النظام الإسرائيلي». لكن أزولاي وأوفير، مثل باحثين ما بعد صهيونيين آخرين، لا يؤمنان حقا بإمكانية إحداث التغيير فعليا. ولذا، فهما يفردان للحل صفحة واحدة فقط، هي الأخيرة في كتابهما، تحت عنوان «في تأييد اليوتوبيا».

وهكذا، يكتشف كتاب أزولاي وأوفير أن المشكلة تتمثل في «السردية» القومية ـ الإثنية اليهودية التي يتمسك بها النظام الإسرائيلي فقط، وليس في مجرد وجود «الشعب اليهودي» نفسه. ولكن، في غياب مفهوم مدني وحدوي للدولة كغاية بحد ذاتها، سنبقى بالضرورة في إطار «السردية الثنائية القومية» السائدة. وهي «السردية» ذاتها التي ولّدت الصراع فاستوجب، بدوره، إنشاء النظام الإسرائيلي القائم.

منهج غلنر القومي

يبدو كتاب شلومو ساند «لماذا وكيف تم اختراع الشعب اليهودي» (٢٠٠٧) تحليلا ما بعد صهيوني لنظرية غلنر القومية. الادعاء المركزي الذي يطرحه ساند هو أنه لم تكن، البتة، أية كيانية يهودية قائمة بحد ذاتها ولذاتها، منذ عهد التوراة وحتى يومنا هذا. وكما ورد في عنوان الكتاب، فقد تم «اختراع» الشعب اليهودي، مثل بقية الشعوب الحديثة كلها، في النصف الثاني من القرن الـ ١٩ فقط.

وهكذا، يكتشف كتاب أزولاي وأوفير أن المشكلة تتمثل في «السردية» القومية ـ الإثنية اليهودية التي يتمسك بها النظام الإسرائيلي فقط، وليس في مجرد وجود «الشعب اليهودي» نفسه. ولكن، في غياب مفهوم مدني وحدوي للدولة كغاية بحد ذاتها، سنبقى بالضرورة في إطار «السردية الثنائية القومية» السائدة. وهي «السردية» ذاتها التي ولّدت الصراع فاستوجب، بدوره، إنشاء النظام الإسرائيلي القائم.

وعليه، فهو يقترح تفسيرا بديلا لا قومي، للتاريخ اليهودي وللنص التوراتي محاولا، بواسطته، تفنيد الخرافة الصهيونية بشأن وجود تلك الكيانية فوق –التاريخية المسماة «شعب إسرائيل». وطبقا لساند، فإن أغلبية اليهود في العصر القديم لم تترك أرضها، قط، وإن أقلية ضئيلة فقط منهم تعرضت للطرد من جانب الرومان في أعقاب احتلال القدس وخراب الهيكل الثاني. ولكن، وخلال ٢٠٠٠ سنة من الشتات، توزع اليهود على عديد من الجاليات اليهودية المنفصلة والمختلفة. وهي جاليات خضعت، في ظل غياب سلطة قومية موحدة، لحكم المؤسسة الحاخامية المحلية التي فرضت عليها قوانينها الدينية المتشددة. كما قامت هذه السلطة الدينية، أيضا، بفصل تلك الجاليات اليهودية وتمييزها عن الشعوب الأخرى المجاورة وعن جميع الجاليات اليهودية الأخرى. وهكذا، ففي نهاية القرن الـ١٩ فقط، إبان عهد القوميات في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، نشأت أيضا فكرة القومية اليهودية كتحويل لما وصفه أندرسون بـ «الجالية اليهودية الواقعية». وكما يفسر غلنر، كذلك في الحالة الصهيونية أيضا، لم تكن الجماهير اليهودية نفسها هي التي بعثت إلى الحياة قوميتها اليهودية الموغلة في القدم، بل كان الآباء المؤسسون للصهيونية هم الذين «اخترعوا» فكرة القومية اليهودية، على ضوء وبتأثير الحركات القومية التي انتشرت في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية خلال النصف الثاني من القرن الـ ١٩ .

لقد كانت القومية اليهودية، حقا، اختراعا صهيونيا في العصر الحديث. لكن يبدو أن ساند ينسى أن ذلك كان اختراعا شائعا ونافعا للغاية. وبكلمات غلنر: «فكرة «النهضة» القومية كانت واسعة الاستخدام في أنحاء أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية» (١٩٩٣، ٧٨). فبماذا، إذن، تختلف «نهضة» القومية اليهودية عن «نهضة» القوميات الألمانية، التشيكية والعربية؟ ولهذا، أيضا، يوضح غلنر في مقدمة الترجمة العبرية لكتابه أن «لا مشكلة لديه، إطلاقا، مع الاختراع الناجح للقومية اليهودية / الإسرائيلية» (٢٠٠٥، ٥). ويبدو التفسير التاريخي الذي يعرضه ساند مقنعا جدا (وإن يكن غير أصيل)، لكن السؤال هو: لماذا وكيف ترتبط هذه الهستوريوغرافيا اليهودية القديمة بالتاريخ الحديث للحركة الصهيونية؟ والسؤال الأهم، في نهاية الأمر، يتعلق بالحركة الصهيونية ذاتها واستيطانها هنا والآن، بما يتناقض كليا مع «الإرادة العامة» لدى الفلسطينيين، سكان البلاد. ويفند ساند عددا من الأساطير الصهيونية في كل ما يتصل بالإيمان بالرواية التوراتية. ولكن الحركة الصهيونية، وطبقا لما يطرحه هو نفسه، اخترعت «الشعب اليهودي»، حقا، لكنها اخترعت الدولة القومية اليهودية أيضا. ويبدو أن ساند لا يميز بين الاختراع التاريخي للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل وبين اختراع الأسطورة الصهيونية ـ أي التمييز بين «الأنا» الذاتي الصهيوني وبين تحقيقه الموضوعي في فلسطين الانتدابية. أو، كما يقول هيغل، التمييز بين الشكلانية الصهيونية وبين مجمل جوهرها. وبكلمات أخرى، محاولة عرض الأسطورة الصهيونية بمعزل عن الكينونة الصهيونية نفسها. ولهذا، فإن كل ما ورد في كتاب ساند يبدو كأنه يقف على رأسه. فقد أكد نقاد الصهيونية المعروفون، وخاصة مكسيم رودينسون وإسحاق دويتشر، القاعدة السياسية الكولونيالية في «البناء الفوقي» الصهيوني. وفي المقابل، ينسى ساند، في معرض تركيزه على النص، السياق السياسي الصهيوني. فالمشكلة، إذن، هي عدم تشخيص الذاتية الخالصة في الأسطورة الرومانسية الصهيونية بشأن «نهاية المنفى» و«انبعاث الأمة اليهودية»، كنقيض للكينونة الكولونيالية الصهيونية. وهي الأسطورة التي أسماها بنديتو كروتشه (Croce) «الرومانسية السيئة» (١٩٩٣). ذلك أن القومية اليهودية، كما القومية الألمانية التي تنهض ضد الاحتلال النابليوني، لم تكن التعبير السياسي المستقل للجمهور اليهودي نفسه، بل كان الإيديولوجيون والقادة الصهيونيون هم الذين أحيوا الأسطورة المسيحانية حول «عودة اليهود إلى أرض إسرائيل»، وهي البلاد التي كانت تابعة لشعب آخر، منذ أجيال سحيقة.

وإجمالا، صحيح أن ساند ينفي أي وجود تاريخي لـ «الشعب اليهودي» ويوضح أن الحركة الصهيونية، وحدها فقط، هي التي

وإجمالا، صحيح أن ساند ينفي أي وجود تاريخي لـ «الشعب اليهودي» ويوضح أن الحركة الصهيونية، وحدها فقط، هي التي حولت اليهود إلى شعب، بالمعنى السياسي المعاصر. ولكن، على الرغم من ذلك، يبدو أن ساند نفسه يعترف، بأثر رجعي، باختراع «الشعب اليهودي» بوصفه شعبا نما وتشكل مثل بقية الشعوب «وبدأ يخطو». غير أنه يذكّرنا، وخلافا للأسطورة الصهيونية، بأنه يتوجب علينا النظر إلى أنفسنا كيهود بالمصطلحات السياسية الحديثة، وليس كيهود «في زمن التوراة».

حولت اليهود إلى شعب، بالمعنى السياسي المعاصر. ولكن، على الرغم من ذلك، يبدو أن ساند نفسه يعترف، بأثر رجعي، باختراع «الشعب اليهودي» بوصفه شعبا نما وتشكل مثل بقية الشعوب «وبدأ يخطو». غير أنه يذكّرنا، وخلافا للأسطورة الصهيونية، بأنه يتوجب علينا النظر إلى أنفسنا كيهود بالمصطلحات السياسية الحديثة، وليس كيهود «في زمن التوراة». وإنه لمن السهل أن نلاحظ، حقا، كيف يشعر ساند كيهودي في دولة إسرائيل، ليس بوصفها كلّية شمولية، بل ثنائية القومية فقط إلى جانب الشعب الفلسطيني، «واحد من الاثنين». وانسجاما مع هذا، تظهر الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في كتاب ساند باعتبارهما فصولا متأخرة، فقط، في التاريخ اليهودي القديم. فموضوع كتابه، في نهاية الأمر، هو التاريخ اليهودي، وليس التاريخ الصهيوني ـ الإسرائيلي.

صحيح أن ساند ينتقد طابع دولة إسرائيل اليهودي. ولكن إذا كان هذا هو الحال حقا، والمهمّ هو الاختراع الثاني المتمثل في «الشعب الإسرائيلي»[٢]، فإن السؤال إذن هو: ما الحاجة إلى تأليف كتاب كامل عن اختراع «الشعب اليهودي»؟ في أحسن الحالات، يمكن القول إن كتاب ساند هو تناقض لفظي ظاهري يؤدي إلى لا مكان. أما في أسوأ الحالات، فيتعين القول إنه كتاب إضافي آخر عن اليهودية واليهود يستنسخ، بوعي أو بغير وعي، الأسطورة الصهيونية ذاتها بشأن «الانبعاث القومي للشعب اليهودي وعودته إلى أرض إسرائيل».

خلاصات

الغاية المركزية من هذا المقال هي نقد النقد ما بعد الصهيوني. والادعاء الأساس هو أن هذا النقد هو لمجرد النقد لأنه يتجاهل تعدد الأوجه في الحركة الصهيونية وينظر إليها ككتلة واحدة. غير أن النقد كنفي فقط للإيديولوجية الصهيونية السائدة يفتقر إلى ما أسميته بُعد «الروح». وهو بُعد يمكن أن يشكل نقطة ارتكاز ومصدر إيحاء يتيح للنقد التعالي عن الكينونة الصهيونية ـ الإسرائيلية السائدة. ومن هنا، فإن المطلوب من المثقف، هنا والآن، هو نقد الحركة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي، حقا، لكن ليس كنقيض بسيط، بل كتوليفة جديدة لهما. وبكلمات أخرى، ينظر الباحثون الما بعد صهيونيين إلى المجتمع الإسرائيلي، بأثر رجعي، باعتباره تحقق الفكرة الصهيونية. وفي المقابل، وكما بيّنت أعلاه، يرى الفيلسوف مارتن بوبر أن إنشاء دولة إسرائيل في حرب العام ١٩٤٨ لم يكن تحقيقا للفكرة الصهيونية، بل تحويرا لتلك «الصهيونية» المتنورة التي آمن بها. وهكذا، فإن الأمر لا يتعلق، إذن، بنقد الإيديولوجية الصهيونية السائدة، فحسب، بل هو ـ بموازاة ذلك ـ محاولة لحفظ وتكريس الجانب الروحاني المتنور من التاريخ الصهيوني والذي لا يزال كامنا في المجتمع الإسرائيلي، حتى اليوم. إنه الجانب الإنساني الكوني الذي يعلّمنا أنه بالإمكان فهم العالم وأن مفهوم هذا العالم هو تحقيق الذات لـ «الأنا»، من خلال مجتمعه ودولته. ولكن، فقط بواسطة هذا المفهوم السياسي الكوني نفسه، يستطيع الشعبان ـ الفلسطيني والإسرائيلي ـ التعالي عن وطنيتهما الأنانية المباشرة، كعرب ويهود، ليصبحوا بالتالي مواطنين في دولتهم المشتركة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]

الهوامش:

١. بخلاف تام لصورة الصهيونية الكولونيالية، كان هنالك الصهيونيون "الاستشراقيون" الذين آمنوا بأن عودة اليهود إلى أرض إسرائيل ستمثل ولادة آسيا من جديد ونهاية الكولونيالية. وكان المشروع الصهيوني، في نظر مارتن بوبر، أوجين هفليخ، يعقوب فاسرمان وآخرين كثيرين، يهدف إلى تشكيل محفز لولادة الشرق من جديد ونهاية اضطهاده من جانب الكولونيالية الأوروبية.

٢. فعلا، في العام ٢٠١٠، أصدر ساند كتابا إضافيا آخر تحت عنوان «لماذا وكيف لم أعد يهوديا؟». وهو يقدّس هناك الإسرائيلية، ليس بكونها «اختراع» اليهودية، بل كنقيض وإلغاء لها بالذات.

مراجع مقترحة:

T. Adorno, 1990, *Negative Dialectik* (London: Routledge).

E.H Carr, *What is History* (New York: Vintage Books, 1961).

K. Homi Bhabha, 1996, *Location of Culture: Discussing Post-colonial Culture* (London; Routledge).

A. Callinicos,1999, *Social Theory* (Cambridge: Polity Press)

Carr, H. Edward, 1961, *What is History?* (New York: Vintage Books),

----------1945, *Nationalism and After* (London),

S N. Eisenstadt,1967, *The Israeli Society* (London: Widenfeld & Nicolson)

Partha Chatterjee,1986,*National Thought and the Colonial World: A derivative Discourse* (Tokyo: Zed Books).

F. Engels,1970, *The German Revolution* (Chicago: University of Chicago Press)

T H.Eriksen, 1993, *Ethnicity & Nationalism* (London: Pluto Press)

H. Fleischer,1973, *Marxism and History* (London: Penguin)

M. Foucault,1972,*The Archeology of Knowledge* (New York: Pantheon Books,).

E. Gellner,1983, *Nation and Nationalism* (Blackwell: Oxford).

----------, 1992, *Post-Modenism, Reason and Religion* (London: Routledge).

H.H Gerth & C. W. Mills (Eds.),1974, *From Max Weber* (London: Routledge & Kegan Paul)

A. Giddens, (Ed.),1975, *Positivism and Sociology* (London: Heinemann)

A. Gramsci,1991, *Prison Notbook* (New York: Columbia University Press),

J. Habermas, *Communication and the Evolution of Society* (Cambridge: Polity Press, 1991).

S. Hall, 1988, *The Hard Road to Renewal* (London: Verso)

D. Horace B. (Ed.) 1976, *The National Question: selected writings By Rosa Luxemburg* (New York: MR)

E. Hobsbawm, 1989. *Nation and Nationalism since 1789* (Cambridge: Cambridge University Press)

---------- « Identity Politics and the Left», *New Left Review*, 1996.

M. Horkheimer, 1947, *Eclipse of Reason*, (New York: Continuum)

D.Horovitz & M.LIsak, 1977,*Origins of the Israeli polity: Palestine Under the Mandate* (Chicago: University of Chicago press).

I. Kant, «Toward Perpetual Peace», in Shrover, Charles M (Ed.) *The Development of the Democratic Idea* (New York: New American Library).

B. Kimmerling, «Academic History Caught in the Cross-Fire», in History & Memory, No 7 (1995).

----------, 2004, *Me'hagrim, Mityashvim, Yilidim* (tel-Aviv: Am Oved).

T S.Kuhn, 1996,*The structure of scientific revolutions* (Chicago, IL, US: University of Chicago Press).

H. Kohn, 1967, *Prelude to Nation-states: The French and German Experience, 17891815-* (Princeton: Van Ostrand).

G. Lefebvre, , 1965, *The French Revolution* (London: Routledge & Kegan Paul)

V. I. Lenin,1963, *Imperialism Highest Stage of Capitalism*, in *Selected Work* (Progress Publishers, Volum 1, pp. 667–766).

G. Lukace .,1967, *History and Class Consciousness* (London: Merlin Press).

H. Marcuse, 1977. *Reason and Revolution* (London: Routledge & Kegan Paul)

K. Marx,1976, *The German Ideology* (Moscow: Progress Publishers).

----------, 1976, *Critique of Political Economy* (New York:International).

R. Miliband, «Debates on the State», In *New Left Review* 138, 1983

Miller, 1969, *Hegel's Sience Of Logic* (London: Alen and Unwin).

R.Munck,1986, *The Difficult Dialogue* (London: Zed).

Plato, 2000, *The Republic* (New York: Mineola).

N. Poulantzas,1968, *Political Power and Social Classes* (London: Verso).

U. Ram, 1995, *The Changing Agenda of Israeli Society* (New-York:State University of New York press).

M. Robospierre ,1997, *On the Principles of Political Morality* , Paul Halsall.

E.Said,1978, *Orientalism* (London: Routledge & Kegan Paul).

----------, 1997, *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of The World* (New York: Vintage).

G. Shafir, 1989, *Land, Labor and the Origins of the Israeli Palestinian Conflict*(Cambridge: Cambridge University Press).
A.Smith, 1991, *National identity* (London: Penguin Books).
S. Smooha, «Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel», *Ethnic and Racial studies*, 13,3 (July), 1990,pp. 389413-.
----------, «Class , Ethnic and National Cleavage and Democracy in Israel», In L, Diamond and Shprinzak, E (Ed.) Israel Democracy Under Stress, (Boulder: Lynne Rinner Publishers, 1993).
----------. *Israel: Pluralism and Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1978).
I.Wallerstein,1974, *The Modern World-System* (New York: Academic Press)
M. Weber, 1995, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (London: Routledge).

سليم أبو جبل (*)

أفلام الأيديولوجيا والحرب في السينما الإسرائيلية

بدأ تصوير الأفلام في فلسطين على يد عدد من المصورين بدءًا منذ العام ١٨٩٧. أرسل الأخوان الفرنسيان لوميير مبتكرا الفيلم المتحرك مصوراً باسم الكسندر فروميو الذي سجل مقاطع متفرقة للطبيعة والمدن والناس، واستمر قدوم المصورين من أنحاء العالم لتصوير مقاطع فيلمية استهدفت بالأساس الجمهور المسيحي في أوروبا، ومع تشكل بداية الحركة الصهيونية في أوروبا لاحظ ثيودور هرتسل مؤسس الحركة هذه الوسيلة الجديدة، وحاول بين السنوات ١٨٩٩ حتى ١٩٠٢ صناعة فيلم دعائي عن «أرض الميعاد»، لكنه لم ينجح في ذلك. في العام ١٩٠٣ أرسلت شركة أديسون المصور ألفرد عبادي A.C. Abadie الذي جاء إلى مصر وفلسطين ولبنان في جولة هي الأولى بعد ظهور السينما. صوّر عبادي العديد من الأفلام القصيرة منها «قطيع أغنام على الطريق إلى القدس» و«سياح يصلون إلى يافا».

كاميرات الدعاية الصهيونية

استمر تصوير هذه النوعية من الأفلام حتى الحرب العالمية الأولى، كان جزء منها بهدف توثيق مشاهد الحرب العالمية الأولى، كدخول الجيش البريطاني إلى فلسطين وهزيمة الجيش التركي.

مع ازدياد عدد المهاجرين اليهود والرغبة في استجلاب المزيد منهم بدأ إنتاج الأفلام الدعائية الصهيونية بصيغة مجلة أخبار استمرت في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى الثانية، وحدثت خلالها المحاولة الأولى لإنتاج فيلم روائي أخرجه ألكسندر فورد البولندي المولود بالاسم اليهودي موشيه ليفيشيتس. استُقدمَ فورد من بولندا ليخرج فيلم «صبار» عام (١٩٣٢) واستخدم فيه تقنيات

(*) ناقد سينمائي- هضبة الجولان

"صالح شبتاي".

السينما الناطقة لأول مرة، ويعتبر الفيلم الطويل الأول الذي صنع على يد يهود. لم يُعرض الفيلم على الإطلاق داخل فلسطين، ولم ينجح في العروض الأوروبية لأنه بالغ في تصوير بشاعة الصراع مع العرب على نبع ماء بطريقة لم يتقبلها الجمهور.

لا يعتبر مؤرخو السينما الإسرائيلية فيلم «صبار» إسرائيليًا بالكامل لأن مخرجه تمويله جاء من الخارج وكذا تمويله، لكن فترة سنوات الثلاثينيات تميزت بنشوء عدد من شركات الإنتاج التي هدفت إلى تصوير المجلات الإخبارية وتقديمها لجمهور القادمين الجدد من اليهود وكذلك في العالم. بعد فيلم «الصبار» أُنتج فيلم دعائي آخر هو «عوديد الرحال» (١٩٣٣) وكان فيلمًا صامتا بسبب شحّ الميزانية. يصور الفيلم المناظر الطبيعية في فلسطين من خلال قصة عوديد الفتى الذي أضاع طريقه بعيدا عن مجموعته وراح يلتقي أشخاصا وحيوانات برية وهو مرتحل في أرض اللبن والعسل. ثم جاء فيلم «هذه هي الأرض» (١٩٣٥) الذي يصوّر بشكل وثائقي تحقيق الحلم الصهيوني بالسكن في فلسطين، ثم فيلم «فوق الأطلال» الذي واجه صعوبة في استكمال التصوير بسبب اندلاع ثورة العام ١٩٣٦.

كانت السينما الفلسطينية خلال هذه الفترة قد بدأت أولى خطواتها مع الرائد السينمائي الأول إبراهيم سرحان في العام ١٩٣٥، مع فيلم تسجيلي قصير مدته ٢٠ دقيقة عن زيارة الملك سعود بن عبد العزيز لفلسطين، وتنقله فيما بين عدة مدن فلسطينية، منها القدس ويافا برفقة الحاج أمين الحسيني، مُفتي الديار الفلسطينية. بدأ بعد ذلك عدد من هواة فن السينما بإنتاج الأفلام والجرائد السينمائية كان من أبرزهم جمال الأصفر، خميس شبلاق وأحمد الكيلاني الذي درس السينما في القاهرة وتخرج منها عام ١٩٤٥، ليُعدَّ بذلك أحد السينمائيين الفلسطينيين الأوائل الذين درسوا فن السينما أكاديميًا.

بقيت حصيلة الإنتاج السينمائي الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨ محدودة ،سواء تلك التي اكتملت أو لم تكتمل.[١] من جهة أخرى استمرت الأفلام اليهودية الدعائية المؤسسة على الأيديولوجيا الصهيونية لضرورات جلب المزيد من اليهود وتلقي مزيد من الدعم من الأغنياء اليهود في الخارج، وجاءت فترة انقطاع عند اندلاع الحرب العالمية الثانية توقف خلالها إنتاج الأفلام بسبب صعوبة وصول مواد الفيلم الخام من أوروبا. وبعد انتهاء الحرب عادت شركات الإنتاج اليهودية لتصوير التقارير الإخبارية كما في السابق.

أفلام الحزب والمؤسسة

بدأت السينما التجارية المحدودة تحاول بعد نكبة العام ١٩٤٨، وإعلان قيام إسرائيل، إنتاج أفلام لصالات العرض، لكن صناعة السينما الإسرائيلية لم تلق الاهتمام الكافي من الحكومة لأن الاهتمام كان منصبًا في تلك الفترة على تنظيم الجيش وترسيخ الاقتصاد، حتى أن جاء العام ١٩٥٤ مع سن قانون تشجيع الإنتاج السينمائي، وكان فيلم «التل ٢٤ لا يجيب» في العام (١٩٥٥) من أهم أفلام هذه المرحلة وفي مركزه قصة خلاف على ترسيم

ظهرت في مطلع الستينيات إلى جانب أفلام الواقعية الصهيونية أفلام اصطلح على تسميتها أفلام «البوريكس» وهي سينما شعبية تجارية تصوّر اليهودي الشرقي كشخص ذكي ومخادع عاطل عن العمل ويبحث عن الفرص لخداع الإشكنازي الساذج، وغالبًا ما تنتهي بزواج الشاب الشرقي من الفتاة الغربية كما في فيلم «تشارلي ونصف» (١٩٧٤). أبرز هذه الأفلام فيلم «صالح شاباتي» (١٩٦٤) كتابة وإخراج إفرايم كيشون، الذي نجح في تحقيق نجاح جماهيري على المستوى العالمي بأن فاز بجائزة الكرة الذهبية (الجولدين جلوب) لأفضل فيلم أجنبي. يعتبر فيلم «صالح شاباتي» الفيلم الإسرائيلي الأول الذي ينجح في تأسيس سينما محلية شعبية وساخرة.

الحدود الفاصلة مع العرب. استهدف الفيلم الجمهور اليهودي في العالم لتشجيع الهجرة إلى إسرائيل، فكانت لغة الفيلم هي الإنكليزية، عدا عن أن المخرج كان بريطانيًا وكذلك معظم الممثلين.

يصعد في المشهد الأخير جنود الهاغاناه وضباط القوات الدولية وضابط أردني إلى أعلى التل ٢٤ ليجدوا أن القتلى بعد معركة انتهت للتو هم من اليهود. يحسم هذا الأمر الخلاف حين يعلن ضابط القوات الدولية أن هذه التل تتبع لإسرائيل مستندًا على وجود العلم الإسرائيلي في يد فتاة من بين القتلى طوت العلم بيدها قبل أن تموت. ينتهي الفيلم مع ظهور كلمة «البداية» في تعبير عن بداية تحقيق الحلم الصهيوني باستعادة الأرض من العرب، ويمكن اعتبار هذا الفيلم فاتحة للأفلام الإسرائيلية التي تناولت الحرب موضوعًا رئيسيا لها.

سادت طوال فترة الخمسينيات وحتى الستينيات فترة يُطلق عليها الواقعية الصهيونية في السينما الإسرائيلية، وكانت حصيلتها أفلام لم تتحرّر من الإطار الأيديولوجي الترويجي الذي أراده السياسيون من حزب مباي، الذي حكم إسرائيل دون انقطاع حتى العام ١٩٧٧ . كانت هذه أفلام تركز على الصراع مع الأعداء العرب، ولم تول أهمية لقضايا بدأت تظهر على السطح، كمشاكل اليهود القادمين من الدول العربية والفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين اليهود الغربيين والشرقيين.

أدرك دافيد بن غوريون مؤسس الدولة ورئيس الوزراء في العام ١٩٦٠ أهمية السينما في كسب تعاطف الرأي العام في العالم، وذلك بعد أن قامت هوليوود بتصوير فيلم «إكسودوس» Exodus للمخرج الأميركي أوتو بريمنجير في عكا والقدس، بطولة النجم الأميركي بول نيومان. فاز الفيلم بجائزة أوسكار وجلب لإسرائيل التعاطف وانهالت عليها بعده التبرعات.. الأمر الذي فاجأ بن غوريون وأقنعه بتأثير السينما وأهميتها، عدا عن ملاحظته أن الأفلام سوف تعجل في صهر اليهود الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي ذلك أنهم لا يتكلمون الإيديش، وستكون اللغة العبرية في السينما ما سيقربهم من باقي اليهود من القدامى والمهاجرين الجدد، وفعلا بدأت السينما تبحث عن هؤلاء المشاهدين على يد ثلاثة من أبرز مخرجي تلك الفترة: مناحيم جولان وإفرايم كيشون وأوري زوهر.

اليهودي الشرقي يقتحم الشاشة

ظهرت في مطلع الستينيات إلى جانب أفلام الواقعية الصهيونية أفلام اصطلح على تسميتها أفلام «البوريكس» وهي سينما شعبية تجارية تصوّر اليهودي الشرقي كشخص ذكي ومخادع عاطل عن العمل ويبحث عن الفرص لخداع الإشكنازي الساذج، وغالبًا ما تنتهي بزواج الشاب الشرقي من الفتاة الغربية كما في فيلم «تشارلي ونصف» (١٩٧٤). أبرز هذه الأفلام فيلم «صالح شاباتي» (١٩٦٤) كتابة وإخراج إفرايم كيشون، الذي نجح في تحقيق نجاح جماهيري على المستوى العالمي بأن فاز بجائزة الكرة الذهبية (الجولدين جلوب) لأفضل فيلم أجنبي. يعتبر فيلم «صالح شاباتي» الفيلم الإسرائيلي الأول الذي ينجح في تأسيس سينما محلية شعبية وساخرة. لا يزال الفيلم حتى اليوم علامة فارقة في السينما الإسرائيلية، عدا عن أنه كان الانطلاقة الأولى في أفلام البوريكس التي استمرت لعقدين من الزمن.

كانت هذه بداية لسينما مختلفة تحاول التمرد على المؤسسة السلطوية بيد اليهود الغربيين، لكن أفلام الصهيونية الواقعية

كسر فيلم «خربة خزعة» (١٩٧٩) من إخراج رام ليفي عن رواية يزهار سميلانسكي الصادرة عام ١٩٤٩ الصمت فيما يتعلق بالحدث الأهم: تأسيس الدولة على أنقاض نكبة الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨. يقدم الفيلم القصة الحقيقية للمأساة الفلسطينية، إنه التمرد السينمائي الأول والذي قوبل برد فعل عنيف من قبل النقاد والصحافة والحكومة. منع وزير المعارف زبولون هامر عرض الفيلم الذي كان مقررًا في القناة التلفزيونية الوحيدة آنذاك، ما حدا بالعاملين في القناة لتسويد الشاشة (جعلها سوداء) طيلة المدة المخصصة لعرض الفيلم. نجح هذا الاحتجاج في نقض قرار المنع وعرض الفيلم في الأسبوع التالي.

استمرت، وكان من أبرزها «مشى في الحقول» (١٩٦٧) الذي يروج لهالة من القدسية لمؤسسي إسرائيل، وتصل هذه النوعية من الأفلام إلى نهايتها مع فيلم «الكلبة المظلية عزيت» (١٩٧٢) وهو إعداد لقصة كتبها موتا جير الذي كان رئيساً لهيئة الأركان الإسرائيلية خلال حرب ١٩٦٧ ، وهي قصة الكلبة عزيت التي تنقذ صاحبها حين يقع في الأسر بيد الفلسطينيين، هذه الكلبة (البطلة) تلقى التمجيد في الفيلم مقابل العرب الذين يظهرون في صورة كاريكاتورية مؤسسة على أفكار مسبقة.

تستمر فترة السبعينيات مع أفلام البوريكس وتزدهر، وتجنح بغالبيتها إلى دغدغة قضايا اليهود الشرقيين، وهم النسبة الأكبر من الجمهور الذي يدفع ثمن بطاقات صالات العرض. في الوقت ذاته بدأت الأفلام المتعلقة بالحرب تأخذ شكلها الذي سوف يتبلور على مدار السنين القادمة. فيلم «الفرقة» إخراج آفي نيشر (١٩٧٨) هو أحد هذه الأفلام التي استقبلها الجمهور بالترحاب، ولا يزال الفيلم يعرض سنويا على قنوات التلفزيون في ذكرى إعلان إقامة إسرائيل. تدور الأحداث خلال حرب الاستنزاف في العام ١٩٦٩ ويروي قصة الفرقة الغنائية للجيش المعروفة بالاسم المختصر «ناحال». حبكة الفيلم مبنية على التمرد الذي يقوم به أفراد الفرقة وتوقفهم عن الغناء تضامنًا مع زميلة لهم جرى طردها قبل أيام من العرض المباشر عبر التلفزيون. رغم تماهيه مع العسكرية الإسرائيلية إلا أن الفيلم يُظهر أبطالة ورغبتهم في النزوع إلى الروح الفردية، وهو ما يبدو تصادمًا مع الفكرة الترويجية في الأفلام السابقة والتي تُظهر الجندي ملتزما وملبيًا للأوامر العسكرية، ومقدامًا في سبيل تحقيق أهداف الجيش والدفاع عن الدولة.

فيلم آخر عن الجيش كان قد ظهر هو «تل حلفون لا يجيب» (١٩٧٦) إخراج أسي ديان وهو ابن موشيه ديان وزير الدفاع وأحد أعمدة الصهيونية العسكرية، يمجد الجيش بقالب ساخر، ويستخدم الكوميديا في طريقة لتقريب فكرة العسكرية من الجمهور وأيضًا في قالب أفلام البوريكس ذاتها. تجري أحداث الفيلم على الحدود المصرية في معسكر للجيش، إلا أن الجيش المصري الذي لا نشاهده يبقى طيلة الفيلم مثار سخرية، ولكن بطريقة مختلفة عن السخرية من الجيش الإسرائيلي التي لا تناله من زاوية النقد وإنما من الزاوية الفردية لشخصيات الجنود. لم يظهر العرب أو الفلسطينيون في السينما الإسرائيلية حتى اللحظة كشخصيات ذات بعد درامي وإنساني، ولم يجرؤ السينمائيون على فتح ملف النكبة وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، بل بقوا منشغلين ما بين تمجيد إسرائيل الدولة وتمجيد الجيش، إلى أن جاء الفيلم الذي فتح صفحة جديدة في الأعمال السينمائية الإسرائيلية.

الفلسطيني في مركز الصورة

كسر فيلم «خربة خزعة» (١٩٧٩) من إخراج رام ليفي عن رواية يزهار سميلانسكي الصادرة عام ١٩٤٩ الصمت فيما يتعلق بالحدث الأهم؛ تأسيس الدولة على أنقاض نكبة الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨ . يقدم الفيلم القصة الحقيقية للمأساة الفلسطينية، إنه التمرد السينمائي الأول والذي قوبل برد فعل عنيف من قبل النقاد والصحافة والحكومة. منع وزير المعارف زبولون هامر عرض الفيلم الذي كان مقرراً في القناة التلفزيونية الوحيدة آنذاك، ما حدا بالعاملين في القناة لتسويد الشاشة

فيلم "وراء القضبان".

"أفانتي بوبولو".. بطولة مطلقة لسليم ضو.

(جعلها سوداء) طيلة المدة المخصصة لعرض الفيلم. نجح هذا الاحتجاج في نقض قرار المنع وعرض الفيلم في الأسبوع التالي. شاهد الفيلم كل إسرائيلي تقريبًا عقب الضجة التي أحدثها منع عرضه، وجاءت الردود متباينة ما بين إنكار الحقيقة واستهجان أن هذا حصل فعلا. ويروي مخرج الفيلم أن التلفزيون الأردني سجّل الفيلم وقت بثه وعرضه في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٠، في ذكرى قرار التقسيم ١٨١.

رد الفعل اللاحق لعرض الفيلم كان إقالة عدد من المدراء العاملين في التلفزيون وإلغاء قسم الدراما لخشية الحكومة من خطورة أن يرى الجمهور أفلامًا كهذه. كان هذا عهد مناحيم بيغين بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

بدأت بعد فيلم «خربة خزعة» موجة الأفلام التي يحتل العربي موضوعها مكان اليهودي الشرقي. أهم هذه الأفلام الجديرة بالإشارة «خماسين» (١٩٨١) للمخرج داني فاكسمان، ثم فيلم «من وراء القضبان» (١٩٨٤) لأوري باراباش وهو من الأفلام التي تهتم بعرض الروايتين الإسرائيلية والفلسطينية وهذه المرة من داخل السجن؛ الفلسطيني فيه سجين أمني واليهودي الشرقي سجين جنائي. أراد مخرج الفيلم بث الأمل في إمكانية التوصل إلى مصالحة بين الطرفين، وما السجن كموقع تصوير إلا حجة لجعل هذا يحدث. لعب الدور الرئيس الممثل محمد بكري في دور سجين سياسي حكم عليه بعدد من المؤبدات. السجناء اليهود يرون في السجناء الفلسطينيين أعداءهم، لكن الأحداث تتسلسل حتى تحدث المواجهة مع إدارة السجن والتي تقرب بين الطرفين دون قصد، فبعد سلسلة من الأحداث يعلن جميع السجناء الإضراب عن الطعام حين يكتشفون أن إدارة السجن كانت تتلاعب بهم: عربًا ويهودًا. يحاول ضابط الأمن في المشهد الأخيرة أن يجعل عصام (محمد بكري) يكسر الإضراب مقابل أن يقابل زوجته وابنه الذي ولد وهو في السجن ولم يره مطلقًا. [٢]

كان «أفانتي بوبولو» (١٩٨٦) لمخرجه رافي بوقاعي، الفيلم الذي حاز الاهتمام الأكبر وتوّج هذه النوعية من الأفلام التي قام بلعب الأدوار فيها ممثلون عرب، وفي «أفانتي بوبولو» بطولة مطلقة لسليم ضو وسهيل حداد. يعكس الفيلم ذو الحبكة البسيطة الأدوار عن قصد ويجعل الجنديين المصريين الشخصيات الرئيسة التي يتعاطف معها المشاهد– وهو الأمر الطبيعي في التكوين الدرامي السينمائي– في المقابل يقدم الجنود الإسرائيليين بصورة الأشرار. يتيه الجنديان في الصحراء بعد أن انفصلا عن فرقتهما في سيناء خلال حرب الأيام الستة ١٩٦٧ ولا يجدان ما يشربانه طيلة أيام، إلى أن يصادفا سيارة جيب تابعة للأمم المتحدة قُتل سائقها، يجدان فيها زجاجة من الويسكي. يشربان ويبدآن رحلة أخرى من التيه حتى أن يتقاطع طريقهم العبثي مع فرقة صغيرة من الجنود الإسرائيليين، هي الأخرى ضائعة، حالة الثمالة هذه تفاجئ الجنود الإسرائيليين وتجعلهم يتندرون بحالة الجنود المصريين، يطلقون النار عليهم بهدف التسلية ويمنعون عنهم الماء.

يؤدي سليم ضو في مشهد انخرط في الذاكرة السينمائية

فيلم "كيبور".

الإسرائيلية على لسان شخصية خالد الأسمر الجندي المصري مونولوجا من مسرحية تاجر البندقية لوليم شكسبير، يدافع فيه اليهودي شايلوك عن نفسه: أنا يهودي.. أليس لليهودي عينان؟ أليس لليهودي يدان وأعضاء جسد، طول وعرض؟ أحاسيس، ومشاعر وعواطف ورغبات؟ أفلا يطعم من نفس الطعام؟ تؤذيه نفس الأسلحة؟ يتعرض لنفس الأمراض ويشفى بنفس الوسائل؟ يشعر بالحر والبرد من ذات الشتاء والصيف.. كما المسيحي؟ إذا وخزتمونا ألا ننزف دمًا؟ إذا دغدغتمونا ألا نضحك؟ إذا أسقيتمونا السم ألا نموت؟.....

كان الجندي المصري خالد الأسمر ممثلا في المسارح المصرية، يلقبه أصدقاؤه باليهودي لإدائه دور شايلوك في مسرحية تاجر البندقية. للمرة الأولى ودون سابق إنذار يصبح للعربي اسم وسيرة حياة وبعد ثقافي في السينما الإسرائيلية. حين يظهر الجندي العربي في الفيلم بدور اليهودي في سيناريو يتقصّد فتح الأعين، فإنّ رافي بقاعي ينجح في عكس الأدوار وتنبيه جمهوره إلى أن العربي هو «اليهودي الجديد» الذي يعاني من اللاسامية! حقق الفيلم نجاحًا عالميًا وحصّل جائزة عين الفهد الذهبية في مهرجان لوكارنو.

الجيش يبحث عن صوته في الأفلام

تنبهت المؤسسة العسكرية لهذه الأفلام التي كانت تنتج خارج إرادتها. كان فيلم «أفانتي بوبلولو» مشروع تخرج من جامعة تل أبيب وتحول إلى فيلم طويل. جاء رد المؤسسة العسكرية بتمويل فيلم «أصبعين من صيدا» (١٩٨٦) كي يقدم روايته لغزو لبنان. يسرد الفيلم قصة جنود في قاعدة عسكرية مظلية أنشئت وسط بعض القرى اللبنانية، ويركز الفيلم على تصوير التعامل الإنساني للجنود مع السكان المحليين، في الوقت الذي يتساقطون فيه موتى بالقنابل المفخخة على الطرقات. في المسار الدرامي للفيلم لن يستمر ظن الجيش الحسن بالسكان المدنيين، ففي مشهد اقتحام منزل إحدى العائلات اللبنانية لا تكون نظرات الخوف في أعين أفراد العائلة إلا الدافع لجعل قائد المجموعة يأمر أحد الجنود بإزاحة رجل عجوز مُقعد من على الأرض، ليكتشف وجود باب سري يقود إلى مخزن أسلحة !

تستمر من الآن فصاعدا أفلام الحرب التي تتماشى مع أهداف المؤسسة العسكرية والسياسية بتصوير الحرب كرد فعل تجاه خطر العرب على إسرائيل، خاصة أن غزو إسرائيل للبنان استمر لسنوات طويلة، وكانت هذه حربًا مختلفة عن الحروب السابقة التي انتهت في أيام. شكلت حرب لبنان الأولى ١٩٨٢ مادة دسمة لكثير من المخرجين لسنوات قادمة حتى يومنا هذا، وحرصت المؤسسة الإسرائيلية بفروعها السياسية والحربية والثقافية على تمرير مقولات أن الجيش يحاول تفادي قتل مدنين أبرياء، وإن حصل هذا فاللوم يقع على «الإرهابيين» وما الجنود المنقادون للحرب سوى فتيان زُجّ بهم في المعارك في الوقت الذي كان من الممكن أن يمارسوا حياتهم الطبيعية ويحققوا أحلامهم. تهدف

كان جيتاي المعروف بمعارضته للنهج المؤسساتي في أفلامه الأولى قد أخرج الفيلم الوثائقي «بيت» (١٩٨٠) وفيه يسرد قصة بيت عربي في القدس أصبح يمتلكه يهودي ويقوم بالعمل على ترميمه بناؤون عرب. يقدم في فيلمه هذا الإدانة عبر المشاهد المتنقلة بين المالك القديم والجديد، إدانة واضحة لنهب الممتلكات العربية في أعقاب نكبة ١٩٤٨. مُنع الفيلم من العرض بسبب مقولته السياسية ما جعل جيتاي يغيب لسنوات طويلة في فرنسا ويحاول أن يجد تمويلا لأفلامه في أوروبا.

معظم الحوارات التي تجري بين الجنود في هذه النوعية من الأفلام إلى أنسنة الجندي الذي يتحدث عن الحنين للبيت وعدم رغبته في التواجد في جبهة الحرب، ما يذكر بالأفلام الأميركية عن حرب فيتنام التي تجتهد لجعل المشاهد يتعاطف مع قصص الجنود البعيدين عن بيوتهم، بينما يظهر الفيتناميون أصحاب الأرض والبلاد مجرد خيالات بشرية في خلفية المشهد.

في الوقت ذاته، لم تتوقف الأفلام السابحة عكس التيار في الظهور، ووجدت المؤسسة أنه لا بأس بها طالما أن الأمر يقدم إسرائيل كدولة منفتحة، تسمح بالنقد الموجه للجيش، ما يعني الإثبات على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، الأمر الذي يغرد به قادة إسرائيل ليل نهار. نتيجة لهذه الرؤية فإن دعم القطاع السينمائي سيزداد بشكل متسارع من سنة إلى أخرى بهدف ترويج إسرائيل في العالم، بصورة تختلف عما يظهر به جنود الاحتلال في نشرات الأخبار. يتنبأ آسي ديان في فيلمه «الحياة حسب أجفا» (١٩٩٣) بتحول عنف الجيش في المناطق المحتلة إلى المجتمع الإسرائيلي، في المشهد الأخير تقوم مجموعة من الجنود بقتل كل من في المقهى بسبب إهانة تلقوها في سهرة الليلة السابقة من اليساريين أصحاب ورواد المقهى ورواده. تمر سنوات قليلة حتى تصدق النبوءة ويُقتل رئيس الوزراء إسحق رابين بيد يهودي. ستمنع هذه المقولة السينمائية الجريئة آسي ديان أن يقدم أفلاما مماثلة في المستقبل.

يحكي فيلم «كيبور» المُنتج في العام (٢٠٠٠) للمخرج عاموس جيتاي قصة اثنين من الجنود الذين يتم استدعاؤهما في بداية حرب العام ١٩٧٣ للمشاركة في إنقاذ الجرحى في الحرب الدائرة في مرتفعات الجولان السورية، وعندما يصلان إلى هناك يجدان أن المنطقة قد عمّتها الفوضى الشديدة أثناء انسحاب القوات الإسرائيلية منها. يُعتبر «كيبور» من أكثر الأفلام الإسرائيلية نضوجًا من الناحية السياسية، وقد لقي معارضة كبيرة داخل إسرائيل. كان جيتاي المعروف بمعارضته للنهج المؤسساتي في أفلامه الأولى قد أخرج الفيلم الوثائقي «بيت» (١٩٨٠) وفيه يسرد قصة بيت عربي في القدس أصبح يمتلكه يهودي ويقوم بالعمل على ترميمه بناؤون عرب. يقدم في فيلمه هذا الإدانة عبر المشاهد المتنقلة بين المالك القديم والجديد، إدانة واضحة لنهب الممتلكات العربية في أعقاب نكبة ١٩٤٨ . مُنع الفيلم من العرض بسبب مقولته السياسية ما جعل جيتاي يغيب لسنوات طويلة في فرنسا ويحاول أن يجد تمويلا لأفلامه في أوروبا.

سينما الرفض الوثائقية

بدأت ظاهرة مغادرة المخرجين لإسرائيل الذي اتخذه بعض المخرجين مع جيتاي، وقد عاد غيتاي لاحقا يتودد للمؤسسة ويغير من مواقفه ضدها. في حالة إيال سيفان فقد كان قرار مغادرة إسرائيل نهائيًا في موقف رافض للعيش في دولة عنصرية محتلة. قدم سيفان مجموعة من الأفلام التي تفضح شمولية الدولة المخفية تحت غطاء ديمقراطي، ففي فيلمه التسجيلي الطويل «عبيد الذاكرة» (١٩٩١) يقدم كشفًا مكثفًا لكيفية عمل المؤسسة العسكرية والسياسية في الحضانات والمدارس والجامعات على فرض فكرة التجند للجيش؛ عن طريق التربية والتعليم يجري خلق مجتمع عسكري، فلا يفكر أي شاب مرتين بضرورة أن يكون جنديا مهمته الدفاع عن الدولة اليهودية الوحيدة في العالم مقابل أعدائها العرب! يعود سيفان في العام (٢٠١٠) ليقدم فيلم «يافا» وفيه يعرض التفاصيل الكاملة لعمل الحركة الصهيونية منذ نشوئها على ترويج منتوج البرتقال الفلسطيني على أنه إسرائيلي ثمرة عمل الفلاح

وعاد غوتمان إلى الوجهاء العرب الذين كانوا مجتمعين في بيت القسيس المذكور، واستجمع قواه وأخبرهم بأن حربًا شاملة سوف تندلع في مدينة اللد بسبب المطار الدولي. وتساءل الرجال الذين انتابهم الذعر عما سيحل بهم إن هم أرادوا الرحيل. فرد الحاكم العسكري بأنه يجب عليه أن يفكر في هذا الأمر. وقد جال في خاطر الحاكم العسكري، وهو ينتقل إلى غرفة أخرى، كم ستكون الأمور سهلة ويسيرة لو لم يكن للعرب وجود في اللد. ومع ذلك، فقد قرر بأنه لن يصدر الأمر للعرب بالرحيل مهما كانت الظروف. وأخبر الرجال، بعدما عاد إليهم، بأنه يريد أن يفكر أكثر في هذا الموضوع.

اليهودي، فيعرض ملصقات البرتقال في الفترة الانتدابية في فترة الهجرات اليهودية الرابعة والخامسة حتى ١٩٤٨ ومحاولة قلب الميزان الديمغرافي في فلسطين الذي تحقق في نكبة العام ١٩٤٨ . اختار إيال سيفان أن يقيم خارج إسرائيل لقناعات وصل إليها، وهذا ما سيحدث لمخرج آخر ولكن خلال تصوير واحد من أفلامه.

يأتي فيلم «شتات» (٢٠٠٣) الوثائقي للمخرج آشر طلاليم ليحقق ما لم يحدث لكثير من السينمائيين: أن يغيرك الفيلم الذي تصنعه. يبدأ الفيلم حين يلتحق المخرج بزوجته التي تدرس للقب الدكتوراه في لندن، هناك يفكر في تصوير فيلم شخصي عن زوجته وحياة العائلة. تتطور الفكرة ليدخل أشخاص آخرون في الفيلم من بينهم إسرائيليون: بوعز الذي يعمل مراسلا لجريدة معاريف في لندن، جلعاد الموسيقي الذي أصيب بصدمة في حرب لبنان ونزح إلى لندن، حوي طالبة جامعية تزوجت من إنكليزي. أيضًا، فلسطينيون نزحوا من المنفى إلى المنفى: خالد طه ابن عائلة فلسطينية من أحد المخيمات في غزة الذي يعود أصل عائلته المهجّرة لقرية الفلوجة وتقوم على أنقاضها مدينة كريات غات. أمجد زيادة المولود في قرية الخيرية قضاء يافا، المدفونة تحت أكبر تجمع نفايات في إسرائيل، تيم هانت العالم البريطاني المتخصص بتجارب انقسام الخلايا.

يقدم آشر طلاليم «شتات» الذي عرض في مهرجان برلين كعمل سينمائي تسجيلي جديد وفي تاريخه السينمائي ٢٤ فيلمًا والكثير من الجوائز. أهم ما يقدمه الفيلم الذي يتعقب شخوصه خلال أربع سنوات ذلك الأثر الذي يحدثه في نفس مخرجه، فيعود إلى اعتناق اسم عائلته المغربية السابق، ثم يطلّق الأيديولوجيا الصهيونية. ولد طلاليم في طنجة في المغرب باسم آشر ده–بنطليله، وحين قدمت العائلة إلى إسرائيل تغيّر الاسم إلى طلاليم، وبهذا الاسم يعرفه الجمهور الإسرائيلي كأحد المخرجين البارزين. يكتشف في طنجة بعد أربعين عاما أن والده ترك المغرب طوعًا، بينما هناك من ترك أرضه رغمًا عنه.

لا يمكن لهذا اللقاء بين المخرج وباقي شخصيات الفيلم أن يحدث في أي مكان سوى لندن حسب قول المخرج، وبالتحديد لا يمكن أن يحدث داخل أرض فلسطين التاريخية. يدرك آشر ده–بنطليله طلاليم (حسب ما يرغب أن يكون اسمه الجديد) أنها فرصته للفهم خلال تصوير الفيلم هذه الكلمة التي ترافقه حيث ذهب «الشتات»، خاصة حين يعيده خالد إلى نفسه حين يسأله: ألم تكن أنت أيضًا تريد العودة إلى وطنك المغرب؟ خالد الذي يعمل أجيرا في مطعم جامعة لندنية يمثل الشتات الفلسطيني الآني مقابل الشتات اليهودي في التاريخ القريب، ويوجه ده–طلاليم الأسئلة لخالد وصديقه أمجد في اللحظة التي يوجه الأسئلة ذاتها لنفسه: لماذا تريدون العودة؟ ما الذي يربطكم إلى ذلك المكان؟ ما هي قصة رحيلكم عن أرضكم؟ في الفيلم يقدم طلاليم روايته التسجيلية من خلال أربع رحلات.

يسافر في الرحلة الأولى إلى طنجة مسقط رأسه، يعود إلى البيت الذي ولد فيه ويحاول استرجاع ذاكرته. في البيت الذي تركته عائلة ده–بنطليله تسمح العائلة المغربية له بالدخول ليستعيد طفولته. تدور الكاميرا في أرجاء البيت ونكتشف أنها تصور الأرضية والبلاط في صور عشوائية غير مرتبة، في نهاية المشهد يخبرنا صوت المخرج أنه أخطأ بالضغط على زر الكاميرا فكان يشغلها ويطفئها بصورة معكوسة.

أن تدور الكاميرا في اللحظات الميتة التي من المفترض أن لا يتم تصويرها رمزية بالغة لها دلالتها؛ إنها المقاطع الميتة من الحياة، التي لا تريد شاشات سينما الحرب أن تسمح لسينما

فيلم "لبنان".

التهجير القسري لليهود من بلادهم أن تحكيها، يسجلها طلاليم وهو في مواجهة مع بيت طفولته بمثل هذا الارتعاش الذي سيتحول في باقي أجزاء الفيلم إلى مشاهد مُتقنة.

يزور المخرج وزوجته في الرحلة الثانية قبر جدها الحاخام إليميليخ ملجينسك القديس في بولندا الذي يحجّ إليه الآلاف من اليهود في مناسبة سنوية للحصول على تبريكاته. تتحدث الزوجة عن جدها الذي كان منعزلا عن الناس يعيش النفي الحقيقي الذي عاشه اليهود عبر التاريخ وتجد في بولندا وطنها الأول وتشعر بالفخر لأجل ذلك. في الرحلة الثالثة تأتي ابنته إلى لندن؛ طالبة في الجامعة العبرية في القدس، تتحدث حال وصولها عن خوفها من التفجيرات التي يقوم بها الفلسطينيون في الباصات وتتوجس من العودة، وسرعان ما تكتشف التحول الحاصل عند والدها، تتهمه أنه بات يناقش بطريقة تختلف عما كان يفعل في إسرائيل، فما الذي حدث؟

يقرر آشر ده–بنطليله طلاليم في الرحلة الرابعة أن يزور الأرض المسلوبة. يقوم برحلة العودة الرمزية إلى فلسطين نيابة عن خالد وأمجد، يزور مجمع نفايات «خيرية»، ويزور كريات غات، يبحث عن الفلوجة وعن رائحة لبيت خالد. يقوم آشر ده–بنطليله طلاليم في الحقيقة وفي الفيلم بفعل ما لا يستطيع صديقاه الفلسطينيان أن يفعلاه بفعل ظروف اللجوء، يقول: «إنه لشعور شديد الغرابة أن تكون هذه الزيارة نيابة عن سكانها الأصليين، وليست زيارة المكان الذي عشت فيه معظم سنوات حياتي».

يصادق آشر ده–بنطليله طلاليم –صاحب الاسم الطويل منذ الآن– خلال بحثه عن الإجابات بخصوص الصراع العالم البريطاني تيم هانت، يحاول أن يبحث بطريقة علمية عن حل للصراع من خلال تجارب يجريها هانت على انقسام جزيئات الخلايا. في نهاية التجربة التي تجرى لأغراض علمية بحتة، ينطق العالم البريطاني بجملة: «لا يمكن أن تحيا الخلايا في سلام، لا بد أن تأكل إحداها الأخرى، هذا هو مصير الصراع في الشرق الأوسط، لا بد أن يدمر أحدكم الآخر!». خلال تصوير أحد المشاهد يتم تبليغ هانت عبر مكالمة هاتفية أنه حصل على جائزة نوبل في الطب، ولا يبدو عليه أنه يصدق في لحظة انفعالية نبأ حصوله على الجائزة.

أراد المخرج أن يصنع فيلمًا من غير أن يجادل الخصم الفلسطيني، أرادها فرصة ليستمع ولو مرة واحدة لما يقوله الفلسطينيون دون أن يجادلهم بمصداقية ما يقولون». رغم ما يقدمه الفيلم من حقائق فإنه يفشل في أن يصل للمجتمع الإسرائيلي ويؤثر فيه، لأسباب معروفة.. إلا أنّ آشر ده–بنطليله طلاليم قد اتخذ قراره: لا عودة إلى إسرائيل.

أفلام ذاكرة الحروب

يضع الفيلم الإسرائيلي «لبنان» (٢٠٠٩) الأصبع مرة أخرى على الجرح الذي يعتبره الإسرائيليون لا يزال نازفًا. تجري أحداث الفيلم في دبابة فيها ثلاثة جنود وضابط وجثة جندي آخر، المكان: مدينة ما في لبنان. إنها قصة جندي إسرائيلي في العشرين من عمره، حزيران العام ١٩٨٢ . الدبابة جزء من عملية تمشيط واسعة على

تبدو المهمة التي أوكلت إلى طاقم الدبابة مستحيلة، فتنظيف منطقة مدنية بعد تفجيرها من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية لن يكون مهمة سهلة، فقد علقت الدبابة وطاقمها داخل مدينة وباتت محاصرة من القوات السورية من كافة الجهات، ولن تستطيع الإفلات إلا بمساعدة من قوات الكتائب الذين يصورهم الفيلم غارقون في تصفية حسابات داخلية، ويبدو أنه من السهل على مخرج الفيلم أن يتبنى ما تروّج له العسكرية الإسرائيلية بأن اللبنانيين يقتلون بعضهم بعضًا وأن إسرائيل خارج اللعبة.. بل وقد تكون الضحية!

يد سلاح المظليين في منطقة تم قصفها بالطائرات الإسرائيلية.

تبدو المهمة التي أوكلت إلى طاقم الدبابة مستحيلة، فتنظيف منطقة مدنية بعد تفجيرها من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية لن يكون مهمة سهلة، فقد علقت الدبابة وطاقمها داخل مدينة وباتت محاصرة من القوات السورية من كافة الجهات، ولن تستطيع الإفلات إلا بمساعدة من قوات الكتائب الذين يصورهم الفيلم غارقون في تصفية حسابات داخلية، ويبدو أنه من السهل على مخرج الفيلم أن يتبنى ما تروّج له العسكرية الإسرائيلية بأن اللبنانيين يقتلون بعضهم بعضًا وأن إسرائيل خارج اللعبة.. بل وقد تكون الضحية!

«لبنان» فيلم آخر يفوز في مهرجان أوروبي، وهذه المرة بـ «الأسد الذهبي» من مهرجان البندقية، إضافة إلى جائزتين أخريين من بين الجوائز التي يوزعها المهرجان. [٣] ليس المقصود لبنان الدولة وإنما لبنان الحرب. لم يخرج الفيلم عن سياق ما يشبهه من الأفلام التي تُظهر الجندي الإسرائيلي في موقف دفاعي، بينما يتجول العرب خارج الدبابة، وجوههم بشعة ولحاهم طويلة. صور المخرج شموليك ماعوز فيلمه من داخل دبابة؛ كي يُظهر الخوف من الأماكن المغلقة والذعر الذي عاناه كجندي إسرائيلي في الحرب. يروي قصته الشخصية، كيف أن الحرب اضطرته إلى القتل. كان وقتها يرى العرب من خلال منظار الدبابة، وها هو الآن يراهم من وراء الكاميرا.

يعيد هذا الفيلم مرة أخرى إلى الأذهان الأفلام الأميركية عن فيتنام والتي نرى فيها الجندي الأميركي يواجه الموت كل لحظة، لكنه يبقى مستعدا لمساعدة القروي الفيتنامي الذي سرعان ما يغدر به، ولا يبقى أمام المشاهد إلا التعاطف مع الجندي الأميركي وكأن الحرب تجري على أرضه! إنها أيضًا الحالة الإسرائيلية التي نراها في فيلم «فالس مع بشير» (٢٠٠٨) لآري فولمان، وهو وثائقي مصنوع بطريقة الرسوم المتحركة، يعتبره المخرج فيلمًا شخصيًا، يحاول فيه أن يستعيد ذاكرته المفقودة من أيام مشاركته بساعات الاجتياح الأولى للبنان عام ١٩٨٢، ولأجل استعادة الأحداث يبحث عن رفاقه في الوحدة العسكرية، يقرّب المشاهد منهم أكثر ما يمكن.

نرى الجنود يدخلون الأراضي اللبنانية في اليوم الأول على متن دباباتهم وهم يغنون «صباح الخير يا لبنان». يروي فولمان بصوته القصة، إنه جندي في الحرب ليس أكثر، رحلة مليئة بالغبار وصوت الكلاب في الليل، إلى أن يأتي الحدث الذي يغير حياته: مجزرة صبرا وشاتيلا. يتساءل فولمان خلال الفيلم: أين كان الجيش الإسرائيلي وقت حدوث المذبحة، ولماذا لم يوقفها؟ تبدو وكأنها أسئلة أخلاقية، لكنها في الحقيقة تؤدي إلى نتيجة يريدها.. وهي أن المليشيات المسيحية، كما يسميها، هي صاحبة المسؤولية الأولى، ولم يكن بوسع الجيش المحتل لأرض لبنان أن يفعل شيئًا إلا بعد ٣٦ ساعة ليوقف المذبحة! يصعب التعاطف مع دوافع آري فولمان لصناعة الفيلم، حين نعرف أنه عمل لسنوات في جيش الاحتياط الإسرائيلي ككاتب سيناريو لأفلام الجيش الدعائية!

يتكرّر في هذا الفيلم خطاب الجندي ضحية الحروب. المحرقة النازية بحق اليهود لا ينبغي أن تغيب عن الأذهان فهي على الشاشة. صديق فولمان المحلل النفسي يقول له: «هذه المذبحة مرتبطة عندك بمجزرة أخرى، مجزرة أهلك في محرقة أوشفيتس»، تأكيد جديد على أن الجندي الإسرائيلي ضحية حروبه. يسير فولمان في الطريق ذاتها التي تبرر قيام العسكرية الإسرائيلية بجرائمها، فاللوم في ارتكاب المجازر يقع على المحرقة!

يُضاف فيلم «فالس مع بشير» إلى قائمة الأفلام الإسرائيلية التي تريد تجميل وجه إسرائيل فتتبناها وزارة الخارجية الإسرائيلية بحفاوة. يتفاخر فولمان أنّ سفراء إسرائيل استقبلوه

فيلم «فالس مع بشير»

في كل مكان ذهب إليه لعرض الفيلم. تأتي هذه الفئة من الأفلام وكأنها تتحدث عن الماضي، ويقدّم المخرجون/ الجنود أنفسهم كضحية لهذه الحروب، ويعذرون قادتهم الذين أرسلوهم، فلم يكن لديهم خيارات سوى محارية الأعداء. تلتقي هذه الرواية مع ما تريد إسرائيل أن تظهر عليه في العالم؛ ناقدة لنفسها، معتمدة على ذاكرة الجندي المثقوبة.

هل من موجة جديدة؟

تقدم ليئا تاراشانسكي في فيلمها «على جانب الطريق» (٢٠١٣) فيلمها الوثائقي الجديد من المحطة الأولى في مستوطنة أريئيل، مكانها الأول في إسرائيل بعد الهجرة من أوكرانيا مع عائلتها وهي بعمر ٤ سنوات، ثم مرورًا بفترة تعليمها الجامعي في كندا ولقائها هناك بفلسطينيين ومؤيدين للقضية الفلسطينية. ويحدث أن تتحول من عقلية المستوطِنة إلى تقبل الفلسطيني والحوار معه ومعرفة حكايته، ثم إلى الانكشاف على «أسبوع أبارتهايد إسرائيل» الذي تقيمه الجامعة، لتصل في محطة هبوط العودة في تل أبيب إلى التعرّف على جمعية «ذاكرات» التي تعمل على إحياء النكبة في المجتمع الإسرائيلي، ما يعني سباحتها عكس التيار المركزي تماما.

يصوّر الفيلم بشكل شفاف رحلة الانتقال من أقصى اليمين الراديكالي إلى أقصى اليسار الفاعل، لا يتجمل على حساب البطولة الشخصية للمخرجة، فتبكي حين تزور مكان طفولتها وتتذكر الحب الأول والجيران في أريئيل المستوطنة الأكبر في الضفة الغربية التي احتضنت عائلتها بعد القدوم إلى إسرائيل، ولا تنكر المخرجة تاراشانسكي في فيلمها الشخصي حنينها لتلك الأيام. لكنها في المقابل تعرض الصورة كاملة بدءا من تصوير مخيم عسكر قرب نابلس والذهاب مع أحد أبنائه المهجرين في جولة لقرية كاكون، ولم يبق منها سوى قصر قديم. في أحد المشاهد تقف تنظر إلى المدينة من بعيد، ويصدُف أن تمر عائلة مستوطنين في سيارة على طريق ترابي، يسألون عن هدف التصوير؟ تشرح لهم وتضحك مودعة إياهم، ثم تستفيق وتلوم نفسها؛ كيف ستواجه صديقتها الفلسطينية حين تخبرها أنها تحاورت مع مستوطنين وأنها لم تعلن بعد قطيعتها الكاملة مع ماضيها.

يطرح الفيلم الأسئلة بنبرة حازمة بصورة تفوق التي في فيلم «خربة خزعة» على بعد ٣٣ عامًا في الماضي، لكنه يبقى فيلمًا على الهامش الإسرائيلي، لن يراه الكثيرون لأن صالات العرض التجارية والقنوات التلفزيونية لن تصل في القريب إلى تقبل هذا النوع من الأفلام التي تنسف الأسس التي قامت عليها إسرائيل: الصهيونية والحروب المقدسة ضد العرب. رغم هذا فإن فيلم «على جانب الطريق» قد يبشر بأفلام أخرى لا تتبع المحظورات المعلنة والضمنية في الرابطة المشدودة بين السينما والمؤسسة.

الهوامش:

١. بعض الأفلام الفلسطينية التي أنتجت في هذه الفترة كانت «أحلام تحققت» وهو فيلم مدته ٤٥ دقيقة كان بمثابة دعاية لدار رعاية أيتام، وفيلم عن «ستوديو فلسطين» الذي أُسِّس عام ١٩٤٥ وتظهر فيه الراقصتان شمس وقمر والمطرب الفلسطيني سيد هارون، وفيلم عن أحمد حلمي باشا عضو الهيئة العربية العليا، وفيلم بعنوان «في ليلة العيد» أنتجته شركة الأفلام العربية، مثّل فيه كل من حسن أبو قبع وأحمد الصلاح.

٢. في مقابلة معه يقول محمد بكري أنه أضرب عن التصوير في ذلك اليوم ووصل في النهاية للاتفاق مع المخرج بأن اقترح عليه أن يصوّر نهايتين للفيلم ثم يقرر في غرفة المونتاج أيهما أصح في سياق الفيلم الكامل.

٣. رُفض الفيلم في مهرجان برلين الدولي ومهرجان كان السينمائي.

مقابلة خاصة

أنطوان شلحت وبلال ضاهر

أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة بئر السبع والخبير في تخطيط المدن

أورن يفتحئيل: التعريف الذاتي لإسرائيل مسألة مهمة لكنها لا تخص الفلسطينيين!

يعتبر البروفسور أورن يفتحئيل، أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع والخبير في تخطيط المدن، أحد أبرز الأساتذة الجامعيين النقديين الما بعد صهيونيين في إسرائيل. وقد صدر له عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار كتاب «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين»، وقدّم فيه تعريفا شاملاً للنظام الإثنوقراطي عموما، وشرّح تطبيقاته في إسرائيل على شتى الصُعُد.

ولعل أول فحوى يطالعنا من هذا التعريف هو أنه نمط نظام خاص يعمل على تمكين «الأمة» المهيمنة (التي توصف في العادة بأنها «الجماعة المتميزة») من التوسع والإيغال في فرض الإثنية، والسيطرة على الإقليم الجغرافي المتنازع عليه، وعلى الكيان السياسي. وتوصف هذه الأنظمة بأنها أطر شرعية وسياسية وأخلاقية مهمتها إقرار كيفية توزيع السلطة والموارد. وهي تجسّد هوية مجتمع سياسي ما وغاياته وأولوياته العملية. وتعتبر الدولة هي المشكّل الرئيس للنظام، توفر له المؤسسات والآليات والقوانين والأشكال التي تمنح الشرعية للعنف من أجل تنفيذ المشاريع التي يقرّها.

ووفقًا لهذا التعريف، فإن الأنظمة الإثنية قد تظهر في أشكال متعددة، منها حالات الديكتاتورية الإثنية، أو حالات الأنظمة التي تنفذ إستراتيجيات عنيفة للتطهير الإثني، على النحو الذي تم في رواندا وصربيا، أو تلك التي تعتمد إستراتيجياتها على عمليات السيطرة والعزل، على النحو الذي حدث في السودان وفي جنوب إفريقيا قبل العام ١٩٩٤.

لكن المؤلف يركز أساسا على الأنظمة الإثنية التي تقدم نفسها على أنها ديمقراطية وتتبنى عدة آليات ديمقراطية

رسمية كالانتخابات، وتتبنى حقوقا مدنية كحرية التنقل، ونظاما برلمانيا، ونظاما منفتحا نسبيا للإعلام والاتصالات. وعلى الرغم مما لديها من تمثيل ديمقراطي، فإنها تسهّل عمليات التوسع غير الديمقراطية للإثنية المهيمنة، ولذا يمكن وصفها بأنها إثنية مفتوحة. وهي تضم في الوقت الراهن دولا مثل سيريلانكا، وماليزيا، ولاتفيا، وصربيا، وإسرائيل، بالإضافة إلى حالات قديمة تعود إلى القرن التاسع عشر، مثل أستراليا.

وبينما تمثل القومية الإثنية القوة الدافعة الرئيسة التي تقف وراء السياسات الإثنية، فإن المسألة القومية كثيرا ما ترتبط بوشائج قوية مع دين يتم تسييسه ومأسسته. وهكذا يكون الدين الذي تعتنقه الأكثرية المهيمنة دينا إثنيا، وهذا يؤدي إلى علاقات متبادلة يتأثر الدين من خلالها بنضالات إثنية وقومية معاصرة، بينما تتأثر طبيعة النضال القومي الإثني بدورها بالروايات الدينية. كما يؤدي الطابع التوسعي للقومية الإثنية الذي تتسم به أنظمة الحكم الإثنية، إلى تمكنها من تطوير أشكال مرنة من الشرعيات الداخلية القائمة على الدعم المتبادل بين القومية والدين. بناء على ذلك، وعلى الرغم من الأساس العلماني التاريخي المفترض للقومية، فإن التواريخ والهويات وحدود القومية المهيمنة في المجتمعات ذات الأنظمة الإثنية لا تبتعد كثيرا عن الدين، وذلك لأن المنطق الديني مفيد جدا لمعظم الأنظمة الإثنية، حيث أنه يولد خطابا له حدود سياسية واجتماعية صارمة. وفي العادة يتم تبرير وجود مثل هذه الحدود في الرأي العام وفي السياسة والإعلام بذريعة أنها نابعة من إرادة إلهية، أو من جذور تاريخية، وبذا يجري تصويرها على أنها منزلة ويستحيل تجاوزها.

وفي موازاة هذا، تكون الأنظمة الإثنية في العادة مدعومة بأجهزة ثقافية وأيديولوجية تضفي الشرعية على الواقع المشوّه الذي تتسبب به وتتعهده بالرعاية وتعززه. ويتم ذلك بواسطة تأليف روايات تاريخية مختلقة بشأن الجماعة الإثنية المهيمنة على أنها هي المالك الشرعي للأرض المعنية. ومثل هذه الروايات تحطّ من قيمة جميع المنافسين لتلك الجماعة، وتعتبرهم غير جديرين، تاريخيا وثقافيا، بالسيطرة على الأرض، أو بالحصول على المساواة السياسية. وتشتط هذه الروايات عندما يكون الأمر متعلقًا بـ «تنافس» سكان أصلانيين كما هي الحال في فلسطين.

وتتشابه الأنظمة الإثنوقراطية «المفتوحة»، في بعض العناصر الجزئية الخاصة، بالأنظمة الاستبدادية والديمقراطية، غير أنها وبغض النظر عن النظام السياسي الرسمي، تعمل على إقامة حكم الإثنية من أجل إثنية معينة، ولذا لا يمكن وصفها بالديمقراطيات بمعنى ما، لأنها تعمل بنيويا على تفضيل جماعة من المواطنين على الآخرين، وتسعى إلى إدامة هذا التفضيل. وبناء عليه فإن الأنظمة الإثنية ليست حكومية ديمقراطية ولا استبدادية، وغياب الديمقراطية يتم أساسا بفعل تمزّق مفهوم الشعب جراء عدم المساواة في المواطنة، وبسبب القوانين والسياسات التي تتيح لفئة قومية إثنية واحدة إمكان الاستيلاء على الدولة. في الآن ذاته، فإنها ليست استبدادية، لأنها تقدم حقوقا سياسية مهمة للأقليات الإثنية، ولو كانت جزئية للغاية.

وفي سياق ذلك كله يقرأ المؤلف تاريخ الصراع الصهيوني- الفلسطيني من منظور سياسي- جغرافي باعتباره صراعا على الأرض/ المكان وعلى الهوية، واضعًا يده على حقيقة كون الصهيونية حركة استعمارية، يتمثل هدفها الرئيس في تهويد الأرض، وتحويل اليهود في هذه الأرض إلى سكان محليين، غير أنه تم تقديم ذلك على أنه شكل من أشكال التحرير المناهض للاستعمار وليس الاستيلاء، وبذلك حصلت هذه الحركة على الشرعية اليهودية، وحظيت بالدعم الدولي. ولذا، يشير إلى أن الصهيونية طوّرت منذ الأعوام الأولى هوية مزدوجة: من جهة، تحولت إلى مشروع استعماري يعمل على السيطرة على أكبر قدر من الأرض وبناء القوة الاقتصادية في المستعمرات الجديدة، ومن جهة أخرى، قدمت نفسها على أنها مناهضة للاستعمار وأنها تسعى إلى «تحرير الوطن» من نير البريطانيين في سبيل بناء دولة يهودية مستقلة.

في واقع الأمر، فقد حملنا جميع هذه الهواجس معنا عندما ذهبنا لإجراء هذه المقابلة معه، والتي بدأنا بها كالعادة بسؤال تقليدي عن نشأته وظروفها، فأجابنا قائلاً:

«أولاً أشكركما على إتاحة هذه الفرصة أمامي، كون الحوار عن طريق المقابلات واستعادة السيرة الشخصية مع الشعب الفلسطيني هو أمر مهم للغاية. وينبغي الاستمرار في ذلك لأننا شعبان نعيش على أرض واحدة ولا شيء سوف يغيّر هذه الحقيقة. وقصتي هي أن عائلة والدتي تعيش في البلد منذ أجيال عدة، وقد وُلدت في حيفا هي أيضا، وكذلك والدها. أما والدي فهو ناجٍ من المحرقة لكنه فقد عائلته التي قتلت في المحرقة، ولم ينجُ سوى هو وشقيقه. وقد هرب عندما كان في السادسة عشرة، وأقاما كيبوتساً».

(*) سؤال: هل هرب والدك من ألمانيا؟

يفتحئيل: «إنه من ليتوانيا عمليا، لكنه هرب فعلا عن طريق ألمانيا. وأقام هو وأخوه كيبوتساً في العام ١٩٤٠، قبل قيام الدولة. كان هذا كيبوتس ماتسوفا، قرب بلدة شلومي (الجليل الغربي). وقد اشتريا الأرض من شخص من عائلة البنا، وهو سوري. في

الماضي طرحت عدة مرات أسئلة حول موقع الكيبوتس في سياق قرار التقسيم، وقالا لي إنهما كانا يعتزمان البقاء في إطار الدولة الفلسطينية. لقد بنيا البيت وأقاما الكيبوتس وكانت علاقاتهما جيدة مع العرب في المناطق القريبة، مثل البصة ومعليا وغيرهما من القرى».

(*) سؤال: إلى أي حركة كان ينتمي هذا الكيبوتس؟

يفتحئيل: «كان ينتمي إلى أكثر الحركات مركزية وهي اتحاد الكيبوتسات، وبعد ذلك باتت تعرف باسم الحركة الكيبوتسية الموحدة. وكان بقربه كيبوتس ألون الذي ينتمي إلى هشومير هتسعير».

أحد أوائل الذين رفضوا أداء الخدمة العسكرية

(*) سؤال: وكيبوتس ماتسوفا ينتمي إلى حزب «مباي»؟

يفتحئيل: «نعم، مباي. وقد نشأت هناك، وبالإمكان القول إني كنت ابن الحركة الكيبوتسية. لكن والدي كان مقاولا وعمل في مجال البناء. وطوال الوقت، بطبيعة الحال، عمل مع العرب. وكنا نزورهم ونحضر احتفالات الزفاف والخطوبة عند أصدقائه العرب. وقد بدأت أهتم كثيرا بهذا الأمر. وكان أصدقاؤنا العرب يقولون لي إنه كانت هنا قرية وتم طرد سكانها وكنت أشاهد الخربة وأشجار الصبار. وبقيت هذه الأمور تهمني حتى بعد أن ذهبت إلى الجامعة ودرست موضوع الجغرافيا وتخطيط المدن. بعد ذلك تزوجت وسافرت إلى أستراليا. وربما ثمة أهمية لأن أذكر أنني كنت في لواء جولاني خلال خدمتي العسكرية، وشاركت في عملية الليطاني العسكرية في البداية، لكني بعد ذلك رفضت العودة إلى لبنان. وقد كنت أحد أوائل الذين رفضوا أداء الخدمة العسكرية. في حينه لم تكن هناك ظاهرة رفض الخدمة العسكرية. وقد بقيت في قاعدة عسكرية بعيدة في النقب ورفضت العودة إلى لبنان.

ومعروف أن عملية الليطاني العسكرية شنها الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٧٨. واستمرت هذه العملية العسكرية مدة نصف عام. وما زلت أذكر أنه عندما وصلنا إلى النبطية قرب الليطاني، كان الضباط يقولون لنا إن علينا الاستيلاء على هذا البيت من أجل الدفاع عن دولة إسرائيل. وكان هذا المكان بعيدا جدا عن الحدود. عندها بدأت أفهم أن شيئا آخر يحدث هنا. وهكذا فإن نوعا من الإدراك السياسي حدث عندما كنت لا أزال داخل صفوف الجيش. ورغم أني كنت أتحدث كثيرا مع العرب لكن هذا لم يؤثر عليّ سياسيا. غير أن هذا الإدراك بدأ في الجيش، وبعد ذلك خلال فترة الدراسة وخاصة عندما كنت أدرس للحصول على شهادة الدكتوراه. وكنت حينها أسكن في حيفا، وأصبح لدي أولاد. وفي منتصف سنوات الثمانين أقمنا حركة "ميثاق المساواة"، وكان أحد المبادرين إليها عزمي بشارة. وأقمنا روضة أطفال مختلطة لليهود والعرب وبدأنا نقيم نشاطات لم تكن سياسية تماما، مثلما تطورت لاحقا. وقد كانت هذه الحركة شيئا جديدا وأكدت أن بالإمكان إنشاء حيز يهودي – عربي جديد.

كانت رسالتي لنيل شهادة الدكتوراه حول الجليل، وبالأساس حول تهويد الجليل، وشملت نواحي يمكن وصفها بأنها علم آثار المعرفة وعلم آثار المجتمع الإسرائيلي، لأني أجريت البحث حول كل شيء: حول المناطر [المستعمرات التي تطل على القرى العربية في الجليل] وحول القرى العربية، وكل ذلك بشكل عميق وقد نجم عن هذا صدور عدة كتب. أحد هذه الكتب التي ألفتها كان عن قرية مجد الكروم. وعلى مدار فترة طويلة كنت أزور مجد الكروم باستمرار، وأحيانا كنت أبيت هناك. وقد ساعدني الدكتور عادل مناع كثيرا، وكذلك رئيس المجلس المحلي محمد مناع، الذي فتح أمامي أرشيفات. وقد كان هذا أول كتاب حول مجد الكروم تناولت فيه نضال سكان القرية، منذ النكبة ومرورا بيوم الأرض الأول (١٩٧٦). وقد صدر هذا الكتاب قبل كتاب بيني موريس حول قضية اللاجئين. ووصفت فيه ما حدث في القرية في العام ١٩٤٨، ويضمن ذلك إعدام ستة أشخاص في ساحة القرية [على أيدي العصابات الصهيونية]».

(*) سؤال: ما هو اسم الكتاب؟

يفتحئيل: «نحرس الكرم. وهو كتاب صغير، متواضع جدا لكنه مهم. وقد استخدمت فيه مواد من رسالة الدكتوراه التي كنت قد أنجزتها. وبعد ذلك أصدرت كتابا عاما حول كل التخطيط المتعلق بالجليل. وعندها دخلت في عمق هذه الأمور بشكل أكبر، وأجريت مقابلات مع أشخاص كثيرين، وأجريت إحصائيات ونظرت إلى الأراضي وبدأت أفهم موضوع النكبة بصورة حقيقية. وما زلت أذكر حتى اليوم مقابلة أجريتها مع الأديب إميل حبيبي. وقد جئت إليه حاملا نظريات، وقلت له إن الأقليات المظلومة تقاوم وتحتج وتتمرد وما إلى ذلك. وأجابني أن هذا صحيح لكن تذكر هذا، وضرب بيده على الطاولة عدة مرات، وقال إن "هذا صوت قرع الباب عندما جاؤوا من أجل طردنا في سنوات الأربعين. وعليك أن تعلم أنني أشعر بخفقان قلب شعبي". والمتشائل هي رواية، لكنها تركت لدي انطباعا جعلني أستوعب الصدمة ومحاولة البقاء داخل النظام الصهيوني. وهبة أكتوبر [العام ٢٠٠٠ بعد وفاة حبيبي] هي أمر لم يتوقعه حبيبي. وقد أدخلني هذا الأمر

«نحرس الكرم، وهو كتاب صغير، متواضع جدا لكنه مهم. وقد استخدمت فيه مواد من رسالة الدكتوراه التي كنت قد أنجزتها. وبعد ذلك أصدرت كتابا عاما حول كل التخطيط المتعلق بالجليل. وعندها دخلت في عمق هذه الأمور بشكل أكبر، وأجريت مقابلات مع أشخاص كثيرين، وأجريت إحصائيات ونظرت إلى الأراضي وبدأت أفهم موضوع النكبة بصورة حقيقية. وما زلت أذكر حتى اليوم مقابلة أجريتها مع الأديب إميل حبيبي. وقد جئت إليه حاملا نظريات، وقلت له إن الأقليات المظلومة تقاوم وتحتج وتتمرد وما إلى ذلك. وأجابني أن هذا صحيح لكن تذكر هذا، وضرب بيده على الطاولة عدة مرات، وقال إن «هذا صوت قرع الباب عندما جاؤوا من أجل طردنا في سنوات الأربعين».

إلى الموضوع، وفي الواقع فإنه منذ ذاك الحين أصبحت أركز في جزء كبير من عملي يركز على الموضوع الفلسطيني – اليهودي. وأجريت مقارنة مع دول أخرى تعيش أوضاعا مشابهة، والتي أسميتها في كتابي بأنها «إثنوقراطية». وتطرقت بشكل واسع إلى موضوع الحيز والهوية والقوة والمدن والبلدات، عمليا كل موضوع الجغرافيا – السياسية والاستيطانية والإنسانية. وقد منحني هذا أدوات عديدة.

بعد ذلك انتقلت إلى بئر السبع، وبدأت أعمل في منظمات المجتمع المدني، وهي منظمات تنشط في مجال العدل والمساواة. وعملت في منظمة "أدفا"، وعملت ١١ عاما في "المجلس الإقليمي للقرى العربية غير المعترف بها في النقب" كمستشار وذلك حتى العام الماضي. وعملت في "بتسيلم" كرئيس لمجلس إدارة هذه المنظمة، وشاركت بشكل واسع في كتابة التقارير الصادرة عنها. وشاركت في الاحتجاجات الاجتماعية [في العام ٢٠١١]، وفي إعداد الكتاب الذي أصدره خبراء نشطوا في هذه الاحتجاجات. وأنا أرى أن الأكاديميا ليست مكانا لإجراء الأبحاث وحسب، وإنما أيضاً العكس. إنها مكان نجري فيه بحثا جيدا لكن كما قال كارل ماركس، لا توجد أهمية إذا لم تكن غايته التغيير وتحسين المجتمع. وأنا أحاول القيام بذلك. في الآونة الأخيرة وبفضل أبحاثي عن البدو وعملي في تخطيط القرى البدوية، عملت مع المجتمع البدوي لدى توجهه إلى لجان التخطيط والمحاكم. أي أن الخبرة الكامنة في مقالاتي العلمية هي تطور شخصي بالنسبة لي على مر الزمن. وهذا يعني أن الحياة الشخصية والحياة المهنية والحياة السياسية تتداخل ببعضها في إسرائيل. ونحن هنا لسنا في برج عاجي انكليزي».

تصاعد الهجمة اليمينية منذ ٢٠٠٩

(*) سؤال: كيف يتقبلون هذا الأمر في إسرائيل إذ أنه في الأعوام الأخيرة توجد هجمة ضد المؤسسة الأكاديمية والأكاديميين الذي يعبرون عن أفكار ليبرالية ويسارية ونقدية؟

يفتحئيل: «لا أعتبر أن أفكاري ليبرالية. أقول إنه يوجد فيها عنصر ليبرالي، لكن أفكاري اشتراكية أكثر مما هي ليبرالية».

(*) سؤال: لنقل إنها ضد التيار السائد...

يفتحئيل: «إن الوضع صعب. وعندما كنت أعمل في التخنيون [معهد الهندسة التطبيقية في حيفا وأحد أبرز الجامعات في إسرائيل] كان الوضع صعبا جدا، فهم محافظون للغاية هناك. وأحد الأسباب التي دفعتني إلى الانتقال إلى بئر السبع أنه يوجد انفتاح أكثر هنا. وقد قمت بخطوة صحيحة بانتقالي إلى هنا. ومن الجهة الأخرى فإنه منذ الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠)، وبصورة أشد منذ العام ٢٠٠٩ وبعد صعود بنيامين نتنياهو إلى الحكم، تصاعدت هجمة اليمين، من جانب منظمات مثل "إم ترتسو" و"ريغافيم" وصحيفة "يسرائيل هيوم" [إسرائيل اليوم]، وهذه الجهات هي بمثابة كلاب مسعورة منفلتة. وقد تم الكشف عن العلاقات فيما بينها وبين المسيحيين السلفيين [المحافظون الجدد] سواء بتمويلهم منظمات اليمين أو العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية. أنا لا أدعي أنه لا ينبغي أن تكون هناك تنظيمات مجتمع مدني في اليمين، لكن تم تجاوز الخطوط الحُمر. إنهم يهاجمون الأفراد ولديهم، عمليا، أجندة فاشية تتمثل بأفكارهم التي تقول إن الدول فوق كل شيء، وهم يرفضون أي انتقادات للدولة. ونتنياهو قال للرئيس الأميركي باراك أوباما مؤخرا إن

مهمته هي الدفاع عن مواطني إسرائيل أينما كانوا. لكنه نسي أنه يوجد مواطنون إسرائيليون خلف الحدود، المستوطنون. لا يوجد شيء كهذا في القانون الدولي، ولا يوجد شيء كهذا في العدالة. وإذا كان هناك مواطنون إسرائيليون في بغداد، فهل سيغزو بغداد من أجل الدفاع عنهم؟ هذا مستحيل. والأمر نفسه يطبقونه من خلال الأجندة الفاشية. ومن ينتقد الدولة يصبح خائنا. وهذا وضع صعب للغاية. ووزيرة التربية والتعليم السابقة، ليمور ليفنات، تقول إنه يجب التخلص من يفتحئيل و[أستاذ العلوم السياسية في جامعة بن غوريون في بئر السبع، نيف] غوردون و[أستاذ علم الاجتماع في الجامعة نفسها، ليف] غرينبرغ. وبعد ذلك، خلال ولاية وزير التربية والتعليم السابق، جدعون ساعر، وبالتعاون مع "إم ترتسو"، كتبوا شعارات مسيئة على باب بيتي، وبعد ذلك وضعوا حارسا على القاعات التي كنت ألقي محاضراتي فيها، ثم كان هناك جواسيس في محاضراتي وكانوا يسجلونها وبعد ذلك يأخذون جملة هنا وجملة هناك، علما أنني أدرّس بصورة نزيهة لأني أعتقد أن من الصواب طرح جميع المواقف. وأنا أطرح أمام الطلاب مواقف حماس ومواقف اليمين الإسرائيلي. وأعتقد أن هذا جيد، رغم أن الطلاب يعرفون أفكاري وأنا لا أطرحها في محاضراتي. وكانت تجلس جاسوسة في محاضراتي، وظهرت عناوين في وسائل الإعلام بأن "محاضرا في جامعة بن غوريون يقول إن هناك أبارتهايد!". واستمر هذا الوضع عاما كاملا ولم نعرف من يتجسس علي، وفي النهاية اكتشفوها. وقد كانت هذه فترة صعبة، وكان رؤساء الجامعات يقولون لنا إن "من لا يتحمل حرّ النار، عليه أن يخرج من المطبخ" أي أن يلتزم الصمت. ولم تنتهِ الفترة الصعبة وإنما تراجعت قليلا لأنهم رأوا أننا نحارب ضدهم ولم ننكسر، ولأن رؤساء الجامعات أدركوا أخيرا أن حملة اليمين ليست موجهة ضدنا فقط وإنما ضدهم بعد أن هددت "إم ترتسو" الجامعات بوقف التبرعات لها، وعندها بدأوا يحضون على الحرية الأكاديمية، والدفاع عنا أيضا، ولذلك فإنه أصبح صعبا بعض الشيء على اليمين أن يمارس أنشطته الآن في الأكاديميا».

(*) سؤال: خاصة بعد تهديد الاتحاد الأوروبي بعدم ضم إسرائيل إلى المشروع العلمي والثقافي الضخم «هورايزون ٢٠٢٠».

يفتحئيل: «نعم. ورغم ذلك ما زال الوضع صعبا ويتم إلصاق "وصمة عار" بنا، وهناك طلاب يرفضون أن يكون أي منا مرشدا لهم في وظائفهم، ويتم وقف منح للأبحاث فجأة ومن دون ذكر سبب مباشر، كما يتم إخراجنا من مجموعات بحثية. لكن من دون مبالغة أعتقد أن الثمن الذي ندفعه كإسرائيليين نقديين هو ثمن قاس إلا أنه ليس رهيبا ولا يساوي شيئا مقابل الثمن الذي يدفعه الفلسطينيون، وخاصة أولئك العالقون على الحواجز العسكرية. وينبغي أن نفهم علاقات القوة، فنحن في الجانب الحاكم. ورغم ذلك فإني أتفهم، ولا أوافق على ذلك، لكني أتفهم لماذا يصمت ٩٩٪ من المحاضرين. وأحد أشد انتقاداتي للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية هو أن الغالبية فيها تؤمن بوجود عدالة أساسية. ثمة تنوع في المواقف طبعا، لكنهم يصمتون لأن المؤسسة تحاربهم ويتم وصمهم، وهذا العمل ضدهم يتم حتى من مستوى الوزير. وهذا ما يسمى "مفعول التهدئة"، إذ أنهم في "إم ترتسو" يعلمون أنه إذا هاجموا يفتحئيل أو غوردون أو غرينبرغ فإننا لن نصمت. لكنهم يفكرون في الجيل القادم وليس بنا. ومن هذه الناحية فإنهم حققوا نجاحا. فالأكاديميا صامتة أكثر مما ينبغي وهي تتجه إلى أماكن لا يوجد خلاف حولها. خذوا مثالا على ذلك موضوع النقب. فعندما بدأت أخطط لصالح القرى، وأخذت أدخل إلى القرى، وكنت أطرح أسئلة ودخلت إلى تاريخهم، لأنه لا يمكن العمل من دون معرفة التاريخ، وطلبت منهم أن يحضروا لي مواد تاريخية كي أطلع عليها، لم يكن هناك أي مواد سوى كتاب من تأليف غازي فلاح، صدر في سنوات الثمانين وكان عمل أولياً».

(*) سؤال: «المنسيون»؟

يفتحئيل: «نعم، "الفلسطينيون المنسيون". وكانت هناك مؤلفات عارف العارف. وعندها أدركت أن هذا موضوع مشحون للغاية وهو موضوع يتعلق بنصف أرض إسرائيل/ فلسطين. وهذا أحد الصراعات الأكثر عرقية، الصراع على الأرض، وهو موضوع مثير جدا. وكانت الأكاديميا تعرف أين يوجد المال [لتمويل أبحاث] وأين موضع القوة، ولذلك لم تتوجه إلى هذه الأمور. وهذا لم يكن نموذجا بالنسبة لي، وكتبت مقالا حول افتقار هذا الموضوع للأبحاث، إذ لم يدققوا في خريطة القبائل والعشائر ولا في الوثائق ولا في استيطان اليهود وشرائهم للأراضي من البدو. وقد عثرنا على وثائق بهذا الخصوص. وهنا تبين أنه إذا كان هناك من اشترى أرضا والدولة تعترف بذلك فهذا يعني أنها تعترف بملكية الشخص الذي باع الأرض. والدولة لا يمكنها أن تعترف بأني اشتريت أرضا من سارق. وحتى اليوم لم يتم توثيق كل هذا بصورة تتحدث عن حقوق البدو».

(*) سؤال: هل توجد وثائق ملكية باسم البدو؟

يفتحئيل: «نعم توجد وثائق. وقد أجرينا مسحا لكافة وثائق المحكمة العليا البريطانية، واطلعنا عليها كلها، وكل وثيقة تقول عكس ما تفعله دولة إسرائيل. لكن أحدا لم يُجرِ هذا البحث

أنا لا أدعي أنه لا ينبغي أن تكون هناك تنظيمات مجتمع مدني في اليمين، لكن تم تجاوز الخطوط الحُمر. إنهم يهاجمون الأفراد ولديهم، عمليا، أجندة فاشية تتمثل بأفكارهم التي تقول إن الدول فوق كل شيء، وهم يرفضون أي انتقادات للدولة. ونتنياهو قال للرئيس الأميركي باراك أوباما مؤخرا إن مهمته هي الدفاع عن مواطني إسرائيل أينما كانوا. لكنه نسي أنه يوجد مواطنون إسرائيليون خلف الحدود، المستوطنون. لا يوجد شيء كهذا في القانون الدولي، ولا يوجد شيء كهذا في العدالة.

قبلنا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى جغرافية النقب. إسرائيل تقول إن النقب كان "أرضا موات" [أي الأرض التي لا مالك لها]، وأن البدو كانوا يتنقلون- رحل- وليست لديهم حقوق في الأرض. وهي تقول ذلك منذ سنوات الستين. وهناك قضية مشهورة هي قضية الهواشلة. فقد كان البدو ساذجين جدا، وذهبت عشيرة الهواشلة إلى المحكمة التي نظرت، ربما، في أهم قضية أراضٍ بدون محام. وقالوا إن الجميع يعرف أن هذه أراضيهم، والمحكمة سخرت منهم [وحكمت ضدهم]. وأصبحت هذه القضية سابقة قضائية. وأصبح الوضع بعدها صعبا جدا وتعين على مواطنين بدو قدموا التماسات ضد استيلاء إسرائيل على أراضيهم، مثل قضايا نوري العقبي وصياح الطوري وغيرهما، أن يواجهوا السابقة القانونية الكبيرة في قضية الهواشلة. إن جزءاً كبيراً من هذا الوضع نابع من عدم وجود بحث. فالنيابة العامة الإسرائيلية كانت تذهب إلى المحكمة وتقول إن النقب كان خاليا من السكان. وكان القاضي يقول إنه إذا كان الخبراء يقولون ذلك فماذا يتعين عليه أن يفعل، ويحكم لصالح الدولة. ولذلك فإني أقول في أحد ادعاءاتي المركزية إننا نتطلع إلى كيفية وقف صمت الجامعات. في الجامعات أناس لديهم عمل جيد وثابت وعليهم أن يركزوا على المواضيع التي تحتاج إلى البحث. بإمكان الفلسطينيين بالذات أن يشجعوا الباحثين الإسرائيليين على الذهاب في هذا الاتجاه وهناك أمور كثيرة ينبغي إجراء أبحاث حولها. وأعتقد أنه يوجد تحدٍ هنا للمجتمع الفلسطيني بتعزيز البحث النقدي في إسرائيل، وبالطبع في فلسطين أيضا، وفي نهاية المطاف ستكون هناك قوة لذلك فهذه مثل المياه الهادئة التي تسير ببطء ولكنها تتغلغل عميقا».

عن حل «شعبين في وطن واحد»

(*) سؤال: في كتابك «الإثنوقراطية» هناك رؤيا لحل الصراع، وهي شعبان في وطن واحد. هل يمكن أن تتوسع في ذلك؟

يفتحئيل: «لقد كتبت مقالا حول ذلك لأول مرة في هذا الكتاب، وكان المقال بعنوان «جغرافية نحو الكونفيدرالية»، في ١٩٩٩ أو ٢٠٠٠. وحاولت النظر إلى احتمال التقدم إلى الأمام من خلال مشروع سياسي يمكن أن يجذب تأييدا له وأن يكون هذا أيضا مشروعاً يتطرق ولا يتجاهل أسئلة عميقة تتعلق بالصراع. وأسئلة الصراع العميقة هي طبعا الكولونيالية قبل العام ١٩٤٨، وبين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧ وبعد العام ١٩٦٧. وهذه أنواع مختلفة من الكولونيالية وأنا أطورها كثيرا في الكتاب. كذلك تطرقت إلى الفلسطينيين في إسرائيل واللاجئين وحق العودة وإلى موضوع القدس وموضوع الحدود. ولكوني خبيرا في الجغرافيا السياسية فقد بحثت في صراعات مشابهة، في البوسنة أو إيرلندا، وكان الاستنتاج الذي توصلت إليه هو أنه ينبغي التوصل إلى وضع يتواجد فيه كيانان سياديان في إطار القانون الدولي ويتقاسمان البلاد نفسها. وهذا يعني أن حل الدولتين الكلاسيكي لا يمكن أن يتقدم باتجاه الاستقرار لأنه يتجاهل مشاكل العمق أكثر مما ينبغي، وهي مشاكل ستثير غليانا في أساس وجودنا، كما أن هذا الحل يعارض وجود الدولة الواحدة. وقد تكون الدولة الواحدة هي الحل الأمثل لكن هذا ليس حلا سياسيا، ينبغي اليوم أن يكون في إطار المنظومة الدولية. أي أن حالة الحدود المفتوحة التي كانت سائدة قبل العام ١٩٤٨، وكان بإمكان الفلسطيني السفر إلى دمشق وبيروت، والتوق إلى سورية الكبرى هو أمل جميل، ولكن

وأسئلة الصراع العميقة هي طبعا الكولونيالية قبل العام ١٩٤٨، وبين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧ وبعد العام ١٩٦٧. وهذه أنواع مختلفة من الكولونيالية وأنا أطورها كثيرا في الكتاب. كذلك تطرقت إلى الفلسطينيين في إسرائيل واللاجئين وحق العودة وإلى موضوع القدس وموضوع الحدود. ولكوني خبيرا في الجغرافيا السياسية فقد بحثت في صراعات مشابهة، في البوسنة أو إيرلندا، وكان الاستنتاج الذي توصلت إليه هو أنه ينبغي التوصل إلى وضع يتواجد فيه كيانان سياديان في إطار القانون الدولي ويتقاسمان البلاد نفسها. وهذا يعني أن حل الدولتين الكلاسيكي لا يمكن أن يتقدم باتجاه الاستقرار لأنه يتجاهل مشاكل العمق أكثر مما ينبغي.

هذه حالة ليست سياسية اليوم. لأن القيادة في سورية وفي لبنان لن تتنازل عن السيادة، وفي المقابل علينا أن نكون سياسيين لدى إقدامنا على وضع حل. لكن رغم ذلك علينا الذهاب أبعد ما يمكن، وهذا يعني وجود كيان فلسطيني وآخر إسرائيلي ولكنهما مفتوحان وتوجد حركة حرة بينهما وكل جانب يعترف بأن هذا وطن الشعبين. والعاصمة تكون موحدة. ولدي فصل كامل حول كيف بالإمكان إقامة منطقة حكم ذاتي يهودي- عربي داخل العاصمة الواحدة. وقد دققنا في موضوع المستوطنين، في التقرير الكبير الذي صدر عن "بتسيلم"، والمستوطنات مقامة على ١٪ من الضفة الغربية، وعبرنا عن اعتقادنا بأنه سيكون حكيما أكثر ونزيها أكثر القول لهم أن يبقوا تحت السيادة الفلسطينية ويدفعوا ثمن الأرض طبعا، علما أنهم لن يوافقوا على ذلك. ولكن هذا سيسمح، من الناحية الأخلاقية، باستقرار الوضع. وبالطبع ينبغي الاعتراف بالقرى البدوية في النقب ومنحهم تعويضا، وإعادة السكان إلى العراقيب مثلا وإلى برعم أيضا، أي إلى الأماكن التي بالإمكان إعادة المهجرين إليها، وأن تكون هذه عملية تحافظ على وجود إسرائيل وهذا أمر في غاية الأهمية، لكي لا يشعر الإسرائيليون بأنهم مهددون، لأنه من ناحية القانون الدولي لا فائدة من الحديث عن محو إسرائيل ولا عن محو فلسطين طبعا. وما تفعله إسرائيل الآن هو منع قيام فلسطين. ولكن الحل القابل للحياة لأمد طويل هو أن تكون هذه البلاد بلادا مفتوحة، ذات اقتصاد واحد، وعلاقات دينية وتاريخية، وداخل كل هذا يكون كيانان سياديان. وهناك نماذج لذلك ناجحة جدا في التاريخ، مثل سويسرا وكندا. وما حصل في كندا هو أن الانكليز احتلوا الفرنسيين، وقبل ذلك احتل الفرنسيون السكان الأصليين في كندا طبعا، لكن الانكليز والفرنسيين فهموا أنه من أجل إدارة شؤونهم يجب أن تكون الحدود مفتوحة».

(*) سؤال: هل قدمت هذه الأفكار إلى أية جهة؟

يفتحئيل: «لقد دعيت إلى مؤتمر أقامه الاتحاد الأوروبي حول مبادرات سلام. وكان هناك خبراء آخرون، وحضرت هذا المؤتمر ليلى شهيد. وقد احتلت الأفكار التي طرحتها مكانا جيدا. والمبادرة الأخيرة في هذا الشأن لم أطرحها أنا في البداية، بل مجموعة من الفلسطينيين والإسرائيليين التقيت بها بعد أن تبين أن أفكارنا متشابهة جدا، ثم انضم إلينا آخرون من الجناح اليساري في حركة فتح ومن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومن الجناح المعتدل في حركة حماس. وقد كانت هذه مجموعة متنوعة ومختلطة. وقد التقيت معهم عشرين مرة تقريبا. وتحدثنا عن نماذج مثل كندا وسويسرا والبوسنة. ورغم أن البوسنة ليست قصة نجاح ولكنها ليست قصة فشل أيضا. فقد دارت فيها حرب رهيبة وقتل فيها ٢٠٠ ألف إنسان. وتوجد هناك ثلاثة كيانات، المسلمون والكرواتيون والصرب، والحدود مفتوحة بينهم. ويتغير رئيس الحكومة كل عام لأنه لا يكون قادرا على الحكم، لكن لا يوجد عنف، ويوجد تكامل اقتصادي وسراييفو هي مدينة مشتركة للفئات الثلاث. ودققنا في أماكن أخرى فشل فيها هذا النموذج، لكن الفشل سببه أنه لم يتم التعامل بجدية مع الموضوع».

(*) سؤال: كيف يمكن تطبيق هذه الأفكار، المتعلقة بالبلاد المفتوحة، إذا كان انعدام المساواة في تقاسم كافة الموارد تقريبا، وخاصة الأرض؟ والمعطيات التي قلتها أنت في محاضرة ألقيتها العام الفائت تفيد بأن ٨٥ بالمئة من الأراضي بين النهر والبحر يسيطر عليها اليهود، وفقط ٢ر٥ بالمئة من الأراضي داخل الخط الأخضر يسيطر عليها العرب، الذين تبلغ نسبتهم بين السكان ٢٠ بالمئة؟.

«لقد دعيت إلى مؤتمر أقامه الاتحاد الأوروبي حول مبادرات سلام. وكان هناك خبراء آخرون، وحضرت هذا المؤتمر ليلى شهيد. وقد احتلت الأفكار التي طرحتها مكانا جيدا. والمبادرة الأخيرة في هذا الشأن لم أطرحها أنا في البداية بل مجموعة من الفلسطينيين والإسرائيليين التقيت بها بعد أن تبين أن أفكارنا متشابهة جدا، ثم انضم إلينا آخرون من الجناح اليساري في حركة فتح ومن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومن الجناح المعتدل في حركة حماس. وقد كانت هذه مجموعة متنوعة ومختلطة. وقد التقيت معهم عشرين مرة تقريبا. وتحدثنا عن نماذج مثل كندا وسويسرا والبوسنة».

يفتحئيل: «تطبيق أفكارنا في ظل هذه المعطيات هو مهمة صعبة للغاية وستستغرق وقتا طويلا. لكننا نعتقد أن علينا وضع الأسس. وسوف نعلن عن هذه المجموعة على أنها حركة إسرائيلية – فلسطينية، في أيار المقبل. وما زلنا نتخبط إزاء اسم الحركة. ولكن الفكرة هي أنه يوجد وطنان في بلاد واحدة مفتوحة. وهناك تفاصيل أخرى عديدة، وعلى سبيل المثال سنأخذ الفكرة الأوروبية بشأن الحق في السكن، ليس حق المواطنة وإنما حق السكن. وهذا سيوفر ردا معينا للعودة، وربما أيضا لمتدينين [يهود] معينين من الذين يريدون السكن في الخليل، وهي مدينة عربية لكنها قريبة من قبر سيدنا إبراهيم. والحق في السكن يمنحهم إمكانية كهذه، ومن دون تقويض العملية السياسية. أي أن الحق في السكن هو موضوع مهم جدا. وإذا أسسنا الحركة فإنها لن تكون حزبا سياسيا. وقد أبدت صحيفة يديعوت أحرونوت اهتماما بأفكارنا، لكننا لم نرغب في النشر حولها وقلنا إننا لسنا ناضجين لذلك بعد. وجاء زعماء معروفون جدا من فلسطينيي الداخل للتحدث معي، وكذلك تحدث معنا البدو في النقب الذين لديهم أقرباء كثيرون في غزة والضفة ولذلك هم يؤيدون تسوية كهذه. لكن قلت لهم جميعا إننا لسنا ناضجين بعد، لأن أفكارا كهذه يجب أن تكون أكثر نضوجا لدى نشرها. ويتعين علينا في مرحلة ما الدخول إلى النقاش السياسي العام. وأعتقد أن مبادرة [وزير الخارجية الأميركي جون] كيري ستفشل، وإذا لم تفشل فإنها ستخرج من خلال اتفاق إطار ضبابي ولن تقول الأمور التي قالها الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش، أو الرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلينتون، حول عاصمتين في القدس. ورغم أن كيري يقصد بالعاصمة الفلسطينية في القدس أنها ستكون في أبو ديس وجبل المكبر، لكنه سيكون متعطشا لأفكار أخرى. وأعتقد أن هذه الفكرة جيدة، لأنها تدريجية وإدارية وتؤكد أن هذه البلاد لكلا الشعبين ولكنها لن تكسر الأطر تماما. وقد ألقيت محاضرات كثيرة حول الموضوع، وكانوا يطلبون مني التحدث عن الدولة الواحدة. وقلت إن فكرة الدولة الواحدة من الناحية الأيديولوجية هي فكرة جميلة، لكن إذا كنا نتحدث الآن عن تسويات وعن القانون ومسؤولية المثقفين، بأن يكونوا طليعيين في إطار يمكن أن يقود إلى نضال، فإلى أين سنقود هذا النضال؟ هل نطالب أعضاء الكنيست بالاستقالة؟ هل نقول للجيش الإسرائيلي أن يحل نفسه؟ أي أنه علينا أن نقود نضالا عادلا جدا وراديكاليا جدا ولكن في إطار يمكن إجراء نضال فيه. وخلال الأعوام العشرة الأخيرة تحدث [المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا] أسعد غانم عن فكرة الدولة الواحدة. وسألته مؤخرا حول الانجازات في السياق، وقال إنه هناك انجاز في مجال الوعي. صحيح، هذا بحد ذاته إنجاز ولكنني أعتقد أنه في هذا الحقل من الأفكار المختلفة ينبغي الذهاب أبعد ما يمكن ولكن داخل الإطار السياسي. وأن تكون الأفكار قابلة للتطبيق، وإلا فإنه إذا كانت الأفكار بعيدة عن الواقع فإنها ستبقى موضوعة على الرف. شاركت مؤخرا في مؤتمر عقده المركز العربي في واشنطن، وحضره العديد من المثقفين الفلسطينيين. وكان بين الحاضرين بشار دوماني الذي قال للحضور إن عليهم العمل على مواضيع يمكن أن تساعد في تغيير الوضع، من خلال الأمم المتحدة أو في المحكمة أو تساعد الجمهور في البلاد أو تساعد في تطوير إطار الوعي. وهناك مشكلة أخلاقية في طرح أفكار خارج الإطار. وما زالت الأمور تقف عند هذا الحد في مجموعتنا، ومعظم أفراد الجانب الفلسطيني فيها تقريبا يقولون إنهم يتأرجحون بين فكرة الدولة الواحدة وفكرتنا حول دولتين في بلاد مفتوحة.

ولكنهم يأتون إلى هذا الحل الأخير لأنه يوجد فيه جانب أخلاقي متعلق بالعمل في الإطار السياسي.

بالنسبة إلى السؤال حول كيفية تنفيذ أفكارنا فيما انعدام المساواة كبير للغاية، أعتقد أن إحدى أهم المهمات هي جعل اليهود يدركون أنهم يتمتعون بامتيازات، وليس من الجانب الأخلاقي فقط الذي يعني أن هذه الامتيازات تستند إلى السلب، وإنما من الجانب السياسي أيضا، بحيث أن امتيازات كهذه لا يمكن أن تستمر لوقت طويل. بإمكانها أن تستمر خمسة أو عشرة أعوام أخرى، لا أدري. لكن إذا قال أوباما، بعد فشل العملية السياسية الحالية، إنه لن يستخدم حق النقض في مجلس الأمن، بعد أن استخدمه ٤٣ مرة لصالح إسرائيل، وقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض لصالح إسرائيل أكثر مما استخدمته لصالحها، فإنه ستبدأ مرحلة تمرير قرارات ضد إسرائيل في مجلس الأمن الدولي. وهذا يعني أن الوضع الذي ساد حتى الآن لن يكون مستديما. وقال أحد ما في الإعلام مؤخرا إنه سيتم الربط ما بين القرارات التي ستتخذ ضد روسيا بقرارات ضد إسرائيل. والمقصود القرارات ضد روسيا بعد أسبوع واحد من احتلالها لشبه جزيرة القرم، بينما إسرائيل هي دولة احتلال منذ خمسين عاما تقريبا. وسيدركون عاجلا أم آجلا أن هذه الامتيازات التي يتمتع بها اليهود في البلاد مبالغ فيها، وخاصة فيما يتعلق بمواضيع الأرض والحكم المحلي والاستيطان والموارد الطبيعية، مثل المياه. وعندها يجب أن تبدأ عملية تصحيح. وهذه العملية يجب أن تكون حكيمة جدا لأنه يتعين الحفاظ على وجود اليهود في جانبك. وفي نهاية المطاف، أمن الفلسطينيين مرتبط بأمن اليهود والعكس صحيح أيضا. وعدا ذلك هناك التطوير الاقتصادي. وفي جنوب إفريقيا أقدموا على تنفيذ خطوة محافظة من هذه الناحية. ونحن لم نحب ذلك لكن نيلسون مانديلا كان حكيما عندما قال إنه سيحافظ على الأملاك التي كانت موجودة بأيدي البيض حتى نهاية نظام التفرقة العنصرية، ولكن بعد انتهاء هذا النظام سيكون هناك تفضيل تصحيحي. وكانت الفجوات في جنوب إفريقيا أكبر من الفجوات الموجودة اليوم بين إسرائيل وفلسطين. ونحن نرى الآن، بعد عشرين عاما على نهاية الأبارتهايد، أن الفجوات في جنوب إفريقيا تقلصت بشكل ضئيل جدا. وعلينا أن نتعلم منهم وعدم تبني سياسة ليبرالية أو نيو – ليبرالية. يجب أن تكون هناك عملية تصحيح، تدريجية، تستند بالأساس إلى الفرص والبنية التحتية، ولا تأخذ شيئا من أحد، ومن الجهة الثانية تسمح للآخرين بالدخول إلى السوق ولمركز التعليم ومركز القوة. هذا ممكن تحقيقه بكل تأكيد، لأنه سيحقق أرباحا هائلة لليهود. وعلى اليهود أن يدركوا أنه عندما يتنازلون عن امتيازات غير عادلة، وبعد ذلك يحصلون على امتيازات عادلة فإن هذا سيجلب التطور والازدهار. وقد رأينا هذا في سنوات [ولاية رئيس حكومة إسرائيل الأسبق إسحاق] رابين، أليس كذلك؟ وبعد عامين أو ثلاثة فقط على السلام. توجد هنا صناعات تكنولوجية متطورة، ويوجد لقاء بين الشرق والغرب، وتوجد جامعات ممتازة بالإمكان أن يأتي إليها طلاب من جميع أنحاء العالم العربي ومن الهند وباكستان وأماكن كهذه، ويوجد هنا تاريخ. لا يوجد مكان آخر كهذا في العالم باستثناء مصر واليونان. لكني أعتقد أن هذه الفجوات هي عقبة جدية أمام التقدم نحو الواقع الذي نطرحه. وينبغي أن نعمل بتعقّل. وكخبير في السياسات العامة، فإني أعتقد أن الأمر المركزي هو الزخم. فإذا كان هناك زخم لتقليص الفجوات فإن هذا هو الأمر الأهم. لكن إذا حدث تراجع، مثلما يحصل لدى البدو الآن، وأنا أعمل إلى جانبهم، فإن الوضع سيسوء. إذ أن وضع البدو كان أفضل قبل عشرة أعوام. كان الوضع سيئا حينذاك، لكن هدم البيوت لم يكن بالحجم الحاصل اليوم. ولذلك توجد الآن حالة غليان بين البدو، والوضع خطير. والمعطيات التي ذكرت في السؤال تشير إلى وجود مشكلة جدية للغاية، لكن بالإمكان معالجتها، خاصة وأن الشعبين سيبقيان دائما في هذه البلاد، التي سيبقى فيها دائما اقتصاد واحد وحيز واحد. والامتحان الذي يواجهنا هو كيف سندير هذه الأمور، وعلى المثقفين أن يرسموا الطريق من أجل تحسين الوضع».

(*) سؤال: هل يوجد أشخاص كثيرون مثلك في الجانب الإسرائيلي؟

يفتحئيل: أنا مؤمن بأنه توجد أغلبية بين الإسرائيليين اليهود ليست كولونيالية بروحها. في المقابل يوجد يهود كولونياليون ويريدون السيطرة على فلسطين وهدم السياسة والقومية الفلسطينية والحيز الفلسطيني، وربما تصل نسبتهم إلى ٢٠ بالمئة أو ٢٥ بالمئة. ويوجد فلسطينيون هدفهم تدمير إسرائيل. مع ذلك فإن ٦٠ بالمئة أو ٧٠ بالمئة وربما ٨٠ بالمئة في كلا الجانبين، وفي وضع الصراع الحالي، يؤمنون أن بالإمكان العيش معا. وإذا وُجدت قيادة، وإذا نشأ زخم بهذا الاتجاه، فإن نسبة الذين يؤمنون بالعيش المشترك ستصل إلى ٨٠ بالمئة وربما إلى ٩٠ بالمئة. أنا أدرك أنه توجد الآن حالة يأس وخاصة في الجانب الفلسطيني، وكذلك في الجانب الإسرائيلي. لذلك ينبغي ترجمة كافة أبحاثنا إلى لغة تسمح بالتقدم نحو وضع أفضل. وهذا ما يفعله بعضنا بنشاط حثيث. لكن الوضع كئيب الآن ولن نحاول تجميله، لأن القيادة تؤمن بالوضع الكولونيالي القائم وتعنى به بكافة الوسائل، سواء من خلال مناهج التعليم أو السياسة العامة وهي تدعي أنها تريد منح المساواة وتعلن تأييدها للسلام وما إلى

كانت الفجوات في جنوب إفريقيا أكبر من الفجوات الموجودة اليوم بين إسرائيل وفلسطين. ونحن نرى الآن، بعد عشرين عاما على نهاية الأبارتهايد، أن الفجوات في جنوب إفريقيا تقلصت بشكل ضئيل جدا. وعلينا أن نتعلم منهم وعدم تبني سياسة ليبرالية أو نيو – ليبرالية. يجب أن تكون هناك عملية تصحيح، تدريجية، تستند بالأساس إلى الفرص والبنية التحتية، ولا تأخذ شيئا من أحد، ومن الجهة الثانية تسمح للآخرين بالدخول إلى السوق ولمركز التعليم ومركز القوة. هذا ممكن تحقيقه بكل تأكيد، لأنه سيحقق أرباحا هائلة لليهود. وعلى اليهود أن يدركوا أنه عندما يتنازلون عن امتيازات غير عادلة، وبعد ذلك يحصلون على امتيازات عادلة فإن هذا سيجلب التطور والازدهار.

ذلك، لكن الخطوات الأخيرة، مثل مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، تعبر في الواقع عن تراجع من الناحية الديمقراطية، وبإمكان ذلك أن يحدث شرخا أكبر مع الجمهور الفلسطيني داخل إسرائيل. وبالطبع بالإمكان توجيه اتهامات للجميع، القيادة والأميركيين والمستوطنين، لكن جماهيرنا لا تفعل ما فيه الكفاية. كذلك فإن المثقفين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يفعلون ما فيه الكفاية».

التعريف الذاتي للإسرائيليين مسألة مهمة لكنها لا تخص الفلسطينيين!

(*) سؤال: أنت خبير جغرافي وخبير في الحدود أيضا. ماذا تعني مطالبة إسرائيل الفلسطينيين بالاعتراف بـ «الدولة اليهودية»؟ أين تمر حدود «الدولة اليهودية»؟

يفتحئيل: «أولا، من الناحية التكتيكية، هذا المطلب هو ورقة مساومة من أجل مواصلة المماطلة في المفاوضات، إذ إن خوف الحكومة الإسرائيلية الحالية هو من نجاح المفاوضات. وإذا نجحت المفاوضات فإن هذه الحكومة ستنهار فورا، لأنها تستند إلى المستوطنين وتأييد المتدينين– القوميين. هذا المطلب هو محاولة تكتيكية هدفها تأخير إمكانية قيام دولة فلسطينية، الأمر الذي يؤيده الكثيرون. عدا ذلك فإنه ينبغي القول للفلسطينيين إن ثمة موضوعين آخرين مهمين. الموضوع الأول هو أن هذه خطوة إثنوقراطية، لأن الإثنوقراطية لا تتوقف أبدا وإنما تبحث عن مشاريع طوال الوقت، سواء أكان ذلك من خلال الاستيطان في النقب أم من خلال إحضار يهود من خارج البلاد من أجل الاستثمار في البلاد وربما حتى في مجال الصحافة مثلما هو حاصل في صحيفة "يسرائيل هيوم"، أم من خلال إدخال عدد أكبر من الحاخامين ومن المواضيع اليهودية إلى المنهاج الدراسي في المدارس، أم من خلال الإعلان عن أمور كثيرة على أنها تراث يهودي. إذن هذا حراك إثنوقراطي لا نهائي. والأمر الثاني هو أنه إذا نشأت كونفدرالية فإن الإثنوقراطية ستتراجع، لأن وجودها مرتبط بوجود النزاع. وعندما لا يكون هناك صراع فإن الإثنوقراطية تغيب. وهناك أمر آخر هو أنه ينبغي على الفلسطينيين أن يعرفوا أنه يوجد خوف لدى المجتمع اليهودي. فالتاريخ اليهودي ليس وسيلة للتحايل، وإنما هو تاريخ أليم. أولاد عمومتي قضوا نحبهم في المحرقة، وكذلك عمتي وأولادها. وهذا تاريخ قريب، وجزء من اليهود يرى في الاعتراف بالدولة اليهودية على أنه نوع من الأمن، ولا ينبغي الاستخفاف بهذا الأمر. لكنني لا أعتقد أنه يجب القيام بذلك بصورة سياسية، مثلما لا يتعين على بلغاريا أن تعترف باليونان على أنها أرثوذكسية أو علمانية، فهذا تعريف ذاتي لليونانيين، وهكذا هو الأمر في العالم كله. أعتقد أن التعريف الذاتي للإسرائيليين مسألة مهمة، لكنها ليست مسألة تخص الفلسطينيين. ويجب عدم الاستخفاف بأن نتنياهو قال أمرا حقيقيا حيال تخوف اليهود، وهو ينمي ذلك هنا بواسطة تضليل سياسي. لكن من الجهة الأخرى تتساقط صواريخ هنا. وربما بإمكان الفلسطينيين القيام بذلك [الاعتراف بـ «الدولة اليهودية»]، ولكن ليس بصورة رسمية، ويحظر عليهم القيام بذلك بصورة رسمية لأن هذه ستكون خيانة للعرب داخل إسرائيل، وإنما بصورة أخرى. وقد فعل عرفات ذلك عدة مرات. بالإمكان الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الذي ينص على قيام دولة يهودية ودولة عربية. وما هي الدولة اليهودية؟ إنها الدولة التي ستقام من أجل اليهود وتوجد داخلها أغلبية عربية كبيرة ولديها حقوق

أعتقد أن التعريف الذاتي للإسرائيليين مسألة مهمة، لكنها ليست مسألة تخص الفلسطينيين. ويجب عدم الاستخفاف بأن نتنياهو قال أمرا حقيقيا حيال تخوف اليهود، وهو ينمي ذلك هنا بواسطة تضليل سياسي. لكن من الجهة الأخرى تتساقط صواريخ هنا. وربما بإمكان الفلسطينيين القيام بذلك [الاعتراف بـ «الدولة اليهودية»]، ولكن ليس بصورة رسمية، ويحظر عليهم القيام بذلك بصورة رسمية لأن هذه ستكون خيانة للعرب داخل إسرائيل، وإنما بصورة أخرى. وقد فعل عرفات ذلك عدة مرات. بالإمكان الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الذي ينص على قيام دولة يهودية ودولة عربية. وما هي الدولة اليهودية؟ إنها الدولة التي ستقام من أجل اليهود وتوجد داخلها أغلبية عربية كبيرة ولديها حقوق قومية. وبالإمكان القيام بذلك من خلال مبادرة السلام العربية.

قومية. وبالإمكان القيام بذلك من خلال مبادرة السلام العربية. وهناك طرق أخرى. لكن مسألة التكتيك هي المسألة المركزية الآن للأسف. وعلينا أن نواجه ذلك وأن نتحدث عن ذلك. وأنا أقول أيضا للفلسطينيين الذين ألتقي معهم إنه إذا كنتم تقولون إنه لا يوجد شعب يهودي وأن اليهودية هي دين فقط فإنه لا يمكن قبول ذلك. هذا كان صحيحا، تاريخيا واجتماعيا، قبل مئة عام. لكن اليوم تحولت اليهودية إلى قومية مثل شعوب كثيرة أصبحت قومية ولم تكن كذلك في الماضي. والفلسطينيون أصبحوا شعبا، لكن قبل ذلك كانت هناك سورية الكبرى».

(*) سؤال: وماذا بالنسبة إلى الحدود؟

يفتحئيل: «أين تمر حدود الدولة اليهودية؟ في مشروعنا لا نعلن عن دولة إسرائيل كدولة يهودية. ونعتقد أن التوازن الصحيح هو أنه عندما نقول دولة فلسطينية فإنه توجد في المقابل دولة إسرائيلية. ومثلما أن فرنسا هي فرنسية فإن إسرائيل هي إسرائيلية. وفي هذا الإطار يوجد حق تقرير المصير لليهود والعرب على حد سواء. ويولي اليهود أهمية كبيرة لمسألة تعريف الذات وأنهم شعب يهودي، إلى جانب أقل قدر ممكن من المس بحقوق المواطن للآخرين. وبالنسبة للحدود فإنني أعتقد أنه لا خيار أمامنا سوى العمل وفقا للقانون الدولي، وهذه هي الورقة التي نستخدمها في مبادرتنا. ولذلك فإن الحدود الفعلية ستكون حدود العام ١٩٦٧ ، لكن حدود إسرائيل الثقافية والاقتصادية هي مسألة معقدة أكثر. وفيما يتعلق بموضوع الهجرة، مثلا، وهذا موضوع بالغ الأهمية وتطرقنا إليه في وثيقتنا، فإني أرى أنه ينبغي أن تكون هناك فترة معينة، ربما ٢٠ عاما، يتم خلالها استخدام حق العودة للفلسطينيين وبعد ذلك يجب سن قوانين هجرة عادية».

(*) سؤال: حق العودة إلى أين؟

يفتحئيل: «حق العودة إلى فلسطين وقانون العودة إلى إسرائيل إلى جانب حرية التنقل. الوضع الآن هو أن دولة إسرائيل اليهودية موجودة في كل مكان في العالم، بمعنى أن أي يهودي بإمكانه الهجرة إليها، وأعتقد أنه يجب إلغاء هذا الوضع في المستقبل وبصورة تدريجية، وأن تكون الدولة ضمن حدودها فقط. وداخل حدودها سيدور النضال من أجل الديمقراطية وتقرير المصير وأن لا تكون دولة يهودية. لأنه إذا كان التعريف الذاتي للدولة أنها دولة يهودية فإن هذا يعني أنها تخرج كل من هو ليس يهوديا منها، أي لا تكون هناك مساواة. وحتى لو قالوا إنها دولة يهودية وديمقراطية فإن هذا ليس كافيا. وأن يكون التعريف "يهودية" فإن هذا يعني أن هذا كيان ليس بالإمكان الانضمام إليه، مغلق، عرقي، وأنه مسموح ضم شخص إلى الدولة في حالتين فقط، إما أن تكون أمه يهودية أو أنه تهوّد. ولذلك أنا أقول دائما إن من الأفضل أن تكون الدولة معرفة كإسرائيلية لأن هذا مفتوح أكثر. كذلك فإن التعريف الذاتي للدولة بموجب القانون الدولي هو تعريف إقليمي وليس عرقيا. لكن الدول الإثنوقراطية تفعل ذلك دائما وتحاول وضع تعريف إثنوقراطي، ووضع حدود داخل الدولة بحيث تكون المواطنة مدرجة وأنا أسمي هذه الحالة بأنها "أبارتهايد زاحف"، أي أنه توجد درجات مواطنة متفاوتة تحت الحكم نفسه. وعلى القوى الديمقراطية أن تحارب هذا الوضع، وعندما نصبح في عصر ما بعد الكولونيالية ستتزايد قوة العناصر الديمقراطية، لأن ما يضعفها الآن هو الصراع الكولونيالي وقول اليهود إن الصراع يدور حول وجود الدولة. وأنا أقول أن الصراع هو حول وقف الكولونيالية، الخارجية والداخلية».

النقاش حول الشرعية غايته نزع الشرعية عمن يوجه انتقادات إلى إسرائيل

(*) سؤال: فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية - الأميركية، هناك مبدأ مهم لوجود إسرائيل وهو كسب الشرعية الدولية. هل تلاحظ وجود تآكل في شرعية إسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة؟

يفتحئيل: «أنا أعارض استخدام كلمة شرعية، عموما، لأن اليمين الكولونيالي يتذرع بهذه الكلمة ويقول إن من يعارض هذا الأمر يريد القضاء على إسرائيل. والنقاش حول الشرعية غايته نزع الشرعية عمن يوجه انتقادات لإسرائيل. ولا أحد يقول أن إسرائيل لن تبقى وأنه سيتم طرد اليهود. وأنا أكتب عكس ذلك في مقالاتي، وأن المستوطنين في جميع دول العالم طوروا أنماط تعايش مع السكان الأصلانيين. وبالطبع كانت هناك عمليات إبادة عرقية وتطهير عرقي في حالات عديدة، لكن المستوطنين والأصلانيين بقوا موجودين في نهاية الأمر. وأعتقد أن الشرعية ليست المسألة الأهم. والولايات المتحدة تساعد إسرائيل في الأمد القريب وتضر بها في الأمد البعيد. وهذا تحليل مقبول جدا في الأوساط النقدية. وقد تحولت إسرائيل إلى جزء مركزي جدا في الإمبراطورية الأميركية، وحتى بصورة فظة من خلال القواعد العسكرية والتعاون العسكري وفي مجلس الأمن الدولي وغير ذلك، وكذلك بشكل ناعم أكثر من خلال استيراد الثقافة الأميركية وأنماط حياة أميركية. كذلك من حيث تعامل إسرائيل مع الشرق الأوسط والذي سيكون إشكاليا بالنسبة لإسرائيل في الأمد البعيد. لذلك أعتقد أنه إذا خفضت أميركا مستوى دعمها لإسرائيل فإن هذا سيكون أفضل. وأرى أن خفض هذا الدعم جيد لإسرائيل وللفلسطينيين، وسيكون الوضع أفضل بوجود حاضنة أوروبية وعربية، ربما بمشاركة الولايات المتحدة، من خلال وجود وسيط أميركي فقط».

(*) سؤال: كيف تتوقع المستقبل فيما يتعلق ببدو النقب، وقد تم مؤخرا تجميد إجراءات سن «قانون برافر»؟

يفتحئيل: «أعتقد أن قضية بدو النقب ستكون في الأعوام المقبلة القضية الأكثر مركزية في كل العلاقة بين اليهود والفلسطينيين. لقد عملت سبعة أعوام في بتسيلم وتجولت كثيرا في الضفة الغربية، وبإمكاني القول إن لا يوجد مكان يخيم عليه خطر داهم ومستوى حياة متدن وبائس مثلما هو الوضع في القرى البدوية غير المعترف بها. وإسرائيل تستهدف منطقة بعد أخرى. في سنوات الخمسين والستين والسبعين عملت على تهويد الجليل، وبعد ذلك في سنوات الثمانين استهدفت الضفة بمشروعها الاستيطاني وانتقلت الآن إلى النقب. وهي تستثمر موارد هائلة في سياسة لا يمكن تسميتها سوى بأنها تطهير عرقي داخلي. وهي تطالب البدو بالتنازل عن أراضيهم، وتستخدم سيناريو قانونيا مشوها بسبب القوة القانونية للدولة، وتنجح في نقل النزاع إلى المحكمة. وحتى قضية نوري العقبي، في العام ٢٠١٢، لم يحضر البدو خبراء لمساندتهم في قضايا الأرض. والوضع الآن صعب لكن هناك دعم من جانب خبراء. وهناك منظمات حقوقية، مثل عدالة وجمعية حقوق المواطن ومركز التخطيط البديل، التي تعمل إلى جانب البدو. لكن ما زال هناك الكثير مما يجب فعله في حالة الظلم هذه. وقد أعددت بالتعاون مع المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها ومنظمة "بمكوم" الحقوقية خطة للقرى وتقضي أنه بالإمكان الاعتراف بجميع هذه القرى، ربما باستثناء قريتين من أصل ٤٥ قرية ويجب نقل سكانهما طواعية بسبب تلوث البيئة في المكان. وتنفيذ هذه الخطة أفضل من الخطط الحكومية وحتى أن تكلفتها أقل من الخطط الحكومية. وبالإمكان تخطيط جميع القرى غير المعترف بها وفقا للمواصفات الإسرائيلية. كذلك فإن كل الأراضي التي يملكها البدو تشكل ٥ بالمئة من أراضي النقب وهم يسكنون في ٣ بالمئة من أراضي النقب».

رائف زريق

الفكر الصهيوني
ضمن سياقه الأوروبي *

(*) اسم الكتاب:- الفلسفة السياسية الصهيونية The political philosophy of Zionism
(*) المؤلف:- إيال خوفرز Eyal chowers
(*) الناشر:- كامبردج، Cambridge university press 2012
(*) 274 صفحة

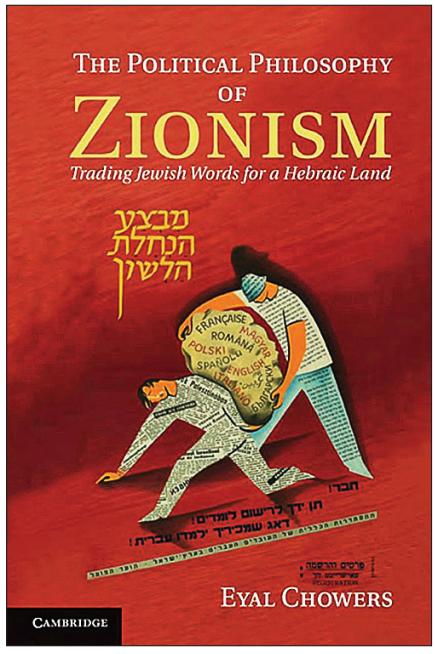

(*) يستند هذا العرض إلى فصول الكتاب وإلى التقديم الذي كتبه أنطوان شلحت.

يذكرالمؤلف في مقدمة الكتاب أنه ينوي تجاوز الكتابة العادية التي تناولت الصهيونية وتتناولها . وهو يقصد بذلك الكتابة التي تنقسم بين أولئك الذين يرون في الصهيونية حركة استيطانيّة بالأساس، وبالتالي فإنّ مشروعها غير شرعي، وبين أولئك الذين ينظرون إليها من زاوية كونها حركة قومية شرعية، تطمح إلى تحرير الشعب اليهودي وإلى تحقيق استقلاله وحريته.

يرى الكاتب أن هاتين القراءتين تركزان على الجانب الأخلاقي للصهيونية، وتنغمسان في السؤال عما إذا كان المشروع محقّا ومبررا في غايته. إلا أن الكاتب اختار ألا يسلك هذا الطريق، بل أراد أن يموضع تاريخ الفكر الصهيوني ضمن سياقه الأوروبي وتأثراته بالتيارات الفكرية السائدة في أوروبا وخصوصيته مقارنة بتلك التيارات (ص ١٣). وبهذا المعنى فإنّ الكتاب يسعى لأن يكون – في بعض أهدافه – كتابا يتجاوز موضوعه المباشر، ألا وهو الفكر الصهيوني، ليقدم مقولةً ما عن الفكر السياسي الأوروبي والذي بين ظهرانية نشأ الفكر الصهيوني وتبلور(ص ٣).

تتضمّن الفصول الثلاثة الأولى الفكرة المركزية في الكتاب ومقولته الأساسية. يتناول الفصلان الأوّلان تطورات مفهوم الزمن وكيف جرى استيعابه في الحداثة، بينما يتعاطى الفصل الثالث مع الطريقة التي تأثر بها الفكر الصهيوني بهذه التطورات، وأيًّا منها جرى تبنيه وتطويره، وكيف أثر هذا التطور لمفهوم الزمن والتاريخ على فكر الصهيونية وسياستها وممارستها لاحقا. وعليه سأبدأ باستعراض مختصر لهذه الفصول.

ينطلق الكاتب في تحليله لمفهوم «الزمن» في الحداثة عبر مقارنته بالزمن الديني المسيحي في فلسفة «أوغسطين». الزمن البشري الإنساني لدى «أوغسطين» يقيم في ظل الزمن الإلهي. والزمن الإلهي هو غياب للزمن لأنه فيه يلتحم الماضي والمستقبل بالحاضر. كل الزمن حاضر، لأنه من دون ذلك، فإن الله نفسه خاضع للزمن، أي أن يكون الوجود الإلهي داخل الزمن، أي داخل التاريخ، وهذا معناه تحويل الله إلى حقيقة متغيرة، مما ينفي عنه صفة المطلق اللامتحول لأن إخضاعه للتاريخ معناه الحتمي إخضاعه لإمكانية التحوّل والتبدّل والتغيير.

مقابل هذا الزمن المطلق، فإنّ الزمن الإنساني يراوح بين الماضي: موضوع الذاكرة، والحاضر: موضوع الاستيعاب، والمستقبل: موضوع الأمل. ولكن بالرغم عن انقسام الزمن الإنساني هذا، فقد كان يقيم في ظل الزمن الإلهي الواحد المطلق الذي كان يمنحه وُجْهَة ووحدة وتماسكا. لكن مع بزوغ الحداثة، وفي عالم هجرة الله، اختفى الزمن الإلهي المطلق الذي كان المعيار الخارجي للزمن الإنساني المنقسم وموضوع توقه في آن. وبقي الزمان الإنساني متشظّيًا ووحيدا. إلا أن هذا الغياب للزمان الإلهي المطلق هو الذي فتح الباب على مصراعيه أمام فلسفة التاريخ من حيث كونها اجتهادات مختلفة ومتنوعة ضمن محاولة لترتيب هذا الزمن وعلاقة الماضي بالحاضر والحاضر بالمستقبل.

يميز الكاتب بين ثلاثة تصوّرات لمفهوم الزمن:

التصور الأول للزمن يرتبط وينبثق من الفكر التنويري وتصوره الغائيّ للتاريخ (ص ٢٤). بموجب فكر إمانويل كانط الفيلسوف الألماني من نهاية القرن الثامن عشر، فإن التاريخ ليس تراكما عرضياً للأحداث، إنما هو مسيرة تسير بنا باتجاه معين نحو تقدم الجنس البشري، تصل قمتها عندما يشكل الأفراد فيها وحدة مجتمعيّة تحافظ على التوازن بين السعادة والأخلاق. بغض النظر عن المحطة النهائية للتاريخ بموجب كانط، فإن الأمر المهم في نظريته هو فكرة التقدم، واعتبار التاريخ مسيرة غائية ذات حبكة تأخذنا إلى الأمام. ويمكن أن ندرج في هذه المدرسة كلا من هيغل، ماركس وسبنسر، على اختلاف تصورهم لطبيعة الغاية النهائية للتاريخ وطريقة الوصول إليها.

مقابل هذه النظرة التي لا تخلو من التفاؤل، فقد عرض فكر الحداثة نموذجا أو تطورا آخر للتاريخ يرى أنّ حركة التاريخ هي حركة شبه دائرية. مقابل التاريخ واثق الخطى الذي ينطلق نحو غايته، فإنّ التصور شبه الدائري لمفهوم الزمن والتاريخ، يقتضي رؤية الزمن كحالة متفككة، متشظية، دون تسلسل منطقي بالضرورة، وبدون غاية واضحة. ومن بين الأسماء التي ارتبطت بهذا الفهم للتاريخ: فرويد، بروست، وولتر بينجامين. واعتبر هؤلاء أن التصوّر الغائي للتاريخ خطير جدا، لأنه يُغري بالنسيان أو تناسي المآسي التي تمرّ بها الإنسانية، ويقود إلى فقر فكري، حيث تبدو الأحداث مجرد حلقات ضروريّة في سلسلة تقود إلى غاية سامية في نهاية المطاف. بالتالي يفتح هذا التطور إمكانية التعامل مع أجزاء من التاريخ ورفض أجزاء أخرى.

أما التصوّر الثالث للزمن والتاريخ فهو ذلك الذي يركز على الحاضر وضرورة العمل المباشر (هنا والآن) من أجل الاستجابة لمتطلبات الحاضر. وهذا التصور يرتبط أكثر ما يرتبط باسم «أغنس هيلر» الذي يعتبر الحاضر المأوى والبيت للذات الحديثة. يرى هيلر أنه في عالم الحداثة حيث يتنقّل الناس بسهولة مفرطة، لم يعد مفهوم البيت مرتبطًا بالمكان؛ إنما هناك تحوّل للزمن – الزمن المشترك – باعتباره بيتاً، إذ يحل الوعي الجماعي المشترك محل المكان باعتباره بيتاً.

يراجع الكاتب في الفصل الثالث كيف أثرت هذه التصورات على الفكر الصهيوني في بداياته وأي بصمة تركت عليه. يرى

الكاتب أن الجَزْر الذي حصل في نهاية القرن التاسع عشر في الفكر الغائي للتاريخ (النموذج الأول) والتراجع الذي حصل في فهم التاريخ باعتباره مشروعًا يسير حتماً نحو نهايته الحتمية بموجب منطق محكم، وبالمقابل بزوغ الفهم الثاني للتاريخ الذي يرفض المنطق المحكم للتاريخ ويعتبر نهاياته مفتوحة دومًا، هو الذي أعطى الدفعة الفكرية والمعنوية للمشروع الصهيوني (ص ٧٤).

تفترض الصهيونية فهما معينا يقوم على إمكانية التقطيع والترقيع والاختزال والتركيب من جديد. إن الخروج من القبضة الحديدية المحكمة لمنطق التاريخ المعروف سلفا، هو الذي ينبئ الذوات الفاعلة تاريخيا بقدرتها على أن تحوّل مسار حياتها، وتشحنها بالإيمان وبالقدرة على أخذ مصيرها بيدها. لقد بدأ القرن التاسع عشر تحت تأثير منطق الغاية والضرورة الذي حبكه كانط وماركس، لكن هذا القرن انتهى بفكر نيتشه الذي أصرّ على إخراج الذات من السجن الهيغلي كي تصبح واعية لحريتها ولقدرتها على أن تصنع نفسها بنفسها، وعلى أن تبدأ سلسلة من الأفعال والنشاطات والمشاريع من لا شيء. إن نموذج التاريخ شبه الدائري قادر على التقاط الفسحات والفتحات التي يعرضها علينا التاريخ، ما يمكّن الذات الفاعلة تاريخياً من أن تتدخل في المسار التاريخي وأن تغيّر اتجاهه نحو ما تراه مناسباً.

إن المزيج من التصور الثاني والثالث للتاريخ، يضع الذات في مركز الفعل التاريخي، ويضع أمامها التحديات ويدخلها في حالة من الطوارئ التي تلح على الذات بضرورة الفعل المباشر، دون الاتكاء على غائية التاريخ أو التعكّز على المقولات الحتمية التاريخية. الحتمية التاريخية هي أمر نصنعه لا نكتشفه.

إن هذا الافتتان بالعامل الذاتي في التاريخ، بالقدرة على حدوث اختراق، أو قطع أو بتر معين في السلسة التاريخية هو ما يفسر التركيز على الإرادة الذاتية في المشروع الصهيوني وعلى إمكانية صياغة الجغرافيا والتاريخ بموجب هذه الإرادة (١٠٩).

ويشكّل الفصل الرابع في الكتاب استمرارا للتوصيف السابق لطبيعة الصهيونية وتأثّرها بالفكر الإرادي الذي يهتم في صناعة ذاته. ويستعرض الكاتب في هذا الفصل بإسهاب مشروع وفكرة «البناء» وأهدافه في المشروع الصهيوني. ويقصد هنا «بالبناء» البناء بالمفهوم المادي والمعنوي أيضا. يعني البناء الماديّ شق الطرق وبناء المستوطنات الجديدة. أما البناء المعنوي فيعني بناء الإنسان اليهودي المستوطن العامل والجندي لاحقا. فالبناء هنا يعني صناعة التاريخ والخروج من الكلمات إلى الأفعال.

برأيي أنّ هذا التحليل فيه ما يفسّر الطابع الراديكالي العنيف للصهيونية ورغبتها في تغيير معالم الجغرافيا. يفتتن الصهيوني بذاته الفاعلة على مسرح التاريخ ويتعامل مع الجغرافيا والتاريخ كمواد أولية طيّعة بين يديه يصنع منها ما يشاء: يقوّضها، يقطع أوصالها، ثم يعيد ترتيبها كما يشاء. إن هذا الفهم للحركة الصهيونية لذاتها ولدورها، هو الذي يفسر طابعها العنيف، لأنّ العالم يبدو بالنسبة إليها صفحة بيضاء تستطيع أن تكتب عليها ما تشاء، وفلسطين في عرفها خارطة قبل أن تكون وطنا، وبالتالي تخطِّط على بياض ليظهر عنفها عندما تلتقي مع الواقع المعاش.

عليه، فإنّ الصهيونية مفتتنة بالتصميم المعماري وبالتخطيط لأنها لا تؤمن بالتراكم التلقائي، أو النمو العضوي العفوي. يحتاج البناء إلى تخطيط، والتخطيط هو من صنع الإرادة والخيال (١٤٥) ويمكننا أن نضيف أنّه حين تفرض النظرية نفسها على الواقع المركب تكون النتيجة عنفاً ودماً.

وإذ يقدم هذا الفصل تحليلاً لمفهوم «البناء» والتخطيط في الصهيونية، فإنّه لا يقول شيئا عن دلالاته العنيفة المضمرة، لكن من دون شك يقدّم توصيفا ممتازا لمنطق التخطيط، والبناء، والاستيطان، ولعلاقة النظرية بالممارسة والخارطة بالواقع.

وإذا كانت الفصول الثلاثة الأولى متجانسة إلى حدّ ما فإن الفصل الرابع – على أهميته – جاء خارجا بعض الشيء عن السياق، إذ يتناول موضوع اللغة العبرية وإحيائها. ويتعامل مع المعضلة التي واجهت الحركة الصهيونية باعتبارها حركة تمرد على الدين من ناحية، وحركة فكرية توظف ميثولوجيا دينية من ناحية أخرى. أضف إلى ذلك فقد واجهت الحركة معضلة إحياء اللغة العبرية – لغة النص الديني التوراتي – دون أن تقع في شراك اللغة الدينية وطابعها الخلاصي.

أما الفصل الخامس فقد جاء عنوانه: «اللغة الديمقراطية والصهيونية». هذا الفصل بمعظمه مراجعة فكرية فلسفية للدور الاجتماعي للغة في الثقافة والسياسة والمجتمع. يناقش الكاتب طبيعة اللغة العبرية ودورها في الحيز العام الإسرائيلي، ويشير إلى الافتقار إلى خطاب جامع وثقافة سياسية غنية في الحيز العام تكون مؤهلة وقادرة على استيعاب الحوار والتعبير عن الذوات الفاعلة لجميع المواطنين اليهود وغير اليهود.

على نحو ما، فإنّ قراءة الكتاب ممتعة جدا لأنها تأخذنا في رحلة فكرية ممتعة، وتشي بقدرات الكاتب ومعرفته وسعة اطلاعه على الأدبيّات الفكرية الأوروبية وعلاقتها بالفكر الصهيوني وتأثيرها عليه. كما أنّ التركيز على الجانب الفكري ومتابعة

التأثيرات الفكرية المتبادلة – دون إقحام أي تقييم أخلاقي – من شأنها أن تريح القارئ من عناء المواجهة المستمرة مع الكاتب أو الاعتراض على مواقفه. إنّ طبيعة الكتاب السردية التاريخية الفكرية تحوّل موقف القارئ الأخلاقي من الصهيونية إلى موضوع ثانوي لا أهمية له. بهذا المعنى فإنّ الكتاب مؤهل لوضع الصهيونية في سياق تاريخي فكري مُظهراً التحولات الفكرية في أوروبا التي جعلت الصهيونية ممكنة.

من بين السياقات التاريخية والفكرية التي كان يجدر بالكاتب أن يتطرّق إليها كي يكون بحثه شاملاً هو سياق الفكر الكولونيالي بشكل عام والاستشراقي بشكل خاص، إذا إن أي قارئ للأدبيات الصهيونية سيجد بصمة هذه الأفكار على أدبياتها الكلاسيكية.

يشعر القارئ في مواضع عدّة في الكتاب، بأن الكاتب يُسهب دون ضرورة، ويدخل إلى مساحات جانبية مستعرضًا أفكار كثير من المفكرين الأوروبيين بلا داعٍ، ودون أن يشكل هذا الاستعراض جزءاً من الحبكة الفكرية أو الإدعاء الذي ينوي الكاتب تقديمه وتدعيمه. بالتالي يشعر القارئ أحيانا أنه لا ضير في القفز عن بعض الصفحات لأنها لا تبدو ضرورية على الإطلاق. باعتقادي كان من الممكن أن يكون الكاتب موفقا أكثر لو تحاشى هذه الطرق الجانبية واختصر الكتاب إلى النصف.

سليم سلامة (*)

لم يكن الهولوكوست ممكنا بدون طابورٍ خامسٍ يهودي!

(عرض لكتاب بِن هيخط – «خيانة»)

خلفية

«التاريخ، لا المحكمة، هو الذي سيحاكم كاستنر» – هذه هي الخلاصة التي سجلها قاضي المحكمة العليا شمعون أغرانات، في قرار الحكم الذي كتبه في «قضية كاستنر». والواقع أن هذه القضية لا تزال تخضع لمحاكمة التاريخ، إذ تعود من حين إلى آخر لتحتل حيزا بارزا وأوليا في ساحة النقاش العام في إسرائيل. وهو ما حصل، مرة أخرى، في السابع من تشرين الثاني ٢٠١٣، في ذكرى ٦٩ عاما على إعدام حانه سينش في أحد سجون بودابست، عاصمة هنغاريا (حانه سينش هي إحدى المظليين اليهود الثلاثة الذين هبطوا في يوغسلافيا إبان الحرب العالمية الثانية في مهمة إنقاذ يهود هنغاريا، لكن تم إلقاء القبض عليهم).

وسبق أن أثيرت القضية، أيضا، في الخطاب البرلماني الأول الذي ألقته عضو الكنيست ميراف ميخائيلي، حفيدة كاستنر، في الكنيست الجديد (الـ ١٩) يوم ٢٨ شباط ٢٠١٣، والذي استهلته بالتذكير بانتمائها وبتاريخ جدّها، لتقول من ثم: «إذا كان ثمة درس تعلمته من قصة جدي، فهو أن لا أكون ضحية... قلة هي الشعوب التي تعرضت لصدمة بحجم الهولوكوست. لكن أصبح لزاما علينا الآن تذويت حقيقة أنه لا يمكننا مواصلة لعب دور ضحية الهولوكوست فحسب». ومن هنا، انطلقت ميخائيلي لتوجيه نقد لاذع للسياسات الإسرائيلية الرسمية المتواصلة على كافة الصعد، من المساواة بين الرجال والنساء، الأوضاع الاقتصادية المتردية والفجوات الاقتصادية ـ الاجتماعية المتفاقمة، المساواة بين المواطنين اليهود والعرب، الاستيطان والحروب وحتى ضرورة التوصل إلى سلام مع الشعب الفلسطيني. وهو ما جرّ

(*) كاتب وصحافي فلسطيني– المكر (الجليل)

بدأت «قضية كاستنر» بمنشورات أصدرها ووزعها صحافي يهودي من أصل هنغاري كان يقيم في مدينة القدس، يدعى «ملكيئيل غرينفالد»، واتهم فيها كاستنر بالتعاون مع النازيين إبان الهولوكوست، وبمعاونة النازيين في إبادة يهود هنغاريا والمشاركة في نهب ممتلكاتهم، بل ومساعدة مجرم نازي في أعقاب الحرب. ونظرا لأن كاستنر كان موظفا حكوميا آنذاك (ناطق بلسان وزارة التجارة والصناعة)، قرر المستشار القضائي للحكومة، حاييم كوهن، تقديم دعوى قضائية ضد غرينفالد بتهمة القذف والتشهير.

عليها هجوم أوساط سياسية مختلفة، أعادت هي الأخرى «قضية كاستنر» إلى طاولة البحث العام.

وتشكل «قضية كاستنر» هذه معلما فارقا في تاريخ الحركة الصهيونية عموما وتاريخ دولة إسرائيل خصوصا، ويعتبرها البعض جرحا لا يزال ينزف بين صفحات هذا التاريخ، فلا تتوقف محاولات بحثها ودراستها وتحليلها، إذ صدر عنها حتى الآن عدد كبير من الكتب، من بينها، وربما أهمها، هذا الكتاب الذي نحن بصدده.

وقد صدر هذا الكتاب بالإنكليزية (تحت عنوان: Perfidy) في العام ١٩٦١. وبعد سنوات من المنع، صدرت الترجمة العبرية منه في طبعتها الأولى في العام ١٩٧٠ عن «دار لدوري» للنشر في تل أبيب، بترجمة أفيعيزر غولان، تحت عنوان «قضية كاستنر ـ خيانة» (٣٣٩ صفحة). ثم صدرت منه، لاحقا، طبعات أخرى كان آخرها في العام ٢٠١١.

من هو كاستنر؟

كان د. ريجيه (ثم «رودولف»، إبان العهد النازي، ثم «يسرائيل» في إسرائيل) كاستنر ـ محاميا وصحافيا يهوديا، من قادة الحركة الصهيونية في هنغاريا (المجر). في نيسان ١٩٤٤، بعد شهر من احتلال ألمانيا النازية لهنغاريا، أجرى، بصفته رئيسا لـ«اللجنة (الصهيونية) اتصالات لإغاثة يهود هنغاريا. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، هاجر كاستنر إلى إسرائيل، وانخرط في حياتها السياسية بسرعة فائقة، فانضم إلى حزب «مباي» (الحاكم، بزعامة دافيد بن غوريون) وترشح في قائمته لانتخابات الكنيست، الأولى والثانية، ثم عُيّن ناطقا باسم وزارة التجارة والصناعة، ثم مديرا للبث الإذاعي في «صوت إسرائيل»، ثم محررا لصحيفة «مباي» باللغة الهنغارية («أويْ كيليت» ـ «شرق جديد»!).

قضية كاستنر

بدأت «قضية كاستنر» بمنشورات أصدرها ووزعها صحافي يهودي من أصل هنغاري كان يقيم في مدينة القدس، يدعى «ملكيئيل غرينفالد»، واتهم فيها كاستنر بالتعاون مع النازيين إبان الهولوكوست، وبمعاونة النازيين في إبادة يهود هنغاريا والمشاركة في نهب ممتلكاتهم، بل ومساعدة مجرم نازي في أعقاب الحرب. ونظرا لأن كاستنر كان موظفا حكوميا آنذاك (ناطق بلسان وزارة التجارة والصناعة)، قرر المستشار القضائي للحكومة، حاييم كوهن، تقديم دعوى قضائية ضد غرينفالد بتهمة القذف والتشهير.

لكن محامي الدفاع عن غرينفالد، المحامي شموئيل تمير (الذي أصبح، لاحقا، وزيرا للقضاء في حكومة مناحيم بيغن الأولى، من العام ١٩٧٧ حتى العام ١٩٨٠) قلب ظهر المجنّ بتحويله كاستنر، شاهد الادعاء المركزي، من مُدّعٍ / متهِم إلى مدعى عليه / متهَم وحوّل المحاكمة – التي بدأت في كانون الثاني ١٩٥٤ في المحكمة المركزية في القدس، أمام رئيسها د. بنيامين هليفي – من «محاكمة غرينفالد» إلى «محاكمة كاستنر»، فتركزت مداولاتها في «استيضاح قضية إبادة يهود هنغاريا في نهايات فترة الهولوكوست وممارسات كاستنر في تلك الفترة».

وانتهت المحاكمة بقرار أصدره القاضي هليفي في حزيران ١٩٥٥، وأدان فيه كاستنر بالتعاون مع النازية في إبادة يهود هنغاريا وفي تقديم شهادة دفاع (باسم الوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيوني العالمي) عن النازي كورت بيخير في إطار محاكمات نيرنبرغ، ما أدى إلى إنقاذ بيخر من عقوبة الإعدام. وقد أحدث قرار الإدانة صدمة عارمة في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة تأكيد المحكمة على أن «كاستنر باع روحه للشيطان» ـ وهي الجملة التي انحفرت في الذاكرة الجمعية، واعتبرت بمثابة هدر دم كاستنر.

يسرائيل كاستنر

وبالفعل، قام ثلاثة «مجهولين» بإطلاق النار عليه أمام منزله في تل أبيب، يوم الرابع من آذار ١٩٥٧ . وتوفي كاستنر في المستشفى بعد ١١ يوما من الإصابة، «وهو ما أثار علامات سؤال واستهجان كبيرة»، خاصة وأن وضعه الصحي شهد تحسنا كبيرا قبل الوفاة! وعُلم، لاحقا، أن المتهم الرئيسي بإطلاق النار على كاستنر، رئيف أكشطاين، كان «عميلا سريّا» لـ «جهاز الأمن العام» (الشاباك). وبالمناسبة، كانت تلك المرة الأولى التي يُكشف فيها النقاب عن وجود هذا الجهاز في إسرائيل!

ولم يغيّر من الواقع شيئا قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، بعد عشرة أشهر من اغتياله، بأغلبية ثلاثة قضاة ومعارضة اثنين، تطهير اسمه وتبرئته من تهم التعاون مع النازيين، الضلوع غير المباشر في قتل اليهود في هنغاريا، إذ بقي في أعين كثيرين جدا من اليهود «نَجِساً، مكروها ومنبوذا». ويعتبر كثيرون، في تأريخ هذه القضية، أن اغتيال كاستنر شكّل عمليا جريمة الاغتيال السياسي الأولى في دولة إسرائيل، بينما يقول هيخط في كتابه إن هذه القضية ستصبح «الشبح الأكبر والأخطر الذي يرافق الأمّة» (ص ٢٤٣).

بن هيخط ودوافع التأليف

ألّف هذا الكتاب يهودي أميركي يدعى بِن (بنجامين) هيخط (١٨٩٤ – ١٩٦٤)، كاتب ومسرحي، وصحافي سابق، من مواليد نيويورك، انضم إلى صفوف «إيتسل» («المنظمة العسكرية القومية» – الإرغون ـ بزعامة زئيف جابوتنسكي) في الولايات المتحدة بالتزامن مع صعود النازيين إلى الحكم في ألمانيا. أشغل مناصب قيادية مركزية في حياة اليهود في الولايات المتحدة خلال الأربعينيات، أبرزها: رئيس «اللجنة من أجل جيش عبري»، رئيس «لجنة الطوارئ لإنقاذ يهود أوروبا» ورئيس «الرابطة الأميركية من أجل أرض إسرائيل حرة». ولم تطأ قدماه إسرائيل، مطلقاً.

ويوضح بن هيخط دوافعه لتأليف هذا الكتاب بالقول: «تربطني علاقة شخصية بقضية الملايين الستة من يهود أوروبا ضحايا النازية. فقد نشطت في دول التحالف مع أولئك ـ القلائل ـ الذين حاولوا، بكل ما أوتوا، اختراق جدار الصمت الذي أبيد اليهود من خلفه، ولمحاربة مؤامرة الصمت والإسكات التي حاكتها الوكالة اليهودية والمنظمات الصهيونية» (ص ٢٢٢).

وحريّ بالانتباه، بداية، إلى أن هذا الكتاب صدر، للمرة الأولى، في العام ١٩٦١ ، أي بعد سنوات قليلة من قيام دولة إسرائيل، علما بأن هيخط شرع في كتابته في العام ١٩٥٥ ، بعيد صدور قرار إدانة كاستنر، وهو ما أدخله في صراع داخلي حاد يعرضه بالقول: «بدأت بتأليف هذا الكتاب في العام ١٩٥٥ ، ولكن بعد سنة واحدة، وبعد أن أنجزت أكثر من نصفه، أودعته الدرج، متسائلا: لمَ الاستمرار؟ لمَ انتقاد دولة فتية، صغيرة وكثيرة الأعداء مثل إسرائيل؟ لمَ أقوم أنا بالذات بالكشف عن مغاليق تاريخها الشائك؟ ... فقد عملت الكثير من أجل قيام دولة عبرية في أرض إسرائيل ولا زلت مؤمنا بسحرها وبمدى الحاجة إليها. من الأفضل التزام الصمت، إذن. ولكن، بعد مضي ست سنوات، عُدت وأخرجت المسودة من الدرج وحزمت أمري على إتمامها» (ص ٢٨٦).

يتناول هذا الكتاب فصولا أساسية ومركزية في تاريخ الحركة الصهيونية، منذ نشأتها وحتى السنوات الأولى بعد قيام دولة إسرائيل. ويرسم، في سياق ذلك، ملامح الشخصيات الأبرز فيها، «الأبطال» منهم أو «الأوغاد»، وفق رؤيته. إنها حكاية «تدنّس» الحركة الصهيونية والفساد الذي تفشى في قيادة دولة إسرائيل. وبصورة أعمّ، هو أطروحة سياسية حول طبيعة الفساد التي تشكل صفة ملازمة للسياسة والسياسيين وللحكّام وأنظمتهم على مر التاريخ، مدفوعاً برغبته في ترك «وصية للشعب اليهودي وللإنسانية أجمع»، بعدما تيقن من أن «حكومة إسرائيل قدمت الدعوى ضد غرينفالد من منطلق إيمانها التام بغباء الشعب وبقوة الكذب» (ص ٢٢١).

يعالج بِن هيخط في كتاب «خيانة» الدور الذي لعبه قادة الحركة الصهيونية العالمية و «اليشوف العبري» في التعاون الوثيق مع النازية، من خلال امتثالهم للإرادة والإملاءات البريطانية وتنفيذها، ثمنا لتحقيق مطامعهم في إقامة دولة يهودية في «أرض إسرائيل»، وعلى أن تستوعب هذه الدولة «اليهود الأقوياء»، دون «اليهود الضعفاء»، وهو ما يصفه هيخط بأنه «سلوك عديم الإنسانية والكرامة»، و لو أنهم تصرفوا خلاف ذلك «لكان أكبر وزنا وأرفع قيمة، بما لا يقاس، من دزينة دول مثل إسرائيل»

الخيانة

يعالج بِن هيخط في كتاب «خيانة» الدور الذي لعبه قادة الحركة الصهيونية العالمية و «اليشوف العبري» في التعاون الوثيق مع النازية، من خلال امتثالهم للإرادة والإملاءات البريطانية وتنفيذها، ثمنا لتحقيق مطامعهم في إقامة دولة يهودية في «أرض إسرائيل»، وعلى أن تستوعب هذه الدولة «اليهود الأقوياء»، دون «اليهود الضعفاء»، وهو ما يصفه هيخط بأنه «سلوك عديم الإنسانية والكرامة»، و لو أنهم تصرفوا خلاف ذلك «لكان أكبر وزنا وأرفع قيمة، بما لا يقاس، من دزينة دول مثل إسرائيل» (ص ٢٢٧)، التي عمل كثيرا من أجل إقامتها، كما أشرنا آنفا، باعتبارها «الوسيلة الأمثل لإنقاذ الشعب اليهودي»، لكنه رأى فيما بعد أنها «استحالت غاية أسمى وأقدس من الشعب نفسه»!

ويشكل الكتاب بهذا المنظور، لائحة اتهام غير مسبوقة، لا من حيث نشرها ولا من حيث حدتها وجرأتها، ضد الحركة الصهيونية وقيادتها، في صلبها الاتهام بخيانة الشعب اليهودي بأنها وظفت جميع جهودها وجُل اهتمامها في الاستيلاء على الأرض في فلسطين ولم تحرك ساكنا في حماية يهود أوروبا وتخليصهم من براثن النازية، محطما «أسطورة» صهيونية مركزية هي: تجند القيادة الصهيونية العالمية في التصدي للنازية ولأدولف هتلر وفي إنقاذ يهود أوروبا من مصير الإبادة، فضلا عن تحطيم صور كبار قادة الحركة الصهيونية آنذاك. وفي الحديث عن «قادة الحركة الصهيونية واليشوف العبري»، يحددهم هيخط بالاسم، وهم بصورة أساسية: حاييم وايزمان، رئيس الحركة الصهيونية العالمية والرئيس الأول لدولة إسرائيل، دافيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية والرئيس الأول لحكومة إسرائيل، موشي شاريت، الساعد الأيمن لوايزمان ورئيس حكومة إسرائيل لاحقا، إسحق غرينبويم، رئيس «لجنة الإغاثة» في الوكالة اليهودية، ودوف يوسف، عضو إدارة الوكالة اليهودية ومستشارها القضائي، ثم المسؤول عن «تجنيد متطوعي اليشوف العبري للجيش البريطاني» إبان الحرب العالمية الثانية.

ويقيم هيخط مهمته هذه على دعامتين متوازيتين، تنطلقان من نقطة الأصل نفسها، التي ذكرناها سابقا: امتثال القيادات الصهيونية واليهودية للإرادة البريطانية، أساسا، مقابل تحقيق رغبتها الجامحة في إنشاء دولة يهودية والفوز بمقاليد الحكم فيها، إذ لولا ذلك لما بقوا في مواقعهم القيادية ولوضعت بريطانيا حداً لـ «حلم الصهيونية»، المتمثل في إنشاء «وطن لليهود في أرض إسرائيل». وهو يحصر مرجعية كتابه هذا، كلها تقريبا، في وثائق «محاكمة كاستنر»، فيورد نصوصا واسعة جدا من محاضر المداولات، بما فيها مرافعات الأطراف وإفادات الشهود، فضلا عن توثيق الأجواء التي أحاطت بالمحاكمة ومجرياتها، سواء ما انعكس في تصريحات المسؤولين الرسميين، في الحركة الصهيونية وفي الحكومة الإسرائيلية، أو في العناوين والأخبار التي كانت تنشرها الصحف الإسرائيلية تباعا عن المحاكمة وسير أعمالها، التي استمرت نحو سنة ونصف السنة، وخاصة صحيفة «دفار»، الناطقة بلسان «قيادة اليشوف» وعصابتها «الهاغناه»، ثم بلسان بن غوريون وحكومته وحزبه («مباي»).

أما الدعامة الأولى، فهي صمت القيادات الصهيونية واليهودية عن المذابح النازية بحق اليهود والتكتم عليها ومنع أي محاولة للكشف عنها. ويقوم هذا الخط على شخصيتين أساسيتين: الشخصية الأولى ـ كاستنر، من خلال إثبات تورطه في التعاون والتآمر مع النازية إبان الحرب العالمية الثانية، بصفته الرسمية ممثلا للحركة الصهيونية، مندوبا عنها، وزعيم منظماتها في

هنغاريا، ثم استماتة المؤسسة الرسمية، الصهيونية والإسرائيلية، في محاولات الدفاع عن كاستنر، تبييض صفحته وتطهير اسمه، ثم التورط في جريمة اغتياله ومحاولات التغطية عليها. وهو ما يشتمل عليه الجزء الأول من الكتاب.

وكان كاستنر، بصفته المذكورة، أجرى مفاوضات مع النازيين حول إمكانية إنقاذ يهود هنغاريا، لكن هذه المفاوضات انتهت، في نهاية الأمر، بإنقاذ ١,٦٨٤ يهوديا فقط تم نقلهم بالقطار من بودابست إلى معسكر «بيرغن بلزن» في ألمانيا ومن هناك إلى سويسرا، تبين لاحقا أنهم أقرباؤه ومقربوه، إلى جانب نقل نحو ٢٠,٠٠٠ يهودي آخر إلى العمل القسري في النمسا، من أصل مليون يهودي كانوا في هنغاريا آنذاك. وكل ذلك، لقاء منافع شخصية تمثلت في إعفائه من وضع «شارة صفراء» (كان يُفرض على اليهود تعليقها على صدورهم) وتسهيلات أخرى مختلفة ومنافع مالية واقتصادية مختلفة، فضلا عن تمكينه من إنقاذ أفراد عائلته وأقربائه ومقربيه بينما «التزم الصمت حيال تنفيذ حكم الإعدام بحق الآخرين»! ويكتب هيخط: «كان الكثيرون من يهود هنغاريا على بعد ثلاثة أميال من حدود رومانيا، ولكن كاستنر دفع بهم إلى الموت، تحت حراسة الغستابو، دون وازع من ضمير أو شفقة»! (ص ١٣٩). وهذا، إضافة إلى ضلوعه في تسليم المظليين اليهود الثلاثة (حانه سينش، بيرتس غولدشطاين ويوئيل بلغي – الذين هبطوا في يوغسلافيا، ثم دخلوا إلى هنغاريا للمساعدة في إنقاذ اليهود هناك) إلى السلطات النازية، خوفا من تعرض أقاربه ومقربيه الذين كانوا في «قطار الإنقاذ» للانتقام.

والشخصية الثانية (التي يخصص لها هيخط الجزء الثاني من كتابه) ـ يوئيل براند، عضو «لجنة الإغاثة اليهودية في هنغاريا» في أواسط العام ١٩٤٤، والتي مثلت إفادته في المحكمة «ذروة هذه الدراما المظلمة»، إذ «تكشف تفاصيل إحدى الفضائح الأكثر إيلاما وإحباطا في تاريخ اليهود» (ص ٢٤٩)، خصوصا وأن «ليس ثمة أي ضبابية أو شكوك حول هذه القضية» التي «تم إخفاء تفاصيلها التراجيدية في مخابئ أرشيفات نظام وايزمان وبن غوريون» (ص ٢٧٠). ويوثق هيخط شهادة براند، كما أدلى بها في «محاكمة كاستنر»، شاهداً عن الدفاع، إذ كشفت ـ للمرة الأولى ـ تفاصيل إدارة القيادات الصهيونية ظهورها لمليون يهودي في هنغاريا وكيف صمّت آذانها عن استغاثاتهم فتركتهم فريسة للنظام النازي. فقد استدعي براند، إلى لقاء مع القائد النازي أدولف آيخمان الذي عرض عليه الصفقة التالية: «السلع مقابل الدم» – العفو عن يهود هنغاريا المليون مقابل عشرة آلاف شاحنة محملة بالسلع (قهوة، شاي أو صابون). فطلب براند مهلة للتشاور مع القيادات اليهودية والصهيونية في «أرض إسرائيل». ولهذا الغرض، نقله الألمان على متن طائرة ألمانية دبلوماسية إلى تركيا، ليتوجه منها إلى فلسطين، بينما أمر آيخمان بتجميد عمليات طرد اليهود من هنغاريا وقتلهم. وقال براند، في المحكمة: «النتيجة الحتمية لعدم عودتي إلى هنغاريا كانت استئناف عمليات الطرد والإبادة». وهو ما حصل في نهاية المطاف، كما تبين في المحكمة، إذ تآمر القادة الصهيونيون (وخاصة موشي شاريت) على براند ووشوا به للبريطانيين حتى أتاحوا لهم ألقاء القبض عليه في حلب السورية وإخضاعه للاعتقال أربعة أشهر ونصف الشهر، لإبقاء العرض النازي طي الكتمان، وهي فترة كانت كافية لاستئناف عمليات طرد اليهود من هنغاريا وقتلهم، بل وإنجازها كليا.

وأما الدعامة الثانية، فهي إثبات تورط القيادات اليهودية والصهيونية الرسمية في «اليشوف العبري» في محاربة الفئات والتنظيمات اليهودية الأخرى التي كانت تخطط وتنفذ عمليات إرهابية ضد الانتداب البريطاني، مؤسساته ومسؤوليه وجنوده، وخاصة قادة ونشطاء منظمتي «إيتسل» («المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل»، والمعروفة اختصارا بـ«الإرغون») و«ليحي» («المحاربون من أجل حرية إسرائيل»، والمعروفة بـ«عصابة شتيرن»)، سواء من خلال الوشاية عليهما للسلطات البريطانية وتسليمهم لها، أو من خلال التصدي العسكري المباشر لهما بواسطة «الهاغناه» (وهي المنظمة العسكرية الأكبر والأهم في الحركة الصهيونية و«اليشوف» إبان الانتداب البريطاني، من ١٩٢٠ حتى ١٩٤٨، ثم شكلت نواة «جيش الدفاع الإسرائيلي» مع قيام دولة إسرائيل). ويورد هيخط (الذي كان منتميا لـ«إيتسل»، آنذاك) أمثلة عديدة على ذلك، أبرزها إغراق سفينة «ألطَلينا»، التي كان على متنها مئات المحاربين من «إيتسل» ومعدات عسكرية كثيرة جدا) عند أحد شواطئ الإسرائيلية في تموز ١٩٤٨ (بعد خمسة أسابيع من قيام الدولة)، فضلا عن «القبض على، تعذيب، شنق واعتقال مئات الشبان اليهود الذين حاربوا تحت العلَم العبري المستقل، الأول منذ بار كوخبا» (ص ١٤).

وفي خلفية هذه الأحداث، وما أتاح وقوعها، يرى الكاتب أن اليهود الذين كانوا خارج أوروبا كانوا منشغلين بـ«إيديولوجية غبية» وبتبادل الاتهامات والشتائم وباستجماع القوة والسعي إلى إقامة دولة، على الرغم من الموت الذي كان يتربص باليهود المقيمين في أوروبا. وهؤلاء لم يحاولوا، بل رفضوا، حتى مجرد «رمي عظمة» ليهود أوروبا ـ تخصيص أي موارد اقتصادية لهم، بزعم أن جميع تلك الموارد «كانت مخصصة لتحسين أوضاع

وفي خلفية هذه الأحداث، وما أتاح وقوعها، يرى الكاتب أن اليهود الذين كانوا خارج أوروبا كانوا منشغلين بـ«إيديولوجية غبية» وبتبادل الاتهامات والشتائم وباستجماع القوة والسعي إلى إقامة دولة، على الرغم من الموت الذي كان يتربص باليهود المقيمين في أوروبا. وهؤلاء لم يحاولوا، بل رفضوا، حتى مجرد «رمي عظمة» ليهود أوروبا - تخصيص أي موارد اقتصادية لهم، بزعم أن جميع تلك الموارد «كانت مخصصة لتحسين أوضاع اليهود في أرض إسرائيل»

اليهود في أرض إسرائيل». ويورد «مثالا مأساويا» على ما يقول، كان هو شخصيا طرفا فيه. فاستنادا إلى ما نشر في صحيفة سويسرية، نشر هيخط إعلانا دعائيا ضخما بحجم صفحة كاملة في كبريات الصحف في نيويورك (ص ٢٢٤):

«للبيع

٧٠,٠٠٠ ألف يهودي

بسعر ٥٠ دولارا للرأس،

مخلوقات آدمية، مع كفالة»!

وكان يقصد بهذا يهود رومانيا وحكومة رومانيا التي اقترحت على حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا التصريح لسبعين ألف يهودي بالمغادرة، مقابل خمسين دولارا للفرد منهم، وبحيث «يفقد هذا العَرض نافذيته في اللحظة التي يدخل فيها الألمان إلى رومانيا، وهو ما كان متوقعا حصوله في أي لحظة». لكن الحكومتين الأميركية والبريطانية تكتمتا على هذا العرض، تماما. وأوضح نص الإعلان أن «مبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار سينقذ سبعين ألفا من يهود رومانيا من الذبح ... وهو مبلغ - وأكثر منه بكثير - كان متوفرا بأيدي الصهيونيين». ولكن هؤلاء الصهيونيين وقادتهم سارعوا إلى الرد إلى هذا الإعلان بنشر إعلان يقولون فيه: «المؤتمر اليهودي الأميركي، وبالتنسيق مع منظمات يهودية معروفة، يؤكد إنه لم يتلق أي تأكيد على عرض كهذا. ولذا، فلا مبرر لتنظيم حملة مالية لهذا الغرض. كما نفت «الوكالة اليهودية» في لندن، أيضا، وجود مثل هذا العرض الروماني. لكن هيخط ينقل عن مصادر مختلفة تأكيدها لهذا العرض الذي «تكتمت عليه الحكومتان بريطانية والأميركية، بضغط يهودي».

«البيت القومي» - حِصن منيع!

في معرض تأكيده على تورط القيادات الصهيونية واليهودية الرسمية في مسلسل الخيانة هذا، إذ «لم يكن من الممكن وقوع الهولوكوست من غير طابور خامس يهودي» (ص ١٠٩)، يورد هيخط تحذير المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، حاييم كوهن، في استئنافه على قرار الحكم في المحكمة المركزية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، من أن تصديق المحكمة العليا على قرار الحكم هذا سيُعتبر بمثابة إدانة للجهاز السلطوي بمجمله في إسرائيل، وليثبت أن سعي الحكومة ومسؤوليها المحموم إلى تبرئة كاستنر، إنما كان سعيا إلى تبرئة نفسها هي، ذلك أن «تثبيت حكم الإدانة بحق كاستنر كان من شأنه أن يمهد الطريق لتقديمه إلى محاكمة جنائية بتهمة التعاون مع النازية، وعندئذ ستتكشف أوراق أخرى كثيرة جدا كان بالإمكان الإبقاء عليها طي السرية خلال المحاكمة التي انتهت» (ص ٢٢٩).

ورغم أن استئناف الدولة (الحكومة) إلى المحكمة العليا انتهى إلى تبرئة كاستنر، فتبرئة قيادة الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية، التي وصفها هيخط بأنها «القناع اليهودي لسلطة الانتداب البريطاني في أرض إسرائيل» (ص ٢٦٩)، يصر الكاتب على أن «هؤلاء القادة السياسيين الإسرائيليين أدينوا في محاكمة كاستنر»، لكنهم «ليسوا في حاجة إلى نقض أي من الحقائق الدامغة التي أثبتت ضدهم ليثبتوا أنهم غير مذنبين. يكفي أن يحدّثوا ناخبيهم عن المثل الأسمى الذي خدموه ويخدمونه. كل مَن يهاجمهم، يهاجم الصهيونية. كل من يهاجم الصهيونية، يهاجم الحدث الأعظم الذي حصل خلال ألفيّ عام من تاريخ اليهود التعيس: «البيت القومي».... فجميع القادة الثملون بنشوة السلطة والسطوة يعملون من خلف ستار «مَثل أسمى» ما، وهو الذي يعفيهم من أي مسؤولية وأي جُرم، مهما فعلوا»! (ص ١٧٥).

الصراع بين اليهودية والصهيونية

اسم الكتاب: «المعارضة اليهودية للصهيونية – تاريخ الصراع المتواصل»

المؤلف: يعقوب رابكين

الناشر: «بردیس»

عدد الصفحات: ٣٠٨ صفحات

يتناول هذا الكتاب الصراع بين اليهودية والصهيونية، من خلال تناول الأسئلة التالية: لماذا تهدد الصهيونية اليهودية الحريدية خصوصا؟ ما هي العلاقة بين الصهيونية والعداء للسامية؟ لماذا تم التنديد بـ «وعد بلفور» على أنه معاد للسامية، وخاصة من جانب وزير يهودي في الحكومة البريطانية؟ هل تدافع دولة إسرائيل عن يهود العالم أم أنها تعرضهم للخطر؟ لماذا كان هناك حاخامون ومفكرون يهود وصفوا الصهيونية بأنها عنصرية، وذلك قبل وقت طويل من قرار الأمم المتحدة، الذي وصف الصهيونية بأنها حركة عنصرية، في العام ١٩٧٥؟ كيف رسخت المعارضة للصهيونية في التراث اليهودي والمصادر اليهودية؟ ما هو سبب قوة معارضة القيادات الحريدية في العالم كله لتجنيد الحريديم للجيش الإسرائيلي؟ ما هي أسباب المعارضة الحريدية للصهيونية الدينية؟

يجيب هذا الكتاب على الأسئلة أعلاه وأسئلة أخرى، ويبحث في المعارضة اليهودية للصهيونية من النواحي الدينية، الاجتماعية، السياسية والثقافية. ويبين أن المعارضة شملت كافة الطوائف اليهودية، من فيلنا ونيويورك وحتى الدار البيضاء، ويشير إلى أن الصراع بين الصهيونية ومعارضيها وصل إلى حد ارتكاب المخاطر، عندما قتل ناشط يهودي معاد للصهيونية على أيدي نشطاء في «الهاغناه». ويوضح الكتاب سبب عدم غياب هذه المعارضة حتى بعد النجاحات المثيرة للإعجاب التي حققتها إسرائيل في المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية.

وترجم هذا الكتاب إلى ١٢ لغة، وصدر في عشرات الدول، وكان مرشحا لجائزة Governor General of Canada ولجائزة «هيخت» في جامعة حيفا، وشملته قائمة أفضل كتب الأبحاث في اليابان في العام ٢٠١٠.

ومؤلف هذا الكتاب، البروفسور يعقوب رابكين، هو محاضر للتاريخ في جامعة مونتريال في كندا. وقد ألف رابكين كتبا وكتب مئات المقالات العلمية، وهو متخصص في تاريخ العلوم والتاريخ اليهودي المعاصر. ونشرت تحليلاته في شؤون العلاقات الدولية واليهودية وإسرائيل في وسائل الإعلام الالكترونية والمكتوبة في أنحاء العالم.

الصراع في نظر رؤساء الشاباك

اسم الكتاب: «حـراس التخوم - ستة رؤساء للشاباك يتحدثون»

المؤلف: درور موريه

الناشر: «ميسكال» (يديعوت أحرونوت)

عدد الصفحات: ٣٧٦ صفحة

هذا الكتاب هو بالأساس فيلم لمؤلفه المخرج الإسرائيلي درور موريه. وكان حلم موريه أن يجلس أمام عدسات كاميرته جميع رؤساء جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) وأن يتحدثوا عن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، محاربة «الإرهاب»، فقدان البوصلة لدى القيادة الإسرائيلية، الفرصة التي تم إهدارها، الدم المسفوك. ولكن حتى عندما بدأ بتصوير فيلمه، «حراس التخوم»، الذي حاز على جوائز عديدة، لم يحلم موريه بأن رؤساء الشاباك الستة الأخيرين، أبراهام شالوم ويعقوب بيري وكرمي غيلون وعامي أيالون وآفي ديختر ويوفال ديسكين، الذي كان لا يزال رئيسا للشاباك، سيكشفون أمامه ندبهم، وأنهم سيروون بانفتاح كبير قصتهم

الشخصية ويقوضون عددا من الفرضيات التي يؤمن الإسرائيليون بها.

ويحتوي الكتاب على النص الأصلي للمقابلات، التي كانت أساسا للفيلم والمسلسل التلفزيوني، الذي بثته القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي، لكنه يحتوي أيضا على قضايا وأحداث لم تنشر أبدا من قبل، واعترافات لم يتم الإدلاء بها في العلن.

وهذا الكتاب، «حراس التخوم»، هو وثيقة غير مسبوقة حول العلاقات بين جهاز أمن لدولة ما ومواطنيها. ويصفه الناشر بأنه «لحظة صدق. ويظهر رؤساء الشاباك هنا على أنهم من لحم ودم. ستة أشخاص كرسوا حياتهم لمحاربة الإرهاب ينظرون، بعضهم لأول مرة، إلى المرآة مباشرة. فهل نجرؤ نحن أيضا على النظر إليها؟».

تاريخ الصراع

اسم الكتاب: «استقلال في ظل الحروب – ست دراسات في تاريخ الصراع الإسرائيلي – العربي»

المؤلف: مردخاي بار أون

الناشر: «ريسلينغ»

عدد الصفحات: ٢٧٨ صفحة

يتضمن هذا الكتاب ستة مقالات، وصفها الناشر بأنها «مقالات مبدئية»، كتبها المؤرخ الإسرائيلي مردخاي بار أون. وتتطرق المقالات إلى مواضيع مختلفة وتتناولها بصور مختلفة، وجميعها تتعلق بتاريخ الصراع الإسرائيلي – العربي. ويفتتح الكتاب استعراضا شاملا للتاريخ الواسع الذي تناول الصراع خلال العقود الماضية، وهو بمثابة خلاصة المؤلف لعمله المتشعب في مجال كتابة تاريخ الصراع.

ويتناول بار أون في مقال آخر أحداث اللقاء البالغ الأهمية، الذي عقد في إحدى ضواحي باريس، بين رئيس حكومة إسرائيل في حينه، دافيد بن غوريون، وبين قادة فرنسا وبريطانيا، وهو اللقاء الذي قاد لاحقا إلى العدوان الثلاثي ضد مصر، في العام ١٩٥٦. وقد شارك بار أون نفسه في هذا اللقاء بصفة سكرتير الوفد الإسرائيلي. وهو يحلل في هذا المقال آلية هذا الحدث واعتبارات بن غوريون لدى اتخاذه قرار المشاركة في العدوان الثلاثي.

ويتناول مقال آخر في الكتاب ادعاءات باحثين كثيرين في إسرائيل بأنه عشية حرب حزيران العام ١٩٦٧ تمت الإطاحة برئيس حكومة إسرائيل حينذاك، ليفي إشكول، من منصبه كوزير للدفاع في أعقاب تمرد قادة الجيش الإسرائيلي ضد الحكم المدني في إسرائيل على أثر مطالبتهم بشن حرب ضد مصر وسورية من دون تأخير. ويحلل المؤلف في هذا المقال لقاءين دراماتيكيين بين قيادة الجيش الإسرائيلي ورئيس الحكومة ويتوصل إلى الاستنتاج بأنه خلالهما «لم تكن هناك مجاملات، ولكن لم يكن هناك تمرد أيضا».

وفي مقال آخر، يتناول بار أون انعكاس الصراع، بعد حرب العام ١٩٦٧، على أفكار مجموعة شبان أميركيين أسسوا حركة «بريرا» (الخيار) والتي لم تدم لفترة طويلة، ووجهت انتقادات لسياسة إسرائيل في الصراع في بداية سنوات السبعين.

ويستعرض بار أون في مقال خامس تطور حركة السلام الإسرائيلية، منذ زيارة الرئيس المصري الأسبق، أنور السادات، إلى إسرائيل وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ويتناول المقال السادس والأخير تطور فكرة الدولة ثنائية القومية على مدار السنين، ويتطرق خلال ذلك إلى هذه الفكرة بنظرة آنية.

وبار أون هو أحد المؤرخين الإسرائيليين البارزين، ويعمل منذ حوالي عشرين عاما كباحث زميل في معهد دراسات أرض إسرائيل ومستوطناتها في مؤسسة «يد إسحاق بن تسفي». ويركز في أبحاثه على تاريخ دولة إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ وحتى بداية التسعينيات من القرن الماضي. وكان بار أون مدير مكتب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في منتصف الخمسينيات، موشيه دايان. وانتخب في السبعينيات عضوا في القيادة الصهيونية وعمل رئيسا لدائرة الشبيبة، وانتخب في الثمانينيات عضوا في الكنيست عن كتلة «راتس» التي اندمجت لاحقا في كتلة ميرتس. وأصدر المؤلف مؤخرا كتابا عبارة عن سيرة شخصية موجزة لدايان وصدر بالانكليزية عن دار النشر التابعة لجامعة ييل الأميركية.

العلاقات الإسرائيلية - الأميركية

اسم الكتاب: «مذكرات سياسية ١٩٦٧-١٩٧٠»

المؤلف: موشيه بيتان

الناشر: «عولام حداش»

عدد الصفحات: ٤١٤ صفحة

انضم مؤلف هذا الكتاب، موشيه بيتان، إلى العمل في وزارة الخارجية الإسرائيلية في العام ١٩٦٠، بعد أن تولى عدة مناصب تنظيمية واقتصادية في نقابة العمال العامة (الهستدروت). ولم يكن بيتان دبلوماسيا نمطيا مثل الدبلوماسيين الذين نمو في وزارة الخارجية، لكن خلفيته المتميزة وخبرته التي جمعها عندما كان سفيرا لإسرائيل في غانا ولاحقا في السويد، أوصلته إلى مفترق طرق مركزي في حياته. ووعيّن في العام ١٩٦٤ مديرا لدائرة الولايات المتحدة في وزارة الخارجية، وبعد ذلك بعام واحد عين لمنصب نائب وكيل الوزارة لشؤون أميركا الشمالية وإفريقيا وبقي في هذا المنصب حتى العام ١٩٧٠.

وتصف المذكرات السياسية التي دونها، عمله المكثف في جبهة العلاقات الإسرائيلية – الأميركية، بين الأعوام ١٩٦٧ – ١٩٧٠، وأرفق ذلك بوثائق، وبينها الرسائل التي تبادلها مع مسؤولين إسرائيليين، بينهم رئيسة الحكومة، غولدا مئير، ووزير الخارجية، آبا إيبان، ووزير الدفاع، إسحق رابين، وغيرهم.

وتتناول هذه المذكرات فترة بالغة الأهمية، منذ حرب حزيران العام ١٩٦٧ وحتى وقف إطلاق النار الذي فرضته الولايات المتحدة على إسرائيل في صيف العام ١٩٧٠ وإنهاء حرب الاستنزاف. ويسلط بيتان الضوء على بلورة سياسة إسرائيل، والعلاقات المتوترة في القيادة الإسرائيلية، وعلى المرحلة الحاسمة في بناء العلاقات المتميزة والمعقدة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

ويكشف هذا الكتاب، لأول مرة، عن وثائق مهمة وحساسة بعد أربعين عاما، الأمر الذي يسمح بإلقاء نظرة على لبّ العلاقات الإسرائيلية – الأميركية وذلك من وجهة نظر شخصية لمن كان شريكا في بلورة هذه العلاقات. ويشكل الكتاب مرجعا للمهتمين بتاريخ إسرائيل السياسي وبتاريخ السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الديانات التوحيدية

اسم الكتاب: «من هو الشعب المختار؟»

المؤلف: آفي بيكر

الناشر: «يديعوت أحرونوت»

يعتبر هذا الكتاب أنه «لا يمكن دراسة تطور البشرية مثلما نعرفه اليوم من دون التطرق إلى فكرة الاختيار ووجود حلف غامض بين الشعوب والرب. وبين الديانات التوحيدية كان اليهود أول من أعلنوا «أنت اخترتنا من بين الشعوب»، وفي أعقابهم، بعد أكثر من ألف عام، ظهرت المسيحية والإسلام وادعتا بأنهما حلتا مكان اليهودية، بكون اتباعهما شعب الله المختار. وعلى أثر ذلك تم كسر تقاليد وسفكت أنهار من الدماء في أكبر صراع أفكار في التاريخ، وتحول اليهود إلى نموذج للتقليد وفي الوقت نفسه باتوا هدفا للكره غير المسبوق».

يسعى هذا الكتاب إلى استعراض صراع القوى هذا بواسطة شخصيات مأخوذة من فترات تاريخية متعددة ومن ديانات وشخصيات ورجال ونساء، بينهم مل غيبسون وبنيامين ديزرائيلي وجورج إليوت والرابي عكيفا ويوسف برينر وأنا فرانك ويوحنا بولس الثاني والحاخام كوك والنبي محمد وشموئيل يوسف عجنون والمفتي الحاج أمين الحسيني ومارتن لوثر وغيرهم. وجميع هؤلاء، كل واحد بطريقته، سعوا كي يوضحوا لأنفسهم أو لمحيطهم جوهر الفكرة المؤسسة والدراماتيكية لتطور الديانات التوحيدية والقوميات والحضارات.

يمنح «من هو الشعب المختار؟» القارئ فرصة نادرة ليتعلم بشكل مبسط جوهر فكرة الاختيار في اليهودية وصورها المتطورة في الثقافة الغربية، وفي العالم الإسلامي.

وإلى جانب نصوص من الديانات الثلاث يستند الكتاب إلى عدد كبير من مراجع البحث المعاصر التاريخية والسياسية والأدبية والاجتماعية والنفسية، ويتطرق إلى انعكاس هذا الصراع في مواقع الانترنت.

إيضاحات فلسفية - تاريخية مبتكرة للوضع البشري

اسم الكتاب: «الوضع البشري»

المؤلف: حنه أرندت

الناشر: «هكيبوتس هميئوحاد»

يرى الناشر أنه «منذ أن أصدرت حنه أرندت كتابها «الوضع البشري» لم يكن فكرها السياسي آنيا وضروريا مثلما هو الآن، إذ إن فكرها وصوتها، الذي ترك تأثيره على أفكار وأفعال الكثيرين في الأجيال الأخيرة، لا يزال يدوي اليوم في ميادين التمرد والغضب، وفي مظاهرات الاحتجاجات الاجتماعية، وفي التعبير عن المقاومة والرفض الجماعي والشخصي في أنحاء العالم؛ يطالبون ويجسدون أشكالا جديدة من الوجود المشترك، والشراكة والمواطنة، والمساواة رغم الاعتراف بالاختلاف والتعددية التي ليست قابلة للتغيير».

ويعتبر كتاب أرندت هذا الأكثر جرأة وطموحا بين كتبها. وتعاين المنظرة السياسية اليهودية الألمانية من خلاله بثراء هائل جوانب الحياة وسياقات تاريخية وتراثا فكريا. وتطرح من خلال ذلك إيضاحات فلسفية – تاريخية مبتكرة للوضع البشري، رغم شروطه المحددة والأشكال التاريخية المتغيرة التي ترتديها، وبينها القدرة على الإنجاب وخلق حياة جديدة وعوالم جديدة، والعمل والإنتاج من أجل بقاء العالم والعمل بشكل مشترك من أجل تحصينه وقيادته.

وتسلط أرندت في هذا الكتاب ضوءا جديدا على مجالات معروفة من الوجود البشري، مثل الكلام والنشاط، البحث والفعل، ومنظومة الصفح والتعهد والتصحيح والأمل في تحقيق ذلك، ما يسمح بجعل حرية النشاط موجودة من دون أن يكون البشر مستعبدين لأنماط سلوك ثابتة ومن دون استخدام أنظمة قمع وسيطرة.

ولدت حنه أرندت (١٩٠٦ – ١٩٧٥) في مدينة هانوفر الألمانية، وحصلت على شهادة الدكتوراه في الفلسفة في العام ١٩٢٨، وهربت إلى باريس في العام ١٩٣٣، وفي العام ١٩٤١ وصلت إلى نيويورك، وعملت محاضرة في جامعات بيركلي وشيكاغو وبرنستون.

الحياة السياسية في إسرائيل

اسم الكتاب: «المؤسسة السياسية في إسرائيل» (مجلدان)

المؤلف: إسحق غال - نور ودانا بلاندر

الناشر: «عام عوفيد»

عدد الصفحات: ١٣٢٢ صفحة

هذا الكتاب «المؤسسة السياسية في إسرائيل» هو المؤلف الأشمل والأحدث حول مؤسسات الحكم في إسرائيل. وتدمج فصوله ما بين استعراض الحقائق وتحليل التطورات السياسية المهمة. ولم يرتدع مؤلفا الكتاب عن طرح مواقفهما حيال قضايا مثار جدل واختلاف.

ويتناول الكتاب تطور المؤسسة السياسية الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ٢٠١١.

ومن بين المواضيع والمجالات التي يبحث فيها الكتاب المواضيع التالية: تبلور المؤسسة السياسية في السنوات الأولى على خلفية تراث فترة الييشوف – والأسئلة المفتوحة التي انتقلت إلى الأجيال المقبلة؛ المؤسسات، الكنيست والحكومة والمحكمة والرئاسة والحكم المحلي، وأزمة القيادة والقدرة على التوجيه؛ مشاركة مواطني إسرائيل السياسية في القنوات المختلفة، مثل الانتخابات والأحزاب والمنظمات الاجتماعية والإعلام، وتراجع ثقة مواطني إسرائيل بمنتخبيهم؛ المشاكل الأربع المركزية التي رافقت المؤسسة السياسية منذ نشوئها: الأمن، مكانة المواطنين العرب، انعدام المساواة الاقتصادية، والفجوات الاجتماعية، والعلاقة بين الدولة والدين وانعدام القدرة على مواجهة هذه القضايا.

ABSTRACT

This issue of the Israeli Affairs Journal focuses on academic institutions, knowledge and politics in Israel.

The issue questions the relationship between reality and authority, power and knowledge, and politics and science. It incorporates six articles, of which four examine the intricate relation between knowledge, critical thinking and the hegemonic national discourse in Israel, and underline the escalating tension between the intellectual and ideological viewpoints in Israeli universities. In addition, themed articles explore privatization of Israeli universities and the impact of the social rule on Israeli universities. The national and ideological role of the Hebrew university in reviving the Hebrew language and state build–ing is also discussed. A special report on mapping Israeli universities and their contributions to the Israeli culture is included in this issue.

One exclusive and in-depth interview is featured in this issue, with *Oren Yiftachel*, an Israeli **professor, and lecturer in political geography** and urban planning and public policy at Ben-Gurion University of the *Naqab* in *Beersabe*'. He is considered one of the most prominent post-Zionists' critics in Israel.

The current issue also presents two articles entitled "Post-Zionism Critique" and "Ideology and War Films in Israeli Cinema". In addition, two critical books' reviews are presented in this issue. The first one is a critical review to **Eyal Chowers's** book entitled "Political Philosophy of Zionism". The second review is to a book entitled "Perfidy" by *Ben Hecht*.

Finally, the Zionist archive section of this issue features an exclusive translation and summary of a book entitled "Academia in a Changing Environment – Higher Education Policies in Israel (1952-2004)" by *Ami Volinski*.